359
يناير
2009





الفيل والتنين

صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعا

تأليف: روبين ميريديث
ترجمة: شوقي جلال

عالم المعرفة

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 - 1990

359

الفيل والتنين

صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعا

تأليف: روبين ميريديث

ترجمة: شوقي جلال



يناير 2009

العنوان الأصلي للكتاب

The Elephant and the Dragon

The Rise of India and China and What it Means for all of us

by

Robyn Meredith

w.w. Norton & Company, New York. London 2007

طبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

محرم ١٤٣٠ ـ يناير ٢٠٠٩



أين التقى ما والطبقةَ الوسطى؟

لا يعرف المرء أبدا أين سوف يلتقي يسوع. اكتشفته في مصنع للعب الأطفال في جنوب الصين واقفا فوق رف للعب الأطفال التي تتكلم. يسوع في حجم اللعبة باربي بعينين زرقاوين وشعر كستنائي طويل ينسدل على كتفيه، يتحدث بصوت إلكتروني رقيق مفعم بالثقة: «لن يري أحدكم ملكوت الرب إلا بعد أن يولد ثانية». ثم آية أخرى من الإنجيل: «لأن الرب أحب العالم كثيرا أعطاه ابنه الوحيد الأوحد». ووقفت العذراء مريم بجواره بينما نرى إلى جانبها لعبة أخرى تمثل موسى الذي يحذر الأطفال بكلمات صارمة من أن يشتهوا زوجات جيرانهم.

وجديرة بنا الإشارة هنا إلى أن مصنع لعب الأطفال الصيني الذي صنع هذا الصنف من لعب الأطفال التي تمثل «رسل الإيمان» تميز بعدم الانحياز الطائفي: يسوع

««لقد كانت الثورة الاقتصادية ثورة صامتة، صرخة داخل قاعة مانعة للصوت. تصاعد الرخاء لشعب تعداده أكثر من بليون، وجاء عصر شهد - تدريجيا وإراديا - أكبر انتعاش عرفه الكوكب لمشروعات الأعمال، وانطلق هذا كله من داخل الحزب الشيوعي ولم يكن وليد ثورة سياسية»

المؤلفة

ومريم وموسى وقد اصطفت إلى جانبهم لعب أخرى لميكي ماوس وبارني وإلمو وغيرها. ويضم المصنع ألفي عامل، وينتج ملايين اللعب كل سنة ليصدرها مباشرة إلى الولايات المتحدة. وشيدت هذا المصنع شركة كواليمان الصناعية في نانهاي بالصين العام ١٩٩٥، وسط أراض زراعية، حيث تحيط به الحقول. ولكن كل هذه الأرض الزراعية وعلى مدى مسيرة ساعة بالسيارة في أي اتجاه تحولت إلى مصانع. وأصبح في استطاعة شركة كواليمان الآن أن تشتري أغلب قطع الغيار اللازمة لصناعة اللعب الخاصة بها خلال جولة لا تزيد على ساعة داخل نانهاي. وتوجد هنا مصانع سواء لصناعة حيوانات محشوة مثل بوه أو صناعة الأحشاء الداخلية الإلكترونية التي تجعل بارني يغني أغنيته المفضلة «أحبك». وواقع الحال أن هذه المقاطعة الصينية الصغيرة ـ غواندونغ، التي تزهو بوجود خمسة آلاف مصنع أخرى للعب [١] ـ استطاعت أن تصبح خلال عقد واحد مركزا كوكبيا لصناعة اللعب بتكلفة ٨٥ بليون دولار. وهيأت بذلك أسباب المعيشة والرزق لملايين العمال الصينيين، وهو ما لم يكن موجودا قبل عقد واحد من الزمان.

ولقد كان التحول من أرض زراعية إلى مزرعة مصانع تحولا سريعا جدا. إذ في العام ٢٠٠٠ كانت الصين تصدر ٣٠ في المائة من لعب الأطفال في العالم. وبعد خمس سنوات حدث ما أذهلنا جميعا، إذ كانت الصين تصنع ٧٥ في المائة من كل اللعب الجديدة في العالم. وجدير بالذكر أن ما حدث للعب الأطفال يحدث أيضا لصناعة الأحذية وقطع غيار السيارات والكمبيوتر وآلاف المنتجات الأخرى. ويبدو أن اللحن الساحر الذي تترنم به الصين هو قدرتها على أن توفر أعدادا لانهائية من العاملين الراغبين في العمل بأجور زهيدة، وهذا هو اللحن الذي استهوى الشركات على الجانب الآخر من الكرة الأرضية. وأضحت البلاد تهيمن على الصناعة في مجال صناعي تلو الآخر. مثال ذلك أصبحت الصين على مدى العقد الأخير صانع الأحذية العالمي، وتصدر زوجا من بين كل ثلاثة أزواج أحذية في العالم [٢]. وصدّرت

الصين في العام ٢٠٠١ ما قيمته ١,٣ بليون دولار قطع غيار للسيارات، ونحو ٩ بلايين دولار خلال أربع سنوات بعد ذلك [٣]. وصدرت الصين العام ١٩٩٦ ما قيمته ٢٠ بليون دولار أجهزة كومبيوتر وهواتف خلوية وأجهزة تسجيل «سي دي» وغيرها من الأجهزة الإلكترونية. وبحلول العام ٢٠٠٤ صدّرت الصين أكثر من أي بلد آخر ما قيمته ١٨٠ بليون دولار [٤]. ولنا أن نقول إن التغيير الذي شمل البلد كله مذهل حقا: إذ تصدر الصين الآن في اليوم الواحد أكثر مما كانت تبيعه في الخارج على مدى عام ١٩٧٨ وقتما شرعت الصين في الانفتاح الاقتصادي، وهو ما أعاد إلى الصين القوة الكوكبية، وأعاد تشكيل حياة العمال داخل الصين وفي كل العالم [٥].

* * *

يشاهد الغربيون التحولات المثيرة في كميات المصنوعات الصينية التي تجد مكانها على أرفف المستودعات التجارية ومحال البيع الأمريكية والأوروبية. وشاهد رئيس وزراء الهند فاجبايي بعينيه، هو والوفد المصاحب له، الدليل على قيام صين حديثة في المدن الصينية. بيد أن قفزات الصين السريعة، على نحو يقطع الأنفاس، على الطريق إلى التحديث بدأت في مكان مختلف تماما داخل الصين. ذلك أن الوعي بضرورة إحداث تغيير ثوري في الصين جاء منذ ربع قرن، ليس عن طريق رجال أعمال غربيين يحاولون دفع الصين إلى التراجع، ولا من رسميين في الحكومة الصينية حريصين على الانفتاح على الغرب، بل جاء هذا الوحي من الشعب ذاته الذي كان عماد التجربة الشيوعية الصينية، أعني الفلاحين.

إذ في العام ١٩٧٨ كان الريف الصيني يعاني قسوة الفقر والجوع - بل والمجاعة أحيانا - وهو ما استمر عقودا نتيجة للإصلاحات الشيوعية. ومثال ذلك قرية المزارع الجماعية شياوغانغ في مقاطعة أنوي ضمن إقليم فنغيانغ الذي أصيب بأضرار شديدة، حيث انخفض الدخل السنوي إلى ثلاثة دولارات للشخص الواحد. والمعروف أن مشروع الرئيس ماو الذي حمل اسم القفزة الكبرى إلى الأمام العام

١٩٥٨ أعقبته مجاعة. واضطر الناس إلى أن يأكلوا ما لديهم من ثيران وخنازير ودجاج وكلاب التماسا للنجاة من المجاعة والبقاء على قيد الحياة. وأفادت تقارير من إقليم فنغيانغ وحده بوقوع ثلاث وستين حادثة أكل لحوم بشر في أثناء مجاعة ماو. ولكن على الرغم من التحسن الطفيف الذي طرأ على حياة الفلاحين خلال فترات بين هذه العقود، فإن من بقوا على قيد الحياة بعد سنوات المجاعة في أيام ماو لم يبق لديهم ما يخسرونه. انعقد اجتماع سري في إحدى ليالي شتاء العام ١٩٧٨. ضم الاجتماع ثماني عشرة أسرة من شياوغانغ، وغمسوا أصابعهم في حبر أحمر لعقد حلف غير شرعي ـ أو حلف غدر وخيانة ـ بهدف تحطيم قواعد وقوانين المزارع الجماعية في الصين ومعارضة المبادئ الأساسية لشيوعية ماو. ومع هذه الأحرف القرمزية القانية والشفاه المغلقة الصامتة تآمر الثوار وقرروا تقسيم أرضهم المملوكة جماعيا لتكون كل أسرة مسؤولة عن الوفاء بحصة معينة من الإنتاج. وتوزع سكان قرية شياوغانغ كل في قطعة الأرض الخاصة به. وحين جاء وقت الحصاد جنوا ما قدره ١٥٣٥٥٥ رطلا من الحبوب، أي ما يوازي أربعة أمثال إنتاج السنة السابقة البالغ ٤٠ ألف رطل [٦].

وتحتفل حكومة الصين اليوم بقرية شياوغانغ باعتبارها مهد الإصلاحات الزراعية في الصين [٧]، ومنطلق تحول الأمة التاريخي من اقتصاد مركزي قائم على تخطيط الحكومة إلى اقتصاد السوق الحديث. ولكن حري أن نأخذ هذه القصة بقليل من الحذر شأن الكثير من قصص الإلهام التي تروج لها الحكومة الصينية [٨]. وسواء كانت حكاية حلف فلاحي شياوغانغ حكاية مشكوكا في صحتها أم واقعة تاريخية أو شيئا بين هذا وذاك، فإن لب القصة حقيقي: الإصلاحات التي طرأت على السياسات الزراعية في الصين هيأت شرارة لإحداث التغييرات التي أفضت إلى بعث الصين من جديد كقوة عالمية. واستهلت الصين إصلاحاتها الاقتصادية بتغيير الريف وليس بتشييد المصانع وناطحات السحاب التي تثير إعجاب ودهشة الزائرين اليوم.

وكم هو عسير فهم الاتجاه الذي تسير فيه الصين والهدف الذي تخطو نحوه اليوم من دون فهم صين الأمس. وليست القضية أن نقتصر على استيعاب حالة اليأس التي استبدت بمزارعي إحدى القرى، بل أن نسبر أغوار التدمير الاقتصادي البطيء للأمة على مدى أكثر من ثلاثين عاما بعد انتقال ماو إلى الشيوعية، وكيف غير هذا حياة كل مواطن صيني، ثم أن نعمل أخيرا على تقييم الجهود العنيدة والدؤوبة التي بذلها بعد ذلك رجل ليعكس اتجاه تلك الحركة ويدخل الصين إلى ساحة العالم الحديث.

* * *

في العام ١٩٤٩ أعلن الرئيس ماو على العالم قيام جمهورية الصين الشعبية. وحذا حذو الكثيرين من نظرائه في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، ولم يضيع وقتا من أجل تحويل البلد وفق رؤيته الشخصية إلى يوتوبيا شيوعية قائمة على المساواة. ولكن نظرا إلى أن الصين بلد زراعي فقد دارت صورة ماو عن الشيوعية حول الفلاحين وليس عمال المصانع الذين كانوا محور الماركسية في الغرب.

وفي العام ١٩٥٥ أقدم ماو على تشكيل المزارع الجماعية. لم يعد مسموحا للفلاحين بامتلاك أرض أو أن يشتروا أو يبيعوا لحسابهم الخاص ما أنتجوه إلا إذا كانوا قد زرعوه في مساحات أرض صغيرة وخاصة. ولم تمض غير سنوات قليلة حتى انخفض الإنتاج بنسبة ٤٠ في المائة في أرض عاشت حياتها تاريخيا في صراع دؤوب لإنتاج ما يكفي البلاد من طعام. وطبيعي أن ضمان الغذاء لكل البلد حتى في سنوات الحصاد الوفير كان مسألة صعبة، نظرا إلى أن الصين لابد أن تكفل الغذاء لنحو ٢٢ في المائة من سكان العالم بفضل إنتاج ما لا يزيد على ١٥ في المائة من الأراضي المزروعة في العالم. ونجد في المقابل أن الولايات المتحدة بإمكانها أن تكفل غذاء ١,٣ بليون نسمة هم جملة سكان الصين، ويبقى لديها بعد هذا محاصيل من إنتاج حقول ولايات اختصت بسلال القمح في كاليفورنيا وتكساس ونبراسكا وأوكلاهوما لتقدم المزيد [٩].

وبلغ العجز في الغذاء أسوأ حالاته بعد مضي ثلاثة أعوام، أي عام ١٩٥٨ عندما ضم برنامج ماو «القفزة الكبرى إلى الأمام» التعاونيات الريفية، وشكل منها كوميونات تضم كل كوميونة نحو عشرة آلاف نسمة. وتولى إداريو الحزب الشيوعي إبلاغ الفلاحين أي المحاصيل يزرعون، مع وعد بأن الكوميونة مسؤولة عن أن توفر للعاملين الغذاء والرعاية الطبية، وغير ذلك من ضروريات. وكان مطلوبا من الفلاحين أن يسلموا للدولة نحو ثلث ما تنتجه الكوميونة من حبوب كضريبة تستخدمها الدولة لإطعام المدن وترك الباقي لغذاء المجمع السكني للكوميونة. بيد أن أصحاب الطموح من الموظفين المسؤولين عن الإقليم بلغ بهم الجموح والتهور حدا جعلهم يكتبون تقارير تؤكد تضخم إنتاج الحبوب في مناطقهم. وتنافسوا فيما بينهم بغية إدخال السرور على نفس ماو، وأن يؤكدوا له أن نظامه الخاص بالمزارع الجماعية حقق نجاحا باهرا.

وحدث أن الموظفين في أحد أقاليم مقاطعة هينان أعلنوا، في زهو، تضاعف المحاصيل على الرغم من حدوث جفاف. وفازت كوادر الحزب بالمديح والثناء، بيد أن قرارهم أدى إلى مضاعفة ضرائب الحبوب المطلوب تسليمها عن غلة متخيلة يتجاوز حجمها كثيرا الواقع الفعلي. ونتيجة لذلك دفعت الكوميونة كل حصادها من الحبوب وسلمته للدولة لكن دون أن يفي هذا بالحصة المطلوب سدادها. ووقعت الكوميونة فريسة لمجاعة، وعاقب الموظفون الفلاحين، إذ ظنوا أنهم يخفون الحبوب. وتصادمت أيديولوجيا الدولة الشيوعية الوليدة وبطون الشعب، وخسرت البطون المعركة.

قرر ماو في هذه الأثناء تحويل بلده إلى قوة صناعية. وطولب الفلاحون بتسليم كل ممتلكاتهم الخاصة أولا ـ بما في ذلك الدراجات وأدوات الطهي ـ وذلك لإعادة توزيعها من القرى الغنية إلى القرى الفقيرة، ثم بعد ذلك لصهرها في أفران مقامة في الأفنية الخلفية، وكان التصور أن هذه الأفران المنتشرة في مختلف أنحاء البلاد سوف

تنتج كميات من الصلب تتجاوز ما تنتجه بريطانيا. وحدث نتيجة لذلك أن فسدت كميات الحبوب في الحقول لأن الموظفين الرسميين طالبوا الفلاحين بإنتاج الصلب بدلا من جمع المحاصيل.

وأصبح الفلاحون هياكل عظمية. وألفى الفلاحون أنفسهم في كل أنحاء البلاد، بمن فيهم سكان شياوغانغ، مضطرين إلى قطع مسافات طويلة مرهقة بحثا عن غذاء. ولم تكن مطابخ الكوميونة تملك شيئا تقدمه سوى الثريد، مما اضطر الفلاحين إلى صيد الضفادع أو الفئران غذاء لهم. وأكلوا العشب وأوراق الشجر، بل وعمدوا إلى تقشير لحاء الأشجار، وعادت بعض العائلات من أسرى المجاعة إلى ممارسة قديمة معروفة باسم «يي زي إر شي» (١٠): أن يبادلوا طفلا مقابل طفل للجيران، ثم يقتلونه ويأكلون طفلا هو جلد على عظم على الرغم من علمهم، ويا للبشاعة، أن جيرانهم يلتهمون الآن طفلهم (١١). ولقي مئات الآلاف من الفلاحين حتفهم جوعا. وبقيت جثث من ماتوا جوعا ملقاة في الحقول أو على طول الطرق، بينما عجز الأحياء عن مواراتهم التراب. وهلكت أسر عن بكرة أبيها في بعض القرى. واختفت قرى كاملة في بعض الأقاليم.

وخلقت سياسات ماو مجاعة عمت كل أنحاء البلاد، حيث مات جوعا ما بين ٣٠ و٤٠ مليون نسمة فيما بين العامين ١٩٥٩ و١٩٦٢. وحتى تتفاقم المأساة نقول إن أرقام الحصاد المبالغ فيها وما نتج عن هذا من مضاعفة ضرائب الحبوب تعني أنه في أثناء المجاعة كانت مخازن الغلال زاخرة حتى في داخل شياوغانغ في مقاطعة أنهوي التي أصيبت بأشد الأضرار. وكانت مخازن غلال الجيش مملوءة ومتخمة. وكانت الصين تصدر القمح بينما الناس يتضورون جوعا.

واستطاع ماو يقينا من خلال هذه الوسائل الاستثنائية والمأساوية أن يحقق هدفه، وهو تحويل الصين عن طريق الشيوعية: وأصبحت المشروعات المملوكة للدولة تمثل ٧٧,٦ في المائة من الاقتصاد، وتملك التعاونيات كل ما عدا ذلك (١٢). ولم يبق أي اقتصاد قائم على السوق.

وعقب تطبيق نظام المزارع الجماعية قدم ماو في عام ١٩٦٦ الثورة الثقافية، وهي حملة تطهير دموية للمنافسين السياسيين وكل المثقفين الموصوفين بأنهم «باعة جائلون رأسماليون». وعلاوة على هذه الخسائر البشرية الفادحة والجماعية، تم حرق الكتب وتدمير الأعمال الفنية الصينية وتحطيم المعابد والأديرة مع قطع كل وسائل الاتصال بالعالم الخارجي. وأغلقت الجامعات أبوابها، وهو تحول كان من شأنه أن يشل حركة الصين لعقود قادمة. وظل التعليم الوحيد المسموح به على مدى أكثر من عشر سنوات هو دراسة دعاية الحزب الشيوعي والكتاب الأحمر تأليف ماو.

وحرصت الصين، على مدى حكم ماو الذي امتد سبعة وعشرين عاما، على أن تبقى خافية تقريبا عن أعين الغرب كقوة اقتصادية. وأضحت البلاد مستودعا لعصاب سياسي وكارثة اقتصادية. حقق ماو هدفه بإنشاء مجتمع المساواة بين أغلبية الصينيين ـ ولكنه إذ فعل هذا دفع بالشعب الصيني إلى مصير جعل منه بعضا من أفقر الشعوب على ظهر الأرض.

ومات ماو عام ١٩٧٦، ودار صراع حاد مرير على السلطة بعد وفاته. وظهر دنغ هسياو بنغ الإصلاحي الاقتصادي باعتباره القائد. وتولى دنغ مسؤولية إدارة حزب شيوعي لايزال متعلقا بالماوية: وظل جثمان الزعيم، ولايزال، معروضا لكي يشاهده من يشاء داخل ما يسمى مزار ماو في بكين. وقف دنغ في ظل ماو، ولم يكن دنغ ليتجاوز طوله خمس أقدام. ووصل إلى السلطة وهو في الرابعة والسبعين من العمر. وبدا وكأنه ليس القوة الفاعلة للتغيير. وجدير بالذكر أن الحزب طرده في عهد ماو مرتين ضمن حملات التطهير، بل أرسله للعمل في مصنع جرارات. بيد أن الأفكار الكبيرة لهذا الرجل ضئيل الجسم غيرت مجرى التاريخ في أواخر القرن العشرين.

وعندما تولى دنغ رئاسة البلاد بعد الرجل الذي لقبه الصينيون «القائد الأعظم»، كان ٨٠ في المائة من سكان الصين لايزالون فلاحين، فقراء في حالة مأساوية، ويعيشون على المزارع الجماعية، ومن بينهم

عائلات شياوغانغ. نعم كانوا أفضل حالا مما كانوا عليه خلال سنوات المجاعة التي أعقبت القفزة العظمى إلى الأمام، ولكن وضعهم لم يتحسن كثيرا. وظلت الأسر الصينية التقليدية تسكن بيوتا جدرانها من الطمي وأسقفها من القش وأرضياتها قذرة، وعمدوا أحيانا إلى تربية الدجاج أو خنزير داخل فناء البيت وزراعة بعض الخضر أو المزيد من الحبوب في حديقة خاصة صغيرة. وبقيت المزارع الجماعية على حالها تقول للفلاحين كم ساعة عليهم أن يعملوا، وماذا يزرعون ومتى يكون الحصاد. ويعطونهم في المقابل بعض الحب طعاما لهم. ومع نهاية كل عام تدفع المزرعة الجماعية الضرائب للحكومة المركزية ثم تدفع لكل عامل أو عاملة نصيبه من إنجازات المزرعة. وبلغ متوسط ما يتقاضاه العامل سنويا ١٦ دولارا للعامل الواحد. وعمد أسوأهم حالا، وما أكثرهم، إلى الانقطاع عن العمل والهجرة إلى المدن التماسا لفرص أفضل ـ للتسول. وكانت هذه هي الخيارات المطروحة أمام عائلات شياوغانغ في ليلة الشتاء تلك من عام ١٩٧٨ عندما غمسوا أطراف أصابعهم في الحبر الأحمر وأعلنوا عهدهم.

وحث دنغ الخطى من أجل تطبيق إصلاح زراعي مزيج مع الاقتصاد الصيني القائم على التخطيط والسير في طريق اقتصاد السوق. ولم يكن التحول دراميا على النحو الذي رسمه حلف عائلات شياوغانغ السري، بل كان من الأمور المحظورة في ظل شيوعية ماو [١٣]. وبدأ دنغ إصلاحاته في الريف مثل سلفه ماو. ووُزعت أراضي المزارع الجماعية على العائلات، وبدأ دفع رواتب الفلاحين في نهاية العام على أساس كمية غلة الأرض وليس الأجر بقدر ساعات العمل داخل المزرعة الجماعية. وبات مسموحا لهم بحق اختيار أي المحاصيل يزرعونها. ثم بعد ذلك أصبح مسموحا للفلاحين بالاحتفاظ لأنفسهم بأي محاصيل زائدة يستطيعون زراعتها بعد الوفاء بالحصص المطلوبة من الحبوب. وبدأ الفلاحون بعد ذلك يدفعون الضرائب بدلا من تحويل حصتهم إلى المزارع الجماعية. ولكن كانت الحكومة لاتزال هي التي تحدد الأسعار،

غير أنها فيما بين العامين ١٩٧٨ و١٩٨١ رفعت الأسعار بنسبة ١٥ في المائة، وهيأت للفلاحين فرصة ذهبية بالسماح لهم باستزراع وبيع المزيد من الغذاء. وأخيرا، ألغى دنغ احتكار الدولة لشراء وبيع المنتجات الزراعية، ورفع حدود الأسعار بالنسبة إلى الغالبية العظمى من المحاصيل الزراعية. وهكذا أصبح بإمكان الفلاحين تحمل مسؤولية اختيار الغذاء الذي يرون أن بإمكانهم بيعه. وفاض الفلاحون حيوية وسعادة: وفيما بين العامين ١٩٧٨ و١٩٨٤ زاد دخل الفلاحين في المتوسط ١٥ في المائة في العام. نعم كانوا لايزالون يعيشون على أقل من دولار في اليوم، بيد أن هذا كان يمثل لهم تحسنا كبيرا بالقياس إلى الفتات في السابق الذي لم يتجاوز أربعة سنتات [١٤].

وأفضت كل هذه التغييرات والحريات الاقتصادية الجديدة إلى ازدهار وضع الفلاحين، وأصبح لديهم أخيرا المزيد من المال وحق الاختيار بشأن معاشهم. واتجه بعض الفلاحين إلى زيادة حجم ما يزرعونه من غذاء، وقنع البعض بترك الفلاحة. وبعد أن أصبح مباحا للفلاحين ترك حقولهم، ظهرت هنا وهناك داخل الريف الصيني محال صغيرة وأفنية صناعة الآجر ومصانع لصناعة الأطعمة. وهكذا بعد خمسة وعشرين عاما من بداية الإصلاح توافر في الصين قرابة ٢٢ مليون مشروع أعمال من هذه المشروعات الصغيرة ـ الأمر الذي لم يكن مسموحا به في ظل حكم ماو. وتتراوح هذه المشروعات ما بين مواقف لبيع الأطعمة على جانب الطريق إلى منشآت صناعية تصنع قطع غيار السيارات. واستخدمت هذه الجيوب للرأسمالية التي أعيد اكتشافها نحو ١٣٥ مليون عامل، كان معظمهم في السابق يتكسب رزقه بالعمل في الحقول القريبة، ولكنهم أصبحوا أفضل حالا بعد التغيير [١٥]. واتجهت بعض الشركات الصغيرة إلى خدمة الأسواق الجديدة التي نشأت بفضل استثمار الفائض من الإنفاق المالي: إذ نتيجة تفكيك المزارع الجماعية بناء على سياسة دنغ استطاعت أربع عائلات من بين كل خمس عائلات ريفية إصلاح أو تحسين سكناها.

واختفت المساكن ذات الجدران المصنوعة من الطمي، وحلت محلها بيوت جدرانها من الآجر بعضها مزود بالكهرباء. ويقول دافيد زفيغ مدير المركز الصيني للعلاقات عبر الدولية في جامعة العلوم والتكنولوجيا في هونغ كونغ: «أدت الإصلاحات في الريف إلى إطلاق أكبر ظاهرة انتعاش سكاني عرفها التاريخ». وتحسنت معيشة مئات الملايين في الصين بفضل هذه الإصلاحات الداخلية، ولكنها كانت لاتزال خافية لا يراها الغرب بوضوح. وسرعان ما شرعت الصين في ربط اقتصادها ثانية ببقية العالم.

عندما تولى هسياو دنغ مقاليد الأمور كان يعرف أنه لابد من تحديث الصين، ولكن لا أحد تقريبا من المواطنين الصينيين أو حتى من القادة رأى مدينة حديثة فضلا عن الخبرة اللازمة لإقامة بلد حديث. لذلك تطلع دنغ إلى خارج حدود الصين لالتماس الدروس اللازمة. وفي نوفمبر ١٩٧٨ زار بانكوك وكوالامبور وسنغافورة. وصل دنغ إلى سنغافورة مرتديا سترة ماو البيج، ولم يكد يخطو بقدميه خارجا من الطائرة البوينغ ٧٠٧ حتى بادره لي كوان رئيس وزراء سنغافورة بتحية شخصية. لم يكن هذا آخر ما يعنيه: إذ على الرغم من أن قوانين سنغافورة تحظر التدخين في الغرف مكيفة الهواء أعطى رئيس الوزراء استثناء لشخص دنغ، وأمر بوضع منفضة لرماد السجائر في جميع قاعات الاجتماعات. ولكن دنغ لم يدخن لأنه يعرف أن مضيفه رئيس سنغافورة يعاني حساسية إزاء التبغ. وعقد الرجلان محادثات امتدت ثلاثة أيام. وقام دنغ بجولة في أنحاء سنغافورة، ووجد في البلد نموذجا حديثا متقدما تكنولوجيا جديرا بأن تقتدي به الصين لتطوير نفسها. وقال السيد لي بعد ذلك بعقود: «كانت هذه الرحلة بمنزلة جرعة استنفار ونقطة تحول» [١٦]. وكانت كذلك حقا سواء بالنسبة إلى دنغ شخصيا أو إلى كل الصين. ولقد كانت ولاتزال سنغافورة، التي هي دولة صينية عرقيا، مشهورة على نطاق العالم بما تتمتع به من استقرار، وأنها خاضعة لحكم الحزب الواحد، وتفتقر إلى الحريات ـ إذ

لم تسمح إلا قريبا جدا ببيع العلكة (اللبان) ـ واشتهرت كذلك بتحولها السريع والمثير من بلد نام إلى بلد حديث ورأسمالي. وتتدخل الدولة بقوة في عملية التخطيط الاقتصادي في سنغافورة وبناء بنية أساسية حديثة وجذب الاستثمار الأجنبي. وأصبح واضحا أن السياسات المؤيدة لمشروعات الأعمال جعلت من المدينة محطة تصدير مهمة، وسرعان ما رفعت هذه السياسات من مستوى معيشة الناس.

واتخذت الصين موقفا لتوفيق أوضاعها بشكل جذري وقوي. ودّع رئيس وزراء سنغافورة دنغ في المطار، وبعد الزيارة توقفت صحيفة الصين الرسمية «بيبولز ديلي» عن الإشارة إلى قادة سنغافورة بأنهم خدم الإمبريالية البريطانية - الأمريكية، وعمدت بدلا من ذلك إلى الحديث عن إنجازات البلد في بناء إسكان ملائم وبأسعار مقبولة. وخلال ثمانينيات القرن العشرين التقى السيد لي مع دنغ ثلاث مرات في بكين. وبينما كان دنغ يحاول في العام ١٩٩٢ الإسراع في الإصلاحات، أرسل ما لا يقل عن أربعمائة وفد صيني متفرقين ـ من المحافظين ورؤساء البلديات وسكرتارية الحزب وغيرهم من الرسميين ـ إلى سنغافورة خلال سنة واحدة ليشاهدوا، في تعجب، الصورة التي يمكن أن تكون عليها الصين بعد التحديث [١٧].

والتمس دنغ، البرغماتي دائما، سبيلا إلى تقدم الصين من خلال اتخاذ خطوات متواضعة ومدروسة جيدا وفي ترو، متجنبا أسلوب غورباتشيف في التغيير على نحو فجائي وشامل لكل البلد. وبعد أن بدأ دنغ بالإصلاحات الزراعية شرع يجرب منهجه في الإصلاحات الصناعية. وشكل «مناطق اقتصادية خاصة» في مناطق محدودة، حيث كفت فيها الصين عن تطبيق قوانينها المألوفة المناهضة لمشروعات الأعمال، مع تحصيل ضرائب مخفضة وتطبيق قواعد ميسرة على مشروعات الأعمال بالنسبة إلى المصانع المنتجة للسلع المزمع تصديرها إلى ما وراء البحار. واستهدف دنغ من إنشاء المناطق الخاصة إعادة القوة ذاتها التي حاول ماو استئصالها، ألا وهي: الرأسمالية.

وواجهت الشركات الأجنبية عقبات ضخمة لإقامة مشروعات اعمال في أغلب أنحاء الصين، ولكنها وجدت تشجيعا من أجل بناء المصانع في المناطق المخصصة، ولاستخدام آلاف العمال الصينيين لإنتاج السلع لحساب العالم الخارجي. وأنشأت السلطات أولى المناطق الاقتصادية الخاصة في مقاطعة فوجيان عبر المضيق من تايوان، وفي مقاطعة غواندونغ قرب هونغ كونغ، حيث كانت الشركات الانتهازية في تايوان وهونغ كونغ يسيل لعابها من أجل بناء مصانع يمكن تزويدها بأيد عاملة صينية رخيصة. وجدير بالذكر أن كثيرا من هذه المصانع تملكها عائلات اضطرت إلى الهرب من الصين وقتما تولى ماو السلطة. وفي العام ١٩٨٤ وسع دنغ من نطاق تجربته الناجحة، وأقامت الصين مزيدا من المناطق الاقتصادية الخاصة في أربع عشرة مدينة على طول ساحل الصين.

ولكن مفاجأة كانت في انتظار ملاك المصانع الأجانب في الصين الشيوعية، بل وأيضا من هربت أسرهم في عهد ماو. وكان إدوين شان من هونغ كونغ من بين أوائل المستثمرين في الصين الأم. وتنتج شركته أعدادا ضخمة من الأحزمة لبولو وبانانا ريبليك وكوتش وغيرها. وافتتح العام ١٩٨٩ مصنعا في دونغوان في الصين على بعد مسيرة ساعتين بالسيارة من هونغ كونغ. تقاضى العاملون عنده أجرا قدره ١,٢٠ دولار عن اليوم الواحد لصناعة الأحزمة والحقائب الجلدية. ومضى عقد على تاريخ بدء الإصلاحات في الصين، غير أن القرويين العاملين في مصنعه الجديد كانوا لايزالون يجهلون شكل الحزام بعد أن تكتمل صناعته. إنهم لم يروا في السابق شكل الحقائب، فضلا عن امتلاك أي شيء مما يضعه المرء في داخلها. ولم يكن لدى العاملين أي فكرة تفيد بأن عليهم مواصلة العمل إذا ما غادر رئيس العمل القاعة [١٨]. في المصنع تلو الآخر، ذهل الملاك الأجانب من طول الوقت المستهلك لتدريب العمال الصينيين واللازم لكي يتخلوا عن العادات القديمة التي رسخت في نفوسهم خلال العمل لحساب الدولة الشيوعية.

ومع هذا كانت الأجور شديدة الانخفاض بالقياس إلى معايير الخارج. وكانت الأعداد الكبيرة من المصانع المنشأة في المناطق الاقتصادية الخاصة هي أولا مصانع لحساب الصينيين في المنفى في هونغ كونغ وتايوان وسنغافورة، ثم بعد ذلك مصانع لرجال أعمال أمريكيين وأوروبيين ويابانيين وكوريين. وبدأت في هذه الأثناء المقاطعات الأخرى تجربة جديدة تتمثل في إعطاء الشركات المملوكة للدولة استقلالا ذاتيا في اختيار المنتجات التي تريد صناعتها. وقدم دنغ هسياوبنغ دفعة جديدة أكبر للإصلاحات التدريجية. إذ في ربيع العام ١٩٩٢ وهو في الثامنة والثمانين من العمر، قام الجد دنغ بجولة طوّف خلالها بالعديد من مدن الجنوب في الصين. وأُعلنت هذه الجولة بطريقة جيدة بحيث أسهمت في بث حمية جديدة للإصلاحات في الصين، وشجع دنغ المواطنين على الإقدام في جرأة وتجربة «سياهاي»، أي القفز في بحار مشروعات الأعمال. وهكذا فإن الصين الأم التي ظلت زمنا تحذر تبني الرأسمالية، وطالما صورتها على أنها شيطان، بدأت تستقبل موجات متتالية من الشركات. وبدأ العاملون في المشروعات المملوكة للدولة المكتظة بأعداد العاملين فيها يعملون أعمالا إضافية ليلا، علاوة على عملهم الأصلي، في الشركات الخاصة أو محاولة فتح مشروعات صغيرة لحسابهم الخاص.

وعانى الرأسماليون الحكوميون في أثناء هذا كله مشاعر التوتر، نتيجة تفكيك النظام الشيوعي بينما الإعلان على الملأ يؤكد الإخلاص له. وقال دنغ إن الصين تجرب للبحث عن الأفضل اتساقا مع المثل القائل «تحسس بقدميك موضع الأحجار وأنت تعبر النهر»، والذي يعني أن تحقق المراد خطوة خطوة. وما أن انتعشت تجربة دنغ للمناطق الاقتصادية الخاصة وحققت نجاحا حتى شرعت الصين في إغراء المزيد من الشركات الأجنبية لإقامة المصانع حتى يتسنى تشغيل الآلاف من العمال الصينيين. وحولت الحكومة أراضي زراعية إلى ساحات صناعية مصممة لإقامة المصانع. وقدمت إعفاءات

ضريبية وغير ذلك من حوافز، ومدَّت خطوط الهواتف علاوة على البيئة الأساسية لتكنولوجيا المعلومات. ووعدت الحكومة المركزية الموظفين المحليين بترقيات عند شغلهم الوظائف الجديدة، ولذلك عمدت كوادر الحزب، وبدافع الإحساس بالواجب، إلى نقل سكان القرى التاريخية من قراهم إذا ما أرادت شركة ما إزالة المباني لإقامة مصنع مكانها.

وهكذا تدريجيا أصبح الموظفون الحكوميون هم «الباعة الجائلين المروجين للرأسمالية» الذين كانت تضطهدهم الحكومة حتى وإن وصفوا النهج الجديد للصين بأنه «اشتراكية ذات خصائص صينية». ولكن أيا كان الوصف الذي تختاره فإن التحول عن الشيوعية إلى الاقتصاد الموجه للسوق كان لافتا للأنظار، لأنه حدث من دون اضطراب سياسي أو إراقة دماء. لم يسقط جدار مثل جدار برلين، ولم تندلع حرب، ومع هذا حرصت الصين على المضي قدما في حذر شديد على الطريق بعيدا عن الشيوعية وعلى نحو حاسم، شأن أي ثورة اجتماعية. لقد كانت الثورة الاقتصادية ثورة صامتة، صرخة في قاعة مانعة للصوت. تصاعد الرخاء لشعب تعداده أكثر من بليون، وجاء عصر شهد – تدريجيا وإراديا – أكبر انتعاش عرفه الكوكب لمشروعات الأعمال، وانطلق هذا كله من داخل الحزب الشيوعي ولم يكن وليد ثورة سياسية.

ربما لم يصن دنغ ذكرى ماو، ولكنه فعل ذلك بهدف الحفاظ على الحزب الذي قاده ماو إلى السلطة. وعرف قادة الحزب الشيوعي الصيني أن عليهم استكمال هدفين مزدوجين: تحديث الصين وتحقيق الرخاء لشعبها بعد عقود من الركود. وأدرك القادة في حساباتهم أنهم في حاجة إلى هندسة النمو الاقتصادي لتحقيق نمو قدره ٨ في المائة في السنة، هذا أو المخاطرة باحتجاجات جماهيرية يمكن أن تؤدي إلى الإطاحة بالحزب. وأصبح لزاما على قادة الحزب، للاحتفاظ بالسلطة، أن ينشئوا تنينا اقتصاديا أبديا ـ وهذا

ما فعلوه. وقبل هذا وذاك، أعطى قادة الحزب الشيوعي الأولوية للاستقرار السياسي، وكانت لديهم الرغبة والإرادة لعكس جوهر عقيدة الحزب وقبول الرأسمالية وإنجازها.

* * *

بينما كان قادة الصين يتطلعون إلى نموذج سنغافورة في الخارج لاستلهامه كانوا في الوقت نفسه يشعرون بالفزع خوفا من المصير الذي آل إليه حليفهم السابق الاتحاد السوفييتي. وبعد أن بدأت الصين إصلاحاتها الاقتصادية في هدوء وصمت على مدى سبع سنوات، انطلق غورباتشيف في إصلاحاته وسط جلبة دعائية. والتزم نهجا مختلفا تماما لأنه دعا إلى إحداث تغيير اقتصادي ثوري، لا تطوير مرحلي، كما دعا إلى حرية الرأي والتعبير، وهي خطوة زائدة حاول الصينيون دائما تجنبها في حرص وحذر. وطبيعي أن كانت النتيجة نهاية الحرب الباردة، وانهيار الشيوعية في شرق أوروبا، وتحلل الاتحاد السوفييتي العام ١٩٩١. واستبد بالقادة الصينيين هوس الحفاظ على السيطرة السياسية واستقرار البلاد مثلما استبد بهم الفزع من أن تتفكك الصين.

والحقيقة أنه في الوقت الذي كانت فيه الحرية تنشر أشرعتها في بلدان أوروبا الشرقية، انفجرت حالة الاضطراب الاجتماعي في الصين. وبينما أفضت الأحداث في شرق أوروبا إلى نشر الديموقراطية، انتهت المظاهرات في الصين بمذبحة. وهبت الاحتجاجات داعية إلى الديموقراطية بقيادة الطلاب في ميدان تيانانمين في بكين، وأعلنت الحكومة الصينية بعد أسابيع من استمرار هذه الاحتجاجات الأحكام العرفية في ٢٠ مايو. وأرسل قادة الصين، بمن فيهم دنغ، الجيش إلى بكين لسحق الاحتجاج، وهنا تدفق الملايين من سكان بكين إلى الشوارع دعما للطلاب، ووقفت سيدات يعنفن الجنود، واتحد الجيران لوضع المتاريس في طريق مصفحات ودبابات الجيش. وأخيرا، وبينما كان ليل السبت في

الهزيع الأخير وأوشك على الرحيل ليفسح الطريق لساعات صباح الأحد الأولى من الرابع من شهر يونيو، بدأ الجنود في إطلاق النار على المواطنين. ولقي من رفض من الطلاب مغادرة الميدان مصرعه، واعتلي بعضهم أسطح الدبابات وأصاب الرصاص البعض في ظهورهم، ولقي الآلاف مصرعهم. وبعد أن تم إفراغ الميدان، دمرت دبابة تمثال «ربة الديموقراطية» التي كان يحملها الطلاب، وبدأت دوريات الجيش العمل على حفظ النظام [١٩].

ووقع في وضح النهار حدث يعتبر من أكثر المشاهد إثارة في معرض المواجهات المأساوية. إذ في اليوم التالي للمذبحة، وبينما طابور من الدبابات يزمجر على طول الطريق المسمى السلام الأبدي على امتداد ميدان تيانانمين، ظهر رجل نحيف الجسم يرتدي قميصا بسيطا أبيض اللون وبنطالا أسود، وخطا بضع خطوات وثبت أمام دبابة. وظل في مكانه بلا حراك. وتوقفت الدبابة على بعد بضع بوصات منه. ودارت كاميرات التلفاز، وتسمَّر المشاهدون. ودارت الدبابة وكأنها تلتف حول هذا الصيني من العامة. وتحرك الرجل الأوحد ناحيتها ليعوق سيرها متحديا السائق أن يدوس فوقه. وترددت الدبابة ثانية، وجري شخص ما ليجذب الرجل الوحيد بعيدا ـ ولنسمه كما سماه الصينيون في المنفي «رجل الدبابة» ـ ولكن شجاعته وتحديه حدثان يتذكرهما العالم كله.

أذهلت الصين شعبها والعالم بقمعها الاحتجاج السلمي. وبينما فرغت الصين من سحق ثورة سياسية في الميدان العام، حث دنغ رفاقه على الإسراع بثورتهم الاقتصادية للسير قدما. وبقيت الديموقراطية خارج نطاق البحث. ولكنها بدت في نظر دنغ وغيره من قادة الحزب الشيوعي أمرا يستحق قتل الآلاف من الصينيين لضمان اطراد مسيرة الأمة على الطريق إلى الرأسمالية. إن الحزب الشيوعي يسمح بالحرية الاقتصادية من دون الحرية السياسية.

ولاتزال تطالعنا حتى اليوم لوحة ضخمة لماو تطل على ميدان تيانانمين، وكأنه من قبره أداة ردع ضد الديموقراطية. وبعد عشرين عاما من مذبحة تيانانمين، وثلاثين عاما من وفاة ماو، لايزال مسموحا للصينيين بأن يحملوا في حافظاتهم نقودا فقط من دون بطاقة هوية شخصية للتصويت.

* * *

لم يكن القمع السياسي هو الأثر الوحيد الباقي من النظام الشيوعي الصيني. ذلك أنه حتى في ظل نظام حكم دنغ الإصلاحي واصل التكنوقراط الصينيون مهام تخطيط التطوير الاقتصادي للبلاد، مستخدمين نظام خطط السنوات الخمس الذي اعتادوا الاعتماد عليه أيام ماو. وبعد إصلاح الريف في الصين ثم بعض المدن بفضل المناطق الاقتصادية الخاصة، شرع دنغ في بذل جهود أكبر للتحديث. ونظرا إلى أن البيروقراطيين في نظام دنغ ألفوا الاقتصاد القائم على التخطيط ـ الذي تتحكم الدولة خلاله في تحديد الأسعار ومستويات الإنتاج ـ استخدم دنغ خطط السنوات الخمس لرسم خطوات التحرك على الطريق إلى الرأسمالية. ونعرف أن نظام الخطط الخمسي استعاره ماو من الاتحاد السوفييتي، ولكنه لايزال نافذا في الصين اليوم.

تشبث دنغ هسياو بنغ بتقنية التخطيط التي اتبعها ماو، ولكن دنغ ربطها بنهج سنغافورة في التطوير بادئا بالبيئة الأساسية. وابتداء من الثمانينيات أقامت الصين العديد من مناجم الفحم الجديدة للوفاء بحاجتها المتزايدة إلى الكهرباء. وخلال التسعينيات دخلت في سباق لزيادة إنتاجها من النفط والغاز الطبيعي. وشيدت الصين شبكة توليد قوي جديدة وحديثة تنتج قرابة أربعة أمثال طاقة مولداتها على مدى الفترة من ١٩٩٠ و٢٠٠٣ (٢٠). ولاتزال الصين تعاني نقصا في القوى المحركة، ولكنها من دون هذه الزيادات ما كان لها أن توفر القوى المحركة اللازمة للمصانع الجديدة والبنايات الإدارية التي يقتضيها عهد التنمية الاقتصادية. وطبيعي أن المصانع الجديدة لكي تتوافر لها

القدرة التنافسية باستمرار فإنها ليست فقط في حاجة إلى القوى المحركة، بل في حاجة أيضا إلى طرق لنقل البضائع سواء عبر الصين أو عبر العالم. وغني عن البيان أنه من دون بنية أساسية معدَّة جيدا فإن اقتصاد البلاد كان سيظل قيد مستويات النمو الدنيا. أدرك الرسميون الصينيون أن جذب المزيد من الوظائف يستلزم توفير طرق سريعة وموانئ وطرق سكك حديد ومطارات حديثة. ونرى اليوم الجهود المستمرة على قدم وساق من التخطيط المركزي للتحديث: إذ تبني الصين الآن بهمة ونشاط محطات قوى نووية، وتخطط لكي تضاعف من كم الطاقة المولدة لتبلغ ثلاثة أمثالها بحلول العام ٢٠٢٠.

شيدت الصين موانئ للشحن من بينها ميناء قرب شنغهاي من المتوقع له أن يكون أضخم ميناء في العالم. وهناك خطط لإنشاء المزيد، وبعدها تأتي السكك الحديد. وتعاني خطوط السكك الحديد من مواضع كثيرة تمثل عنق الزجاجة، علاوة على قصور شديد من حيث طاقة الشحن لنقل الحبوب والفحم وسلع المصانع وغير ذلك. وأدت الاندفاعة الصناعية المذهلة للصين إلى وجود طلب كبير يصل إلى ١٦٠ ألف حمولة شاحنة في اليوم الواحد لتحملها وتنقلها السكك الحديد، بينما المتاح منها لا يتجاوز ٩٠ ألفا [٢١]. وتخطط الصين لمد طرق تصل إلى ٦٢ ألف ميل تكتمل العام ٢٠٢٠، علاوة على مائة مشروع سكك حديد تعمل بالفعل الآن. وتخطط كذلك لاستثمار ٢٤٠ بليون دولار في السكك الحديدية بحلول العام ٢٠١٥. وعلى الرغم من أن المدن الكبرى في الصين بها الآن مطارات جديدة، فإن الصين تعتزم إنفاق أكثر من ١٧ بليون دولار لبناء أكثر من أربعين مطارا إضافية بحلول العام ٢٠١٠.

وأهم وأبرز مشروعات الصين في مجال البنية الأساسية الآن هو بناء طرق جديدة داخلية وطرق سريعة. والمعروف أن الصين في العام ١٩٨٩ كان لديها فقط ١٦٨ ميلا طرقا سريعة (أوتوستراد)، وبنت بحلول العام ٢٠٠٤ طرقا طولها ٢١٥٠٠ ميلا، وتخطط لكي يكون

لديها بحلول العام ٢٠١٠ ما طوله ٤٠ ألفا. ولكي تصل بحلول العام ٢٠٢٠ إلى نحو ٥٥ ألف ميل [٢٢]، وهو ما يساوي إجمالي طول منظومة الطرق السريعة الأمريكية. وغني عن البيان أن الطرق مسألة مسلم بها بالنسبة إلى العالم المتقدم، وحري أن نفكر كيف تغيرت الولايات المتحدة بعد بناء منظومة طرق سريعة فيما بين الولايات: الخضر الطازجة من أيوا يمكن شحنها إلى شيكاغو، وتهيئة سوق أضخم للقمح يفيد بها الفلاحون. ويمكن إقامة المصانع على طول طرق المدن، وليس فقط في الضواحي قرب خطوط السكك الحديد والموانئ. ويهيئ هذا إنشاء الوظائف في المناطق التي لم يكن لديها من خيار سوى العمل في الزراعة أو الهجرة بعيدا. واعتاد الناس في هذه الأثناء قيادة سياراتهم للانتقال من مدينة إلى أخرى، وبذا نشأ طلب على السيارات والفنادق، بل وأيضا زاد الطلب على مطاعم ماكدونالد للهامبورغر على ضفتي الطريق.

وتحقق الطرق السريعة الصينية إسهامات كبيرة بالفعل للفلاحين ولأصحاب المصانع على السواء. وجدير بالذكر أن كارل والتر كبير مديري التشغيل في بنك جي بي مورغان تشيز في بكين يتمتع بقيادة سيارته على مدى مسافات طويلة عبر الصين. وحدث عندما توقف عند استراحة ريفية أن التقى شاحنة تحمل ألف دجاجة، ومن ثم توقف ليتحدث إلى السائقة. قال السيد والتر في شك: «أنا لا أكاد أصدق». وأخبرته السائقة أنها قادت سيارتها ابتداء من مقاطعة جيلين الفقيرة شمال شرق بكين ومتجهة إلى مقاطعة غواندونغ المكتظة بالمصانع قرب هونغ كونغ - وهو ما يساوي المسافة من بانغور في مين إلى أورلاندو في فلوريدا. وقال السيد والتر إن قائدة الشاحنة تستفيد من فارق سعر الدجاج بين منشوريا وغواندونغ. «إن هؤلاء الناس يعرفون طريقهم للحصول على سعر أفضل للدجاج هناك». حوار كهذا كان صادما قبل عشر سنوات، ولكنه اليوم حوار مثير للدهشة، بعد بضع سنين لن نسمع مثله، إذ سنجد سائقين كثيرين جدا يلتقون معا عبر كل طرق الصين.

بيد أن هذه الطرق السريعة ـ أو بمعنى أصح المسافرين عبرها ـ يكشفون عن مظاهر تفاوت جغرافية قاسية في التطور الاقتصادي. إذ لاتزال السيارات حدثا نادرا في الريف الصيني، كما أن الامتدادات الجديدة للطريق السريع تبدو فارغة مخيفة. إن الأمر جد مختلف خارج المدن الكبرى حيث أقيمت المصانع فوق الأراضي الزراعية. وهناك نوعان من العجلات التي تتحرك بالقوى المحركة (الموتور): السيارات الفخمة الفارهة التي تنقل رؤساء المصانع من مصنع إلى آخر وإلى المكاتب الرسمية في المدينة، ثم الشاحنات المكتظة بالسلع لنقلها إلى أقرب ميناء. ويمضي هذان النوعان بمحاذاة خليط من الدراجات المارة بمحاذاة الطرق الجديدة، وتسابق مركبات خشبية تجرها حيوانات المزارع. ونجد الآن في المدن الصينية الكبرى، حيث يمكن لكثيرين من الصينيين اقتناء سيارات، أمواجا من الدراجات في ساعات الذروة مما يسهم في تفاقم الضغوط والازدحام المروري. وتبدو الطرقات ذاتها وكأنها تعبر عن الثقة المتزايدة لدى الشعب الصيني. ونرى في شنغهاي الطرق السريعة جديدة تماما، وتحمل الأجزاء العالية فوق الجدران الخارجة أضواء مميزة، وكأن الهدف منها جذب أنظار السائحين وتعبير عن زهو أمة ظلت حتى عقد مضى أسيرة الطاقة الناتجة عن حركة القدمين. ونرى الطرق السريعة القريبة من المطار الدولي مضاءة بالنيون الأبيض، بينما في حي المال الضوء الأزرق الكهربي تعبيرا عن مشاعر الزهو والتباهي.

ويبدو أن هذا الزهو أمر في محله. ذلك أن البنية الأساسية الجديدة في الصين، وسياساتها المؤيدة لمشروعات الأعمال علاوة على الأيدي العاملة الرخيصة حققت جميعها كل ما كان الرسميون الصينيون يأملون فيه. جذبت الصين آلاف المصانع واقتدت بالنموذج الاقتصادي الناجح الذي ارتادته سنغافورة واليابان فيما بعد الحرب، ثم أخيرا كوريا. وأدى هذا إلى خلق العديد من الوظائف، وإلى الرخاء عن طريق التنمية الموجهة للتصدير. وغني عن البيان أن مشاركة

الصين مع الشركات متعددة القوميات التي تمثل مرحلة تالية للرأسمالية كانت بمنزلة مغامرة من جانب الحزب الشيوعي الصيني، بيد أنها حققت الهدف منها. لقد تحولت المدن عبر أنحاء الصين إلى ما يشبه صورة واقعية حية للعبة الكمبيوتر المعروفة باسم سيم سيتي، حيث التطورات الإسكانية الجديدة والمصانع التي تقذف بدخانها إلى السماء تمثل حقيقة واقعة على امتداد الطرق المنشأة حديثا هي وشبكات توليد الكهرباء. وجدير بالذكر أن شنغن التي تطل على حدود هونغ كونغ كانت مجرد قرية عندما تحددت لتكون واحدة من أول المدن الاقتصادية الخاصة. وتحولت شنجن الغافية خلال عقدين إلى مدينة تعج بالناس وقد زاد عددهم إلى أكثر من عشرة ملايين نسمة. ونجد بها الآن كثيرا من ناطحات السحاب. ونظرا إلى أن غسل النوافذ يستلزم التدلي على حبل موصول بأسقف البنايات، فقد أطلقوا اسما خاصا على العمال وهو: «الرجال العناكب».

* * *

يوجد في الصين الآن المئات من المناطق الاقتصادية التي تنظمها الحكومة المركزية، مثل منطقة شنغن، كما يوجد بها أكثر من ألف منطقة أخرى تديرها حكومات المقاطعات [٢٣]. وحقيقة الأمر أن الحكومات المحلية وحكومات المقاطعات والحكومة المركزية في الصين قدمت جميعها مجموعة متنوعة من المنافع بغية دفع وإقناع الشركات متعددة القوميات لإقامة المصانع في المناطق الملائمة لها، بل وللمنافسة فيما بينها لجذب الاستثمار الأجنبي الذي خلق بالفعل الكثير من الوظائف.

ولكن الصينيين لا يسعون من أجل الوظائف وحدها، وإنما يسعون من أجل التحديث ذاته. وجدير بالذكر هنا أنه حين أرادت الشركات الأجنبية فتح مصانع في الصين أصرت الحكومة على أن تستخدم الشركات الأجنبية عمالا صينيين، وأن تعلمهم كيفية استخدام أحدث تقنياتها مما أدى إلى تدفق طوفان أغرق بلدا متخلفا تكنولوجيا بالخبرة التقانية الجديدة، ومن ثم

حفز الثورة الصناعية لتمضي سريعا على طريق الإنجاز. وعلاوة على متطلبات نقل التكنولوجيا عمدت الحكومة الصينية إلى بذل المزيد من الإغراءات لجذب المؤسسات الأمريكية والأجنبية الأخرى لإقامة المصانع وتشغيل عمال صينيين وجلب الخبرة العالمية الحديثة ـ سواء أكانت التكنولوجيا اللازمة لإدارة منظومات الكمبيوتر الحديثة أو القدرة على بناء أجهزة تسجيل «دي في دي» أو سيارات حديثة ـ وجميعها أشياء لا تستطيع الصين أن تصنعها اعتمادا على نفسها فقط.

ولكن على الرغم من غواية الأجور الزهيدة والحوافز الحكومية إلا أن الاستثمار الأجنبي في الصين لم يبدأ في التدفق إلا بداية من منتصف التسعينيات. إذ بحلول العام ١٩٩٥ كانت الصين في عجلة من أمرها، وبدأت الاستثمارات تتدفق في اندفاع، ووصلت إلى الصين خلال هذا العام مصانع واستثمارات أخرى تناهز قيمتها ٣٨ بليون دولار بينما كانت العام ١٩٩٠ أقل من ٥ بلايين. واستقر أغلبها في بكين أو شنغهاي أو في مناطق أخرى على طول ساحل الصين. وبلغ الاستثمار السنوي الأجنبي بحلول ٢٠٠٦ ما قيمته ٦٩ بليون دولار متجاوزا مستوى العام ٢٠٠٤ الذي قيل إنه حقق مستوى للاستثمار غير مسبوق قدره ٦٠ بليون دولار. ونلحظ هنا أن كم الاستثمار المذهل علاوة على ما أنفقته الحكومة الصينية لبناء البنية الأساسية، كل هذا سمح للبلاد بالتحول إلى بلد صناعي.

وكان التحول سريعا تنقطع معه الأنفاس سواء من حيث نطاق التحول وسرعة إيقاعه، ولكن كانت هناك فسحة لمزيد من التغييرات: إذ بعد مرور ربع قرن على بدء الإصلاح، لايزال أقل من نصف الاقتصاد يمثل حقيقة جزءا من السوق الحرة، ذلك لأن الحكومة الصينية لاتزال تملك شركات كثيرة جدا. ونعرف أنه بحلول العام ٢٠٠٣ انخفضت المشروعات المملوكة للدولة إلى ٤٧,٣ في المائة من مجمل الاقتصاد، وثبتت المشروعات المملوكة جميعا عند ٦,٨ في المائة، بينما بلغت الشركات الخاصة النسبة الباقية، وهي ٤٥,٩ في المائة [٢٤].

وهكذا تستخدم الصين الآن خليطا غير مسبوق من النماذج الاقتصادية: إذ لايزال الاقتصاد جزئيا تخططه الدولة ومملوكا للحكومة ـ الأثر الباقي الراسخ من الماضي الشيوعي ـ ولكن جزءا كبيرا موجه نحو السوق الآن. والحقيقة أن الاقتصاد الصيني عصي على الوصف: إنه ليس شيوعيا بالكامل، بيد أنه أيضا ليس رأسماليا تماما. ويقول كينيث ليبيرتال الخبير بالشؤون الصينية في جامعة ميتشغان، إذ يصف النظام الصيني بأنه «رأسمالية بيروقراطية» [٢٥]، بينما يسميه جون غيتنغز الباحث في الشؤون الصينية «رأسمالية دولة» [٢٦]. بيد أنه من اليسير علينا تماما وصف النظام السياسي الصيني: إنه ديكتاتوري تسلطي. ولاتزال الصين مجالا خاضعا للحزب الشيوعي، إذ لايزال قادرا على مراقبة الصحافة، وقمع المنشقين، وتجنب الديموقراطية.

وعلى الرغم من المكاسب الاقتصادية التي حققتها الأمة، فإن الكلفة البشرية لصعود الصين كانت فادحة، خصوصا بالنسبة إلى الفلاحين الذين نالوا، كما تبين أخيرا، حصة ضئيلة من المنافع التي عادت على البلد نتيجة النمو الذي تحقق، وهي حصة لا تتناسب ودورهم وجهدهم. إذ بينما كان الفلاحون هم الفائزين الكبار في باكورة جهود إصلاح الصين، فإن دخلهم في السنوات الأخيرة ظل مجمدا بالمقارنة بدخول العاملين في مدن الصين الساحلية، حيث ارتفعت الدخول ارتفاعا صاروخيا. وطبيعي أن كل خطوة تخطوها الصين إلى الأمام تقتضي ثمنا: لقد كان بناء المصانع يعني في أغلب الأحيان أن الفلاحين الذين عاشوا طوال حياتهم داخل الحقول لابد أن يهجروا تلك الأرض التي حرثوها عقودا ومن ثم حرمانهم من أسباب رزقهم. وطبيعي أيضا أن التنمية محفوفة بمخاطر كبيرة، إذ تسبب تلوثا مروعا. ثم إن الماء ملوث، علاوة على ارتفاع مستوى تلوث الهواء على نحو سيئ للغاية. وتفيد بعض التقديرات أن هذا كله أدى إلى ٤٠٠ ألف حالة وفاة مبكرة سنويا [٢٧]. وتقع أحداث مروعة كان بالإمكان تجنبها، ويقع اللوم في الغالب على رسميين محليين يتقاضون رشا بغية إغماض عيونهم عن

انتهاك أسباب الأمان. ولقي قرابة ٥ آلاف من عمال المناجم حتفهم العام ٢٠٠٦ في الصين مقابل، ٤٧ في الولايات المتحدة على سبيل المثال [٢٨]. ونجد بعض مظاهر الانتهاك ترجع إلى السوق الحرة وبعضها الآخر إلى التخطيط الحكومي. وعلى الرغم من الأجور المتدنية يضطر كثيرون من عمال المصانع للعمل وقتا إضافيا طويلا في أثناء الليل من دون مقابل. وربما يبقون من دون تسلم رواتب عدة أشهر أو احتجازهم داخل المجمع السكني للمصنع كأنهم مساجين. وتقضي بعض السياسات الاقتصادية الجديدة بتهجير الصينيين بناء على أوامر النظام التسلطي القائم تماما، مثلما كانت الحال في عهد ماو. كذلك فإن مشروعات إقامة مدن كبيرة وشق طرق جديدة فيها مع تشييد أبنية حديثة تؤدي في الغالب إلى إجبار كبار السن على الرحيل من الضواحي التي قضوا فيها أعمارهم.

ويذهب قادة الحكومة الصينية في تقديراتهم المعتدلة إلى أن الإدارة الفظة للرأي العام باسم التنمية ستكون أصعب شأنا في المستقبل ـ وأن من الأفضل إنجاز ما يمكن إنجازه الآن قدر المستطاع. وحدث أن حذر واحد من كبار رجال المال في هونغ كونغ [٢٩] سياسيا صينيا في شنغهاي من أن يشجع بناء هذا الكم الكبير جدا من الشقق وإلا فإنه سيخلق فقاعة إسكان، غير أن السياسي الرسمي أصر وأكد أنه وضع في اعتباره الأخطار المحتملة. وقال السياسي إذا كانت الحكومة تريد تخطيط التطورات المتوقعة لعقارات المدينة فلابد من بنائها الآن، ذلك لأن القاطنين حين يصبحون أكثر ثراء سوف يكون الأمر أشد صعوبة إذا ما أراد منهم المسؤولون عن التنمية إخلاء أراضيهم. وأضاف السياسي قائلا: «بعد عشر سنوات لن يتزحزحوا، ولذلك نحن نبني كالمجانين لأن لدينا الفرصة الآن».

وأحيانا يكون الأسلوب القسري للحكومة الصينية مسألة حياة أو موت وليس الأمر مجرد عقارات. وحري بنا أن نتأمل سياسة الطفل الواحد التي بدأت العام ١٩٧٩. وشكلت الصين، لكي تفرض هذه

السياسة بالقوة، إدارة لتنظيم الأسرة تضم ٣٠٠ ألف عامل في مختلف أنحاء البلاد. وهؤلاء مسؤولون عما لا يقل عن عشرة ملايين حالة إجهاض قسرية وعشرة ملايين حالة تعقيم في السنة الواحدة [٣٠]. وعلى الرغم من أن بعض الأسر استطاعت تجنب القوانين يقول الرسميون الصينيون إنه لولا سياسة الطفل الواحد لأصبحت الصين الآن تضم أكثر من ٤٠٠ مليون مواطن علاوة على الموجودين الآن [٣١]. وهذا ما يمثل طوفانا سكانيا يزيد عما لو حزم كل أمريكي أمتعته اليوم ورحل إلى الصين. ولاتزال الحكومة الصينية الآن، شأنها في عهد ماو، تضع ما تراه متطلبات الدولة في المقدمة قبل الحرية الفردية. إذ تحاول الصين الحفاظ على الاستقرار ولو بقمع المنشقين سياسيا، وكذا مراقبة الإنترنت والصحف والمجلات والتلفاز. وتكفي الإشارة إلى أن الصين تحظر مناقشة مذبحة تيانانمين حتى بعد مضي أكثر من ثمانية عشر عاما على الواقعة. ويحتفل بذكراها سنويا بإشعال الشموع في هونغ كونغ، بينما الصحف في الصين الأم محظور عليها ذكر أي شيء عن ذلك. وجدير بالذكر أن طلاب جامعة بكين التي تمثل القمة بين جامعات الصين يردون بنظرات مشدوهة إذا ما عرضت عليهم الصورة الشهيرة للرجل الذي واجه بصدره الدبابة في ميدان تيانانمين. ولاتزال أجهزة الإعلام في الصين الخاضعة لإشراف الدولة ممنوعة من نشر هذه الصورة المشهورة والمعروفة في كل بقية العالم [٣٢].

ولكن على الرغم من استمرار الرقابة السياسية، إلا أن صعود الصين اقتصاديا نقل الأمة نقلة كبيرة إلى أمام، واستفادت الغالبية العظمى من الشعب فوائد جمة. ويقول معظم الصينيين إنهم الآن أفضل حالا بكثير مما كانت أسرهم عليه منذ جيل مضى. وطبيعي أن كل شيء الآن يمثل تحسنا كبيرا قياسا إلى مظاهر المجاعات في عهد ماو. انتقل الفلاحون من مجرد كسب ١٦ دولارا في المتوسط في العام الواحد إلى كسب ٣١٧ دولارا في السنة على مدى خمسة وعشرين عاما، بينما ارتفع المتوسط القومي إلى ١,٠٢٣ دولار. ومع حلول

العام ٢٠٠٧ بلغ متوسط الدخل نحو ألفي دولار [٣٣]. وثمة وسائل أخرى لقياس المكاسب. إذ في عام ١٩٧٨ كان الصينيون على غير إرادتهم نباتيين رغما عن إرادتهم: إذ مثلت اللحوم ٥ في المائة فقط من نظامهم الغذائي. ولكن بحلول العام ٢٠٠٥ قفزت هذه النسبة إلى ٢٥ في المائة [٣٤].

لقد عرف حياة الرخاء كل من أبناء الريف وأبناء الحضر في الصين. ولكن ثمة فجوة بينهم. وتواجه الحكومة الآن، بسبب هذه الفجوة، أكبر تهديد يخيفها: عدم الاستقرار. زادت أعداد الاضطرابات زيادة كبيرة خاصة في الريف. ويشعر الفلاحون بالإحباط لأنهم يرون سكان المدن يكتسبون قدرا أكبر من المال وكذا بسبب الفساد الضارب بجذوره بين الموظفين المحليين.

ونرى الآن جموعا غفيرة من الفلاحين الغاضبين. إذ تحول عشرات الملايين منهم إلى معدمين لا يملكون أرضا خلال السباق المحموم من أجل بناء المصانع والبنيات الأساسية. وبات الفلاحون الآن يستأجرون لأنفسهم أراضي من القرية الجماعية بدلا من العمل لحسابها مباشرة. ولكننا نرى أيضا كثيرين ممن انتزعت أراضيهم التي سهروا على حرثها واستولى عليها بطريقة غير شرعية الموظفون المحليون الفاسدون الذين يجنون أرباحا ضخمة لحسابهم الشخصي عن طريق بيعها للقائمين بالتطوير. ويحصل الفلاحون عادة على تعويض هزيل. ويحتج آخرون على الفساد المتفشي الذي خرب الأراضي الزراعية ولوث الماء بحيث لم يعد صالحا للشرب. إنهم وراء نحو ٨٧ ألف احتجاج يوميا في مختلف أنحاء الصين.

وتحاول الصين بالفعل إجراء توازن للتنمية الاقتصادية عن طريق ربط مدنها الساحلية المزدهرة بمدن الداخل الساخطة في غرب الصين عن طريق مد الطرق السريعة الجديدة. قال ستيفن روش كبير الاقتصاديين في مورغان ستانلي: «خلال خمس سنوات سيفرغون من بناء ما يحتاجون إليه لربط غرب الصين ووسطها بالساحل. وسوف تسمح الطرق الجديدة ببناء مصانع تهيئ وظائف ودخولا عالية في

المناطق التي أُغفلت لمصلحة المناطق الساحلية المنتعشة قرب الموانئ. وقال السيد روش: «إنهم يملكون هذا المدد اللانهائي من الأيدي العاملة؛ ثم إنهم كلما ساروا غربا كانت الأجور أرخص. الطرق السريعة هي المفتاح» (٣٥). وفي العام ٢٠٠٠ وأثناء إعداد الخطة الخمسية الثامنة، ومن أجل التخلص من الاحتجاجات والسخط بسبب تزايد تفاوت الدخول مع انتعاش المناطق الساحلية، استهلت الحكومة حملتها «الاتجاه غربا» بغية تطوير غرب الصين. وبدأت فيما بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٣ عمليات إنجاز خمسين مشروعا ضخما في غرب الصين بتكلفة نحو ٩٠ بليون دولار (٣٦). وشجعت الحكومة المركزية أيضا الشركات على بناء مصانع ومشروعات عقارية في المناطق الداخلية النائية في الصين، حيث الأجور أقل. ولكن التماس أجور مربحة للشركات داخل الصين قد لا يستوقف الغربيين لما يقتضيه من جهد نظرا إلى أن جميع العاملين الصينيين أجورهم، كما يبدو، زهيدة بالمقارنة بالأجور الغربية. ولكن بعد سنوات من التنمية أصبح العمال في المدن الساحلية يتقاضون أجورا أكثر أربع مرات من الأجور التي يتقاضاها العمال في المدن الداخلية. ووجدت الشركات الغربية، مثلما وجدت الشركات الصينية سواء بسواء، أن بالإمكان إرضاء الحكومة الصينية عن طريق الوفاء بأهدافها التنموية مع خفض نفقاتهم الخاصة عن طريق استخدام عمالٍ أرخص أجرا في المناطق الداخلية من الصين. وجدير بالإشارة إلى أن جهود الصين مستمرة لتحقيق المساواة في الدخول في مناطق الريف والحضر. وتوضح الخطة الخمسية الحادية عشرة التي يجري إنجازها فيما بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠١٠ أن حكومة الصين تخطط لبناء طرق ريفية وشبكات ري علاوة على تحسين نظام المدارس والرعاية الصحية في الريف (٣٧). والهدف هو الإسهام في امتداد المكاسب التي يجنيها ٥٧٠ مليون نسمة في الصين هم سكان الحضر لتصل إلى ٧٦٠ مليون نسمة هم سكان الريف (٣٨) ـ قبل أن تواجه الحكومة ثورة شاملة في الريف.

تريد الحكومة أن يبدو الجزء الأكبر من البلاد في صورة المدن الساحلية المزدهرة في الصين، وهي المناطق التي تحولت فيها حقول الأرز إلى مصانع، ونشأت ملايين الوظائف، وارتفعت الدخول فيها على نحو مثير. لقد أصبحت شنغهاي، على سبيل المثال، منطقة إنشاءات عملاقة حيث ناطحات السحاب والرافعات تغطي أفق السماء فيها. لقد كانت في شنغهاي ١٥ ناطحة سحاب فقط العام ١٩٧٨، ولكن بحلول العام ٢٠٠٦ أصبح فيها ٣٧٨٠ ناطحة سحاب، وتتجاوز بذلك أعداد ناطحات السحاب في شيكاغو ولوس أنجلوس مجتمعتين [٣٩].

* * *

بينما تعانق أبراج الصين السماء لاتزال صورة ماو تطل على الصين، ولكن مع نزر يسير من فلسفته. يشاهد السياح نظراته الهادئة تحدق في صوره على الملصقات وعلى القمصان، بل على الساعات الجديدة وغيرها من رموز تجارية دالة على الصين الجديدة التي تغيرت. وإذا كان بوسع بعض الصينيين التغاضي عن صورته التي تملأ أركان البلاد مثلما يتغاضى أمريكي عن صورة لميكي ماوس فإن قليلين هم من يمكنهم الزعم بأنهم تحرروا من تراثه. وتعكس قصة حياة توني ما الكثير من قصة بلده على مدى نصف القرن الأخير [٤٠].

يعمل السيد ما الآن عملا تنفيذيا مؤسسا على تدريب جيد في إحدى الشركات الأمريكية في الصين. بيد أنه يتذكر وقتا كان فيه مثل هذا العمل مستحيلا. إذ وقتما كان السيد ما لايزال صبيا اعتاد رجال ماو من الحرس الأحمر القيام في منتصف الليل بزيارة المرأة العجوز التي تعيش في البيت الملاصق لأسرته. وحدث أن زوجها انتقد الشيوعيين قبل وفاته، ولهذا السبب وضع الحزب اسمها ضمن القائمة السوداء. إنه لا يستطيع أن ينسى الضوضاء التي كانت تخترق صمت الليل. طلب رجال الحرس الأحمر إلى السيدة الركوع فوق خشب صلب وانهالوا عليها ضربا. ظلوا يضربونها في الليلة الأولى ساعة كاملة.

ويقول السيد ما: «كانت تصرخ صراخا عاليا كأنه عواء». وعادوا ثانية وأخذوا كل ما تملكه في البيت ثم ضربوها خمس مرات على مدى الأسبوعين التاليين، «يا له من أمر مروع».

وبعد بضع سنوات، وعندما بلغ السيد ما الخامسة عشرة من عمره أرسلت السلطات أباه، المدرس في وزارة التربية والتعليم، إلى مقاطعة فنغيانغ، حيث توجد منطقة شياوغانغ، وذلك للعمل في زراعة الأرز وإطعام الماشية لـ «إعادة تأهيله». وتوقف السيد ما في العام التالي عن الذهاب إلى المدرسة ومواصلة تعليمه، إذ أرسلته السلطات للعمل في مصنع للصلب بالقرب من بكين مقابل دولارين في الشهر. كان يقطع المعدن طوال النهار ويدرس في غرفة النوم ليلا. وظل على مدى سبع سنوات ـ أي نحو ٢٥٠٠ يوم من حياته يراوده حلم الخلاص من هذا العمل. ويقول: «إن أشد ما كان يروّعني أن أضطر إلى العمل في مصنع الحديد والصلب بقية حياتي».

ولكن الجامعات «البرجوازية» التي أغلقت في أثناء ثورة ماو الثقافية عادت فجأة وفتحت أبوابها العام ١٩٧٧، وسمحت لأربعمائة من بين ٢٠٠٠ عامل في مصنع الحديد والصلب بدخول الامتحان. وكان السيد ما واحدا من بين ثلاثة فقط قبلتهم الجامعة. درس الكيمياء في بكين والتقى زوجته هناك، وراودهما الاثنين، شأن كثيرين من الصينيين المتعلمين، حلم الهجرة وترك البلاد. وفاز السيد ما بالمنحة الدراسية التي كان يحلم بها، وانتقل هو وزوجته إلى عالم آخر ـ إلى ستوكتون في كاليفورنيا، وجامعة الباسيفيكي حيث حصل على درجة الدكتوراه في الكيمياء الحيوية. ثم التحق بجامعة جون هوبكنز للقيام ببحوث ما بعد درجة الدكتوراه.

وهكذا استطاع من كان يعمل في السابق عاملا بمصنع الحديد والصلب مقابل دولارين في الشهر أن يكمل دراساته، والتحق بعد ذلك للعمل عالما في معمل منتجات جونسون وجونسون الاستهلاكية في سكيلمان في نيوجيرسي، حيث يتقاضى ٤٥ ألف دولار في السنة، أي



ما يساوي كل ما كانت تتقاضاه بلدة صينية في الثمانينيات. وأسهم في تطوير أنواع من الشامبو واللوسيونات العطرة. ويقول السيد ما: «كم أنا محظوظ». إنه الآن في الحادية والخمسين، واعتاد منذ أن انضم إلى بي. إف. غودريتش أن يقضي نصف وقته في العمل في هونغ كونغ، ونصف الوقت في الصين الأم. وبقيت زوجته وكذا أولاده في الولايات المتحدة، حيث التحق ابنه بجامعة ييل بينما تواظب ابنته على الدراسة في ديوك.

سارت حياة توني ما على مدى نصف القرن الأخير في الدرب نفسه الذي سارت فيه بلاده، قطع الطريق ابتداء من حالة الفقر والقسوة، ثم عبر الأمل والعمل الشاق والنجاح. لقد تغيرت الصين كثيرا جدا عما كانت عليه وقتما كان يعمل في مصنع الحديد والصلب. ويقول السيد ما: «شباب الجامعات في بكين يعرفون أن مرتبا قدره ١٥ ألف دولار في السنة في الصين يتجاوز من حيث قيمته كثيرا راتبا قدره ٤٥ ألف دولار في الولايات المتحدة. إنهم لا يريدون الآن الانتقال إلى الولايات المتحدة أو إلى أي مكان آخر، لأنهم الآن يملكون فرصا كثيرة داخل الصين الجديدة».

* * *

يكاد المرء لا يصدق أنه حتى عهد قريب جدا في العام ١٩٩٢ كانت هذه الصين نفسها التي يخشى الغربيون أن تهيمن سريعا على الاقتصاد العالمي لاتزال تصدر كوبونات حصص تموينية لمواطنيها. وها نحن نرى الآن عائلات الطبقة الوسطى يملكون أجهزة تلفاز، ويعيشون في شقق جديدة، بل يدفعون النفقات اللازمة لإلحاق أبنائهم بمدارس خاصة. ونرى من الصينيين من أبدلوا دراجاتهم بدراجات بخارية «موتوسيكلات»، بل بسيارات بعضها صناعة المؤسسات الغربية نفسها التي راودها طويلا حلم بيع منتجاتها لجماهير الصين. وتوجد الآن مقاهي ستاربكس على طول سور الصين العظيم، كما عقد ماكدونالد صفقة مع سينوبيك، وهي سلسلة محطات الغاز الضخمة في الصين،

لإقامة مطاعم لخدمة الزبائن وهم في سياراتهم على طول الطرق الجديدة في الصين. وجدير بالذكر أنه على مدى ربع القرن الأخير زاد إجمالي الناتج القومي في الصين بمعدل ٩,٦ في المائة في العام، وياله من رقم صاعق [٤١]. ونجد في المقابل أن الهند خلال الفترة نفسها، زاد إجمالي الناتج القومي فيها بمعدل ٥,٦ في المائة، وزاد اقتصاد الولايات المتحدة الأضخم والأكثر تقدما بنسبة ٣ في المائة [٤٢]. ويقول مهندس الصعود السريع المذهل لسنغافورة، الذي صعد بها من بلد راكد طحنه الفقر إلى بلد متقدم: «إنه يشعر بالرهبة إزاء التطور الخطر إلى أبعد الحدود في الصين». ويقول لي كوان يو: «أذهب إلى هناك كل عام وأذهل كل مرة للسرعة التي أراها» [٤٣]. خلال بضع سنوات ستتوافر لمائة مليون صيني، وهو عدد أكبر كثيرا من سكان أي بلد أوروبي، القوة الشرائية للطبقة الوسطى. لقد وصلت الصين الحديثة.



2

من دولاب الغزل إلى أسلاك الألياف البصرية

«تقول نكتة هندية: «كان دنغ هسياوبنغ جالسا في سيارته يطالع صحيفة عندما قاطعه السائق قائلا: يا رفيق، ثمة مشكلة. تقول الإشارة الاتجاه يسارا إلى الشيوعية، والاتجاه يمينا إلى الرأسمالية، أي الاتجاهين أتبع؟ أجاب السيد دنغ: لا مشكلة على الإطلاق، أعط إشارة إلى اليسار واتجه يمينا».

المؤلفة

دفع اليأس الهند إلى التغيير الاقتصادي بالسرعة التي حدث بها في الصين، ولكن بعد أكثر من عقد وفي شكل مختلف تماما. في العام ١٩٩١ كانت الهند مفلسة تماما. ألقت المقادير خلال العامين السابقين فقط بمائة وعشرين مليون هندي إلى حضيض الفقر. وأدى التضخم، الذي بلغ ١٧ في المائة إلى تآكل الدخول المنخفضة. وبحلول العام ١٩٩١، أصبح ٣٣٠ مليون نسمة أو اثنان من بين كل خمسة هنود يعيشون تحت خط الفقر. وانهارت الموارد المالية للحكومة. وأضحت الهند أمام كارثة محققة.

ولم تكن مشكلات الأمة اقتصادية فقط. كان راجيف غاندي آنذاك مرشحا لمنصب رئيس الوزراء. ارتبط اسم عائلته

ارتباطا وثيقا بسياسة الهند في القرن العشرين مثلما ارتبط بسوء الحظ تماما مثل كنيدي في أمريكا. وهكذا كانت موارد البلاد خربة وكانت السياسة في القاع: إذ اغتيل راجيف غاندي في أثناء توقفه في حملة دعاية انتخابية في ٢١ مايو ١٩٩١. وأخيرا، ومن بين رماد حالة الطوارئ التي شملت البلاد استهلت الهند طريق الإصلاحات الاقتصادية التي يمكن أن تربطها بقوة ببقية العالم. ونحن لكي نفهم هند اليوم - وكذا لكي نتنبأ بهند الغد - يتعين أن ننظر إلى الوراء لنتأمل تلك الأوقات العصيبة.

بعد اغتيال راجيف غاندي كسب حزبه، حزب المؤتمر، المعركة، ويرجع سبب الفوز جزئيا إلى التصويت له بدافع من التعاطف. وجرت محاولات لتشجيع أرملته سونيا لتتولى رئاسة الوزراء، بيد أنها اعتذرت. واختار حزب المؤتمر بدلا منها بي. في. ناراشيما راو ليكون رئيسا للوزراء لحكومة أقلية، ولكي يحدد مسار مليار نسمة يصارعون للدخول في قلب العاصفة الاقتصادية والسياسية. ويبدو الأمر وكأنه صدى لصعود الجد دنغ في الصين حين نرى راو، وهو السياسي المخضرم في الحزب والبالغ من العمر الرابعة والسبعين، علاوة على أنه أجرى عملية جراحية في القلب قبل ذلك بعام. وكان متوقعا أن يكون راو مجرد الزعيم الوصي الذي تولى السلطة في مغرب حياته إلى حين سقوط حكومة الأقلية المترنحة التي يرأسها.

أقسم راو اليمين في مجلس الوزراء بعد شهر من اغتيال راجيف غاندي، وعين عالم الاقتصاد الألمعي والمستقيم أخلاقيا والبعيد كل البعد عن الشخصية الزعامية الآسرة مانموهان سنغ وزيرا للمالية، ودعا الوزراء إلى اجتماع مغلق وطلب إلى سنغ أن يطلعهم على الأخبار السيئة، البلد مفلس، أوقفت المصارف الإقراض للهند، كما تلغى بطاقة الائتمان لعدم السداد. وهبط احتياطي الصرف الأجنبي إلى مستويات تكاد لا تفي إلا بتكلفة أسبوعين من واردات النفط. وأبدى صندوق النقد الدولي استعداده للمساعدة بتقديم ضمان، لكن

فقط إذا وافقت الهند على عدد من الإصلاحات. وأصبحت الهند، مثل طفل هدده والداه بقطع مصروفه، لا تجد أمامها خيارات كثيرة. إذ من دون مساعدات خارجية سوف تطفأ الأنوار. هكذا حرفيا. ولعل ما صدم السياسيين أكثر، وهم الذين لايزالون يتذكرون حربهم في مطلع القرن العشرين من أجل الاستقلال عن بريطانيا، أن حمولة طائرة بأكملها من احتياطي الذهب تم دفعها رهانا مقابل ضمان قروض قصيرة الأجل من الغرب. وأقلعت الطائرة بحمولتها من الذهب إلى لندن [1].

وكان رد فعل الحكومة سريعا وحاسما. إذ أعلن راو على الأمة أن البلاد في أزمة مالية، وأنه بسبيل اتخاذ تغييرات فورية بناء على توصيات التكنوقراطي سنغ. وأضحت هذه الأفكار المبدئية الأساس لإصلاح سياسي واقتصادي، وأساسا للتغييرات التي طالبت بها جهات أجنبية مثل صندوق النقد الدولي. وهكذا أخيرا دفعت الأزمة الاقتصادية الهند إلى العجلة في دخول السباق وتحرير الاقتصاد.

وبينما بلغت درجة الحرارة الحارقة في الهند ١٠٥ درجات (فهرنهايت) يوم الاثنين الأول من مايو العام ١٩٩١، بدأت الهند إصلاحاتها التاريخية. أعلن سنغ يوم ذاك خفض العملة الهندية بأكثر من ٩ في المائة في محاولة لتشجيع التصدير للوفاء بحاجة ماسة وملحة للنقد الأجنبي. وفي يوم الثلاثاء أعلن وزير التجارة بي. شيدامبارام أنه سيلغي القيود المفروضة منذ زمن طويل على الواردات، وأنه سيتخذ عددا من الإصلاحات الهيكلية التي تستهدف تشجيع الصادرات. وفي يوم الأربعاء رفع بنك الاحتياطي الهندي سعر الفائدة إلى ١١ في المائة في محاولة لجذب الودائع. وبدا في هذه الأثناء أن قرارسنغ بشأن خفض العملة يوم الاثنين لم يحقق النتائج المرجوة منه، لذلك خفض قيمة الروبية ١١ في المائة أخرى - ويمثل خفضا ضخما يصل إلى ٢٠ في المائة أمام الدولار الأمريكي

خلال ثلاثة أيام فقط. وفي يوم الخميس أصدر شيدامبارام قرارا ألغى بموجبه دعم الصادرات كجزء من الجهود المبذولة لتحقيق توازن بالنسبة إلى عجز الميزانية الذي خرج على السيطرة في الهند. ونظرا إلى أن هذا الدعم شوه التجارة، فإن إلغاءه يتفق مع قائمة رغبات صندوق النقد الدولي. وأعلن محافظ البنك المركزي الهندي في اليوم نفسه أن الهند سوف تحصل على قرض قيمته مليارا دولار من صندوق النقد الدولي لتفادي الأزمة مباشرة. وأعلن سنغ يوم الجمعة أن الهند بصدد المزيد من «الإصلاحات الهيكلية الضخمة» ليس أقلها سياسة صناعية جديدة للبلاد.

لكن راو وسنغ وشيدامبارام لم يتوقفوا عن بذل المزيد من الجهد بعد هذا الأسبوع المثير. اتخذت الحكومة، على مدى العامين التاليين، إصلاحات جديدة كل أسبوع تقريبا. فتحت جميع المصارف وخطوط الطيران وصناعات النفط المملوكة للدولة للمستثمرين الخاصين. وواصلت الهند بقيادة سنغ الإصلاحات التي بدأها راجيف غاندي بإلغاء القيود ضد الاحتكار على الشركات الكبرى. وألغى سنغ الكثير من «أحكام التراخيص» التي كانت تنظم كلا من التجارة والصناعة في الهند، إذ كانت تشترط الحصول على ترخيص بشأن كثير من الصفقات - وهذا إجراء من شأنه التخلص من الروتين والفساد في يوم وليلة - وخفض الضرائب على الدخل بحلول العام ١٩٩٣ من ٥٦ في المائة إلى ٤٠ في المائة، وسمح بإقامة اتحاد شركات استثمار بالوحدات وهيئات الاستثمار لشراء حصص في الشركات الهندية عن طريق سوق أسهم مومباي [٢].

وكان الأثر الناتج مثيرا بالنسبة إلى البلاد جميعها، نما الاقتصاد بأسرع مما كان على مدى عقود، وبدأت الشركات في تشغيل العاطلين. وانخفض حجم التضخم من أكثر من عشرة إلى ما دون العشرة، بحيث يمكن التحكم فيه. وانخفض الدين، كما تم استرداد احتياطي الصرف الأجنبي النفيس. وتجنبت الهند الأزمة. وظلت الأضواء مشتعلة لم

تتطفئ. ونعرف أن الهند تنعم بحرية سياسية منذ أكثر من خمسة عقود، لكنها لم تبدأ حربها الناجحة من أجل الحرية الاقتصادية حتى ذلك الأسبوع الحارق من شهر يوليو من العام ١٩٩١.

* * *

هذه التعديلات الكبيرة التي شملت كل مناحي الاقتصاد أحدثت نتائج مثيرة امتدت إلى الأسر العادية. جدير بالذكر كمثال أن نارايان راو (الذي لا علاقة له برئيس الوزراء السابق) كان طالبا بالجامعة في أواخر الثمانينيات، أي قبل الإصلاحات الاقتصادية التاريخية التي اتخذتها الهند، لم يكن على يقين بما سوف يعمله بعد تخرجه ضمانا لحياته لأن سوق العمل شبه راكدة. قال راو: «ربما أكون شرطيا، فقد كان أبي مفتشا في جهاز الشرطة». ولكنه على العكس تخرج في الجامعة بعد حصوله على درجة عالية في الكومبيوتر، وجاء تخرجه في الوقت الملائم تماما، أي وقت تحول الاقتصاد الهندي، وجدير بالذكر أيضا أنه هو وإخوته وأخواته عملوا في مجالات لم يكن بالإمكان تصورها في الهند قبل تغييرات ١٩٩١، يملك أخوه الأصغر شركة تصنع سترات لشركتي «نايكي» و«ريبوك». وتعمل أخته الصغرى في مجال اختبار برامج الكومبيوتر (سوفت وير) لحساب شركة نوفيل. ويعمل راو في بنغالور لحساب تكنولوجيات ويبرو، وهي واحدة من مؤسسات التكنولوجيا المزدهرة في الهند. وقادته إحدى مهام عمله إلى رئاسة شركة أوتيس للمصاعد في فارمنغتون، في ولاية كونكتيكت حيث رأى الثلج لأول مرة. وأحس الأب بذهول عندما رأى ابنه الأكبر تجاوزه بالحصول على راتب أكبر منه بعد تخرجه بأربع سنوات فقط.

إن الغربيين الذين تربوا على حلم التقدم من خلال التعليم العالي ربما يرون في قصة راو شيئا عاديا، لكن مسار حياة راو في الهند موطن ولادته حدث لم يكن بالإمكان تخيله إلا منذ سنوات قليلة فقط. ونرى اليوم ملايين الأسر، شأنها شأن أسرة راو، تحقق نجاحا بوسائل لم تكن ميسورة في الهند قبل ذلك.

* * *

لكن ما الذي استغرق كل هذا الوقت؟ أضاعت الهند عقودا في منفى اقتصادي فرضته على نفسها. وعلى الرغم من أنه إقصاء بدافع نية حسنة فإنه أبقى الشعب غارقا في الفقر. وترجع جذور هذا العزل إلى أيام حرب الهند من أجل الاستقلال عن بريطانيا. ثم إن البلد الناشئ مستقلا عن الحكم الاستعماري عمد إلى صبغ كل لحظة من لحظات تاريخ الهند بعد الاستعمار بصبغة الاستقلال ابتداء من تحركات الهند الباكرة لتحديث اقتصادها ووصولا إلى الصعوبات السياسية التي واجهتها أخيرا بينما تحاول الدخول ثانية إلى مجتمع الأعمال الكوكبي.

وإذا كانت الشيوعية أصابت الصين بالشلل، فإن ردة الفعل في الهند إزاء الاستعمار هي التي مثلت العقبة الكؤود. كانت الهند مسكونة بشبحين يقيدان حركتها خلال فترة ما بعد الاستعمار - معتقدات المهاتما غاندي المناهضة للتصنيع، واشتراكية جواهر لال نهرو. وعمل الاثنان معا على انسحاب الهند من الاقتصاد العالمي بعد أن كسبت حريتها واستقلت عن بريطانيا العام ١٩٤٧.

يعتبر كل من غاندي ونهرو معلما روحيا، وبقدر ما يمثل شبح ماو معلقا فوق الصين ظلت فلسفاتهما وأفكارهما موضع تقدير واحترام على مدى عقود بعد وفاتهما. وبحلول العام ١٩٩١ أصبحت البلاد تعاني من استمرار بقاء آراء غاندي ونهرو كعقائد راسخة تشكلت في أثناء كفاحهما ضد الاستعمار. والهند التي صاغت آراءهما السياسية - عن الاشتراكية والقومية الاقتصادية - هي الهند الألصق بأواخر القرن التاسع عشر منها بأواخر القرن العشرين.

كان غاندي محط إعجاب العالم بسبب دعوته إلى عدم العنف والتأكيد الأخلاقي على مساعدة الفقير، بيد أنه دعم سياسات هدفها ضمان استقلال الهند عن الغرب الصناعي. وروج للالتزام بالوسائل التقليدية في الإنتاج باستخدامه اليومي لمغزل خشبي. وطالب الهنود بالكف عن ارتداء لباس مستورد أو استخدام سلع مستوردة باعتبار هذا

ثورة ضد الروابط الاقتصادية بالقوى الاستعمارية. وأصر غاندي على استخدام الطب الطبيعي فقط، وأدى هذا إلى امتناع الكثيرين، ومنهم زوجته، عن الأمصال المتاحة والطب الأكاديمي. وبينما كانت زوجته تحتضر بسبب الالتهاب الرئوي العام ١٩٤٤، أرسل البريطانيون عبوات بنسلين إليها، لكن غاندي رفض السماح للأطباء بحقنها بالبنسلين، لاعتقاده أن استخدام الإبر انتهاك لمبادئه المناهضة للعنف. وأمسك برأسها بين يديه وماتت. وقد امتنع غاندي عن الجنس طوال اثنتين وأربعين سنة من حياته، معتقدا أن هذا هو الشكل الوحيد المقبول لتنظيم النسل [٣]. والنتيجة؟ تضخم عدد سكان الهند واتسع نطاق ندرة الموارد لأن الآخرين لم يلتزموا، وكذلك الحال بالنسبة لسياساته الاقتصادية التي هي سياسات عادلة بقدر ما هي غير عملية على الرغم من ثرائها الشديد بما تحمله من معان رمزية.

أما نهرو، أول رئيس لوزراء الهند بعد الاستقلال، فقد كان داعية للاشتراكية. لهذا نرى شعار التخطيط المركزي الذي تروج له الصين والاتحاد السوفييتي، كان شائعا خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ووصل الأمر إلى حد أن البلدان الأوروبية، بل والولايات المتحدة، استخدمت لفترة وجيزة التخطيط المركزي ولم تكن الهند في عهد نهرو استثناء [٤]. جدير بالذكر هنا أنه إبان الحرب من أجل الاستقلال عن بريطانيا كان غاندي ونهرو يراودهما حلم بناء الهند المستقلة المكتفية بذاتها. ولهذا نجد أن دعم القومية الاقتصادية سار ملازما لحركة حرية الهند بالنسبة إلى الغالبية العظمى من السياسيين الهنود. ونظرا إلى أن نهرو كان يخشى أن يأتي المستثمرون الأجانب ليأخذوا مكان شركة الهند الشرقية البريطانية، ومن ثم ليكونوا مستعمرين جددا، فقد عمد إلى وضع الصعوبات في طريق الشركات الأجنبية للاستثمار في الهند المستقلة، بل ووضع الصعوبات أمام الشركات الهندية للتصدير، وجعل شراء السلع المستوردة أمرا باهظ التكلفة للهنود.

واغتيل غاندي العام ١٩٤٨، لكن حزب المؤتمر الذي تربى على فكر غاندي ونهرو واصل إصراره على سياسة الاكتفاء الذاتي والحفاظ على الهند بعيدة عن الارتباط بالاقتصاد الكوكبي المزدهر خلال فترة ما بعد الحرب. وساعدت سياسات الاكتفاء الذاتي خلال السنوات الأولى للاستقلال على ازدهار الشركات الهندية التي نشأت في أحضان الهند. ولكن بعد عقود حظيت خلالها هذه الشركات الهندية بالحماية من أي ضغوط خارجية، فإنها تحولت إلى شركات مترهلة عاجزة عن المنافسة.

* * *

كانت النخبة من رجال الأعمال في الهند وثيقة الارتباط بحركة الأمة من أجل الحرية، وقاسمتها أغلبية القيم السائدة. ولا نجد مشروعا للأعمال موازيا لتاريخ الهند خلال القرن التاسع عشر ومطلع العشرين مثل مشروع مجموعة تاتا. ونعرف أن جامستي تاتا مؤسس مجموعة تاتا العام ١٨٦٨ كان وطنيا يحلم بالاكتفاء الذاتي لبلاده. واستهل مشروعاته العام ١٨٨٦ بإنشاء مصانع سواديشي ميلز لدعم ورواج شراء المنسوجات الهندية بدلا من الأقمشة البريطانية المستوردة. وبعد عقود أصبح غاندي بدولاب مغزله أشهر أنصار حركة سواديشي. وافتتح تاتا في العام ١٩٠٢ فندق تاج محل، أول فندق فاخر مملوك لهندي، وذلك بعد أن رفض فندق بريطاني السماح له بالدخول حيث أراد تكريم بعض عملائه. ورأى أن استقلال الهند كأمة رهن قوتها الاقتصادية، مؤكدا أن الاعتماد على الذات اقتصاديا ضرورة للحكم الذاتي. وعقد العزم على أن تكتفي الهند ذاتيا في إنتاج الحديد والصلب. وبذل الجهد لتحقيق هذا الحلم حتى وفاته مع مواصلة البحث في كل مكان عن مستودعات خام الحديد اللازم لصناعة الصلب. واستطاع ابنه تحقيق الحلم بأن أسس أول شركة لصناعة الصلب العام ١٩٠٧، وهي المعروفة باسم شركة تاتا للحديد والصلب.

واستطاع خليفة ابنه جي. آر. دي. تاتا أن يزود مشروع السنوات الخمس للهند بعد الاستقلال بحاجته من الصلب. كان جي. آر. دي. تاتا ملاحا جويا وأسس أول شركة هندية لخطوط الطيران والتي عرفت باسم طيران الهند. وأكثر من هذا أنه، بناء على طلب من نهرو، أنشأ أول شركة هندية لصناعة أدوات التجميل، وهي شركة لاكمي، وذلك حتى لا تشكو النساء بعد أن حظر نهرو دخول أدوات التجميل الأجنبية إلى الهند.

وبعد أن خاض حزب المؤتمر، حزب غاندي ونهرو، معارك الحرية بنجاح لاستقلال الهند، ظل الحزب في السلطة عقودا في الهند التي أصبحت ديموقراطية قائمة على حكم الحزب الواحد. وتميزت سياسات نهرو بالطابع البطولي: ذلك أن رؤيته ومثاليته قادتا الهند إلى الاستقلال، وترك الأمة الشاسعة قوة ديموقراطية مكينة بين دول العالم على الرغم من كل ما فيها من انقسامات اجتماعية واقتصادية. بيد أن سياساته الاقتصادية التي تبناها حالت دون أن تحقق الهند كل ما تسمح به طاقاتها التجارية وموارد ثروتها الطبيعية. التزم نهرو دعم الاشتراكية وهو ما التزم به خلفاؤه. وأبقت هذه السياسة الكثير من الشركات الكبرى مملوكة للدولة، أو حال بينها وبين بلوغ مستوى المنافسة العالمية. إذ تجمدت وسادتها البيروقراطية. واضطرت شركات كثيرة لكي تنتج سلعها إلى الحصول على تراخيص تمنحها لهم «هيئة التراخيص» الحكومية التي أصبحت قاعدة شبه ثابتة.

ومع حلول السبعينيات والثمانينيات بدت تلك القوانين التي صيغت ونفذت بنوايا حسنة كأحسن ما يكون خلال السنوات الأولى للاستقلال، قوانين قديمة بالية لا أمل فيها. ونلاحظ أن شركة مثل شركة باجاج لصناعة الموتوسيكلات عاجزة، على الرغم من الطلب الواسع، عن صناعة موتوسيكلات خفيفة زيادة على المرخص لها بإنتاجه. والسبب أن ذلك قد يؤدي إلى انتهاك قوانين الهند التي تحظر الاحتكار والتي سبق وضعها بهدف الحث على إنشاء شركات صغيرة

في مختلف أنحاء البلاد كوسيلة لتشجيع الاكتفاء الذاتي. وحدث أن فرع شركة بروكتر آند غامبلز تلقى تحذيرا من أن الشركة ستخرق القانون إذا ما صنعت كميات كبيرة من دواء فيكس فابوراب في أثناء وباء للأنفلونزا (٥).

وسنت حكومة الهند، باسم حماية الفقراء، قوانين تمنح الكثير من الضمانات الوظيفية للعمال، وتجعل الأجور المتأخرة دينا على الشركة، حتى إن أفلس أصحاب الأعمال. ومن أسف أن هذه القوانين جعلت رؤساء الشركات يحجمون عن تشغيل عمال ما لم يكونوا على يقين من أن المصنع أو مكتب العمل سيظل مفتوحا لعقود مقبلة. (ولا يزال حتى اليوم يتعين على المصنع الخاسر أن يستمر في المتوسط عشر سنوات، وذلك بسبب الضمانات الوظيفية المفروضة في الهند). وتضخمت جداول الرواتب الحكومية بسبب استحالة فصل العاملين وفق ما تقضي به سياسة الدولة. ونظرا إلى أن العثور على وظيفة يعني أنها وظيفة مدى الحياة، فقد أصبحت الرعاية السياسية أسلوب حياة، كما أصبحت البيروقراطية الشاذة واقعا عمليا في الحياة. نعم رواتب الحكومة ضعيفة ومنخفضة وتعطي أصحابها سلطة، مما أدى إلى أن الفساد قد عشش في كل مستويات الحكومة، نظرا إلى أن الحصول على ترخيص أو إذن يهيئ فرصة اقتصادية للموظف البيروقراطي المسؤول.

واستمرت السلطة السياسية لأسرتي غاندي ونهرو متصلة إلى ما بعد موتهما. إذ إن خلفاءهما لم يشاركوهما الاسم فقط، بل نظرياتهما الاقتصادية أيضا. ونعرف أن أنديرا ابنة جواهر لال نهرو تزوجت رجلا اسمه فيروز غاندي الذي لا علاقة له بالمهاتما (٦). وواصلت أنديرا غاندي تراث أبيها الاقتصادي حين عملت رئيسة للوزراء من العام ١٩٦٦ إلى العام ١٩٧٧، ثم من العام ١٩٨٠ إلى حين اغتالها حارسها الشخصي في العام ١٩٨٤.

لكن عندما تولى راجيف غاندي رئاسة الوزراء بعد وفاة أمه، هنا فقط بدا أن واحدا من أفراد الأسرة أدرك أخيرا أن الهند في حاجة إلى تغيير. وبدأ غاندي العام ١٩٨٥ يدفع في اتجاه بعض الإصلاحات التي تتكر اشتراكية جده وأمه. غير القوانين لكي يسمح بالمزيد من الواردات والصادرات، وقدم إعفاءات ضريبية، وخفض عدد الصناعات التي يلزمها الحصول على تراخيص لإنتاج السلع. وضاعف من القيود المناهضة للاحتكار، وسمح للشركات أن تكبر حتى تبلغ قيمتها ٨٠ مليون دولار. وكان هذا كله قليلا نسبيا، ولكنه يمثل زيادة تصل إلى خمسة أمثال. وزعم البيروقراطيون الهنود، اقتداء منهم بتعاليم غاندي، أن الهواتف ترف وترددت مزاعمهم حتى في العام ١٩٨٥، لكن راجيف غاندي سمح بمضاعفة أعداد الهواتف في كل الهند، وقلّص فترات الانتظار. وألغى دعم الحكومة لأسعار سلع من مثل الأسمنت والألومنيوم. وحققت جميع هذه الإجراءات نتائج ضخمة: تضاعف نمو البلاد الاقتصادي، وبدأت الشركات تشغيل العاطلين، وزادت الصادرات على نحو مثير [٧].

بيد أن أيام الانتعاش كانت قصيرة الأجل، إذ بعد عامين ذوت جهود راجيف غاندي الإصلاحية في مواجهة المعارضة من جانب موظفي الحكومة والفلاحين، ومني بالهزيمة في انتخابات ١٩٨٩ بعد أن اختنق الناخبون من أثر التضخم المرتفع. كان الاقتصاد في مجمله يسير على نحو حسن، لكن الحكومة وكذا الأفراد واجهوا عجزا شديدا في النقد نتيجة بعض سياساته التي لم تكن بعيدة النظر: إذ إن تمويل زيادة واردات الهند مع زيادة الإنفاق جعل راجيف غاندي يبدأ في استخدام نظام الاقتراض قصير الأجل من البنوك. وكان هذا أشبه بمن يسدد ثمن البقالة الأسبوعية عن طريق بطاقة ائتمانية ثم يدفع الحد الأدنى من القيمة كل شهر، إذ يستمر الوضع سلسا إلى أن تتضاعف مع الوقت قيمة الفواتير والفائدة المرتفعة.

أدى هذا إلى أن أصبحت الموارد المالية للهند في وضع محفوف بالأخطار. ثم هبت العاصفة الجيوبوليتيكية وضربت الهند، إذ ارتفعت أسعار النفط في العام ١٩٩١ ارتفاعا كبيرا بسبب حرب الخليج علاوة على انهيار الاتحاد السوفييتي. ووضع هذا صماما عطل نظام المقايضة التجارية بين الهند والاتحاد السوفييتي الذي لم تكن فيه الهند تستخدم احتياطيها النقدي من الذهب لشراء السلع من الطرف الآخر. وفي هذه اللحظة التاريخية، وبينما الحملة الانتخابية على قدم وساق لكي يعود رئيسا للوزراء، أصبح راجيف غاندي ثالث ضحية تحمل اسم غاندي الشهير يجري اغتيالها. لكن أفكار راجيف غاندي، شأنها شأن أفكار جده نهرو والمهاتما غاندي، عاشت بعد وفاته. وكانت الهند سعيدة الحظ هذه المرة إذ استمرت الأفكار على قيد الحياة.

* * *

ورأى نارايانا مورثي [8]، بيل غيتس الهند، أن التغيرات التي حدثت على مدى الأسبوع الحارق الذي اشتد قيظه في يوليو ١٩٩١ بينما البلاد مصابة بدوار بسبب اغتيال راجيف غاندي إنما تعني أن الهند كفت عن عزل نفسها عن العالم.

نشأ مورثي وترعرع في ميسور، وهي مدينة في جنوب الهند اشتهرت بصناعة الحرير. وكان في أيام دراسته ماركسيا. وفاز بموقع طالما تمناه لنفسه في المعهد الهندي للتكنولوجيا، أحد معاهد التكنولوجيا ذات المكانة الرفيعة في الهند العام ١٩٦٢، لكنه التحق بدلا منه بكلية الهندسة المحلية [9]. ويتكلف التعليم في المعهد الهندي للتكنولوجيا إجباريا ٢٠ دولارا في الشهر الواحد، وهو ما يمثل قرابة ثلث راتب والده وهو ٦٦ دولارا، والذي يعمل موظفا في الحكومة ويعول ثمانية أطفال. وبعد تخرجه مهندس كومبيوتر التحق بوظيفة في شركة برامج كومبيوتر في فرنسا، ثم استقر بعد ذلك في مومباي حيث عمل في شبكات كومبيوتر باتني. وعمد مورثي العام ١٩٨١ وهو في الخامسة والثلاثين من العمر إلى إقناع زميل له في العمل يدعى ناندان

نايلكاني وخمسة آخرين لاقتراض ٢٥٠ دولارا من زوجاتهم [١٠] للبدء في تكوين شركة سموها «إنفوسيس كونسلتانتس» Infosys Consultants (استشاريون في نظم المعلومات). واستطاعت شركتهم الصغيرة خلال العقد الأول من العمل أن تشكل مقر رئاسة لها في بانغالور على بعد خمسة وثمانين ميلا فقط من موطن مورثي. وحققت نجاحا في تشغيل العديد من البرمجيين الهنود لعمل مدونة برامج للشركات الهندية الأخرى.

وفي العام ١٩٩١ أصبحت إنفوسيس شركة كبرى تضم ١٩٦ موظفا، علاوة على مكتب لها في بوسطن يعتبر أول مكتب لها فيما وراء البحار. وطبيعي أنه لم يكن يسيرا على مورثي أو أي هندي آخر أن يحصل على مكتب له في بوسطن. ونعرف أن الرحلات الخارجية قبل ١٩٩١ كانت شبه مستحيلة. يكفي أن نتصور أن مورثي كان عليه أولا أن يتقدم بطلب إذن إلى بنك الاحتياطي الهندي، وهو البنك المركزي للأمة، وذلك للسماح له بتحويل روبياته الهندية إلى دولارات أمريكية ليتمكن من زيارة مكتب شركته في أمريكا. ويبدو مثل هذا الأمر في نظر الأمريكيين أشبه بمن يتقدم بالتماس إلى آلان غرينسبان [*] للحصول على إذن إجازة في المكسيك. ولكن حكومة راو في يوليو العام ١٩٩١ يسرت إمكانية تحويل العملة جزئيا [١١]، ولم يعد الهنود فجأة في حاجة إلى إذن للذهاب إلى حيث يشاءون.

لكن قبل العام ١٩٩١، وقتما كانت الحكومة تطلب التقدم بوثائق كثيرة جدا ولا تشجع على الاستيراد، لم يكن يسيرا على أحد شراء أي تجهيزات من الخارج. وإذا ما أراد مورثي أو أي شخص آخر شراء كومبيوتر وإحضاره إلى الهند فإن هذا يستغرق منه سنتين للحصول فقط على إذن من نيودلهي يجيز له الحصول على ترخيص. معنى هذا أن أي كومبيوتر يريد شراءه سيكون مع تاريخ الوصول قد أصبح طرازا قديما. ولكن عندما ألغى سنغ في العام ١٩٩١ أغلب «أحكام

(*) آلان غرينسبان هو رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي) الأمريكي في الفترة ما بين ١٩٨٧ و٢٠٠٦ [المحررة].

التراخيص» المسؤولة عن الكثير من مظاهر التأخير هذه، أصبح بإمكان أي شركة مثل شركة إنفوسيس أن تتلقى تجهيزاتها الحديثة بين يوم وليلة. وهكذا استطاعت الشركات الهندية تحديث نفسها سريعا. ولاتزال شركة إنفوسيس في حاجة إلى تراخيص عند شراء أجهزة كومبيوتر من الخارج، بيد أن الشركة بوسعها الحصول على التراخيص اللازمة في نصف يوم في بانغالور بدلا من سنتين مثلما كان من نيودلهي. وغني عن البيان أن البيروقراطية التي بدت مرهقة ومعطلة للسيد مورثي والتقنيين من زملائه كانت أشد إرهاقا وسوءا للصناعات الأخرى. ونظرا إلى أن الصناعات التكنولوجية جديدة نسبيا، فإن «أحكام التراخيص» تتضمن بشأنها قواعد أقل. وأبدت الشركات في المجالات الأخرى سعادة غامرة، بل وصاخبة عندما أسقطت الحكومة القيود المفروضة العام ١٩٩١.

وابتداء من يوليو ١٩٩١، لم يكن بإمكان الشركات الهندية فقط أن تحصل بسرعة كبيرة على إذن باستيراد سلع معفاة من الجمارك، بل - وهذه هي المفاجأة - وشراء واردات بأسعار مخفضة. والمعروف أن القوانين القديمة كان من بين أهدافها ترسيخ مبدأ الاكتفاء الذاتي. ولذلك رفعت الهند في وقت من الأوقات الضرائب بنسبة ١٥٠ في المائة على الواردات من برامج الكومبيوتر. معنى هذا أن جهاز تشغيل ماركة مايكروسوفت سعره ١٠٠ دولار يمكن أن يكلف صاحبه ٢٥٠ دولارا، وهي كلفة مذهلة، إذ تجعل الكومبيوتر بعيدا تماما عن متناول معظم الهنود، كما تجعل أجهزة وبرامج الكومبيوتر المستوردة باهظة الثمن جدا بالنسبة إلى معظم الشركات الهندية، لكن الإصلاحات المثيرة التي جرت في شهر يوليو، وألغت الحكومة بمقتضاها الرسوم الجمركية على برامج الكومبيوتر أحدثت ثورة كومبيوترية انطلقت كرأس حربة في الهند.

وثمة إصلاحات أخرى لم تلق القدر نفسه من الترحيب من قبل الشركات الهندية، بل إن بعضها شكل خطرا محتملا يضع شركة مورثي «إنفوسيس» خارج نطاق مشروعات الأعمال. ذلك أن الحكومة

العام ١٩٩١ سمحت لشركات في صناعات بعينها، ومن بينها التكنولوجيا، أن تكون مملوكة للأجانب بنسبة مائة في المائة. واستهدفت الحكومة الهندية بذلك العمل جزئيا على عكس قانون صدر العام ١٩٧٧ ألزم الشركات الأجنبية العاملة في كثير من الصناعات في الهند التخلي عن الإشراف على العمليات الهندية في شركاتهم، وأن يتم ذلك تحديدا ببيع غالبية عملياتها الهندية للشعب الهندي أو لمؤسسات هندية (١٢). وبدا القانون مثيرا للجدل وقت صدوره حتى أن شركتي آي بي إم وكوكاكولا، وكذا مستثمرون أجانب كبار رفعوا أيديهم رافضين وانسحبوا من البلاد. استهدف القانون حماية الشركات الهندية من المنافسة الأجنبية، ومن ثم فإن إلغاءه فتح الأبواب لشركات مايكروسوفت وأوراكل وغيرها من كبرى مؤسسات التكنولوجيا التي يمكنها الآن منافسة إنفوسيس.

ويذكر السيد مورثي هذه الأيام ويقول: «قال لي أصدقاء كثيرون: لقد تحطم مستقبلك». وطالبوه بأن يستخدم نفوذه كرئيس لشركة قوية هي المجموعة التجارية الهندية للتكنولوجيا «ناسكوم» لإجبار الحكومة على التراجع، وأن تبقي على قانون الحماية. لكنه تجاهلهم، وقال في نفسه: «أومن دائما بالأسواق الحرة، وقلت لا، لن أفعل هذا».

ولحسن حظه أن ما ظنه شرا تضمن خيرا كثيرا. كانت الهند تملك سوق أسهم وأوراق مالية منذ العام ١٨٧٥ - وهي أول سوق أوراق مالية في آسيا - لكن الشركات الهندية ظلت عقودا لا تشعر بأي حافز لاستعماله. ويوجد مكتب يحمل اسم «المشرف على إصدارات رأس المال» مسؤول عن تحديد حصة أي شركة في أي مغامرة أو مشروع تجاري، ومن ثم كم لها أن تبيع في سوق الأسهم والأوراق المالية، وكم يمكن للشركة أن تتحمله من الأنصبة في العطاء العام الأول. وكان الشخص المسؤول عن تحديد السعر بيروقراطيا بكل معنى الكلمة وغير مدرب على الإطلاق بشأن طبيعة وكيفية عمل أسواق المال، ومن ثم جاء تحديده للأسعار اعتباطيا، يضع عادة قدرا متدنيا لا يعكس قيمة

الشركة. وقرر مورثي وشركاؤه الاشتراك في الثمانينيات. هل لهم أن يشهروا إنفوسيس كملكية عامة ويزيدوا حصة المال في سوق الأوراق المالية للتوسع بسرعة أكبر؟ إن «المشرف على إصدارات رأس المال» كان سيحدد السعر حول ٥٠ سنتا للسهم، أي نحو ٢٥ روبية، على الرغم من أن قيمة الشركة أربعة أضعاف هذا السعر. لهذا قرر مورثي وشركاؤه الابتعاد عن هذا الطريق ورفضوا بيع الشركة التي شيدوها بسعر يرونه غير معقول.

وفي العام ١٩٩١، وفي أثناء فورة الإصلاحات، ألغت الحكومة الهندية المكتب المشرف على تسعير الأوراق المالية في سوق الأسهم، وتركت للشركات ولبنوك الاستثمار حق تقرير سعر الإصدار المنصف، تماما مثلما يحدث في العطاءات العامة الأولية في أسواق الأسهم الكبرى في كل أنحاء العالم. وتم في السنة التالية إشهار إنفوسيس ملكية عامة وطرح أسهمها في سوق الأوراق المالية. وتحدد سعر السهم ٩٥ روبية، أي نحو دولارين. وارتفع العرض العام الأولي نقدا أربعة أضعاف ما كان محتملا وفقا للقواعد القديمة. وأصبح اسم شركته منذ ذلك تكنولوجيات إنفوسيس، وتعتبر شركة منافسة لشركة ويبرو، أول شركة عمل بها نارايان بعد تخرجه. زادت عوائد الشركة من مليوني دولار إلى أكثر من مليارين. وتمثل إنفوسيس واحدة من أهم واجهات العرض لشركات التكنولوجيا في الهند. وأصبحت بحلول العام ٢٠٠٧ تستخدم نحو ٧٠ ألف هندي يتقاضون رواتب كبيرة جدا [١٢]. حازت شركة إنفوسيس التي أسسها مورثي على شهرة واسعة في الهند تضارع شهرة مايكروسوفت: إذ أكثر من ٣٠٠ من موظفيها أصبحوا مليونيرات بفضل حقوق بيع وشراء الأسهم وارتفاع سعر أسهم الشركة. وها نحن الآن نرى الطالب نفسه الذي عجزت أسرته عن دفع ٢٠ دولارا له ليلتحق بإحدى مدارس النخبة يملك الآن ١,٨ مليار دولار وفق تقديرات مجلة «فوربس»، وطبيعي أن شركة إنفوسيس التي أسسها مورثي، والتي أضحت محل

إعجاب كبير بفضل ما وفرته من وظائف وما صنعته من أمل إنما تمثل إنجازا تأخر كثيرا يحقق أحلام غاندي ونهرو عن هند مستقلة ومكتفية بذاتها. وخلقت معجبين بها في كل أنحاء العالم. إن بيل غيتس صاحب مايكروسوفت، وجو رونغي في الصين، ولي كوان يو في سنغافورة، بل وتوني بلير في بريطانيا، كل منهم يتذكر زيارته لإنفوسيس وغرس شجيرة في فناء إنفوسيس بنغالور [١٤].

* * *

وأفضت التغييرات التي شهدها العام ١٩٩١ إلى انتعاش اقتصادي ليس فقط لشركة إنفوسيس، بل وللأمة جمعاء. بيد أن عملية الإصلاح التي بدأت مصحوبة بصخب عال تفجرت بعد بضع سنوات فقط. إذ ما أن وضعت الهند أزمة العام ١٩٩١ خلف ظهرها حتى ذوى الإحساس بالضرورة الملحة. ذلك أن التغييرات أضرت باليسار الأيديولوجي ومصالحه، ومن ثم عارض اليسار جهود الإصلاح. وحدثت في العام ١٩٩٦ فضيحة فساد ضخمة جعلت الناخبين يطيحون بحزب المؤتمر وانتخبوا تحالفا له ميول يسارية ويضم حزبي الفلاحين والعدالة الاجتماعية. وتوقفت الإصلاحات الاقتصادية. وأضحت الحكومات الهندية ومنذ سقوط حكومة راو العام ١٩٩٦ حكومات غير مستقرة. وبعد عقود من حكم الحزب الواحد حكمت الهند أربع حكومات مختلفة على مدى العقد التالي وحده. وتوقفت الإصلاحات الاقتصادية، ثم عادت وبدأت في التحرك من جديد، لكنها بوجه العام تسير في تثاقل وبطء إلى الأمام مع حدوث بعض النكسات المثبطة للهمم على مدى الطريق.

وفي هذه الأثناء، ونحن في منتصف التسعينيات، بدأ المثقفون وأصحاب الأعمال والقادة السياسيون يتحدثون عن صعود الصين. واعتقد المثقفون في الهند أن تقدم الصين السريع المذهل ليس تقدما مستداما. وتوقعوا حدوث مشكلات وقلاقل بعد تعجل بريطانيا في إعادة هونغ كونغ إلى السلطات الصينية العام ١٩٩٧، وأخطأوا التقدير.

إذ ظلت الصين، بعد استرداد هونغ كونغ، مستقرة، وحافظت على سرعة النمو عاما بعد عام، بينما ظلت الهند ثابتة عند المستوى الذي وصفه البروفيسور راج كريشنا في مدرسة دلهي للاقتصاد حين قال إنها في منتصف السبعينيات حيث كان معدل النمو الهندي ٣,٥ في المائة في السنة، وهو ما يساوي ثلث معدل نمو الصين تقريبا. وسرعان ما شعرت الهند بالخوف من صعود الصين، شأنها في هذا شأن اقتصادات كثيرة في العالم، ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية. ومصدر الخوف هو أن كل شيء يباع في الهند سرعان ما يكون مصنوعا في الصين. وشرع المسؤولون في حكومة الهند يفكرون. وقال على سبيل المثال راتان تاتا [١٥]، سليل جماعة تاتا التي تعتبر اليوم أضخم مجموعة أعمال غير مملوكة للحكومة داخل الهند: «الصين في سبيلها حقا إلى أن تغرقنا ما لم نفعل شيئا» [١٦].

لقد كانت الصين آخر الأخطار، فقد صارع رجال أعمال هنود كثيرون للمنافسة مع شركات أجنبية أكثر كفاءة بعد إصلاحات السوق المنفتحة، وعجزت مؤسسات هندية كثيرة من الملتزمة بالنهج القديم عن التكيف. مثال ذلك أنه قبل العام ١٩٩١ كان ٩٠ في المائة من المبردات في الهند صناعة هندية من إنتاج عمالقة مثل غودريج وبويس وتاتاس فولتاس. وبحلول العام ٢٠٠٦ تجاوزت الشركات الأجنبية العلامات التجارية الهندية: إذ إن شركة إل جي الكورية باعت ٣٠ في المائة من المبردات في السوق الهندية، وباعت شركة ويرلبول ٢٤ في المائة، وكانت شركة غودريج الثالثة بنسبة ١٣ في المائة [١٧].

ونعود لنقول إن التحديات التي تواجه جماعة تاتا التي يمتد عمرها إلى قرن من الزمان توازي التحديات التي تواجهها الهند جمعاء، ونذكر أن راتان تاتا حين تولى زمام الأمور في أثناء الأزمة الاقتصادية العام ١٩٩١ كان الكثير من الشركات المتعددة الأنشطة عاجزة عن المنافسة خارج الهند، بل وعاجزة عن المنافسة ضد الشركات الأجنبية التي تبيع داخل الهند. وأعادت شركة فولتاس هيكلة نفسها وباعت بعض أفرعها

الصناعية، وتخلصت من أكثر من نصف العاملين فيها، وشاركت مع علامات تجارية أجنبية للعودة إلى مستوى الربحية. وكانت شركة تاتا للصلب، وهي شركة صاحبة مكانة مهيبة واحدة من أصعب الحالات. إذ على الرغم من أنها أحد العمد الأساسية في تاريخ الشركات، فضلا عن ارتباط اسمها في زهو بحركة استقلال الهند، فإن شركة تاتا للصلب أضحت متخلفة كثيرا بحلول العام ١٩٩١، وحفز هذا تاتا إلى أن يقول للإدارة إنه سيغلق الشركة ما لم يغيروا الوضع جذريا. وبعد أن أفاق المديرون من الصدمة، انكبوا على العمل والتفكير واستطاعوا في سنوات قليلة أن يجعلوا من الشركة واحدة من أكثر شركات إنتاج الصلب في العالم قدرة وكفاءة. وتكررت القصة نفسها واحدة بعد أخرى في مجموعة شركات تاتا.

واستطاع تاتا بهذا أن يبرهن على أن الشركات الهندية، بما في ذلك أقدمها، يمكنها أن تزدهر على الصعيد العالمي بعد أن اتبعت الهند سياسة الانفتاح الاقتصادي. وهكذا أصبح تاتا أكثر قادة مشروعات الأعمال احتراما في الهند. واتحدت معا شركة جاك ويلش وشركة المستثمر الشهير وارين بوفيت. جدير بالذكر أنه عندما يصل إلى عمله في مركز رئاسة تاتا في مومباي يمر في طريقه بتمثال نصفي من الرخام الأبيض للجد العظيم مؤسس الشركة، ومن بعده تمثال نصفي من البرونز لسلفه جي. آر. دي. تاتا. وتظل هذه التذكارات في أغلب الأحيان عامل تذكير صامت يذكرنا بالأسرة وتاريخها. ويمثل هذا مشاعر وجدان عام إزاء عائلة تاتا، حتى أن ذكرى أعياد ميلاد أسلاف تاتا الأول تعتبر مناسبة لزيارات يقوم بها عاملو الشركة وغيرهم من أهالي مومباي. إذ يحضر هؤلاء للتعبير عن تقديرهم بالوقوف أمام التماثيل وتقديم المئات من أكاليل الزهور اليانعة وكأنها تماثيل لأرباب هنود في معبدهم.

وحرص راتان تاتا، وهو مهندس تعلم في أمريكا، على مواصلة تراث أسرته الرائد. صنع أول سيارة هندية عرفتها البلاد، ويعمل على صناعة سيارة بتكلفة ٢٥٠٠ دولار ليجعل كلفة السيارات في مقدور

المزيد من ملايين الهنود. وتحتل مجموعة شركاته اليوم مكان الصدارة بين أرقى مشروعات الأعمال الهندية التي تشتري الشركات الأجنبية بما في ذلك شركات تيتلي تيز البريطانية وفندق بيير في نيويورك، بل وأيضا كابلات شركة اي تي آند تي للاتصالات السلكية واللاسلكية الممتدة تحت سطح البحر.

ولكن السيد تاتا، مثله مثل بقية النخبة من رجال الأعمال العالميين في الهند، يرقبون تقدم الصين في السباق، ومن ثم ينتابهم شعور بالإحباط أكثر فأكثر، وأن الهند توقفت عن الصعود اقتصاديا بما يعني أن تفرض حياة الفقر على قطاع كبير من الشعب بينما الشعب الصيني يتخلص من مهاوي فقر مدقع. ويقول السيد تاتا: «كثيرون منا يرددون: انظروا إلى معدل النمو في الصين، ثم لننظر إلى أنفسنا وحالنا، ظللنا زمنا طويلا ننكر ونسوق الأعذار. وفجأة حدثت يقظة».

أخيرا بدأ السياسيون الهنود يحولون أنظارهم إلى الصين قصد استلهامها، مثلما تطلعت الصين في السابق إلى مثال سنغافورة. وإذا عدنا إلى العام ١٩٩٤ لوجدنا أن تشاندرابابو نايدو، الوزير الأول لولاية أندرا براديش في الهند بدأ يرسل موجات تلو موجات من الرسميين في حكومة الولاية إلى بكين وشنغهاي، وكذا البلدة المزدهرة شنجن. وقال مورثي رئيس شركة إنفوسيس «أرسل كل رجال التشريع في الولاية إلى الصين، ومعهم كل التفويض لكي يعودوا بفكرتين على الأقل لكل منهم توضح كيف يمكن للهند أن تحسن أوضاعها.. وبعد أن ذهب سياسيونا إلى الصين شاهدوا كيف تضاعف مظهر الاختلاف أكثر فأكثر بينها وبين الهند من حيث البنية الأساسية». وكان هذا في رأي نايدو هو السبيل الوحيد لإقناع السلبيين بالحاجة إلى العمل. ومنذ ذلك التاريخ، حول ولاية أندرا براديش، وبخاصة عاصمتها حيدر أباد إلى مركز جذب للتكنولوجيا الراقية. ويقول: «اتخذتها نقطة انطلاق للحديث عن الصين، لكن من شاهد ليس كمن سمع» (١٨).

* * *

عجبا. لنعد إلى العام ٢٠٠٣ حين قال رئيس وزراء الهند فاجبايي لمضيفيه الصينيين في بكين: «بلدانا من أكثر البلدان سكانا في العالم، وكلانا يملك أسرع الاقتصادات نموا في العالم، واقتصادكم أسرع من اقتصادنا». ثم قفل فاجبايي عائدا على متن الطيران الهندي إلى دلهي. وهبطت الطائرة في مطار متهدم، واتجه بالسيارة إلى بيته عبر طريق وعرة. وأخيرا ساد توافق في الآراء بين القادة القوميين في الهند يؤكد أن اللحاق بالاقتصاد العالمي مثلما فعلت الصين هو المصلحة الأولى والأهم للهند، تحول تاريخي لبلد كان مستعمرا وآثر لزمن طويل الاعتماد على الذات.

لاتزال الصين في الصدارة لمسافات طويلة، ولاتزال الهند في الذيل. كلاهما يندفع بقوة على طريق الانتماء للعالم الحديث، حيث تصنع الصين والهند المزيد والمزيد من السلع التي يشتريها الغربيون، ويردون على مكالمات الخدمات الهاتفية للعملاء أو أن يشتروا هم أنفسهم سلعا تحمل علامات تجارية غربية. وبات واضحا أن العولمة أفادت كلا من الصين والهند كثيرا، وانتشلت ٢٠٠ مليون هندي وصيني من مهاوي الفقر في التسعينيات [١٩]. ونقلت عشرات الملايين إلى مصاف حياة الطبقة الوسطى.

وتنطلق الهند اليوم في سباق محموم للحاق بالصين. لايزال الهنود على ثقة بأن الإصلاحات يمكن أن تحقق لهم السرعة اللازمة. ويقول نايدو: «لسوء الحظ أننا بدأنا الإصلاحات متأخرين، ولكن انطلقنا الآن، وأصبح الهندي العادي أفضل حالا. وأكثر من هذا، أن سائق عربة «الركشا» أصبح يملك هاتفا نقالا، وكذلك بائع الخضر».

وتفيد التقارير بأن منصب رئاسة الوزراء قد عرض مرة أخرى على سونيا غاندي، أرملة راجيف حفيد نهرو ورئيسة حزب المؤتمر في الانتخابات الأخيرة (*)، غير أنها اعتذرت لمصلحة رجل إصلاحي موضع ثقة، وهو مانموهان سنغ، الاقتصادي الليبرالي الذي شغل منصب وزير المالية العام ١٩٩١، وعين بدوره شيدا مابارام وزيرا

(*) انتخابات البرلمان الهندي للعام ٢٠٠٤ [المحررة].

للمالية، الذي كان ساعده الأيمن في إصلاحات ١٩٩١، ويسود توافق في الآراء داخل حكومة سنغ أن الهند في حاجة إلى أن تكون أشبه بالصين، تمهد الطرق وتبني المطارات وتجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي تفتح الطريق لمزيد من الوظائف للهنود. ويقول فيجاي كيلكار وزير المالية الهندي السابق في دراسة له العام ٢٠٠٥: «حققنا خلال بضع سنوات من خلال التزامنا بجدول أعمال يعتمد المنافسة إنجازات للفقراء أكثر مما تحقق على مدى عقود من خلال جدول أعمال اعتمد علاج الفقر» [٢٠].

ووعدت حكومة الهند أخيرا، بعد أن تطلعت إلى مثال الصين، بألا يقتصر جهدها على الخروج عن الطريق، بل وأيضًا بأن تستحث الجهود لبعث الاقتصاد الهندي من جديد. وقال كمال ناث وزير التجارة الهندي «ندرك أن البنية الأساسية هي مشكلتنا الكبرى» [٢١]. وفرغت الهند بالفعل من بناء ٣٣٥٥ ميلا طرقا سريعة، علاوة على ١٦٠٠ ميل أخرى تحت التشييد، وكذا ٣,٧٠٠ ميل إضافية ضمن الخطة. وتقترح الحكومة ضمن خطتها إنفاق مبلغ مذهل قدره ١٥٠ بليون دولار على البنية الأساسية بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠١٠، منها ٥٠ بليون دولار على المطارات الآيلة للسقوط والموانئ والطرق الخربة، و٧٥ بليون دولار على محطات توليد القوى لتزويد ١٢٥ ألف قرية بالكهرباء وتوصيل الإنارة في مناطق أخرى، وإنفاق ٢٥ بليون دولار على الاتصالات السلكية واللاسلكية [٢٢]. وجدير بالذكر أن إجمالي المبالغ يتجاوز كل ما أنفقته الهند في السابق. ويقول ناث: «سواء كان الأمر يتعلق بالمطارات أو الموانئ أو الطرق، فإن الحقيقة هي أن الهند قد انطلقت»، لكن مورغان ستانلي يبدي ملاحظة مفادها أنه حتى إنفاق ١٥٠ بليون دولار غير كاف لضمان اطراد نمو الهند عند مستوى ٨ في المائة على الأقل في السنة: استثمرت الصين أكثر من هذا - ٢٠٠ بليون دولار العام ٢٠٠٥ وحده، بالمقارنة بمبلغ تافه أنفقته الهند وقدره ٢٨ بليون دولار [٢٣].

* * *

عاود مشروع التنمية في الهند تقدمه ثانية، ثم توقف وكأن الهند المحصورة بين نقيضين متكافئين لاتزال عاجزة عن حسم الأمر وتقرير ما إذا كانت تريد فعلا أن تنتمي إلى العالم الحديث. وخير مثال على هذا مطار مدينة بنغالور. تم تشييد المطار أصلا في العام ١٩٤١ ولم يطرأ عليه سوى تغير طفيف على مدى الستين عاما أو يزيد. أرضيته من الآجر الأبيض، والإضاءة في ممراته باهتة، والمقاعد رثة مليئة بالبقع - وهي ضرورية بسبب طول الانتظار إلى حين تشغيل سير الأمتعة. كل هذا يجعل المطار يبدو وكأنه في أحد البلاد النامية. وقد يشاهد الزائر عاملا نحيلا من عمال المطار وقد استند إلى جدار وراح في سبات. أو يرى آخر من طاقم المطار يتناول غداءه وقد جلس إلى مائدة قرب إدارة الجوازات وغير بعيد عن كومة ضخمة من أفرع الشجر الطويلة التي يصل طولها إلى نحو خمس عشرة قدما [٢٤]. وترى أيضا سجادة حمراء مجعدة مثبتة في مكانها بمواسير توضح طريق الخروج حيث يزدحم جمهور يتجاوز ٢٥٠ شخصا ينتظرون أقاربهم أو بينهم سائقو التاكسي أو الباحثون عن زبائن للفنادق، وهو مشهد متكرر في أي وقت من الليل أو النهار.

ولايزال القطاع الأكبر من بنغالور، ثالثة كبرى مدن الهند، جزءا من العالم النامي. اشتهرت بنغالور بأنها «وادي سيليكون الهند»، وموطن عباقرة التكنولوجيا ممن يجري استخدامهم لإنجاز بعض من أكثر برامج الكومبيوتر الأمريكية تقدما. وتمتلك شركتا إنفوسيس وويبرو حرمين هائلين في بنغالور. ويتمركز هناك ما يقرب من نصف صناعة التكنولوجيا الحيوية المتنامية في الهند علاوة على شركات غربية كبرى من بينها جنرال إليكتريك وفيليبس إلكترونيكس، وإنتل، ونوكيا، إذ شيدت جميعها مكاتب لها في بنغالور يعمل فيها مئات من العاملين ذوي الياقات البيضاء (الفنيين) المرتبطين بالاقتصاد الكوكبي عن طريق شبكات إنترنت فائقة السرعة. وتتوافر فيها تجارة السيارات الفاخرة والأسواق (المول) المتكاملة، إذ ظهرت جميعها خلال السنوات الأخيرة.

ولكن لم يبدأ العمل في تحسين البنية الأساسية في بنغالور إلا حينما هددت إنفوسيس، بسبب التوسع السريع في العمالة، حكومة بنغالور بأنها سوف تنقل مكاتبها والعاملين فيها إلى مكان آخر ما لم يتم بناء مطار جديد. ووضعت السلطات بنغالور مركز التكنولوجيا الراقية في أول القائمة القومية لبناء مطار جديد فيها، بيد أن عملية البناء بدأت بعد ثلاث سنوات، وزادت كلفة المشروع حتى الآن ٣٠ في المائة على الميزانية المقررة سابقا. وبدأت مع العام ٢٠٠٥ عملية بناء سلسلة من الطرق السريعة، ثم توقفت، في بنغالور. ويوجد موقف سيارات معلق جديد يبدو كأنه ينتظر إلى أن تبتكر له إنفوسيس التكنولوجيا التي تسمح للسيارات بالطيران.

وتقول نكتة هندية إن الهند أشبه بسكران عائد إلى البيت: يخطو خطوة إلى الأمام ثم خطوتين إلى الجانب، لكنه في النهاية يصل إلى البيت. وهكذا تسير الإصلاحات الهندية: معوقات محلية تعيق حركتها، ثم تسير مترنحة وهي تتقدم، ثم تقف فجأة جامدة لكي تهرول إلى الأمام من جديد.

ويقول كمال ناث وزير التجارة النشط في وزارة سنغ [٢٥]: «إن ما حاولناه هو التعلم من الصين. الهند في حاجة إلى دراسة مصادر قوة الصين وبنائها وفقا لنموذجنا الخاص. وعلاوة على بناء الطرق والمطارات وخطوط السكك الحديد، تخطط الهند لإنفاق ٥ مليارات دولار لبناء ٦٠٠٠ ميل من طرق الشحن التي سوف تساعد على سرعة توصيل الصادرات إلى الموانئ. وشرعت الهند في إقامة مناطق اقتصادية خاصة مماثلة للصين. وتقدم مناطق الهند أيضا إعفاءات ضريبية، كما تلغي الكثير من عوائق الروتين، غير أنها صغيرة بالقياس إلى مناطق الصين وتميل إلى التخصص في الصناعة. مثال ذلك أن إحدى المناطق التي خططت لها الهند تضم شركات صيدلة فقط. وطبيعي أن صغر الحجم يمكن أن يحد من تأثير المناطق أيضا. وكم هو عسير على المسؤولين عن التنمية في الهند إخلاء الأراضي

سواء من سكانها الشرعيين أو واضعي اليد بطريقة غير شرعية، وهم كثر. ولهذا السبب فإن متوسط المناطق الصناعية في الهند يقارب أربعة كيلومترات مربعة، ومناطق أخرى كثيرة تقارب الكيلومتر الواحد المربع. ولكن المناطق في الصين عملاقة، تصل أحيانا إلى ٤٠٠ كيلومتر مربع.

ويقول السياسي المحنك ناث: «كانت الصين قادرة على السير أسرع بحركة الإصلاح لأنها سلطة ديكتاتورية»، ويقول أيضا ناث وزير التجارة الذي يفضل إقامة مثل هذه المناطق: «نحن ملزمون بالمحاسبة أمام البرلمان وكذا أمام صحافتنا الحرة جدا جدا. لقد استطاعت الصين أن تسلك طرقا مختصرة لا يمكن أن نسلكها بالأسلوب الديموقراطي، ولهذا تحقق نموا مذهلا». والحقيقة أن الصين أنجزت مشروع السد الذي أدى وحده إلى إغراق ٣٦٥ بلدة بالمياه، واقتضى تهجير ١,٢ مليون نسمة، وتم كل هذا بأمر الحكومة. وهذا لا يمكن أن يحدث في الهند.

وتقول نكتة هندية: «كان دنغ هسياوبنغ جالسا في سيارته يطالع صحيفة عندما قاطعه السائق قائلا: يا رفيق، ثمة مشكلة. تقول الإشارة الاتجاه يسارا إلى الشيوعية، والاتجاه يمينا إلى الرأسمالية، فأي الاتجاهين أتبع؟ أجاب دنغ: لا مشكلة على الإطلاق، أعط إشارة إلى اليسار واتجه يمينا».

ولا يزال طريق الإصلاح في الهند وعرا مثل الطرق فيها. ويتعين على السياسيين في الهند أن يبدوا في صورة من يساعدون الفقراء وإلا خاطروا بإزاحتهم وإسقاطهم، مثلما حدث لفاجبايي العام ٢٠٠٤ على الرغم من انتعاش الاقتصاد الهندي وقتذاك. ويقول ناث صاحب اللسان المعسول: «إن سياستنا لا تهدف فقط إلى بقاء الأصلح، بل وأيضا إلى إحياء الأضعف»، بيد أنه يؤكد أن لا رجعة عن الإصلاح. «إن التغير المهم الذي حدث هو أن الجماهير باتت ترى الإصلاحات شيئا نريده، وأننا في حاجة إليها بالضرورة».

يجب على الحكومة الهندية أن تحصل على توافق في الآراء بين مختلف الدوائر المؤثرة - الأحزاب السياسية العديدة، وجماعات المصالح ومشروعات الأعمال المحلية، والمقيمين في الدوائر الانتخابية. وقد يستغرق الأمر سنوات لاستمالة الناخبين المعروف عنهم الحذر وذلك للموافقة على التغيير. وتميل الهند إلى معالجة القضايا فرادى: إذ تفتح على مهل وفي بطء الطريق أمام صناعة في حالة سبات لتبدأ المناقشة، ثم نشهد فورة نشاط ووفرة في الفرص في هذه الصناعة. وخير مثال هنا خطوط الطيران. اعتاد الهنود السفر على خطوط الطيران الهندية طوال عقود، وهي خطوط بالية مملوكة للدولة بدأت باسم خطوط طيران تاتا، وذلك قبل أن يؤممها نهرو العام ١٩٥٣، وعكست الهند الاتجاه بعد أربعين سنة، وسمحت ثانية بخطوط طيران قطاع خاص. وهنا ظهرت شركة جيت إيروايز، وهي خطوط طيران جنوب غرب الهند وموضع ثقة. وظهرت بعد ذلك خطوط طيران ذات مستوى جيد باسم إير ديكان، وكنغ فيشر إيرلاينز وغيرهما كثير. وسرعان ما تجاوزت خطوط الطيران الهندية الرسمية من حيث الخدمة الأفضل وطرق السفر والأسعار والكلفة الأرخص. ويلاحظ أن خطوط الطيران الهندية بها ٥٠٠ موظف لكل طائرة، بينما جيت إيروايز بها ١٥٠، وكنغ فيشر ٧٠ (٢٦). أقبل الهنود على السفر بأعداد متزايدة باطراد مع انخفاض أسعار الطيران إلى حد أن تكلفة السعر في بعض شركات الطيران تماثل أسعار السفر بالدرجة الأولى في القطار. وراجت كثيرا صناعة الاتصالات أيضا بعد أن سمحت الهند أخيرا بقيام شركات خاصة. وظلت الهند مغلقة حتى العام ١٩٨٥ حين بدأت، في تذمر وقلق، فتح أسواق الاتصالات السلكية واللاسلكية بها. إذ كانت كلفة خدمة الهواتف عالية جدا فضلا عن أعطال الخطوط. ولهذا تعززت المطالبات بضرورة أن تهدف ملكية الحكومة إلى تقديم خدمة أفضل للفقراء. وكان الأمر يستلزم انقضاء عقد كامل إلى حين تركيب

هاتف، ولهذا حرص الناس على التقدم بطلبات ضمن قوائم الانتظار باسم أطفالهم، لعل وعسى أن يصيبهم الدور ويتم تركيب الهاتف عندما يحين وقت زواجهم. وبعد إلغاء سيطرة الحكومة، تدفق الهاتف النقال كالطوفان. وانخفضت أسعار المكالمات الدولية إلى الثلث خلال خمس سنوات، كما هبطت كلفة إرسال الرسائل عبر الهواتف النقالة بنسبة ٨٠ في المائة. وكان في الهند العام ١٩٩٦ نحو ٣٠٠ ألف هاتف نقال، وبحلول العام ٢٠٠٧ أصبح بها أكثر من ١٥٠ مليون هاتف نقال. ويشتري الهنود قرابة سبعة ملايين هاتف نقال كل شهر [٢٧]، أكثرها من شركات أجنبية مثل موتورولا. ويعتبر الاتصال عبر خدمة الهاتف النقال في الهند موضع ثقة أكبر من الخطوط الأرضية.

* * *

وهكذا، وبعد أن تأخر التغيير عن موعده، شرعت الهند في التحرك على طريق التقدم. ويقول ناندان نايلكاني، الرئيس التنفيذي في شركة إنفوسيس وشريك مورثي: «يسود إحساس غامر بالثقة لم يكن موجودا منذ ١٥ عاما. لا رجعة عن الإصلاح. سيصدم الشعب الهندي إذا انخفضت معدلات النمو عن ٦ في المائة». ويضيف نايلكاني: «لن يتحقق التقدم الاقتصادي بالسرعة التي يحدث بها الآن في الصين. إنما سيمضي ويتحسن في صورة متقطعة، يندفع ويتوقف ليبدأ ثانية» [٢٨]. ويتفق معه في الرأي غورشاران داس كاتب العمود في صحيفة «تايمز أوف إنديا،» ويقول داس في تفسيره الرائع للتاريخ الاقتصادي للهند بعد الاستقلال تحت عنوان «الهند المحررة»: «لن تكون الهند نمرا. إنها الفيل الذي بدأ يتحرك في تثاقل إلى الأمام، لن يسرع، ولكن لديه دائما قدرة على الاحتمال» [٢٩]. وقال ناث: «نحن السوق الحرة الديموقراطية الأسرع نموا في العالم. نعم الصين تفوز في سرعة العدو، ولكننا سنفوز في القدرة على التحمل والوصول إلى نهاية الماراثون».

فـازت كل من الهند والصين في سـباق أسـاليب العمل، إذا مـا كـان الحكم هو القيـاس على أسـاس المعـادن. كـان الصلب في غـايـة الأهمـيـة عند مـاو حتى دفع شعبه إلى الجوع في محـاولة منه لإنتاج صلب أكثـر من بريطانيـا. والآن تخلت الصين عن سياسـات ماو، ولكنها تصنع صلبا أكثر من أي بلد آخـر في العالم بأربعـة أضعـاف [٣٠]. أمـا الهنـد، فكمـا رأى جامسيتجي تاتا، مكتفيـة بذاتها في مجال الصلب بقدر ما يلزمها وفاء لقدرة البـلاد على الفوز والاستقـلال. وفي يناير ٢٠٠٧، اشـتـرت شركة تاتا للصلب، على الرغم من ضعفها، شـركة الصلب البريطانية السـابقـة [٣١]. وتنتج الهند اليـوم من الصلب ثلاثة أضعـاف مـا تنتجـه سيدتها الاستعمارية السابقة، المملكة المتحدة.



3

صناعة أمريكية في الصين

هناك وسائل كثيرة لقياس النمو الاقتصادي في الصين، منها أن نحصي عدد ناطحات السحاب، أو نحسب نتاج مصانعها، أو عدد أميال الطرق السريعة فيها، أو حتى عن طريق رصد التغيرات في غذاء الشعب.

ولكن رجلا هولنديا في شنغهاي اتخذ نهجا آخر في النظر إلى الأمر. يقول السيد بيتر دو هان، المدير العام لقسم الإضاءة الإلكترونية في شركة فيليبس الملكية في الصين: «إنني أنظر إلى الشفق في الليل». ويقيس التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلاد على أساس عدد المصابيح الكهربائية، حيث إن واحدا من كل عشرة مصابيح بيعت من فيليبس. ولحظ في البيوت الصينية الريفية أن متوسط عدد الإضاءات انتقل من صفر إلى ثلاثة مصابيح منذ أن اتبعت الصين الانفتاح

«إن مراجعة الواقع على حقيقته توضح أنه على الرغم من حالات العجز التجاري التي تثير انزعاج الغرب فإن نسبة عالية من القوة الاقتصادية للصين، التي تملأ الدنيا صخبا، هي لمصلحة الأجانب»

المؤلفة

الاقتصادي، ولكن العدد في شنغهاي أكبر كثيرا. إذ إن الأسر الفقيرة في الحضر لديها أربعة مصابيح، والأسر المتوسطة لديها نحو عشرة مصابيح. ومن ثم فإن الطبقة المتزايدة من الأسر الغنية ذات الوفرة ستملك عشرين مصباحا في شقة من ثلاث غرف. هذا ما لاحظه السيد دو هان [1]. وإذا استخدمنا أداة السيد دوهان للقياس فسوف نحتاج إلى حسبة بسيطة فقط لكي نحسب إلى أي حد نمت الصين، أو كم بلغ ربح شركة فيليبس من هذا النمو، وهي شركة رأسمالها ٣٥ بليون دولار.

يعتبر تطور الصين دائرة حميدة بالنسبة إلى الشركات متعددة القوميات مثل فيليبس، وكذا إلى الشركات الصينية، إذ كلما بنت الشركات مزيدا من المصانع أضحت البلاد أكثر ثراء، واستطاع الناس شراء المزيد من المصابيح الكهربائية وغيرها من المنتجات. وتقدر شركة فيليبس أن الصين بها ٢٠٠ مليون من أبناء الطبقة المتوسطة، من بينهم ٨٠ مليونا أثرياء جدا. اشتروا العام ٢٠٠٥ سلعا من فيليبس قيمتها ٤,١ بليون دولار. معنى هذا أن أي زيادة طفيفة في متوسط دخل الشعب الصيني تكون سببا يحتفي به أصحاب أسهم الشركة والعاملون في المركز الرئيسي لفيليبس في أمستردام. ذلك أن شنغهاي وحدها يصل تعدادها إلى تعداد كل سكان هولندا (وطن فيليبس) نفسه، إذ يبلغ نحو ١٧ مليون نسمة. وتعتبر شركة فيليبس - مثلها مثل الشركات الأخرى متعددة القوميات في عصر العولمة - تجسيدا حديثا، بشكل أو بآخر، لشركة الهند الشرقية الهولندية، وهي التاجر البحري الشهير على طول طريق التوابل الذي ربط الهند بأوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر [2]. وها هي فيليبس تشحن سلعا من آسيا إلى المشترين المتشوقين إليها في الغرب، وهي ليست من القرفة والفلفل الأسود، على متن سفن الغليون التي كانت تقضي سنة تمخر عباب البحار حتى تصل إلى أوروبا، وإنما سلعها الآن سلع

استهلاكية على متن حاويات سفن حديثة، يمكنها في القرن الواحد والعشرين أن تقطع كل المسافة بين الصين ولوس أنجلوس في أحد عشر يوما فقط.

وإذا أمعنا النظر في قرارات مشروعات الأعمال لشركة واحدة، وهي فيليبس، فستكشف لنا ديناميات العمل في الصين، التي هي ديناميات نمطية لجميع المستثمرين الأجانب، سواء شركات كبرى مثل فيليبس أو شركات أصغر كثيرا. وتؤثر قرارات الشركة في عشرات الآلاف من الناس حول العالم، بعضهم عمال ـ في أوروبا أو الولايات المتحدة أو الصين أو الهند ـ وبعضهم مستهلكون. وأيا كان الأمر فإن الأسلوب الذي تتعامل به الشركات الأجنبية في الصين له تفرعات كثيرة. وإذا اتبعت عشرات الآلاف من الشركات الأخرى النهج نفسه فإن الآثار الناجمة سوف تتجاوز كثيرا عالم مشروعات الأعمال.

على سبيل المثال، دعا انتهاز الفرص التي تتيحها البنية الأساسية الجديدة، والإعفاءات الجمركية، والمناطق الاقتصادية الخاصة التي تستهدف إغراء الشركات الأجنبية، دعا شركة فيليبس إلى نقل أجزاء كبيرة من إنتاجها إلى الصين، وأصبحت بذلك من أكبر المستثمرين الأجانب في البلاد. وطبيعي أن فتح شركات صناعية صينية وإغلاق شركات صناعية في الغرب سمح لفيليبس بأن تخفض نفقاتها بنسبة مثيرة على السلع التي نراها على أرفف المحال الأمريكية والأوروبية. وتملك فيليبس الآن اثنتين وثلاثين شركة صناعية صينية تضم ١٨ ألف عامل، علاوة على ٣٠ ألف عامل صيني آخرين يعملون لحساب مقاولي الباطن. وبينما بدأت الهند تقدم عقولا صقيلة للاقتصاد الكوكبي الجديد، ما فتئت الصين تستخدم القوة العضلية الخام. إن عمال المصنع الصيني سواء كانوا يصنعون مصابيح كهربائية أو لعب أطفال ناطقة أو أحذية التنس يتكسب كل منهم في اليوم الواحد نحو ما يدفعه الأمريكي ثمنا لشراب قهوة باللبن، بيد أن العمل الرخيص ليس

القوة الوحيدة وراء صعود الصين، إن الأجور في كل من أفريقيا وأكثر مناطق جنوب شرق آسيا، وفي أمريكا الجنوبية، بل وفي الهند أدنى مستوى، ومن ثم فإذا كانت قلة الرواتب هي كل ما يهم، فإن وظائف العالم ستجد مكانا لها خارج الصين.

تماما مثلما نجد في صناعة الإلكترونيات الاستهلاكية، فإن قطاعا كبيرا من التجارة العالمية ارتبط بالصين؛ لأن حكومة الصين لم تدخر جهدا في تقديم الحوافز ومغازلة الشركات الأجنبية لتقيم مصانعها هناك. إن الحافز إلى تحديث الصين اقترن بعالمها النامي وانخفاض تكلفة العمالة في أعلى مستويات التكنولوجيا، والبنية الأساسية الداعمة للتصدير. علاوة على هذا فإن العدد الضخم من سكان الصين زود الشركات بمستودع عملاق من الأيدي العاملة الرخيصة في المكان نفسه الذي يضم كتلة ضخمة من العملاء الجدد المحتملين. هيأ هذا كله فرصة لشركات سوق الجملة لإنتاج سلع لحساب كل من سوق التصدير والسوق الصينية النامية. أضف إلى هذا أن الوفرة الشديدة من الشركات الصناعية الجديدة وتشييد المكاتب الخاصة بها في الصين يعنيان أن شركات غربية كثيرة أصبح بإمكانها أن تكسب أموالا ضخمة عن طريق بيع السلع بعضها إلى بعض مما يحفز الاقتصاد على مزيد من النمو. ونلاحظ أن هذا التأثير المشترك والقوي للعوامل المختلفة يمثل «عاصفة كاملة» للتجارة والتي سمحت للصين بتقدم سريع، سبق الهند وغيرها من البلدان النامية الأخرى، التي تعجز ببساطة عن توفير هذه المجموعة الكاملة من عوامل الجذب للاستثمار الأجنبي.

وإذا وضعنا كل هذه العوامل معا علاوة على أن الصين تمثل حلما مضاعفا للشركات الغربية، نجدها صفقة واحدة جامعة بين خفض التكلفة ونمو العائد. ويتمثل الحلم الأول في أن الشركات بوسعها أن تفيد من رخص الأيدي العاملة الصينية لصناعة مصابيح إضاءة أو أحدث أجهزة الكمبيوتر المحمولة (اللاب توب) أو الملابس أو أي من

السلع الأخرى التي تمتلئ بها الأرفف وقوائم المبيعات (الكتالوجات) أو عربات التسويق عن طريق الكمبيوتر لتعود إلى الولايات المتحدة وأوروبا. وغني عن البيان أن الصناعات الصينية الرخيصة وفرت للشركات بلايين الدولارات. وانتقل بعض هذه المدخرات إلى أيدي المستهلكين في صورة أسعار مخفضة، وبعضها استوعبته الشركة كأرباح. ويذهب آندي سيو المدير الإداري في شركة مورغان ستانلي المتخصصة في الصين في تقديراته إلى أن شركات الولايات المتحدة الأمريكية وفرت في العام ٢٠٠٥ فقط ما قدره ٧٠ بليون دولار بفضل نقل الإنتاج إلى الصين وأضافت هذا المبلغ إلى أرباحها. هذا علاوة على مدخرات أخرى قدرها ١٠٠ بليون دولار قدمتها الشركات إلى العملاء الأمريكيين [٣].

الحلم الثاني أنه حين يرى بليون صيني زيادة دخولهم نتيجة الوظائف الجديدة المجزية سيصبح بوسعهم في نهاية المطاف شراء سلع غربية تباع في الصين. واحتاج هذا الحلم إلى زمن طويل لكي يصبح حقيقة. نعم أقبل الصينيون على الشراء ببطء، ولكنهم أقبلوا بالفعل ويقينا على شراء المحافظ للمرة الأولى، وعلى ملئها وإفراغها. أصبح في مقدور مائة مليون صيني شراء سلع غير ضرورية في العام ٢٠٠٥. ومن المتوقع أن يتضخم هذا العدد في العام ٢٠١٠ ليصل إلى ٢٠٠ مليون [٤]، وسوف يخلق بذلك سوقا تعادل حجم أمريكا أو أوروبا، وإن كانت مستويات الدخول أدنى. ويكفي أن نفكر في الهواتف النقالة: ففي العام ١٩٩٧ كان في الصين ١٠ ملايين مشترك فقط، ولكن في العام ٢٠٠٧ كان هناك ٤٦٠ مليون شخص يستخدمون الهاتف النقال [٥]، أي أكثر من تعداد رجال ونساء وأطفال الولايات المتحدة.

ولكن ما يثير الدهشة أن بعضا من آثار الشيوعية كثيرا ما يقدم العون بالفعل إلى أرباح مشروعات الأعمال الأجنبية. إذ لايزال جهاز التخطيط في الحكومة الصينية مسؤولا عن كل أوجه نشاط

مشروعات الأعمال، ومن ثم يستطيع أن يفيد أو يضر الشركات الغربية، ومن عوامل الثقة في هذا الجهاز أنه لا مجال لمزيد من التخمين بشأن ما يمكن أن تشتريه الحكومة الصينية أو مشروعات الأعمال الصينية مادامت الحكومة حددت خططها للتنمية الاقتصادية. إن اتساق سياسة بكين وسجلها القوي عامة بشأن وضع السياسة الاقتصادية هما أحد المظاهر غير المتوقعة لأمة ليست لديها خبرة كبيرة في نظام اقتصاد السوق. سوف تحدد الحكومة أولوية جديدة في خطة خمسية وتنفق بلايين الدولارات للتحديث. هنا تقتحم الشركات الغربية المجال لتبيع لعملائها الصينيين الجدد، القار (الأسفلت) اللازم لرصف الطرق السريعة الجديدة أو طائرات لافتتاح مطارات جديدة، أو مصابيح إضاءة للبيوت الجديدة. مثال ذلك أنه عندما قررت حكومة الصين بناء شبكة جديدة من الطرق السريعة أوسع انتشارا مما هو في أمريكا، تدافعت الشركات الأجنبية والمحلية لاستغلال ازدهار القار. إن فيليبس لا تبيع القار، ولكنها استفادت على أي حال، إذ لا بد من إضاءة الطرق لمصلحة قيادة السيارات ليلا. وباعت فيليبس ما قيمته ١٩٥ مليون دولار مصابيح إضاءة للشوارع وحدها العام ٢٠٠٥، أي ما يعادل مصباحا من كل ثلاثة مصابيح في الصين.

ونظرا إلى أن حكومة الصين تولي أولوية كبرى لإغراء الشركات الأجنبية لبناء المصانع في الصين، نجد أن أكثر عملاء فيليبس ربحا هم الشركات متعددة القوميات هناك. مثال ذلك تصنع فيليبس مصابيح إضاءة للإضاءة الخلفية للسيارات في الصين، وتبيعها لشركة فولكس فاغن لاستخدامها في السيارات التي تصنعها في الصين، والسيارات التي تجري على جميع الطرق السريعة الجديدة. ونجد أن الأغلبية العظمى من عشرة الآلاف مصنع الجديدة والبنايات الجديدة للشركات في الصين تستخدم إضاءة الفلورسنت وهي تخصص فيليبس. واستجابة للطلب الجديد فتحت فيليبس مصنعا لمصابيح الإضاءة

الفلورسنت خارج شنغهاي. ونظرا إلى أن أكثر السلع التي تصنعها فيليبس وغيرها من الشركات في الصين يمكن بيعها داخل الصين، وكذلك فيما وراء البحار، فقد أقامت الشركات متعددة القوميات مصانع ضخمة عالية الكفاءة. وطبيعي أن هذه الاقتصادات ذات النطاق نادرة في البلدان النامية، ولكنها شائعة في الصين بسبب تنامي السوق المحلية وقدرتها على استيعاب سلع كثيرة بالاشتراك مع سوق التصدير العملاقة.

وكانت خطط الحكومة الصينية سببا في أن عكست فيليبس استراتيجية مشروعاتها بالنسبة إلى بعض المنتجات. مثال ذلك قررت الحكومة الصينية تحديث المستشفيات المتهالكة في البلد، وبنت قرابة ٢٥٠٠ وحدة خلال السنوات الخمس [٦] أغلبيتها في المدن الكبرى. لم تكن خطة التحديث تعني فقط الفارق بين الموت والحياة لعشرات الملايين من الصينيين الميسورين الذين أصبح في استطاعتهم أخيرا التمتع برعاية طبية حديثة، بل خلقت أيضا سوقا ضخمة للشركات التي تبيع أجهزة طبية، من بينها فيليبس [٧]. لم تكن هناك منافسة محلية كبيرة؛ ذلك لأن المستشفيات الصينية دأبت على هذا على مدى عقود من دون شراء ماكينات جديدة، حيث كان عدد قليل من الشركات الصينية ينتج ماكينات أشعة سينية (أشعة إكس) أو أجهزة قياس ضغط الدم أو ماكينات فوق صوتية. ونعرف أن الصين بإشارة من الحكومة تحولت من أرض تملك فقط ماكينات أشعة سينية قديمة عمرها أربعون عاما إلى بلد يملك ثاني أضخم سوق للتجهيزات الطبية في العالم بعد الولايات المتحدة. ويمكن لحكومة الصين أيضا بإشارة منها أن تحدث نتائج درامية للشركات صاحبة المشروعات داخل الصين. وكانت النتائج بالنسبة إلى عملية تحديث المستشفيات إيجابية جدا، وإلى حد كبير للشركات الأجنبية. إذ في العام ٢٠٠٤ اشترت المستشفيات ما قيمته ١,٢٥ بليون دولار أجهزة تصوير فقط، منها

أجهزة رسم قلب وأجهزة تصوير بالرنين المغناطيسي وماكينات الأشعة السينية وغيرها. وباعت فيليبس وحدها تجهيزات بما قيمته ١٨٥ مليون دولار.

إذن لماذا تغير فيليبس استراتيجيات أعمالها؟ إنه على الرغم من أن أفضل مستشفيات الصين في الحضر تشبه كثيرا مستشفيات الولايات المتحدة فإنها تخدم ٢٠ في المائة من سكان الصين. معنى هذا أن هناك ٨٠ في المائة آخرين، أي أكثر من بليون نسمة، يلقون رعاية صحية ضعيفة. وطبيعي أنه مع اطراد جهود تحديث المستشفيات فإن المستشفيات الصينية الأصغر ستبدأ في إبدال وإحلال أجهزتها القديمة أيضا، وإن كان ذلك بميزانيات أقل. خشيت فيليبس أن تبقى خارج مثل هذه السوق الضخمة المحتملة؛ لأن استراتيجيتها طويلة المدى هي فقط بيع أغلى وأعقد الماكينات الطبية وأكثرها تقدما في كل العالم. ونظرا إلى أن السوق الصينية كبيرة الحجم وآخذة في النمو سريعا فقد غيرت الشركة كل استراتيجية معداتها الخاصة بالمستشفيات. استخدمت ٦٠٠ عامل صيني وافتتحت مصنعا في شنيانغ، شمال شرق الصين، لصناعة أجهزة أرخص مثل أجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي، وأجهزة فوق الصوتية وماكينات الأشعة السينية. وتهدف خطة فيليبس إلى بيع كل هذه الأجهزة في الصين أولا، ثم تصدِّر منها بعد ذلك إلى البلدان النامية الأخرى عند الطلب. وهذا مجرد مثال واحد يوضح كيف أن أولويات حكومة الصين تحدث تغييرات ضخمة في فيليبس وفي غيرها من الشركات متعددة القوميات التي لها أعمال داخل الصين.

ولكن فيليبس دخلت معارك بشأن بعض الأمور مع الحكومة الصينية، وكانت معارك شاقة. أصيبت فيليبس، مثل أغلبية الشركات الأجنبية التي لها أعمالها في الصين، بصداع شديد بسبب مسألة حماية الملكية الفكرية. مثال ذلك أن الصين تصنع الآن ٩٥ في المائة من أجهزة دي في دي في العالم. ولكن منذ عقد مضى رفض صانعو

أجهزة دي في دي في الصين دفع حقوق الملكية عن تكنولوجيا دي في دي التي اخترعتها فيليبس. وحدث أن قال دافيد شانغ المدير التنفيذي في فيليبس في الصين، وهو يهز كتفيه: على الرغم من أنه تعلم كيف يكون صبورا: «حقوق ملكية... هنا الصين». وأخيرا وبعد أن انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية وافق القراصنة على السداد. وتحصل فيليبس الآن على ٢٠٠ مليون دولار في العام كحقوق ملكية من صناع أجهزة دي في دي. وهذا ليس بالقليل بالنسبة إلى شركة بدأت أعمالها العام ١٨٩١ حين «اقتبست» التصميم الذي وضعه توماس أديسون لصناعة مصباح الإضاءة وصنّعته في أوروبا. ويقول جيرارد كليستيرلي المدير التنفيذي على سبيل الدعابة: «كان ذلك عندما كنا نحن صينيي أوروبا». ولكن مصابيح الإضاءة ليست دعابة بالنسبة إلى الشركة؛ ذلك أن فيليبس لها تسعة مصانع في الصين لهذه الصناعة.

يوجد أحد هذه المصانع في مالو على بعد ساعة بالسيارة من مكاتب الشركة في شنغهاي، وتمر السيارة في الطريق عبر ناطحات السحاب وعلى طول طريق سريع من الطرق المنشأة حديثا في الصين. وإذا نظرت خارج المدينة وجدت مكان البيوت السابقة مصانع على امتداد أميال. وتمر عبر الطريق المزدحم شاحنات مترية تحمل مواد بناء معبأة في محاذاة سيارات يقود كل منها سائق خاص تنقل رؤساء المصانع، ويمرق هؤلاء وهؤلاء بسرعة عبر عدد متناثر هنا وهناك من الدراجات وحفنة من ركاب السكوتر (الدراجات البخارية المنخفضة). وعندما بدأت شركة فيليبس بناء هذا المصنع لصناعة مصابيح الإضاءة العام ١٩٩٥ كانت مالو لاتزال بلدة صغيرة وسط المزارع. ولكن مالو اليوم مدينة حديثة بها فنادق وبنايات سكنية ومحال لبيع أثاث المنازل وحلاق ومصانع على امتداد البصر.

ويوجد داخل مصنع فيليبس في مالو ١٦٠٠ عامل صيني في ستراتهم الزرقاء الموحدة؛ ذلك لأن الأزرق هو اللون المعتمد في الشركة. ويعمل هؤلاء على خطوط التجميع التي يغلب عليها نظام

التشغيل الآلي. يقف المشاهد ليرقب الماكينة تسقط منها كأس زجاجية فارغة فوق سلك معدني طويل رفيع ثم تنطلق بقوة شعلات لهب أصفر من سدادات تغلق بلحام مصابيح الإضاءة. ونرى عند نهاية خط التجميع عاملين صينيين يعبئان كل مصباح تم صنعه بعد اختباره ويضعانه داخل صندوق مربع ليصبح جاهزا للعرض للبيع فوق أرفف محال البيع في الصين أو أوروبا أو الولايات المتحدة. إن أكثر من نصف مصابيح الإضاءة صناعة فيليبس يجري صنعها في الصين لتترك البلاد إلى حيث يجري إبدالها لتحل محل مصابيح أخرى كانت تصنع حتى عهد قريب في مصانع أغلقت الآن، في كندا أو إسبانيا.

* * *

انطلق الاقتصاد الصيني، كما يبدو لنا، مثل الصاروخ، لكن صعوده لم يكن دائما سلسا في اطراد. إذ في السنوات الباكرة لانفتاح الصين من جديد أصبح حلم البيع لبليون صيني نوعا من الجثام أو الكابوس بالنسبة إلى كثير من الشركات. واعتادت الشركات الأجنبية في مطلع التسعينيات الدخول بحذر وحرص شديدين إلى سوق الصين [٨]، ثم بدأ العدو سريعا إليها مع منتصف التسعينيات. ويمكن القول إن الاستثمار الأجنبي في الصين انطلق بالفعل في منتصف التسعينيات حيث راود التنفيذيين الأمريكيين والأوروبيين حلمٌ نهم للفوز بقرابة أكثر من بليون مستهلك. بيد أن كثيرين تورطوا وأضيروا في العملية [٩].

ويقع بعض اللوم في هذا على سياسة حكومة الصين التي طلبت من الشركات الأجنبية، في بعض الصناعات، مشاركة الشركات الصينية، وهذا هو الجانب الأقل إشراقا لقبضة الحكومة الصينية القوية على مشروعات الأعمال. وأدت هذه السياسة إلى مواقف تتمثل في أن الشركة الصينية الخاضعة للشراكة المشتركة المطلوبة تحولت بدورها لتخضع لإدارة فرع محلي للحزب الشيوعي، أو لإدارة

مديرين منحرفين أو غير أكفاء. لقد كان الصينيون والأجانب مصداقا لمثل شائع صيني يقول «نيام في سرير واحد والأحلام مختلفة». وثمة حالات أخرى تطلع فيها الأجانب إلى النسبة المئوية للنمو في الدخول الصينية، واعتقدوا أن السوق في الصين ستصبح سريعا بالنسبة إلى منتجاتهم سوقا رائجة ضخمة. أصاب بعضهم مثل شركات صناعة الهاتف النقال: موتورولا ونوكيا وإريكسون، التي جنت البلايين [١٠]، وكذلك باعة الوجبات السريعة، مثل كنتاكي، الذين حققوا أرباحا جيدة جدا. ولكن خلال التسعينيات اكتشفت الأغلبية العظمى من الشركات الأجنبية أنها أخطأت في تنبؤاتها بشأن الأرباح، على الرغم من تقديرهم الصائب بأن دخول الصينيين ستزيد إلى أكثر من الضعف خلال عقد واحد. ونلحظ في النهاية أن أمة أصبح نصيب الفرد فيها من إجمالي الناتج القومي هو ٢٠٠٠ دولار فقط العام ٢٠٠٧ [١١] لايزال المواطن فيها عاجزا عن شراء كثير من لعب الأطفال أو شراء كمبيوتر بل شراء فرشة أسنان. ويوضح مسح أجراه إيه. تي. كيرني العام ١٩٩٨ أن ٣٨ في المائة فقط من جميع أصحاب المصانع المستثمرين الأجانب يغطون فقط تكلفة التشغيل في الصين [١٢].

وصارعت الشركات الصينية كذلك، إذ حين دخلت الصين السوق العالمية لم يكن أي من مواطنيها تقريبا لديه أدنى فكرة عن كيفية إدارة مشروع أعمال في السوق الحرة. وهذا ما تأكد بوضوح. ناضلت أغلبية الشركات الصينية، وعندما انفتحت الصين على التجارة الخارجية كان المديرون جددا على كل من وسائل السوق الحرة والنظريات الحديثة لمشروعات الأعمال. ولذلك بدوا عاجزين عن المنافسة مع الشركات الخاصة والمصانع ذات الكفاءة التي تديرها شركات أجنبية متعددة القوميات. كان لديهم عادة ما لا يقل عن ضعف عدد العمال اللازمين في جدول الرواتب، فضلا على أنهم جاءوا إلى الشركات لإدارتها بتقنيات إدارة قديمة بالية تعتمد الأمر

المباشر والطاعة في التنفيذ علاوة على التكنولوجيا البالية؛ هذا لأن العمال اعتادوا على وعاء الأرز المعدني أيام الحقبة الشيوعية، ولم يعتادوا العمل الشاق.

وتجلى التباين في أوضح صوره في المشروعات المشتركة المقامة بالاشتراك بين الأجانب والصينيين. مثال ذلك أنه في العام ٢٠٠٠ أقيم مشروع مشترك بين شركة جيب وفرع بكين للحزب الشيوعي، وضم عددا أكبر من اللازم بكثير من العمال، حتى أن بعضهم كان يحني مقاعد الجيب المتحركة أسفل خط التجميع وينام هناك. ولم يكن مسموحا للمديرين في ديترويت بخفض عدد العمال، بل وأكثر من هذا لم يستطيعوا إلزام الحكومة الصينية دفع قيمة ما اشترته من شركة جيب. وعندما دفعت لهم الحكومة الثمن، جاءت به في حقائب مملوءة بالنقود. ولحظ رئيس مجلس الإدارة، وهو يحاول إدارة المشروع، أن هناك تنصتا على هواتفه، وأن هناك من فتش مكتبه، وذلك عن طريق شركائه في المشروع. ولانزال حتى اليوم نرى شركاء أجانب يقبلون شرط عدم السماح لهم بتسريح العدد الزائد من العاملين الصينيين. ومن ثم فإنهم حفاظا على أموالهم من الضياع يعمدون إلى توسيع مصانعهم، ويضاعفون من الإنتاج أو حمولة الشاحنات لينتجوا مثلما كانوا ينتجون في السابق بالعدد نفسه من العمال.

وتعلمت شركات أجنبية كثيرة الدرس بعد بضع سنوات من الممارسة العملية، وعرفت كيف تحمي نفسها على نحو أفضل. وبدأت الحكومة الصينية أيضا تسمح للشركات الأجنبية في مصانع كثيرة بأن يكون لها حق الملكية أو حق الإدارة الكاملة لمشروعاتها في الصين. وحدث في العام ١٩٩٠ أن شركات أمريكية لها أعمال أو مشروعات مشتركة في الصين أدارت مشروعاتها من دون تحقيق ربح أو خسارة في الصين، ولكن بحلول العام ٢٠٠٤ حققوا ما مجموعه ٣ بلايين دولار، وفي العام ٢٠٠٥ اقتربوا كثيرا من ٣,٣ بليون دولار، وذلك وفق مكتب التحليل الاقتصادي لشعبة التجارة في الولايات المتحدة. ويفيد المكتب أيضا بأن

نحو ٨٠ في المائة من الشركات الأمريكية في الصين تحقق أرباحا. ونلاحظ أن المكاسب الناجمة عن وفورات التكلفة هي التي تحتل المقدمة. والحقيقة أن كثيرا من الشركات الأمريكية حين تجد نقصا عما توقعته من المبيعات في الصين فإنها تحول استراتيجيتها بعيدا عن تحويل بلايين الدولارات الصينية إلى المستهلكين وتوجهها نحو استخدام المصانع في الصين لخدمة التصدير فقط. وتعمد أحيانا إلى استخدام شركات من الصين أو من هونغ كونغ أو من تايوان لصناعة السلع داخل الصين لحسابها الخاص، بدلا من إقامة مصانع تكون ملكا خاصا لها.

* * *

كانت الصين مع حلول القرن الرابع عشر عمادا للتجارة الدولية بفضل انتقال السلع عبر طريق الحرير، طرق التجارة البرية من الصين عبر العالم العربي ثم إلى أوروبا. وإذا ألقينا نظرة إلى الماضي رأينا أن الصين هي رائد التكنولوجيا في عصرها، وحققت نجاحا وازدهارا نتيجة لذلك. وتضمنت ابتكارات الصين الورق والبارود والبوصلة، بل ورق الجدران أيضا. وكان من أهم وأضخم صادراتها الخزف الذي عجز الأوروبيون عن تقليده لأكثر من قرن. ولكن ما أشد التباين في أسلوب التجارة الناجحة للصين الآن: فبدلا من أن تكون صاحبة الابتكار نرى الصين تبرع في صناعة الابتكارات الغربية بأسعار أرخص مما يستطيع الغرب نفسه أن يصنعها في بلاده. وتحولت الصين من محور الابتكار إلى بلد لإنتاج سلع مقلدة.

وغني عن البيان أن الانتقال في السنوات الأخيرة إلى استخدام الصين مركزا للإنتاج يمثل نجاحا لا مثيل له لمشروعات الأعمال الغربية، وذلك على الرغم من أن الشركات المشاركة في هذا لم تصل بعد إلى أقصى إمكاناتها. واستطاعت الشركات الأجنبية بالفعل أن تحول الصين إلى مقاول عملاق من الباطن، باستخدام الأيدي العاملة الرخيصة في الصين لإنتاج السلع لعملائهم الأمريكيين والأوروبيين

والكوريين واليابانيين. أجرت مؤسسة ماكنزي آند كومباني في العام ٢٠٠٥ مسحا للشركات الأمريكية العاملة في الصين، وأفادت الشركات في تقرير لها بأنها اشترت فقط ٣٠ في المائة من السلع التي يمكن شراؤها في الصين، ولكنها خططت لزيادة هذه النسبة إلى النصف مع حلول العام ٢٠٠٨ [١٣]. وشهد العمال الصينيون ارتفاع الدخول ولكن نصيب الأسد من المكاسب ذهب مباشرة إلى الشركات الأجنبية والمستهلكين الأجانب الذين يدفعون أثمانا أقل مما لو كان الأمر غير ذلك. ونجد بوجه عام أن الصين إذا صدَّرت حذاء ليباع بمبلغ ١٠٠ دولار في الولايات المتحدة، فإن ١٥ دولارا فقط تبقى داخل الصين في صورة أجور للعمال وتكلفة نقل أو أعمال أخرى [١٤]، وتحتفظ الشركات الأجنبية بالباقي وقدره ٨٥ دولارا. ويصدق الشيء نفسه على مبيعات الكمبيوتر، إذ إن اللاب توب (الكمبيوتر المحمول) تصدّره الصين مثلا بقيمة ٧٠٠ دولار، بينما الشركة الصينية الصانعة له تحصل فقط على ١٥ دولارا عن كل جهاز [١٥].

إن الانتعاش الحقيقي في الصين هو انتعاش الاقتصاد الكوكبي ذاته. ذلك أن القسط الأكبر منه انتقل إلى الصين. ولايزال مملوكا ومدارا عن طريق الشركات متعددة القوميات مثلما كانت تديره في السابق. وإذا كانت عشرات الملايين من العمال الصينيين استفادوا بسبب الوظائف الجديدة التي نشأت هناك فإن القسط الأكبر من المكاسب الناجمة عن هجرة مشروعات الأعمال إلى الصين لم يذهب إلى شركات صينية، بل إلى شركات أمريكية وأوروبية ويابانية، وكذا إلى زبائن في هذه البلدان.

وتولد شعور بالروع بينما العالم الخارجي يشاهد الأعداد تعلو وتعلو في الصين: النمو الاقتصادي في تسارع وارتفاع، والصادرات تنطلق كالصاروخ، وناطحات السحاب تتزايد باطراد. وبدا للناظرين أن الصين قد أصبحت مركز قوة اقتصادية بين ليلة وضحاها. ويكفي إلقاء نظرة إلى العجز التجاري: استوردت الولايات المتحدة وحدها ما قيمته

٢٣٣ بليون دولار أكثر من قيمة ما صدرته هي إلى الصين العام ٢٠٠٦، وهذا أكبر عجز تجاري عرفته الولايات المتحدة في تاريخها مع أي بلد آخر. وبلغ العجز التجاري بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي مع الصين ٩٢ بليون دولار العام ٢٠٠٦ (١٦). وها هو اقتصاد الصين ينمو بسرعة كبيرة حتى باتت الصين مهيأة لتجاوز ألمانيا (أضخم ثالث اقتصاد في العالم)، وذلك بحلول العام ٢٠٠٨، وقد تجاوزت المملكة المتحدة أضخم رابع اقتصاد في العام ٢٠٠٥ (١٧).

بيد أن مراجعة الواقع على حقيقته توضح أنه على الرغم من حالات العجز التجاري التي تثير انزعاج الغرب فإن نسبة عالية من القوة الاقتصادية للصين التي تملأ الدنيا صخبا هي لمصلحة الأجانب. إن جزءا كبيرا من الخلل في العجز التجاري يمكن إرجاعه إلى سلع صنعتها الشركات الغربية في الصين ثم شحنتها هذه الشركات لبيعها في بلادها. وإن صادرات الصين التي تملأ العالم ضخمة جدا وتمثل ازدهارا، بيد أن أربعا فقط من بين أكبر خمس وعشرين شركة مصدرة هي شركات صينية. وجدير بالذكر هنا أن الشركات الأجنبية وشركاءها من الصينيين في مشروعات مشتركة أنتجوا ٨٨ في المائة من صادرات الصين من التكنولوجيا الراقية العام ٢٠٠٥ (١٨). ونجد في الواقع العملي أن عبارة «صنع في الصين» تعني حقيقة «صناعة أمريكية في الصين» أو «صناعة أوروبية في الصين». ومن ثم فإن أنشطة مشروعات الأعمال الأكثر ربحية في الصين ليست في أيدي الصين الأم. ويبدو أن الصين لم تخرج بعد من تحت عباءة حزبها.

وبينما يزدهر الجزء الكوكبي من الاقتصاد الصيني - وهو الجزء الذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية وغيرها من الشركات الأجنبية - نجد أن الجزء الذي تسيطر عليه وتديره الصين له مستقبل غير واضح. ومن ثم بات لزاما على الصين أن تغير من نفسها إذا شاءت أن تجني الثمار الكاملة لصعودها الاقتصادي. إن أكثر من نصف

النمو في إجمالي الناتج القومي للصين، والبالغ قدرا مذهلا وهو ١٠ في المائة، إنما مصدره الاستثمار الأجنبي المباشر ومن الحكومة. وإذا أسقطنا هذا من الحساب فسيكون معدل نمو الصين أقرب إلى معدل النمو الأمريكي. معنى هذا أن إجمالي الناتج القومي الوهمي للصين سيظل جيدا إذا استمر الاستثمار الكثيف، ولكنه سيعاني كسادا قاسيا إذا ما توقف الاستثمار. لقد أنفقت الصين مبلغا هائلا قدره ٢٠١ بليون دولار على البنية الأساسية العام ٢٠٠٥ فقط [١٩]، مع العلم أن القسط الأكبر من البنية الأساسية مخصص لدعم الصادرات ولإيجاد وظائف لعمال البناء الصينيين. ونعرف أن الاستثمار الأجنبي الذي بلغ ٦٩ بليون دولار العام ٢٠٠٦ هو في الأغلب الأعم مقابل سداد ثمن مصانع جديدة شيدتها في الصين شركات متعددة القوميات، أو شركات من هونغ كونغ أو تايوان أو شركات آسيوية أخرى. وهكذا يعطي الرقم للصين وهما بالقوة، بينما اقتصاد البلاد ليس بالقوة الظاهرة.

* * *

في الحقيقة إن إغراء مشروعات الأعمال الغربية للتوجه إلى الصين كلف الصين مئات البلايين من الدولارات. وتدفع استثمارات الحكومة الصينية تكلفة كثير من الطرق السريعة الجديدة ومحطات القوى والبنايات الخاصة بالمكاتب والسكك الحديد، وغير ذلك من عناصر البنية الأساسية التي تقبل الصين على بنائها بشكل محموم. والمعروف أن الأموال اللازمة لذلك تأتي أساسا من قروض من المصارف الصينية، علاوة على بعض الأذون والسندات التي تصدرها الحكومة ويباع أغلبها للمصارف الصينية. وخلقت قروض المصارف مشكلة: إذ إن مصارف الصين مفلسة، وتواجه الحكومة وقتا عصيبا لجعلها تحقق ربحا عاليا. وتذهب أرنست آند يونغ في تقديراتها (باعتدال) إلى أن شبكة المصارف الصينية تتحمل ٩١١ بليون دولار ديونا رديئة العام ٢٠٠٦ [٢٠]، وهي ستة أمثال حجم أزمة المدخرات [٢١] والقروض الأمريكية.

ولايزال جل مصارف الصين مملوكة للدولة على الرغم من أن أكبرها يبيع رهونات للمصارف الأجنبية الكبيرة ويبيع أسهما في أسواق الأوراق المالية (البورصات) خارج أراضي الصين الأم. والمعروف أن الصين لم تكن تملك مصارف تجارية في ظل النظام الشيوعي، إذ لم يكن الشعب لديه فائض من المال ليودعه. وكان مصرف الشعب في الصين يجمع بين كونه مصرفا وخزانة للحكومة الصينية. وشرعت الصين في مطلع الثمانينيات في إنشاء منظمة مصارف مستقلة عن طريق دمج أربعة مصارف كبرى مملوكة للدولة. لم تعمل مثل البنوك الغربية بعقلية الربح، ولكنها موجودة كمصارف للحكومة تصدر إليها الأوامر لإقراض النقود اللازمة للشركات المملوكة للدولة أو لأي مشروعات خاصة خطط لها السياسيون في مدينة أو بلدة. وظلت الحال على هذا المنوال حتى أعادت الحكومة العام ١٩٩٤ تنظيم المصارف الصينية، وطلبت منها العمل على أساس الربح والخسارة مثل المصارف الغربية [٢٢]. واليوم فإن كل ما نشهده من منشآت ضخمة وأسواق تجارية عامة (المولات) وبنايات للسكنى وللمكاتب والطرق السريعة وغير ذلك من مشروعات البنية الأساسية، هي مشروعات مردودها المالي ضئيل يجرى سداده من قروض مصرفية لا تسترد. ويرجع سبب ذلك بالنسبة إلى البعض إلى الفساد، خاصة فساد الرسميين الذين يقبلون ابتزاز القائمين على التطوير العقاري ثم بعد ذلك يصدرون أمرهم إلى المصارف الصينية بتقديم القروض لإنجاز المشروعات.

وعلاوة على محاولة القضاء على الفساد تحاول بكين أيضا تحويل منظمة المصارف عن طريق شطب القروض الرديئة وتغيير الممارسات المصرفية. وسمحت الحكومة لمصارف أجنبية مثل سيتي بنك وإتش إس بي سي بشراء قدر قليل من الحصص التجارية من أضخم البنوك في الصين، على أمل ألا يتمكن الأجانب من الضغط عليهم، وأيضا لتعليمهم كيفية العمل في هذا المجال. وتبيع أضخم البنوك الصينية

أسهما في أسواق الأوراق المالية العالمية لمواصلة الإصلاحات التي هم في مسيس الحاجة إليها. ويتفق رجال المصارف العالميون في الرأي على أن المصارف الصينية حققت تقدما كبيرا ولكن الوضع شأن عادة تخطيط الاقتصاد حيث نجد الرسميين المحليين أميل إلى إبلاغ المصارف أين يوجهون قروضهم. وأكثر من هذا أن رئيس المصرف المركزي في الصين يسلم بأن مصرف الصين الزراعي، وهو المصرف الأكبر، ظل عاجزا تماما على الرغم من جهود الإصلاح التي استمرت أعواما حتى أنه أنهى أعماله وأغلق مركزه الرئيسي ووزع فروعه على مصارف أخرى [٢٣].

وتحاول الحكومة المركزية جاهدة كبح جماح أسوأ فساد عرفته الصين، الذي شاع في كل أنحاء البلاد ولم يعد مقصورا على صناعة المصارف. وأعدمت الحكومة مئات الموظفين المحليين ليكون ذلك رسالة تعلن أن الفساد محظور، بيد أن هذه ممارسة أخرى تؤكد أنه من العسير القضاء عليه خاصة بعد عقود طويلة من الفقر. ويساور الحكومة قلق لا مزيد عليه بشأن الفساد المستشري؛ لأنه يسهم في حالة الاضطراب الاجتماعي. وبينما يحظر القانون تقديم رشوة، كما ترفض الشركات الأمريكية - كقاعدة - تقديم أموال بشكل مباشر، فإن كثيرا من الشركات الصينية تعتبر الرشوة عادة من قواعد العمل. وتقدم الشركات الأجنبية رشا في صورة استخدام مستشارين للمساعدة في تيسير إنجاز المشروعات، ولا تسأل أسئلة كثيرة عن أوجه صرف «الرسوم الضخمة المدفوعة للمستشارين». ويفيد الأجانب بأن الفساد في الصين على الأقل له فاعلية، إذ يمكن أن يصل من ٢٠ إلى ٤٠ في المائة من تكلفة المشروع ذاته. بيد أن دفعة واحدة من المال كافية للتعجيل بموافقات الحكومة المحلية بما يمهد السبيل لأرباح على مدى سنوات قادمة.

* * *

وكما اكتشفت الشركات الغربية في منتصف التسعينيات، فإن النمو الإعجازي في الدخول الصينية يمثل جزئيا قوة حقيقية للمستقبل؛ ولكنه من ناحية أخرى مبالغ فيه. ذلك أن شريحة صغيرة جدا من السكان الصينيين حققوا بالفعل ثراء كبيرا جدا. نعرف أن أمة ماو المؤلفة من الفلاحين في السابق أفرخت ٣٢٠ ألف مليونير [٢٤]. وأضحت هذه المجموعة وغيرها من ذوي الدخول العالية منجم ثراء للشركات المنتجة للسلع الترفيهية. وتضم أسواق التجارة الصينية منتجات لشركات برادا وأرماني ولوي فويتون، كما أن سيارات بي إم دبليو ومرسيدس وأودي تمرق على طول طرقات الصين. ونجد الأسواق الكبرى المبهرة في شنغهاي مملوءة بمنتجات ترفيه مهجورة، ولكن ربما يمر شخص كل بضعة أيام للزيارة آت من مدينة صينية نائية مثل مدينة وهان لينفق ٢٥ ألف دولار على شراء حقائب وأحذية وملابس لزوجته أو لصديقته، وبذلك يطيل من عمر هذه المخازن التي تضم سلعا مهجورة وتظل تعمل وتحقق ربحا [٢٥]. ويجاهد المتسوقون الصينيون ذوو المزاج المتقدم، مثلهم مثل نظرائهم اليابانيين، لشراء ماركات تجارية ترفيهية باهظة الثمن. ويكفي أن نعرف أن الصين أصبحت خلال العقد الماضي ثالث أضخم سوق للسلع الترفيهية في العالم، بعد اليابان والولايات المتحدة، حيث ينفق الصينيون بليوني دولار كل عام. وتتوقع أرنست آند يونغ أن الصين بحلول العام ٢٠١٥ سوف تتجاوز الولايات المتحدة وتشتري مثل اليابان سلعا ترفيهية لتصبح تقريبا ثلث السوق العالمية. ولكن السوق الترفيهية في الصين اليوم تعتبر قزما بالقياس إلى الولايات المتحدة. لكن من المتوقع أن تمتلك الصين خلال هذا الجيل سوقا جديدة بحجم السوق الأمريكية. ونظرا إلى ضخامة حجم السكان في الصين، فإن أي زيادة مئوية – ولو ضئيلة – من أبناء الطبقة الوسطى كافية لخلق سوق كبيرة بحجم ما تزهو به كل بلدان أوروبا. كذلك من المتوقع بحلول منتصف العقد الثاني من القرن الـ ٢١ أن تصبح شنغهاي والمقاطعات الخمس الأخرى

الأسرع نموا في الصين. وجملة سكان الجميع أكبر من جملة سكان الولايات المتحدة بنسبة ٢٧ في المائة. عند مستوى معيشة الولايات المتحدة نفسه من حيث نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي [٢٦].

وعلى الرغم من أن أصحاب القدرة على الإنفاق الضخم في الصين يحققون انتعاشا كبيرا لسوق السلع الترفيهية، فإن إجمالي الدخول لايزال منخفضا. ويتنبأ الرسميون الصينيون بأن مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي في الصين سوف يرتفع إلى ٣ آلاف دولار، ولكن ليس قبل ٢٠١٠ [٢٧]. وإذا كانت الأغلبية من سكان الصين، البالغ تعدادهم ١,٣ بليون نسمة، قد وجدوا دخولهم في زيادة مثيرة، فإن أغلبية الشعب الصيني لاتزال فقيرة، بل إنهم أفقر مما كانوا في السابق. لقد كان الدخل القابل للاستهلاك للفرد في الريف - حيث تعيش الأغلبية العظمى من الصينيين - ٤٠٠ دولار فقط في العام ٢٠٠٥، بالمقارنة بمتوسط دخل الفرد وهو ١٣٠٠ دولار [٢٨]. والملاحظ أن أقل من ٨ في المائة من صغار الأطفال في الصين يلبسون حفاضات قابلة للتغيير بعد الاستعمال [٢٩]. بينما الأطفال في سن المشي يلبسون سراويل اسمها كاي دانغ كو، لها شق طولي كبير من أسفل. نعم تبدو أكثر عرضة للاتساخ، ولكنها أرخص.

* * *

تعكس ثروات الشركات الصينية ثروات مواطني الصين، نسبة صغيرة أثرياء بدرجة تفوق التصور، وعشاق لكل ما هو ترفي غريب، بينما الأغلبية الساحقة فقيرة. وتحقق بعض الشركات الصينية ثروات ضخمة داخل الصين، بل من بينها شركات لاتزال مملوكة للحكومة الشيوعية. وإن عددا قليلا من أضخم المشروعات المملوكة للدولة مثل بتروتشاينا، وتشاينا موبيل، وتشاينا تيليكوم، تحقق أرباحا كبيرة جدا [٣٠]. ولكن أغلبية الشركات الصينية تعاني وضعا غير مستقر على الرغم من التقدم الشامل للأمة. ويرجع هذا في النهاية إلى قلة الخبرة برأسمالية السوق الحرة.

وجدير بالذكر أنه في عهد شيوعية ماو، وقتما كانت الحكومة هي المالكة لجميع الشركات، لم تعمل هذه الشركات وفقا لقواعد العمل المتعارف عليها، فقد أنتجت كما كبيرا من السلع وفق ما طلب منها المسؤولون الحكوميون عن التخطيط بغض النظر عن طلب الاستهلاك. واعتادوا إرسال جل العوائد تقريبا إلى الحكومة المركزية أو المحلية، التي تعيد تخصيص الأموال اللازمة وفق حاجة مختلف الشركات أو المناطق. وتقدم الشركات للعاملين فيها - الرفاق - الطعام والإسكان والرعاية الصحية والتعليم والرعاية عند التقاعد.

وبدأت الحكومة الصينية العام ١٩٩٧ عملية بيع وإغلاق الشركات والجمعيات الخاسرة المملوكة للدولة، ابتداء من الفنادق إلى منتجي زيت الطعام وصناع الدراجات [٣١]. وإذا عدنا إلى الماضي وجدنا أن أغلبية المشروعات المملوكة للدولة كانت مفلسة وأوشكت على الإغلاق وتسريح ملايين العمال كل عام. وبالفعل جرى تسريح ٦٧ مليون عامل في هذه المشروعات والجمعيات بين العامين ١٩٩٦ و٢٠٠٤ [٣٢]. وطبيعي حين يفقد العمال الصينيون وظائفهم أن يفقدوا بالتالي السلطانية المعدنية التي يأكلون فيها الأرز، التي كانت حقا لهم لا يقبلون المساس به، للتمتع برعاية وفرتها لهم جهات العمل المملوكة للحكومة في ظل الشيوعية. ونلحظ اليوم أن المستشفيات المملوكة للدولة - وقد يئست من تحقيق ربح - بدأت ترفض معالجة المرضى العاجزين عن الدفع. وتفرض المدارس الآن أيضا رسوما على التعليم حتى لا تغلق أبوابها. وتسود حالة من الشك والقلق بين صفوف العمال الصينيين نظرا إلى أن الصيني العادي يدخر ٣٠ في المائة من دخله [٣٣]. إذ حولت الدولة الإنفاق الاجتماعي إلى الصينيين العاديين الذين يعيشون في خوف من تحمل فواتير كارثية ثمنا للعلاج الطبي لأنفسهم أو لذويهم، أو مواجهة فواتير نفقات تعليم أبنائهم في المدارس التي كانت مجانية في السابق. والرد العادي الذي يسمعه كثير من الصينيين هو العمل على الالتحاق بأي من ملايين الوظائف

الجديدة التي أنشأتها الشركات الأجنبية أو المملوكة للقطاع الخاص، والتي أقامت مصانع ومكاتب لها داخل الصين، أو ربما على المرء أن يعتمد على أقارب حققوا لأنفسهم ذلك.

وطبيعي أن الوظائف الجديدة التي وفرها الاقتصاد المنعش هيأت فرصا جيدة لحياة عدد مذهل من الصينيين. إذ شغل نحو ١٤٥ مليون نسمة وظائف في المصانع الجديدة أو في مكاتب العمل التي افتتحت بين العامين ١٩٩٦ و٢٠٠٤، وطبيعي أيضا أن دخول أسرهم زادت نتيجة ذلك. ونجد عرضا لا نهاية له من إنتاج عمال مصانع غير مهرة في الصين، وإذا عرفنا أن هناك علاوة على ما سبق ١٥٠ مليون نسمة إضافية من المقيمين في الريف يتكسبون النزر اليسير من عملهم في الزراعة بحيث يمكن القول إنهم فعليا عاطلون. ويهاجر الملايين إلى المدن كل عام بحثا عن عمل في المصانع.

ولكن ذوي الياقات البيضاء، أي الفنيين المرشحين، عددهم كبير جدا. ويدرك المديرون الآن عن يقين أنه بعد الخراب الذي ألحقته الثورة الثقافية بالتعليم بدأت الصين ثانية في تخريج أعداد كبيرة من خريجي الجامعات. ونلاحظ أنه منذ إعادة فتح الجامعات في العام ١٩٧٧ استطاعت الصين أن تزيد سريعا أعداد الأماكن المتاحة للطلاب في كليات الجامعات كل سنة. ولا ريب في أن مجموع طلاب الجامعات في الصين لايزال صغيرا بالنسبة إلى أمة يتجاوز تعدادها البليون: نحو ٨,٥ مليون، و٢,٣ مليون منهم هم الذين أكملوا تعليمهم للحصول على درجة في العلوم والهندسة [٣٤]. ومع هذا فإن الزيادة في صفوف المهندسين الصينيين المؤهلين جيدا وغيرهم من العاملين ذوي المهارة العالية هي زيادة سريعة ومطردة بحيث تهيئ الفرصة لتوفير أعداد ضخمة مستقبلا من العاملين ذوي الياقات البيضاء (الفنيين)، وهم من سوف تستغلهم الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية. وجدير بالإشارة أنه في العام ٢٠٠٦ تخرج في الجامعات الصينية نحو ٤,١ مليون صيني، نجد من بينهم ٨٠٠ ألف على الأقل في مجالات العلم

والتكنولوجيات ممن تفضلهم الشركات الأمريكية للعمل بها في الصين [٢٥]. وعلى الرغم من أن نسبة مئوية أكبر من هذه من الأمريكيين تلتحق بالجامعة، فإن ١,٣ مليون طالب هم من يتمون تعليمهم الجامعي كل عام في الولايات المتحدة، وهو أقل من الصين التي بها عدد أضخم من السكان. وتضم القوى العاملة الأمريكية ٤٠ مليون خريج جامعة، منهم نحو ١٠ ملايين خريج حاصل على درجة في العلوم والهندسة [٣٦]. ولكن الصين خلال نحو عقد واحد سيتوافر لديها عدد من خريجي العلوم والهندسة أكبر من مجموع ما لدى الولايات المتحدة.

ولكن ١٠ في المائة فقط من خريجي الجامعات الصينية ملائم للعمل في الشركات متعددة القوميات. ويرجع السبب أساسا إلى ضعف مهاراتهم في اللغة الإنجليزية، وتأكيد الصين على التعليم التلقيني دون التعليم الإبداعي القائم على حل المشكلات وعمل الفريق. بيد أن الطلاب الصينيين يعملون جاهدين على الارتقاء سريعا بمهاراتهم. إذ منذ عقد واحد مضى قدم فقط عدد ضئيل من جامعات القمة في الصين درجات في علم الكمبيوتر لطلاب تخرجوا بعد تدريبهم على شبكات قديمة. ولكن نظام التعليم في الصين يلقى دعما وتعزيزا على أيدي الأجانب، لا أحد غير التنفيذيين في مايكروسوفت يلقي محاضرات في الجامعات الصينية بغية التأكد من أن الشركة سوف تتوافر لها مجموعة من المؤهلين جيدا في التكنولوجيا عند التخرج لتختار الشركة من بينهم من تشاء للعمل لديها. ونجد في شنغهاي أكثر من ٢٠٠ صيني من العاملين في مايكروسوفت يقدمون دعما تقنيا وخدمات استهلاكية للمستهلكين في آسيا وأوروبا والولايات المتحدة. ويجري الحديث بالإنجليزية في الاجتماعات مثلما نرى ملصقات هاري بوتر تزين المخادع قرب طاولة البنغ بونغ. ويقول دنيس لام مدير المركز الهندسي التكنولوجي العالمي لشركة مايكروسوفت في شنغهاي «ما أسهل أن نجد مهندس برامج هنا مقارنة بالحال في

الولايات المتحدة. إن مستودع المواهب هنا مثير للاهتمام حقا». ولعل العاملين الصينيين ذوي الياقات البيضاء، الذين نبحث عنهم أكثر من سواهم، هم من نوعية هاي غوي باي، مثل توني ما من بي. إف. غودريتش. إن «سلاحف البحر» هذه ولدت في الصين وتعلمت في جامعات الخارج، وغالبا ما كانت جامعات أمريكية، ثم عادت بعد ذلك إلى الصين. والمعروف أنه كان هناك ١٢٠ ألف طالب صيني يدرسون في الخارج في العام ٢٠٠٣، نصفهم في الولايات المتحدة [٢٧]. وأصبح واضحا أن بعضا من أكثر المديرين الصينيين نجاحا في عملهم وأعلى المهندسين والصيارفة راتبا وغيرهم من العاملين ذوي الياقات البيضاء هم من العائدين بعد أن أكملوا تعليمهم في جامعات الخارج.

وعلى الرغم من أن العمال الصينيين هم من كبار الفائزين عموما، نظرا إلى زيادة دخولهم فإنهم يتمتعون بحقوق قليلة، مع حق محدود في اللجوء إلى القضاء. لذلك كم هو يسير على عديمي الضمير من الرؤساء الرأسماليين الجدد أن يفيدوا من وضعهم هذا. ثم إن جيش العمال الصينيين المهاجرين، وهم عشرات الملايين الذين يتدفقون من الريف إلى المدن على أمل العثور على عمل يتصفون بقلة الحيلة والضعف الشديدين، وكثيرا ما ينتهي بهم الأمر إلى العمل بنائين أو عمال خدمة في المصانع. ويقول قياو جيان رئيس شعبة اتحاد العمال في معهد الصين للعلاقات الصناعية إن ٦ في المائة فقط من عمال البناء، الذين يمثلون قلب معجزة التنمية الصينية، هم من يتقاضون رواتبهم بانتظام في مواعيدها المحددة من كل شهر.

أكبر الخاسرين الآخرين بسبب تحول الاقتصاد الكوكبي إلى الصين هم العمال الأمريكيون الذين انتقلت وظائفهم إلى الصين. وكم هو عسير أن نحصيهم نظرا إلى أن صعود الصين أدى إلى نشوء بعض الوظائف في أمريكا في الوقت نفسه الذي تلغى فيه وظائف أخرى.

وإذا كان للنمو الاقتصادي الكبير للصين أثره في أمريكا، وهو أثر أشد تعقيدا مما يبدو للوهلة الأولى، كذلك الحال بالنسبة إلى أثره في الوظائف الأمريكية. ونذكر هنا أن القسط الأكبر من مكاسب الصين من الوظائف مصدره العمل في المصانع، ولهذا نرى قطاعا كبيرا من العمال الأمريكيين لم يعد يعمل في المصانع وإنما في الصناعات الخدمية. ولكنهم هم أيضا لديهم كل الأسباب للقلق؛ إذ تتزايد باطراد عملية تشغيل الشركات الأمريكية وغيرها من الشركات متعددة القوميات عمالا صينيين لأداء العمل الفني الذي يؤديه أصحاب الياقات البيضاء.

وجدير بالذكر أنه مثلما يعمل أب أمريكي عملا إضافيا على خط التجميع بغية توفير القدرة على دفع نفقات تعليم ابنه في الجامعة، ومن ثم التدرب على أداء عمل فني، كذلك الصين تحاول تشجيع جيلها القادم للعمل بعقولهم بدلا من أياديهم. وطبيعي أنه مع انتقال المصانع إلى الصين فإن المنتجات المنتجة في الصين يجري تصميمها وهندستها هناك، وهو اتجاه في تزايد مطرد. ويحدث هذا جزئيا نتيجة إصرار الحكومة الصينية التي طالبت الشركات الأجنبية بإنشاء مراكز للبحث والتطوير وليس بناء مصانع فقط. وتدافعت الشركات الأجنبية للاستجابة. وحاولت في البداية التملق للرسميين الحكوميين واستمالتهم، ولكنها رأت أخيرا الاستفادة من انخفاض أجور العاملين ذوي الياقات البيضاء. وأقام أكثر من ٧٠٠ مؤسسة استثمارية أجنبية مراكز للبحوث والتطوير R&D في الصين خلال السنوات الأخيرة [٣٨]. ويعمل بعض الباحثين الصينيين على تطوير تكنولوجيا متقدمة لشركات مثل مايكروسوفت وإنتل، بينما يعمل آخرون، وهم كثر، على إنجاز بحوث أو تصميمات لمنتجات خاصة للاستعمالات الحياتية يجري تصنيعها في المصانع الصينية. وحري أن نشير إلى أنه في العام ٢٠٠٥ وضع ١٤ في المائة فقط تصميمات لمنتجاتهم الصينية المصنعة في الصين. ومن المتوقع بحلول العام ٢٠٠٨ أن يزيد العدد إلى النصف،

ومن ثم إنشاء المزيد والمزيد من وظائف التصميم والهندسة ذات الأجور المجزية في الصين [٣٩]. وكانت شركة فيليبس واحدة من الشركات التي استجابت لنداء الحكومة الصينية لإنشاء مركز أبحاث. واستطاعت بعد العام ٢٠٠٠ أن توظف ٤٠٠ من العاملين الصينيين ذوي الياقات البيضاء. بينما شركات غربية أخرى وظفت مئات الآلاف من المهندسين والإداريين الصينيين، وبذلك أسهمت في خلق أول قوة عمل صينية من الطبقة الوسطى. وتعتبر الحكومة الصينية مرة ثانية في هذه المرحلة التالية من التنمية قوة دفع للارتقاء بالأمة لتحقق ازدهارا في الأسواق العالمية عن طريق استخدام الأجور المنخفضة لإغراء الشركات الأجنبية بالتوظيف، ومن ثم تدريب قوة العمل الصينية الماهرة دون الاكتفاء بالعمل فقط داخل المصانع.



4

طريق التوابل عبر الإنترنت

على الرغم من الخطوات التي اتخذها زعماء الهند لدعم الاستقلال والاكتفاء الذاتي فإن الهند لاتزال في قالب ماضيها الاستعماري، حيث نرى بنايات العصر الفيكتوري تتخللها وتتقاطع معها مجموعات أو بلوكات المباني في المدينة، وتقف مجمدة مع الزمن وسط التحركات العنيفة على امتداد الطرقات. وتزدهر هنا الديموقراطية البرلمانية بأسلوبها البريطاني. ولعل ما يثير الانتباه أكثر أن اللغة البريطانية على الرغم من حركتها المتثاقلة واطراد وجودها في الهند تمثل قوة شحن عالية الآن تفيد النمو الاقتصادي للمستعمرة السابقة. وتضم الهند أكثر من مائة مليون متحدث بالإنجليزية ـ نحو ضعف الأحياء في المملكة المتحدة نفسها. ويمثل هؤلاء عامل جذب لملايين الوظائف الجديدة، مما

«الصين - حقيقة - هي مصنع العالم. ويمكن للهند أن تكون مركز المعرفة لهذه المنطقة. وإذا جمعنا بين الاثنتين فسوف يكون ذلك مصدر قوة تعاضدية كبرى»

راتان تاتا

يساعد على دفع اقتصاد الهند، الذي أوشك يوما على الانهيار، ليمضي سريعا على طريق القرن الواحد والعشرين. ونلحظ هنا خلال هذه العملية تزايد حالة القلق التي تستبد بأبناء الطبقة الوسطى البريطانية والأمريكية خشية انتقال وظائفهم من بوسطن إلى بانغالور، أو من مانشستر إلى مومباي.

ولا ريب في أن مخاوف هؤلاء العمال الغربيين لها ما يبررها. ذلك أن الملايين من وظائف ذوي الياقات البيضاء في الصناعة الخدمية هاجرت بالفعل إلى الهند، وهناك المزيد في الطريق. والمعروف أن نحو ٣٠٠ ألف وظيفة أمريكية سوف تنتقل كل عام إلى ما وراء البحار على مدى الأعوام الثلاثين المقبلة ـ بحيث يبلغ الإجمالي ٩ ملايين وظيفة وفق تقديرات معهد ماكينزي الكوكبي، وهو مؤسسة الفكر الاقتصادي لشركة ماكينزي آند كومباني [(١)]. ويعمل الهنود في خدمة الشركات الأجنبية في مجالات الرد على النداءات الهاتفية وكتابة مدونات الكمبيوتر فضلا عن تزايد أعداد من يتولون مهام أكثر تقدما وتعقيدا ـ ابتداء من المحاسبة إلى الاستثمار المصرفي ـ وهذه مهام كانت تؤديها تحديدا مكاتب متخصصة لشركات منتشرة في كل أنحاء أمريكا وأوروبا ـ ومثلما اشتهرت الصين بأنها مصنع العالم، فإن الهند بصدد تحولها إلى المكتب الخلفي [(*)] للعالم. وجدير بالذكر أن ميلاد المكتب الخلفي البعيد أعطى شحنة توربينية للاقتصاد الهندي بحيث أعاد تنظيم أسلوب العمل في مشروعات الأعمال الذي كان يجري في الهند وفي العالم. وسرت حمى الهند وانتشرت لدى الشركات الدولية أحلام بتدفق الذهب نتيجة ما سوف يتحقق من أرباح ضخمة عن طريق

(*) المكتب الخلفي back office: هو المكان الذي تُنجز فيه المهمات الخاصة بتشغيل وتسيير الشركة ذاتها. والمصطلح يمثل المقابل لمصطلح المكتب الأمامي الذي يتضمن المبيعات وطاقم العاملين الذين يتعاملون مع الجمهور. ومن ثم يكون المكتب الخلفي هو مساحة التصنيع وتطوير المنتج أو من يؤدون أعمالا خاصة في الإدارة ولكن من دون تعامل مباشر أو مواجهة مع العملاء. وهم بذلك المساهمون الأساسيون أو المنتجون الحقيقيون. مثال: تتضمن مهمات المكتب الخلفي الأعمال الخاصة بتكنولوجيا المعلومات ومنها الاتصالات الهاتفية وتشغيل الكمبيوتر ومعالجة المعلومات والمراجعة والمحاسبة والاحتفاظ بسجل نشاط الشركة وتقاريرها، وقد يعني كل ما ليس ضمن المركز الرئيسي للشركة [المترجم].

خفض التكاليف، ولهذا أخذت تتدافع في الطريق إلى الهند. وسوف يتركون وراءهم عشية الهجرة ملايين العمال من ذوي الياقات البيضاء في الغرب ليصبحوا جميعا في حاجة إلى البحث عن وظائف جديدة، وربما يضطر بعضهم إلى البحث عن مستقبل جديد.

والمذهل هو التغيرات الكبيرة المتوقعة مستقبلا. يقول كريغ باريت رئيس مجلس إدارة إنتل: «لا أظن أن الغالبية من الناس يقدرون حجم التغير الحادث في قوة العمل العالمية. إن ما يجري من تحول أشبه بإعصار تسونامي ينتظرنا في السنوات المقبلة. إنك سترى على مدى السنوات العشر التالية تغييرات ضخمة جدا في المواقع» [٢]. وحري أن نعرف أن إنتل وظفت بالفعل ٢,٩٠٠ عامل هندي وجدير بالذكر أن من بين أضخم خمسمائة شركة عالمية أرسلت ٤٠٠ منها العمل المنوط بالطبقة الوسطى إلى الهند بعد أن كانوا ١٥٠ شركة العام ٢٠٠٠ [٣].

* * *

وتسمى العملية الجديدة التي تتمثل في نقل عمل ذوي الياقات البيضاء إلى ما وراء البحار باسم الهجرة إلى ما وراء الشاطئ الآخر offshoring، وأدت هذه العملية إلى وضع الهند على الخريطة كسوق للشركات الأجنبية بعد أن ظلت الهند مقفلة زمنا طويلا. وبدأت الطائرات النفاثة الخاصة في الهبوط في المطارات الهندية المتربة تحمل على متنها كبار المديرين التنفيذيين وأعضاء مجالس إدارات الشركات الوافدين من قبل أضخم الشركات العالمية تحدوهم رغبة قوية لتقدير حقيقة الدعايات الصاخبة ومدى جدواها لهم. وجاء أغلبهم لمراجعة المكاتب التي فتحتها بالفعل شركاتهم في السابق لدراسة العمل عند الانتقال إلى الشاطئ الآخر. والآن بعد أن أصبحت الهند جزءا من عملهم شرعوا يفكرون في الخطوات التالية. هل يمكن للهنود أداء عمل آخر لهم بكلفة زهيدة؟ وهل يمكنهم بيع سلعهم داخل الهند؟ ويخلص أغلبيتهم إلى الإجابة بنعم في الحالتين، بل يراهنون بقوة على السوق الهندية. ونذكر مثالا أنه

في العام ٢٠٠٥ أعلنت كل من شركات مايكروسوفت وإنتل وسيسكو أنها ستستثمر أكثر من بليون دولار في الهند [٤]. وقال صمويل جي. بالميسانو الرئيس التنفيذي في شركة آي بي إم «إن آي بي إم لن تفوّت هذه الفرصة». وتملك شركته الآن ٤٣ ألفا من العاملين في أربع عشرة مدينة هندية ـ ويقترب هذا العدد من العاملين الهنود في مجال المعرفة من عدد العاملين في مصانع شركة فيليبس في الصين. وأعلن السيد بالميسانو في بانغالور العام ٢٠٠٦: «سنعمل خلال السنوات الثلاث التالية على أن يصل استثمارنا إلى ثلاثة أمثال ما هو عليه الآن في الهند، لينتقل من بليوني دولار خلال الأعوام الثلاثة الماضية ليصبح نحو ٦ بلايين دولار في السنوات الثلاث التالية. وتدير شركة آي بي إم بالفعل الآن شبكات تكنولوجيا المعرفة لحساب ٢٢٥ من الشركات العميلة لها وكلها من الهند. وأحدثت عملية هجرة الوظائف إلى ما وراء البحار عدوى أصابت مشروعات الأعمال في العالم بالحمى الهندية. إذ في نوفمبر من عام ٢٠٠٦ قادت شعبة التجارة في الولايات المتحدة بعثة لتطوير مشروعات الأعمال، وسافرت البعثة إلى الهند وحضرها تنفيذيون من ١٨٦ شركة أمريكية. وتعتبر هذه أكبر زيارة في تاريخ حكومة الولايات المتحدة إلى ما وراء البحار [٥].

والانتقال إلى الشاطئ الآخر أو «الأوفشورنغ» يعني ببساطة نقل وظائف ذوي الياقات البيضاء إلى ما وراء البحار سواء داخل الشركة نفسها أو تأطيرها ضمن أعمال مقاول من الباطن على نحو ما فعلت شركة آي بي إم التي تنقل بدورها الوظائف عبر البحار. وهكذا يمكن لشركة مايكروسوفت أن تفتح مركز اتصال في الهند وتستخدم مئات الهنود للرد على الأسئلة بشأن برامج الكمبيوتر التي يسألها أمريكيون عند إدارة قرص الهاتف على الأرقام التي تبدأ بـ ٨٠٠، أو أن تستأجر مايكروسوفت شركة أخرى ـ شركة تعهيد outsourcing أمريكية، مثل شركة إي دي إس، أو لمؤسسة هندية مثل ويبرو ـ لكي تدير مركز

الاتصال الهندي لحسابها. ويختلف الأوفشورنغ، أي نقل الوظائف إلى ما وراء البحار، عن استخدام طاقم عمل عبر البحار للعمل لمصلحة مشروعات الأعمال في تلك الأسواق الموجودة فيما وراء البحار. مثال ذلك حين تستخدم شركة مايكروسوفت طاقما هنديا للمبيعات لبيع برامج كمبيوتر الشركة في الهند أو ليفتتح مركز اتصال هاتفي في دلهي للرد على استفسارات العملاء الهنود. ونلاحظ في حالة الأوفشورنغ (نقل الوظائف إلى الشاطئ الآخر عبر البحار) أن العملاء أو المستهلكين الأخيرين للسلعة هم عادة في الولايات المتحدة أو أوروبا أو في بلد آخر متقدم، بينما العاملون المنتجون موجودون في بلدان أخرى. ويمثل التعهيد شيئا آخر متغيرا تغيرا طفيفا حيث تعهد الشركة ببعض أعمالها إلى مؤسسة أخرى سواء كانت هذه المؤسسة في البلد نفسه أم في الخارج. ومن ثم نقول إن مايكروسوفت تقوم بتعهيد العمل إذا ما استأجرت شركة إي دي إس لإدارة مركز نداء هاتفي لحسابها، سواء أكان مركز النداء الخاص بشركة إي دي إس في ولاية تكساس أم في ولاية تاميل نادو الهندية.

وتنتقل الوظائف الجديدة عادة بإحدى وسائل ثلاث: إذا أدركت الشركات الكبرى متعددة القوميات صاحبة مشروعات الأعمال في مختلف أنحاء الكرة الأرضية، خلال تصيدها لعملاء جدد في البلدان ذات الأجور المنخفضة مثل الهند والصين، أن بالإمكان خفض تكاليفها عن طريق فتح مكاتب عبر البحار ونقل قدر كبير من الأعمال الفنية التي يؤديها ذوو الياقات البيضاء إلى بلدان هؤلاء الفنيين. أو أن تستأجر لحسابها المؤسسات الهندية الكبرى مثل إنفوسيس أو ويبرو أو تاتا للخدمات الاستشارية لتوفير عاملين بالطريقة نفسها التي تعهد بها الشركات بأعمالها إلى الصين. علاوة على هذا تقوم الشركات القريبة بتعهيد المكاتب الخلفية الخاصة بها إلى مؤسسات أمريكية كبرى مثل إي دي إس، أو إتش بي، أو آي بي إم. وينتهي الوضع بالنسبة إلى الكثير من

الوظائف التي تم تعهيدها إلى أن تصبح أوفشورنغ، أي انتقال الوظائف إلى ما وراء البحار مثلما حدث مع ٤٣ ألف عامل من العاملين لحساب آي بي إم الآن في الهند. وطبيعي أن العمل الذي ينتقل إلى ما وراء البحار زهيد وأكثر فاعلية على نحو ما حدث بالنسبة إلى عمليات مكاتب الخدمة المعاونة التي تيبست وتولى أمرها اختصاصيون فتحولت إلى مكاتب عالية الكفاءة. ويحدث أحيانا أن الشركات الكبرى لا تعرف من أين تلقت هواتفها الإجابة، أو أين تمت برمجة كمبيوتراتها. ولكن ما الذي يعني الشركات مادام العمل يجري بكفاءة عالية وتكلفة منخفضة؟

ولكن العاملين، من ناحية أخرى، يعنيهم الأمر كثيرا. إن العاملين ذوي الياقات البيضاء لم يساورهم قلق أبدا في السابق بشأن هجرة وظائفهم إلى ما وراء البحار. وأكثر من هذا، إن مجرد مفهوم تصدير الخدمات يمثل مفهوما ثوريا. وجدير بالذكر أنه منذ نشأة طريق الحرير كانت الصادرات دائما سلعا، سواء سافرت على ظهور الجمال أو على متن سفن أو شاحنات أو طائرات. ولكن الآن مع ظهور الإنترنت والخدمة الهاتفية الرخيصة لتوصيل أنحاء العالم بعضها ببعض، فإن البلدان النامية التي لديها قوى عاملة متعلمة تستطيع تصدير عملها الذهني أيضا وليس فقط منتجات مصانعها. ويمكن لمزيد من العمال الاعتماد على قوة أمخاخهم بدلا من قوة ظهورهم على التحمل لاكتساب عيشهم. وطبيعي أن الأجور - التي تتراوح بين نصف وعشر معدلات الأجور في الغرب - تخضع للمساومة بالنسبة إلى الشركات في الولايات المتحدة وفي غيرها من البلدان المتقدمة، ولذا فإن المسألة تساوي كثيرا أن تتجشم استخدام عمال في أماكن نائية. وغني عن البيان أن القدرة على تصدير الخدمات بسهولة وبأسعار زهيدة بفضل التكنولوجيا الجديدة التي تطورت خلال العقدين الأخيرين جعلت عملية «الأوفشورنغ»، أي نقل الوظائف إلى ما وراء البحار، عملية ممكنة وحققت تقدما ملحوظا للاقتصاد الكوكبي.

ولكن التكنولوجيا ليست هي السبب الوحيد في ظهور عملية «الأوفشورنغ» (نقل الوظائف عبر البحار). إن الكثافات السكانية الضخمة، وما هو متوقع من انخفاض الأجور، يمثل جزءا جوهريا بالقدر نفسه في طرفي المعادلة. وكان ربط العمال بالتكنولوجيا الحديثة هو المفتاح لجلب الوظائف الفنية لذوي الياقات البيضاء. علاوة على هذا فإن تحدث السكان الهنود بالإنجليزية يسَّر عمل رابطة مباشرة بين الهند وأضخم اقتصاد في العالم. وتعتبر شركات الولايات المتحدة حتى الآن الأكثر نشاطا في مجال الأوفشورنغ (نقل الوظائف عبر البحار): إذ نقلت مشروعات الأعمال الأمريكية مليون وظيفة فنية لذوي الياقات البيضاء عبر البحار، وذلك بحلول العام ٢٠٠٣، واستعادت خطوها السريع بعد ذلك بفضل نقل القدر الأكبر من الوظائف إلى الهند. وبحلول العام ٢٠٠٣ نقلت الشركات البريطانية ٢٥٠ ألف وظيفة في الصناعات الخدمية إلى ما وراء البحار. وبحلول العام ٢٠٠٨ تكون الولايات المتحدة نقلت ٢,٣ مليون وظيفة في مجال الصناعة الخدمية عبر البحار، بينما تكون المملكة المتحدة قد نقلت ٦٥٠ ألف وظيفة [٦]. وتعتبر ألمانيا التي تضم كثيرين يتحدثون الإنجليزية ثاني أضخم ناقل للوظائف عبر البحار.

* * *

وعلى الرغم من أن عملية هجرة الوظائف الفنية إلى الشاطئ الآخر (أو الأوفشورنغ) تبدو نقلة منطقية في مجال مشروعات الأعمال، لكنها جاءت مصادفة. إذ كان ابتكار الإنترنت وغيرها من مظاهر التقدم التكنولوجي في الولايات المتحدة هو الذي وضع الأساس لهذه النقلة. والمعروف أن انتعاش التكنولوجيا في أواخر التسعينيات هو الذي أفضى إلى نشوء المئات من شركات التقانة العالمية الجديدة وأطراف كثيرة تتصف بالحيوية المفرطة في وادي السيليكون ورواتب بلغت القمة لمهندسي برامج الكمبيوتر، وقد اتضح فجأة أن ثمة نقصا

شديدا في مجالهم. شرعت شركات التقانة الأمريكية في استخدام تأشيرات دخول [٧] المهاجرين المؤقتة لجلب مهندسي برمجة من الهند إلى وادي السيليكون للمساعدة في أثناء اشتداد وطأة العمل. وقبيل بداية الألفية الجديدة بوقت قصير سادت حالة من الفزع بسبب ما عرف بأزمة الكمبيوتر للعام ٢٠٠٠ أو Y2K. وأدت هذه الأزمة إلى تدافع الشركات لإعادة تحرير برامجها حماية لشبكاتها من التدمير في منتصف ليلة ٣١ ديسمبر من العام ١٩٩٩ عندما ينتقل تقويم الكمبيوتر نحو القرن التالي. وواجهت أمريكا نقصا مروعا في الفنيين القادرين على تسجيل المدونة المملة للكمبيوتر اللازمة لمنع مثل هذا الخلل الإلكتروني Y2K. وبدأت في محاولة يائسة أول تجربة واسعة النطاق مع الأوفشورنغ (هجرة الوظائف الفنية عبر الشاطئ): دفعت الشركات وبشكل محموم فيضانا من أعمال خاصة بمدونات الكمبيوتر إلى الهند يراودهم الأمل في أن يكون مهندسو برمجة الكمبيوتر الهنود أهلا للعمل وعلى قدر الكفاءة اللازمة لهذه المهمة.

وأثبت المبتدئون الهنود أنهم أكثر من أكفاء. وهكذا وعلى حين غرة، وجدت الشركات الأمريكية نفسها تملك موردا يكاد لا ينفد من مهندسي البرمجة بأجور زهيدة في منتصف الطريق على سطح الكوكب. وبدأت الشركات التي وظفت مبرمجين هنودا في أثناء أزمة Y2K المروعة في التوجه بأنظارها إلى الهند حتى بعد تجاوز الأزمة حين أضحت هذه الشركات في حاجة إلى إنجاز أعمال برمجة. وفي هذه الأثناء بدأ العالم يرتبط بعضه ببعض عبر أسلاك أو كابلات من الألياف البصرية الممتدة تحت سطح البحر مما هيأ إمكانية الاتصال الهاتفي والاتصالات بالكمبيوتر عبر المحيطات في سرعة فائقة ومعتمدة. وبعد ذلك هيأت التكنولوجيا الجديدة لوادي السيليكون إمكانية للشركات لتوصيل النداءات الهاتفية عبر الإنترنت بأسعار زهيدة. وفور نجاح المبرمجين الهنود بدأت بعض الشركات تجرب نقل مراكز الاتصال إلى الهند. ونجح هذا أيضا. وبدأت الشركات تدريجيا

تسأل عن ماهية الأعمال الفنية الأخرى لذوي الياقات البيضاء التي يمكن إرسالها إلى الهند. وبدأت أيضا الشركات الهندية تعمل بقوة على تسويق قدراتها على أداء العمل لحساب الشركات الأمريكية الكبرى على نحو يحقق وفورات ضخمة في الكلفة. وكانت الشركات الأمريكية هي الرائدة لهذه المهمة. بيد أن الشركات الأوروبية وغيرها من البلدان الأخرى شرعت في نقل أعمالها بعد ذلك إلى الهند أيضا.

وفي العام ٢٠٠١ انفجرت فقاعة التقانة وأدت إلى تسريح العمال في أمريكا وكلفت الكثيرين من المبرمجين الهنود من ذوي تأشيرات العمل المؤقتة وظائفهم. وسرت دعابة كئيبة تفيد بأن عبارة «بي تو بي B2B، وهي مصطلح في صناعة الإنترنت يعني «التعامل بين مشروعات الأعمال عبر الإنترنت»، قد تغير معناها وأصبح «عد إلى بانغالور» (Back to Bangalore). وأدى تحطم الصناعة إلى تفجر حالات إفلاس أصابت الكثير من شركات التكنولوجيا الأمريكية وأجبرت شركات أخرى على تسريح بعض العاملين الأمريكيين ونقل العمل إلى الهند حيث الأجور المنخفضة تجنبا لاحتمال الخروج تماما من مجال العمل. ونتيجة لذلك فإن الهنود الذين أعيدوا إلى بلادهم من كاليفورنيا وجدوا أن انتعاشة التكنولوجيا لحقت بهم وعادت إليهم في بلدهم الهند. وها هي الهند الآن تملك وادي سيليكون خاصا بها، في بانغالور جنوب الهند. ولا تتميز المنطقة فقط بطقسها المشمس مثل لوس أنجلوس، بل وأيضا تمثل موطنا للمؤسسات الهندية العملاقة التي تستقبل الوظائف المهاجرة إليها «الأوفشورنغ» من مثل مؤسسات ويبرو ومؤسسة إنفوسيس لصاحبها السيد مورثي. ونشأت أحياء وضواح كاملة في كثير من المدن في الهند لتكون موطنا وسكنى لمراكز الاتصال الهاتفي ولغيرها من مكاتب الأوفشورنغ «المتلقية للوظائف المهاجرة». ونلحظ في الهند ظهور الكثير من أسواق التكنولوجيا الدقيقة حول هذا التيار الضخم. وظهرت أيضا مشروعات أعمال صغيرة لتدريب العمال المحتملين على التحدث بلكنة أمريكية أو بريطانية في مراكز

الاتصال الهاتفي في أثناء خدمة العملاء المتحدثين هاتفيا من الولايات المتحدة أو من المملكة المتحدة. وجدير بالذكر هنا أن الشركات الاستشارية الغربية سواء في وادي السيليكون أو في لندن، مثل نيو آي تي، ازدهرت بفضل ما قدمته من نصائح للشركات بشأن كيفية نقل الوظائف خارج أسواقها المحلية في بلدها إلى أماكن في بلدان مثل الهند حيث أجور العمل الفني للعاملين من ذوي الياقات البيضاء منخفضة.

في الضواحي الغربية في مومباي، نجد ضاحية صغيرة لها حراسة تحمل اسم «مايندسبيس» (أي «ساحة العقل») مشروعا مشابها لما قد نراه في شيكاغو أو دالاس. عند الناصية من معرض لتويوتا تبدو منشأة «مايندسبيس» الحديثة، حيث نرى برجين يلتفان حول بنايات فاخرة للسكنى ومخزن بقالة. وتعتبر بنايات المكاتب الجديدة مقار لأسماء مألوفة لنا مثل جي إي (جنرال إليكتريك) وسيمنز وإتش إس بي سي، وآي بي أم وإكسنتور وإي دي إس علاوة على أسماء شركات تعمل لحساب شركات أمريكية وبريطانية أخرى. ويجلس العاملون في مكاتب مغلقة وقد ارتدوا لباس الساري أو العمامة الهندية المعروفة - أو قمصان جديدة وبنطلونات فضفاضة - ويردون على نداءات الهاتف الواردة من وراء البحار.

وظهرت بنايات جديدة لمكاتب العمل ومجمعات سكنية مثل ساحة مايندسبيس المسيَّجة في مومباي في مناطق مختلفة من الهند، ويستقر من فاز بالوظائف الجديدة في صناعة الأوفشورنغ (نقل الوظائف عبر البحار) في شقق واسعة مقامة وسط ساحات بها حمامات سباحة وأفنية للعب الأطفال. ولكن خارج أسوار الأمن والبوابات التي عليها حراسة يعيش الهنود الذين لا يشكلون جزءا من الاقتصاد الكوكبي. إن ملايين البشر في مومباي وحدها يعيشون في أكواخ من الصفيح أو على ضفتي الطرق محشورين في غرف ذات أرضيات قذرة وجدران من بقايا خشب أو شرائح ألمونيوم أو بلاستيك. وإذا تيسر عمل ما لهؤلاء فإنه عادة إصلاح للطرق أو كعمال بناء. ويتقاضى المرء منهم قرابة

خمسة وعشرين سنتا في اليوم. ولا يزال الفقير الهندي الشائع في كل البلاد هو الصورة النمطية للهند في أذهان كثير من الغربيين على الرغم من أن النخبة المتعلمة الهندية جعلت من الهند منطقة جذب للوظائف الغربية، وكم من أجيال هندية جاهدت رغبة منها في تخليص الهند من شبح الفقر، وضحت بكل ما تملك من أجل تعليم الأبناء في بعض المدارس التي تحظى بقدرة تنافسية عالمية. ونرى الآن أخيرا خريجين يتحدثون الإنجليزية، وقد توافرت لهم وظائف فنية جيدة تغل لكل منهم ما لا يقل عن ٢٥٠٠ دولار في السنة. وهو ما يمثل قيمة بطاقة انتقال إلى الطبقة الوسطى في الهند، حيث كلفة المعيشة أدنى كثيرا جدا من نظيرتها في الولايات المتحدة.

وتدور منافسة شرسة للغاية من أجل الوظائف، حتى أن إحدى الصحف صنفت عوائد الإعلانات بما قدره ٢٥٠ طلبا لكل وظيفة لمركز الاتصال. وتتدافع الشركات الأمريكية بقوة من أجل نقل الوظائف عبر الشاطئ «أوفشورنغ» حيث يمكنها أن تدفع أجورا أقل للعاملين. وجدير بالذكر أن شركة إي دي إس عندما شرعت في استخدام عاملين لمركز الاتصال الخاص بها في مجمع المايندسبيس تقدم أكثر من ٦ آلاف شخص بطلباتهم لشغل ١١٠ وظائف فقط بمرتب يبدأ بما قيمته ٢٥٠ دولارا في الشهر أو ٣ آلاف دولار في السنة للخريج. وإذا افترضنا أن الشركات بوسعها جذب خريجي الجامعات في الولايات المتحدة للعمل في مراكز الاتصال فسوف يكون عليها أن تدفع لهم أكثر من ٢٥٠ دولارا في الأسبوع. ولكن في الهند بوسعها استخدام عمال أفضل تعليما لأداء الوظائف نفسها وبأجور أقل.

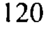
واستثمرت كل من آي بي إم، وجنرال إليكتريك، ومايكروسوفت بلايين الدولارات، واستخدمت عشرات الآلاف من الهنود للعمل في الهند لحساب هذه الشركات، وتفيد الإحصاءات أن ثمة شركات أمريكية رائدة غير تلك استخدمت آلافا آخرين من الهنود عمالا لها. وحري أن نشير إلى أن الشركات الهندية الكبرى العاملة بنظام

الأوفشورنغ (أداء الوظائف الفنية المهاجرة إليها عبر البحار) مثل شركات تي سي إس وويبرو وإنفوسيس تضم ما مجموعه ٢٢٠ ألف عامل يؤدي معظمهم أعمالا لحساب عملاء أمريكيين. وهنا نشير إلى أن شركة إنفوسيس لصاحبها السيد مورثي تنمو بسرعة فائقة حتى أنها وحدها أضافت أكثر من ٢٨ ألف موظف خلال اثني عشر شهرا، كما أن العاملين فيها دون المهندسين زادوا في المتوسط بما يزيد على ٤٠ في المائة في السنة على مدى الأعوام العشرة الماضية، وأصبح إجمالي العاملين في الشركة ٧٠ ألفا في العام ٢٠٠٧.

وإذا كانت أمريكا يساورها قلق بشأن العمال المسرحين فإن الشركات الهندية الأخرى تشعر بالقلق بشأن كيفية تدريب كل جيوش العاملين الجدد بالسرعة الكافية. إذ الملاحظ أن العاملين في مجال المعرفة وفي سوق مراكز الاتصال في البلد زادوا وانتشروا كثيرا بحيث يقدر نصيبهم بنحو ٤,٨ في المائة من إجمالي الناتج القومي، ويعمل في هذا المجال ١,٣ مليون هندي. أقبلت شركات كثيرة في لهفة على هذا التوجه، ورأت ألا يقتصر نقل وظائف قطاع الخدمات إلى الهند وحدها، بل عمدت إلى نقله إلى بلدان أخرى مثل بلدان شرق أوروبا والصين وماليزيا والفلبين وغيرها من البلدان النامية التي تهيئ عمالة تتمتع بمهارات العالم الأول وتتقاضى أجور العالم الثالث. ونقلت شركات فرنسية مثل شركة فرانس تيليكوم أعمالا لها إلى فيتنام. كذلك الحال بالنسبة إلى الشركات اليابانية، فقد استخدمت عمالا صينيين يتحدثون اليابانية. ولكن شركات الولايات المتحدة الأمريكية لديها وحدها ٩٠٠ ألف من العاملين في صناعة الخدمات فيما وراء البحار وتحظى الهند بنصيب الأسد من هؤلاء [٨].

* * *

وليس صحيحا أن ما تنقله أمريكا هو وظائف الرد على المكالمات التي تتكلف ١٨ ألف دولار في السنة ووظائف برمجة الكمبيوتر بتكلفة ٦٥ ألف دولار في السنة على الرغم من أن شركات كثيرة تصور عملية



الأوفشورنغ (نقل الوظائف عبر البحار) على أنها كذلك. وحقيقة الأمر أن الشركات تتصفح وتراجع جداول الرواتب عندها لمعرفة جميع الوظائف التي يمكن أداؤها بكلفة أقل في البلدان النامية. وتتراوح ابتداء من العمل البسيط عند بداية القيد وحتى أكثر الأعمال تقدما وتعقدا من مثل وظائف البحوث والتطوير. ونود أن نشير هنا إلى آلان بلندر عضو مجلس الإدارة السابق في بنك الاحتياطي الفدرالي الذي يعمل الآن مديرا لمركز دراسات السياسة الاقتصادية بجامعة برنستون. يقول إن ما سوف يحدد ما إذا كانت الوظائف يتعين انتقالها عبر البحار ليس مدى ارتفاع الراتب في الولايات المتحدة، بل طبيعة العمل. وإن أعمالا تتضمن «خدمات شخصية» من مثل جراحة التجميل أو حصد العشب سوف تبقى داخل الولايات المتحدة، بينما «الخدمات العامة غير الشخصية» من مثل وظائف فناني الرسوم المتحركة للسينما والقائمين بتشغيل مراكز النداء فإن بالإمكان أن تنتقل. طبيعي أن بعض الوظائف من كل فئة تتقاضى أجرا مجزيا. وتعتبر الهند الآن بالفعل موطنا لتوفير أعداد متزايدة من وكلاء السياحة في العالم والباحثين القانونيين والمستشارين التجاريين والقائمين بتنظيم وإعداد الضرائب والصيارفة. وكذلك الوظائف التي تستلزم الحصول على درجة الدكتوراه في الفلسفة ويتقاضى صاحبها ١٥٠ ألف دولار في السنة في الولايات المتحدة مهيأة للانتقال. والمعروف أن شركات التأمين تدفع بدلا من ذلك للعاملين المقيمين في الهند ٥٠ ألف في السنة لعمل دراسات تحليلية رياضية معقدة تسمح بتقرير وتحديد المعدلات التي يتعين على الشركات تحملها تأمينا على الحياة في الولايات المتحدة [٩].

وتمثل رواتب الأرقام الستة في شركات القمة أي صاحبة الأسهم ذات الربحية العالية الموجة الأحدث لهجرة العمل، وهي الموجة التي بدأت من دون أن يلحظها أحد، ولكن سرعان ما بدت واضحة للعيان. إن الملايين من العاملين الذين أتموا تعليمهم الجامعي في

البلدان المتقدمة لحظوا أخيرا أن رواتبهم فقدت الآن قدرتها التنافسية بعد أن انضمت الهند إلى سوق العمالة العالمية. يتخرج في الهند كل عام الآن نحو ٢,٧ مليون جامعي [١٠]، أي أكثر من ضعف عدد ١,٣ مليون خريج يتخرجون كل عام في الولايات المتحدة. ونجد ما بين ٢٥٠ ألفا و٦٢٥ ألفا من الخريجين الهنود مؤهلين للعمل في المكاتب الخلفية للشركات الأمريكية والبريطانية، وفق ما تقوله شركة ماكينزي التي تسعى هي الأخرى إلى الاندفاع بقوة نحو نقل وظائفها إلى الهند. وجدير بالذكر أن ولاية هندية واحدة هي ولاية أندهرا براديش تخرج جامعاتها كل عام مهندسين أكثر من كل من تخرجهم جامعات الولايات المتحدة [١١].

ترى ما هو الكسب الأعظم؟ لنحسبها: ترى شركة آي بي إم على سبيل المثال أن نقل نحو ٥ آلاف وظيفة فنية إلى عملاء منخفضي التكلفة مثل الهند والصين من شأنه أن يوفر للشركة ١٦٨ مليون دولار سنويا خلال بضع سنين. ويمكن لشركة آي بي إم أن تفيد بالوفورات لكي تخفض أسعارها، ومن ثم تزيد المبيعات، وأن تقدم عوائد أكثر لأصحاب الأسهم أو تخفض كثيرا من أسعار كل الصناعات على نحو يرغم منافسيها على نقل وظائفهم عبر البحار إذا كانوا يأملون في الاستمرار في اللعبة. وسوف تفقد الولايات المتحدة ٣,٣ ملايين وظيفة ونقلها عبر البحر (أوفشورنغ) بحلول العام ٢٠١٥، أي نحو ٢ في المائة من إجمالي القوى العاملة في الولايات المتحدة. وكان من المتوقع أن تكلف هذه الوظائف أجورا قدرها ١٣٦ بليون دولار في السنة [١٢]. وأجرت أغلبية الشركات حساباتها أيضا وأخذت تتدافع لاستخدام موظفين في الهند بأجور أقل كثيرا مما كانوا يدفعون عادة. وليس بعيدا عما فعلته آي بي إم شركات أخرى مثل مورغان ستانلي، وأميركا أون لاين، وجي. بي. مورغان، وبريتيش تيليكوم، وغولدمان، وساكس، ومايرسك سي لاند، ويونيون باسيفيك ريل رود، ونورويتش يونيون، وديوتش بانك، وياهو،

ويو. بي. إس. ويوظف إتش إس بي سي فعلا الآلاف في الهند والصين وماليزيا لأداء أعمال كانت تتم في نيوجيرسي وطوكيو ولندن وهونغ كونغ وسنغافورة. وأكثر من هذا أن مؤسسة الصحة العامة في بريطانيا ترسل الآن وظائف إلى الهند. وكذلك جنرال إليكتريك وحدها بصدد نقل نحو ١٠٠ ألف وظيفة إلى الهند وآلاف أخرى إلى الصين. ويقول شاندرامولي سرينيفاسان رئيس شركة إي دي إس في الهند «إن مستودع المواهب ضخم جدا، وعلى مستوى رفيع جدا من المهارات. إن الشركات تدمن الأمر بقوة فور معرفتها بالإمكانات الواعدة. لقد اتجهت بعض الشركات إلى فتح مكاتب خاصة بها في الهند. بينما اتجهت شركات أخرى إلى أن تعهد بعملها إلى شركات من مثل إي دي إس. ولكن قليلين من العملاء هم من يدركون الفارق بين الاتجاهين، فضلا عن الاعتراض على أمرهما».

وإذا كان الاتجاه إلى تهجير الوظائف عبر البحار «الأوفشورنغ» مثيرا للقلق والانزعاج، فإن الأرقام المطلقة عن الوظائف المنقولة ليست كذلك حتى الآن. إن خسارة ما قدره ٢٠٠ ألف وظيفة فنية لذوي الياقات البيضاء في السنة، أو ٦ آلاف وظيفة في الأسبوع، ليست سببا للانزعاج مثلما نرى مع السرعة الكبيرة لدورة الوظائف في الولايات المتحدة. إن مليون أمريكي يفقدون وظائفهم كل أسبوعين، وإن عددا أكبر يجدون وظائف جديدة [١٣]. ولكن العمال الغربيين يواجهون ثلاث مشكلات كبرى بسبب الأوفشورنغ (نقل الوظائف عبر البحار). أولا، ثمة صناعات بعينها، مثل برمجة الكمبيوتر تلقت ضربة قاصمة بسبب الخسائر الوظيفية. ثانيا، الصناعات التي لاتزال حركة انتقال الوظائف فيها أقل يمكن خفض الأجور فيها خوفا من احتمال نقلها عبر البحار، حتى إن لم يحدث ذلك. ثالثا، يمكن للعمال بعد عولمة سوق العمالة أن يتوقعوا أن تكون وظائفهم وحياتهم العملية أقل استقرارا خلال عقود مادامت مشروعات الأعمال لا تكف عن البحث عن أي الأماكن يمكن أن يجدوا فيها أداء أكثر كفاءة. وليس معنى هذا أن جميع الأنباء سيئة

بالنسبة إلى العمال الأمريكيين . ذلك أن بعض حركة انتقالات الوظائف يمكن أن يخلق وظائف جديدة في الولايات المتحدة وبأجور أعلى. وسوف يؤدي الوضع يقينا إلى اضطراب سوق العمل. وسيكون لزاما على الأمريكيين في ميادين كثيرة أن يعتادوا تغير الوظائف، بل وتغير طبيعة الحياة العملية. وتقول في هذا الصدد ديانا فاريل مديرة معهد ماكينزي الكوكبي الرائد في أبحاث الأوفشورنغ: «هناك وظائف أكثر ولكن مع مستوى أعلى لإجمالي الدورة الوظيفية» (١٤). وتؤكد أنه في الوقت الذي تخسر فيه الولايات المتحدة وظائف بسبب الأوفشورنغ، فإنها تكسب وظائف جديدة بسرعة كبيرة كافية لتحل محل ما خسرته. وتوضح بلغة رصينة هادئة أن الكثيرين من العاملين الأمريكيين ذوي الياقات البيضاء ممن يخسرون وظائفهم لا يجدون وظائف جديدة سريعا، ويقبلون عادة العمل برواتب أقل من رواتبهم السابقة بنسبة ١١ في المائة (١٥). وطبيعي كلما كانت الوظيفة المفتقدة أكثر تخصصا كان صعبا العثور على وظيفة بديلة مناظرة أو التدرب سريعا على وظيفة جديدة خاصة بالنسبة إلى الصناعات التي أصيبت بأضرار كبيرة مثل برمجة الكمبيوتر.

ويعيش الاقتصاديون أسرى دراسات توضح المدى الذي ستكون عليه التغيرات. ويصف بلندر من جامعة برنستون عملية الأوفشورنغ (نقل الوظائف عبر البحار) بأنها الثورة الصناعية الثالثة. ويعتقد أنها سوف تستلزم إدخال تعديلات اقتصادية واجتماعية شاملة بالنسبة إلى الأمريكيين، حتى إن كان لا يعتقد أنها ستسبب بطالة واسعة النطاق (١٦). والملاحظ أنه حين بدأت وظائف المصانع تنتقل إلى بلدان منخفضة الأجور مثل المكسيك وبولندا والصين فإن الكثيرين من العاملين الذين يعملون بالساعة استجابوا إزاء هذا التحول بأن اطمأنوا إلى أن أولادهم يذهبون إلى الجامعة وانتقلوا إلى ما يرونه وظائف قطاع الخدمات الآمن. وربما يحتاج الكثيرون اليوم من هؤلاء العمال أنفسهم إلى البحث عن شيء آخر يعملونه وهم يرون وظائفهم

ذاتها تنتقل إلى ما وراء البحار مثلما هاجرت وظائف ذويهم منذ جيل سابق. والسبب في الحقيقة أن الأوفشورنغ عمل غير عادي وغير مستقر بحيث لا أحد يعرف ماذا سيحدث بعد ذلك.

* * *

في أثناء انتخابات الرئاسة الأمريكية العام ٢٠٠٤ دار جدل صاخب عن «الأوفشورنغ» (نقل الوظائف عبر البحار) مما جعل الأمريكيين العاديين يركزون أنظارهم واهتمامهم على المسألة. ووجه السناتور جون كيري اللوم إلى المديرين التنفيذيين في شركة بنديكت أرنولد الذين نقلوا وظائف لشركتهم عبر البحار. ولفت هذا انتباه شركات كثيرة لم يسبق لها أن فكرت في نقل وظائف لها إلى الهند، بل أدى الأمر إلى حفز بعض الشركات على الإسراع بنقل أعمالها عبر البحار. وسبق أن أصدر ماركوس كورتني، رئيس حلف واشنطن لعمال التكنولوجيا تحذيرات بشأن النتائج المترتبة على الأوفشورنغ وتأثيرها في القوى العاملة الأمريكية. وقال السيد كورتني: «نحن نتحدث عن أعلى وظائفنا راتبا وأفضلها مهارة والتي تتهيأ أمريكا لتصديرها. إن الطبقة الوسطى لن تجني من ورائها سوى كثير من البطالة وخفض للأجور ومنافع أقل شأنا وقيمة» [١٧].

واستشعر العمال الأمريكيون قلقا زائدا حين وجدوا أنفسهم في مواجهة شركائهم الأجانب الجدد في العمل. ونذكر كمثال أن نالاني ثايت، وهي موظفة في شركة السيد مورثي، إنفوسيس، تحدد لها أن تعيش في سياتل بضعة أشهر للعمل في مكاتب نوردستروم هناك. وتذكرت أن زملاءها في العمل لم يكونوا دائما مقبلين بسرعة على التعاون معها أو مع العاملين المؤقتين الآخرين الذين جيء بهم من الهند للعمل في المكتب المحلي لشركة نوردستروم. وإنما كانوا متلهفين على معرفة ما إذا كانت وظائفهم مأمونة: «إن الشخص الذي تتعامل معه يشعر بالفزع من احتمال أن تضيع وظيفته إذا ما تقدمت شركة إنفوسيس أو إذا ما كان بإمكان هذه السيدة الهندية أن تعمل أفضل منه».

إن أولئك الواقفين في الصف من أصحاب الوظائف يؤرقهم الشعور بالخطر الذي يتهدد مستقبلهم العملي. بيد أن الأغلبية العظمى من الأمريكيين والأوروبيين لا يدركون أن مئات الآلاف من العاملين ذوي الياقات البيضاء والرواتب المنخفضة استخدموا عبر البحار. إن الجمهور العام غير مدرك أن الشركات تخفي ممارساتها الجديدة في استخدام العاملين. ويلاحظ أن الشركات التي ترسل وظائفها عبر البحار تصر في الأغلب على ضرورة تدريب العاملين حتى يتسنى لها ستر وإخفاء نبرات الصوت ويكون النطق أشبه بنطق العملاء الغربيين. ولهذا نجد كثيرا من المكالمات الهاتفية يرد عليها هنود من خريجي الجامعات الذين يحاولون باهتمام التآلف مع اللغة وتبني اللكنة الأمريكية أو البريطانية، كما يحرصون على استخدام أسماء غربية مصطنعة علاوة على التحدث عن نتائج كرة القدم وغيرها في المنطقة التي يتحدث منها صاحب المكالمة. ويتعلم الهنود أن عليهم عند التحدث مع أمريكيين أن تصبح كلمة بسكويت كعكة محلاة، أو كلمة مصعد تتحول إلى رافعة وكلمة محام في المحاكم العليا تصبح محاميا عاما. ويظن العاملون في البناية المركزية لشركة جنرال موتورز في ديترويت عندما يديرون الرقم صفر أن المسؤول عن التحويل موجود في الطابق الأرضي عند الاستقبال في المبنى. والحقيقة أنه بعيد نحو ثمانية آلاف ميل. ويلتقط أميت سماعة الهاتف في بومباي عند سماعه الرنين ويقول: «مرحبا بكم في جنرال موتورز، اسمي أندي، كيف لي أن أساعدك؟».

ولكن مدى التغيير الحادث لم يلحظه أحد أيضا لأن أكثر الوظائف التي انتقلت هي تلك التي لن يراها عادة العملاء. وتملك شركة فورد للسيارات الآن مائتين من مراجعي الحسابات في تشناي الذين يراجعون عوائد ضرائب الشركة في مختلف أنحاء العالم. وهذه وظائف لا يراها عملاء فورد قبل رحيلها إلى الهند.

كذلك الحال بالنسبة إلى الفنيين المسؤولين عن إدارة شبكات تكنولوجيا المعرفة للشركات كانوا بعيدين عن أعين العملاء حتى حين كانوا في الولايات المتحدة. وتقدم الشركات الكثير والكثير من الأعذار لعدم إعلان الوظائف الراحلة، إذ يرون الاستراتيجية ميزة تنافسية، ولا يريدون لمنافسيهم الحصول على معلومات؛ أو ربما يقولون إن استخدام عاملين في آسيا يجعل العمل يأخذ مجراه ويسير باطراد في مختلف مواقيت مناطق العالم مما يؤدي إلى سرعة توصيل السلع إلى السوق، أو يزعمون أنهم لم يطردوا أحدا، بل فقط يقومون بعملية إحلال لوظائف جديدة أو أن من في الخارج يعملون وقتا إضافيا، أو يعتذرون لأن ليس لديهم عمالة ماهرة ومؤهلة كافية في الولايات المتحدة. ويستند هذا الخطاب على اختلاف صوره إلى منطق بسيط هو منطق أجور نصف الثمن، وهو العنصر الأكثر شيوعا والسبب القاهر الذي من أجله هجرت الوظائف إلى شواطئ الهند.

ويقول رجال الأعمال الهنود: حري بالأمريكيين ألا يساورهم القلق بسبب هجرة الوظائف إلى الهند، ذلك لأن الأمريكيين في وسعهم دائما أن يجدوا شيئا آخر يعملونه من أجل المعيشة. ويقول نائب رئيس رابطة الهند القومية لبرامج الكمبيوتر وشركات الخدمة سونيل مهتا: «أشعر بالدهشة دائما لماذا لا يقدر أغلبية الأمريكيين مدى المرونة الكبيرة التي يتحلى بها اقتصاد الولايات المتحدة. إنه لأمر حتمي باعتبارك جزءا من الاقتصاد المعولم أن تلتزم بالتجارة الحرة». ورهانات الهند هنا مرتفعة. يرى المرء عبر الطريق من مكتب مهتا في دلهي موقعا للبناء هو أيضا مستقر للبنائين وعائلاتهم. والبيت عندهم عبارة عن ملاءات من البلاستيك الأزرق ممدودة فوق أعمدة من البامبو، حيث يلعب الأطفال وتجف الملابس في درجة حرارة حارقة تصل إلى ١٠٠ درجة (فهرنهايت)، بينما يحمل الرجال والنساء دوما فوق رؤوسهم أقفاصا من طمي أحمر. ويحمل المرء فوق رأسه كومة من عشرة قوالب من الآجر [١٨].

وإذا كانت الهند تسرع الخطوات على الطريق إلى العالم الحديث فإن المزيج من الفقر والأمل قد يبدو مزيجا متنافرا بين نقيضين. ترى في مومباي أطفالا غطى الوحل أجسامهم يجوسون عبر السيارات على امتداد الطرقات يتسولون أو يبيعون العلكة أو ألعابا بلاستيكية أو أزهارا لكي يقدمها من شاء للأرباب. ووجود أطفال يتسولون ليس بالشيء الجديد في الهند، ولكن الجديد أن ترى أطفالا عجافا يطوفون في الطرقات لبيع نسخ مهربة من صحيفة هارفارد بيزنس ريفيو بسعر ٣,٢٥ دولار للنسخة [١٩]. ويوحي هذا بأن الثورة الاقتصادية تركت بصمتها إن لم نقل نتائجها على الهنود البعيدين كل البعد عن مضمار الجامعات ومراكز الاتصالات الهاتفية.

* * *

توجد شركة للكيمياء الحيوية اسمها لوبين اتخذت لها موقعا غير متوقع على بعد ثلاث ساعات بالسيارة شرق مومباي، وتمثل أكثر من دليل على الثورة الاقتصادية. يحتاج الوصول إلى معامل الشركة إلى ركوب سيارة قوية متينة، تترك الطرق السريعة وتسير في منحنيات عبر طريق قذرة حيث تسمع ثغاء المعز في وجه حركة المرور. وعند انحناءة في الطريق تشاهد بناية متواضعة ناصعة البياض تبرز واضحة من بين المشهد العام القديم والمترب وكأنك إزاء خداع بصري. وترى خلف بوابة ضخمة ونقطة أمن للتفتيش المئات من العلماء بمعاطفهم البيضاء في سباق من أجل اكتشاف عقاقير جديدة [٢٠]. إنهم جزء من صناعة التكنولوجيا الحيوية المزدهرة في الهند التي بدأت جهازا للإنتاج الواسع لعقاقير عامة وتقليد اختراعات شركات أخرى من العقاقير. ولكنها كبرت ونمت وتحولت إلى صناعة ابتكارية. تملك الهند الآن نحو خمس وسبعين مؤسسة صناعية للصيدلة معتمدة من إدارة الأغذية والعقاقير في الولايات المتحدة. ويزيد عدد هذه المصانع على أي عدد يملكه بلد آخر فيما عدا الولايات المتحدة نفسها [٢١]. ولكن شركات العقاقير

الغربية تعمل في الوقت نفسه على استثمار أطباء الهند المدربين جيدا للإشراف على المحاولات والتجارب الإكلينيكية على العقاقير تحت التطوير.

ويقبل العلماء وكذا العاملون في مراكز الاتصال على إنفاق رواتبهم الجديدة مما يحقق مزيدا من الدعم للاقتصاد. وأيا كان الأمر مثيرا لقلق الغربيين، فإن نجاح حركة نقل الوظائف عبر البحار (الأوفشورنغ) يمثل قوة حفز لنمو الاقتصاد في الهند. ونسمع هنا وهناك أن مراكز القوة الاقتصادية في العالم مثل أمريكا يساورها القلق إزاء المنافسة مع الهند، بيد أن هذا أيضا غرس شعورا بالكبرياء لدى قادة مشروعات الأعمال والحكومة ولدى العمال على السواء. وطبيعي أن إنشاء مليون وظيفة لخريجي الجامعات في بلد تعداده بليون نسمة أمر له تأثيره غير المتناسب. نعم غرس شعورا بالتفاؤل بشأن المستقبل لدى شباب الهنود المقبلين على سوق العمل. وحفز هذا الوضع أيضا مواطن أخرى من الاقتصاد بأن أدى إلى نشوء وظائف تابعة فرعية، ثم فتح مطاعم بعد أن أصبح الهنود الميسورون يميلون إلى تناول طعامهم في الخارج، وشركات المقاولات والبناء شرعت تستخدم مزيدا من العمال لأن الشركات تبني مكاتب جديدة. وتتجه مصانع الدراجات البخارية والسيارات إلى العمل وقتا إضافيا نظرا إلى أن مبرمجي الكمبيوتر ينفقون رواتبهم لبناء طرز جديدة من المركبات، وزادت مبيعات الدراجات البخارية ثلاثة أمثال منذ بداية الإصلاح، وبلغت ٦,٢ مليون في السنة العام ٢٠٠٥. كما تضاعفت مبيعات السيارات بشكل صاروخي، إذ بعد أن كانت أكثر قليلا من ٢٠٠ ألف في السنة العام ١٩٩١ بلغت ١,١ مليون العام ٢٠٠٦ [٢٢]، وتوشك أن تصل إلى الضعف نحو مليونين بحلول العام ٢٠١٠ [٢٣].

ولا ريب في أن الانفجار في عدد الوظائف الجديدة وفي مجالات الإنفاق الجديدة ساعد اقتصاد الهند على النمو سريعا حتى كاد يلحق بالصين ويتجاوز ضعف مستوى «معدل النمو الهندي»، وذلك بوصوله إلى معدل سريع قدره ٨,٩ في المائة في السنة العام ٢٠٠٦.

ويمكن القول إن ما حدث حتى الآن هو تقدم هائل على الرغم من أن علاقة الأمة بالإصلاح علاقة متقلبة، وعلى الرغم من البيروقراطية الهندية البطيئة المتراخية. وبعد أن ازدهرت عملية «الأوفشورنغ» وما أدت إليه من نشوء ملايين الوظائف الجديدة، واجهت الحكومة الهندية نقدا لأنها لم تساعد الصناعات الهندية الأخرى على المنافسة مع الاقتصاد الكوكبي. وواضح أن الروتين الهندي والانحياز التاريخي ضد مشروعات الأعمال والبنية الأساسية التي لا نهاية لها، كل هذا كبح بقية اقتصاد البلاد وسمح فقط لشريحة صغيرة بأن تزدهر. والحقيقة أن أحد أسباب ازدهار صناعات التكنولوجيا العليا في الهند هو أنها الأقل تشابكا وتورطا في حبائل الروتين المضجر في الهند، ذلك لأن التكنولوجيات جديدة ولم يجد نظام «أحكام التراخيص» فرصة لابتكار قواعد تشل التفكير بشأنها. هذا علاوة على أن شركات مثل إنفوسيس وويبرو ليست في حاجة إلى بنية أساسية مترفة لكي تزدهر. إنها قادرة على تصدير صادراتها عبر أسلاك الكمبيوتر وخطوط الهاتف ووصلات القمر الاصطناعي من دون حاجة إلى شحن هذه الصادرات عبر طرق وعرة، لتصل إلى موانئ بحر تتصف بالحركة البطيئة.

وكم هو يسير أن نتبين لماذا لم تجتذب الهند حتى الآن كثيرا من الصناعات الجديدة. نعرف أن البنية الأساسية في الهند وهي بنية تنتمي إلى العالم الثالث تمنع الشركات من تصدير سلعها سريعا وبأسعار رخيصة. ونشير هنا إلى جيمس بي. هولدن الذي كان مسؤولا عن إدارة شركة كريزلر وطاف في الهند العام ٢٠٠٠ باحثا عما إذا كان في الإمكان إنتاج وبيع سياراته هناك. وعاد إلى ديترويت ولخص زيارته في بسمة متكلفة وهو يقول: «هاتفوني عند بناء بعض الطرق». لا ريب في أن افتقار مومباي، كمثال، إلى الطرق السريعة يجبرك على السير ثلاث ساعات بالسيارة عبر طرقات وسط المدينة الممتلئة بالحفر وطرقات محلية ممتلئة بدعامات ورقع من الأسفلت

ومن حـولك أبقـار تتـسكع وتسـد عليك الطـريق. وليس لدى الهند شـبكات توليـد قـوى كـافـيـة، ولذلك فـإن التـيـار الكهـربائـي اللازم للإضاءة لا يمكن الاعتماد عليه، وكذلك شبكات الكمبيوتر تومض ثم تخبو لتعود ثانية في أحياء الأعمال وسط المدينة. وتحتفظ شركات التكنولوجيا العليا الصغيرة بأكوام من بطاريات السيارات لتكون في متناول اليد عند انقطاع التيار الكهربي. وتتصف مطارات الهند بأنها رثة سيئة حتى أنها تمثل حرجا للبلاد. لنا أن نقول بوجه عام إن الهند تكون منافسة حقيقية في مجال الصناعة فقط حال وصول السلع إلى المطار أو الميناء البحري للتصدير. ويستغرق هذا وقتا طويلا في الهند أكثر كثيرا مما هو حادث في الصين. وثمة عدد من مظاهر عدم الكفاءة غير البنية الأساسية سواء في مجال التصدير، بل وفي مجال البيع للسوق الهندية. فقد أضحى لزاما على الشركات أن تتحمل مشاق إجراءات عتيقة وتباينات في الضرائب والقواعد القديمة والقاسية لنقل البضائع بين الولايات الهندية، علاوة على الطرق السريعة الوعرة والمطارات المتهدمة والموانئ البحرية التي تتمنى الهرب منها.

* * *

والنتيجة أن الهند إذ تمد الشركات الأجنبية بأعداد متزايدة من العقول نجدها عاجزة حتى الآن عن توفير القوة العضلية. وغني عن البيان أن حكومة الهند في حاجة إلى مصانع تصدر سلعها إلى كل أنحاء العالم لكي تفي بوعدها باتساع نطاق الانتفاع بالوظائف الجديدة لأعداد أكبر من المواطنين. وإذا كانت النخبة الهندية ممن تلقوا تعليما جيدا ويتحدثون الإنجليزية يجدون عملا في بنايات المكاتب الجديدة، فإن الأغلبية الساحقة من الهنود ليسوا مدربين لأداء عمل ذوي الياقات البيضاء. والمعروف أن ٣٩ في المائة من الهنود أميون [٢٤]. ويمكن للكثيرين العمل في المصانع، ولكن نظرا إلى عدم توافر وظائف صناعية كافية فإن الملايين عاطلون أو لايزالون قانعين بالعيش على

الزراعة. وطبيعي أن عشرات الملايين من الهنود سيجدون حياة مختلفة وفرصا أفضل لأبنائهم إذا ما هيأت البلاد بنية أساسية حديثة تقنع الشركات الأجنبية ببناء مصانع لها في الهند لتصدير السلع لمن يشترونها في الولايات المتحدة وأوروبا وبقية العالم.

ولكن ثمة مفارقة تتصف بها الهند دائما، إذ إنها على خلاف البلدان النامية الأخرى شدت الانتباه أكثر من غيرها للاستثمار الأجنبي الذي ينشئ وظائف فنية لذوي الياقات البيضاء من دون أعمال ذوي الياقات الزرقاء. ولاتزال الصناعة التحويلية تفيد هي الأخرى في البلد، خصوصا مع اندفاع حركة وظائف الصناعة الخدمية عبر البحار، وتعطي المستثمرين الأجانب مزيدا من الثقة في الهند. وتتوقع الشركات الأجنبية أن الهند ستصبح سوقا عملاقة مادام تزايد عدد الهنود القادرين على الإنفاق. وبدأت بعض الشركات الأجنبية الأخرى تنظر إلى الهند كمصنع، لأنهم نقلوا بالفعل كثيرا من المصانع إلى الصين ويشعرون بالقلق إزاء احتمال الاعتماد أكثر من اللازم على ناتج أمة واحدة، خصوصا أمة مثل الصين التي لها مستقبل سياسي ينطوي على احتمالات متقلبة. وإذا حدث أن توسعت إحدى الشركات أكثر من اللازم داخل بلد وحيد، فإن الاضطرابات السياسية أو الأمراض أو حتى الكوارث الطبيعية التي يشهدها العالم يمكن أن تسبب وقف كل إنتاج الشركة خلال أيام.

وتكتشف الشركات الأجنبية أن المصانع الهندية هي من بين أفضل وأقوى المصانع المنافسة في العالم في إنتاج، كمثال، ٥ آلاف نسخة من قمصان مطرزة يدويا، أو ٥٠٠ نسخة من قطعة ذات صفات خاصة. وترى أن السبب في هذا يرجع جزئيا إلى تراث غاندي ونهرو اللذين شجعا على تطوير الشركات الصغيرة والسلع المصنوعة يدويا. والنتيجة أن الشركات الأجنبية التي في حاجة إلى إنجاز كميات صغيرة نسبيا من السلع تتجه أكثر فأكثر إلى الهند لإنتاج ما تريد. ولكن فيما يتعلق بإنتاج الجملة بكميات ضخمة فإن الهند تتعلم كيف تزدهر في صناعة

واحدة في المرة الواحدة. مثال ذلك كانت شركة تويوتا أحد المستثمرين الأوائل الذين اتجهوا إلى الصناعة الهندية، استثمرت الشركة اليابانية ٢٠٠ مليون دولار في ستة مشروعات مشتركة مع شركات هندية تصنع قطع غيار السيارات. ونظرا إلى أن تويوتا هي المعلم الأساسي في صناعة السيارات فضلا على أن مهندسيها هم من تولوا تدريب المسؤولين عن الإنتاج والتوريد للشركة وفقا لتقنيات الإنتاج الياباني المتقدم فقد قدمت صناعة ذات جودة على مستوى عالمي في صناعة توريد السيارات مما ساعد الشركات الهندية على النمو عن طريق بيع قطع غيار لشركات السيارات الهندية ولشركة تويوتا ولغيرها من شركات صناعة السيارات الأجنبية. ولم تكد تمضي بضع سنوات حتى بدأت شركات قطع غيار السيارات الهندية في جني مكاسب ذلك، وتدخل في عداد اقتصاد وفورات الحجم الكبير ذات القدرة على التصدير الدائم. لذلك نجد أن أضخم شركات صناعة السيارات في العالم تشتري الآن من الشركات الهندية قطع الغيار المعمرة والتي تتحمل الجهد الشاق. ونتيجة لذلك زادت صادرات الهند من قطع غيار السيارات بنسبة ٢٥ في المائة في السنة، ومن المتوقع لها أن تنافس الصين بحلول عام ٢٠١٥ [٢٥]. وطبيعي أن فتح أي مصنع لقطع غيار السيارات يعني نشوء مئات إن لم نقل آلاف الوظائف الجديدة لمختلف مراتب العاملين غير المهرة في الهند.

* * *

تحدو الشركات الأجنبية رغبة شديدة لإقامة مشروعات لها في الهند. وتحسن هذه الشركات صنعا حين تقتدي باستراتيجيات تختلف جذريا عن نهجها الذي تتبعه في الصين لإقامة المشروعات. وتكفي نظرة واحدة من كثب إلى نهج إحدى الشركات متعددة القوميات إزاء كل من السوقين. لتوضح لنا الفوارق بين البلدين الآسيويين. اتجهت شركة فيليبس إلى الهند العام ١٩٣٠ ولكنها تتبع استراتيجيتين مختلفتين في الهند وفي الصين.

أنشأت فيليبس مصنعا لمصابيح الإضاءة الكهربائية في بلدة موهالي في الشمال الغربي من الهند وعلى بعد ١٤٠٠ ميل من واحة التكنولوجيا بنغالور. تجري عند أحد أطراف المصنع عملية تجميع الرمل والصودا ووضعهما في درجة حرارة تصل إلى ٢,٧٣٢ درجة. ويتحول المخلوط إلى نهر بعمق ثلاث أقدام لا لون له من الزجاج المنصهر المتدفق عبر المصنع. ويصب التيار الشفاف في قوالب تصوغ شكل المصباح. ويقف العمال على امتداد صفوف تجميع بسيطة ليدخل كل عامل سلكا رفيعا جدا وأسلاك الدعم الداخلية في المصباح ويحركها في ثبات إلى الداخل ويراقبها حين تضيء كاختبار جودة. ويشبه مصنع المصابيح الكهربية كثيرا المصنع الصيني فيما عدا فارقا واحدا: أن الهنود غير ملتزمين بزي موحد، وإنما يرتدي كل منهم ما يشاء من لباس وليس الزي الموحد الأزرق الخاص بشركة فيليبس الذي استهلكه نظراؤهم الصينيون. ويمثل إنتاج هذا المصنع مصدر القسط الأكبر من أرباح فيليبس في الهند، والمعروف أن عددا هائلا يصل إلى ٤٠ في المائة من المصابيح التي تباع في الهند هي من إنتاج فيليبس.

ويعتبر مصنع فيليبس الهندي الذي يضم ألف عامل أكفأ مصانع الشركة في كل أنحاء آسيا، ولا تدانيها في شيء المصانع الصينية. ومع هذا لا يستطيع المصنع الهندي أن ينافس في مجال الصادرات العالمية بسبب بؤس البنية الأساسية في الهند. مثال ذلك أن الإبحار من موانئ الهند ليس بوتيرة كافية ومناسبة للاقتصاد الكوكبي. وأكثر من هذا أن الشحن داخل الهند يقتضي تعبئة المصابيح في أنابيب من الكرتون المقوى بدلا من الصناديق المصنوعة من ورق رقيق وفق ما هو مستخدم في كل أنحاء العالم خشية الكسر عند اصطدام بعضها ببعض وهي على متن شاحنة تمر عبر طرق الهند الوعرة. ولهذا اضطرت شركة فيليبس ولأسباب تنافسية بشأن الصادرات إلى التوجه إلى الصين شأن الشركات الأخرى حتى وإن رأت الاكتفاء بتصدير سلعة واحدة.

ولم يكن مسموحا لشركات كثيرة، ومن بينها فيليبس، أن تمتلك قبل إصلاحات العام ١٩٩١ أغلبية الأسهم في عملياتها التي يجري تصنيعها في الهند. وهكذا لم يكن في إمكانها إدارة مشروعاتها والسيطرة عليها، ولكن بعد إصلاحات ١٩٩١ دخل المسؤولون التنفيذيون لشركة فيليبس في الهند في حوار مع المركز الرئيسي للشركة، مؤكدين ضرورة العمل على نقل المزيد من وظائف ذوي الياقات البيضاء إلى الهند. بيد أنهم وعلى مدى سنوات قوبلوا ببعض الشك. وأخيرا في العام ١٩٩٦ افتتحت فيليبس مركزا لتطوير البرامج في بانغالور. وفي العام ٢٠٠٣ عقد كل أعضاء مجلس إدارة شركة فيليبس اجتماعا في الهند وطافوا في كثير من المكاتب الخلفية للشركات الأخرى وشاهدوا عملياتها على الطبيعة، واستسلموا على الفور لمفهوم الأوفشورنغ، وتسارعت حركة نقل الوظائف إلى الهند. وأنشأت فيليبس مكتبا خلفيا في تشيناي وطلبت إلى التنفيذيين الماليين في جميع أفرع الشركة نقل أكبر عدد ممكن من العمل الفني الخاص بذوي الياقات البيضاء إلى الشرق. ويوجد اليوم نحو ثلاثمائة مراجع حسابات ومحللين ماليين يعملون في تشيناي لحساب مكاتب شركة فيليبس في شمال أمريكا، وسيتم استخدام مائتين آخرين للعمل مكاتب خلفية لحساب مكاتب في أوروبا وفي أماكن أخرى [٢٦].

* * *

وإذا كانت صناعة الأوفشورنغ (نقل الوظائف الفنية عبر البحار) أفادت كحافز للنمو الاقتصادي في الهند وكعامل لغرس الأمل والتفاؤل في القوى العاملة من الطبقة المتوسطة في الهند، إلا أن ثمة تغيرا موازيا يجري بالنسبة إلى الشركات التي لها مشروعات أعمال هناك. إنها تجاهد لبيع منتجات لها للعملاء الهنود، ولكنها في الوقت نفسه تدرس نماذج مشروعات الأعمال التي تحقق نجاحا في الاقتصادات الغربية المتقدمة جدا. إذ الملاحظ أن كثيرا من الشركات متعددة القوميات في تلك الأسواق المستقرة تركز جهدها على بيع سلعها إلى

القمة من الأثرياء الممثلين لـ ٢٠ في المائة من العملاء، وهم من يحتلون قمة هرم الدخول. ويؤكد الحكم المبني على التجربة العملية أن ٨٠ في المائة من سلع الشركات يباع لهذا الفريق. ولكن تحديات السوق الهندية قلبت هذه الفكرة رأسا على عقب، الأغلبية الساحقة من المال في السوق الهندية موجود في الدخول التي تحتل قاعدة الهرم. ويحدثنا هنا سي. كيه. براهالاد الأستاذ المبرز في مدرسة مشروعات الأعمال في جامعة ميتشغان، ويؤكد أن بيع السلع «لقاعدة الهرم» هو مستقبل مشروعات الأعمال الكوكبية، لأن الأرقام المجردة عن العملاء المحتملين تبين أنهم متوافرون الآن في الهند والصين، وإذا كان على صواب فيما قال، فإن هذا من شأنه أن يؤكد أننا بصدد تغير مثير في مجال تركيز اهتمام مشروعات الأعمال الكبرى. وتفيد تقارير البنك الدولي بأن قاعدة الهرم في كل أنحاء العالم تضم ٤ بلايين نسمة، وينفقون ٥ تريليونات دولار في السنة [٢٧].

وجرت في الهند تجارب كثيرة لاستبيان ما إذا كانت نظرياته مفيدة أم لا. وتفيد الهند، بالنسبة إلى شركة فيليبس أيضا، كساحة اختبار للمنتجات الاستهلاكية التي تستهدف الفقراء. وسبب ذلك من ناحية أنها تجد العاملين الهنود أكثر إبداعية من الصينيين في تخيل منتجات واستراتيجيات جديدة، ثم إنها من ناحية أخرى، وبفضل تراث غاندي وليس ماو، تجد أن كلا من العاملين والمديرين في الشركة معنيون أكثر بأزمة الوضع الذي يعيشه الفقراء. وتبيع شركة فيليبس ذراع تشغيل المذياع بـ ٥ دولارات للسوق الهندية في الريف حيث الكهرباء نادرة. وباعت منها ٩٠ ألفا بما قيمته ٤٥٠ ألف دولار. واخترعت الشركة أيضا فرنا يعمل بالخشب المحترق مع خفض نسبة التلوث. ويمثل هذا اختراعا مهما في بلد يشهد كل عام وفاة ١,٦ مليون نسمة بسبب تلوث الهواء داخل البيوت، والسبب الرئيسي للوفيات نيران الطهي. شرعت في بيع الفرن ذي السعر المخفض في مشروعات ريادية العام ٢٠٠٦. ولعل ما يلفت الأنظار هنا أن فيليبس تجري التجارب بهدف توفير

خدمات ذات قيمة استعمالية عملية وليس لمجرد البيع فقط، للهنود الريفيين. ودخلت فيليبس في شراكة مع منظمة أبحاث الفضاء الهندية (التي توفر اتصالات بالقمر الاصطناعي) ومع منظمة غير حكومية، وأيضا مع سلسلة مستشفيات كبرى اسمها أبوللو. وجهزت فيليبس بالاشتراك مع هؤلاء شاحنة مقفلة تنتقل إلى المناطق الريفية التي يندر فيها أطباء، وتحمل السيارة أطباء ومعدات للتشخيص الطبي مثل الأشعة السينية وأجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي لمن هم في حاجة إلى الرعاية الصحية. وتنقل صور هذه الأجهزة عبر القمر الاصطناعي إلى اختصاصيين في مستشفيات إحدى المدن الكبرى. وهكذا يمكن للمقيمين في الريف ممن لا يتسنى لهم التعامل مع طبيب بغير هذه الطريقة الحصول على التشخيص والرعاية من دون أن يغادر القرية. ويسأل السيد رام رامشاندران أحد كبار المديرين التنفيذيين في شركة فيليبس في الهند [٢٨]: «كيف لك أن تنأى بنفسك عن غواية العمل فقط طمعا في حقيبة الأوراق المالية للأثرياء؟ يتعين على المرء أن يكون جزءا من الاقتصاد الذي تعمل في إطاره». ويؤكد، علاوة على هذا، أن القوة الشرائية الحقيقية في الهند مصدرها الفقراء: «لك أن تتخيل بليون نسمة ينفقون القليل، القليل الضئيل من النقود، ولكن الإنفاق يجمع أخيرا كمًّا هائلا». فيليبس لا يساورها قلق الآن بشأن عملائها في ريف الصين، ولكن إذا نجحت مشروعاتها في الهند فإن المنتجات المستحدثة لحساب السوق الهندية يمكن عرضها داخل الصين وفي بلدان العالم النامي. وتتغير الاستراتيجية في موازاة مع قرار فيليبس بشأن تسويق معدات طبية منخفضة السعر لسوق الشركة في الصين، ولكنها في الهند تستهدف الزبائن المستهلكين من دون الشركات.

وفي هذه الأثناء أيضا توسع حرم «الابتكار» الخاص بشركة فيليبس في بانغالور، وأصبح يضم ١٦٠٠ عامل، ومن المتوقع أن يصل العدد إلى ٣ آلاف بحلول العام ٢٠٠٥، ويعد العاملون هناك برامج للكمبيوتر التي تتلاءم مع كل التجهيزات التي تصنعها شركة فيليبس ابتداء من التلفاز

ودي في دي وحتى الهواتف الخليوية وماكينات صناعة القهوة. ويتقاضى العاملون ربع ما يتقاضاه العاملون الأمريكيون في وادي السيليكون. ويعد موظفو الشركة في الهند ٢٠ في المائة من برامج فيليبس في كل أنحاء العالم، والذي يتحول أكثر في النهاية إلى منتجات مصنعة عبر حدود الصين بعضلات ٥٠ ألف عامل يصنعون بشكل آلي سلعا لفيليبس [٢٩]. ويرى كبار أصحاب مشروعات الأعمال في الهند أن ثمة إمكانيات كثيرة للتعاون والتكامل بين الهند والصين.

ونشير هنا إلى راتان تاتا صاحب مؤسسة تاتا للخدمات الاستشارية، وهي مؤسسة للوظائف المنقولة عبر البحار (أوفشورنغ) تضم الآن أكثر من ٥٠٠ موظف في هانغجو، في الصين، وتخدم الزبائن الصينيين مثلما تخدم الشركات متعددة القوميات التي لها أعمال في كوريا واليابان وسنغافورة وتايوان وغيرها - وأغلبيتها العظمى مع مصانع في الصين. ويقول راتان تاتا: «الصين - حقيقة - هي مصنع العالم، ويمكن للهند أن تكون مركز المعرفة لهذه المنطقة. وإذا جمعنا بين الاثنتين فسوف يكون ذلك مصدر قوة تعاضدية كبرى» [٣٠].

وهكذا نرى كيف أن تنمية الصين بتخطيط من الحكومة قد حولتها إلى مصنع للعالم، وفي سبيلها إلى تحويلها، مثل الهند، إلى مركز جذب قوي لأعمال ذوي الياقات البيضاء لحساب الشركات الأجنبية. ونرى الهند أخيرا تقتدي بالصين، وذلك بالعمل أولا على جذب وظائف المكاتب الخلفية، ثم البدء منذ عهد قريب جدا في إثارة اهتمام الشركات الأجنبية لفتح مصانع لها. ونلاحظ أن البلدين اتخذا نهجين متقابلين، ولكنهما مشتركان في سمة مهمة: إنهما أسرع أكبر اقتصادين نموا في العالم.

ونظرا إلى أن كلا منهما ينمو بسرعة تعادل ثلاثة أضعاف سرعة الولايات المتحدة واليابان، وأسرع من أوروبا، لذلك فإن الهند والصين يمثلان المستقبل الذي لا فكاك منه للشركات في كل بقاع الأرض. وغير خاف أن الشركات الكبرى الراسخة أشبعت بالفعل الأسواق الكبرى

الأمريكية والأوروبية، ومن ثم بات لزاما أن تخوض حربا شرسة هناك ضمانا لامتلاك فرصة لمواصلة النمو ببطء. وتعتبر السوقان العملاقتان البازغتان حديثا هما المكانين الوحيدين المتاحين لكي تحقق فيهما أغلبية الشركات الكبرى نموا سريعا. وهناك فقط يتحقق الأمل في إضافة أعداد ضخمة من العملاء الجدد، وبذلك يدخلون المسرة على أصحاب الأسهم وعلى أعضاء مجالس إدارة الشركات. وهكذا يبين لنا أن الرأسمالية ترغم الشركات التقليدية على وضع تصور للكيفية التي يكون عليها المسار بعد ظهور أحدث وأفقر أسواق الاستهلاك في العالم.

إن نقاط الالتقاء بين الصين وأمريكا يمكن أن تكون متنافرة: ذلك أن زائري شنغهاي لهم أن يجلسوا في بهو الفندق يستمعون إلى فرقة غناء صينية تعزف أغاني جون دينفر، بينما حملة درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الوسط الغربي لأمريكا يتعجبون لماذا يأكل الصينيون أقدام الدجاج بدلا من أجنحة الدجاج. ونعرف أن بعضا من أضخم العروض العامة المبدئية في العالم هي عروض الشركات الصينية التي يسيطر عليها الحزب الشيوعي، أفضل صديق جديد للرأسمالية. ويقول رئيس جنرال إليكتريك إنه خلال العقد التالي سيكون ٦٠ في المائة من نمو عائد شركته مصدره من البلدان النامية وأولها الهند والصين. ونجد في المقابل أن ٢٠ في المائة فقط من عائدات جنرال إليكتريك أتت خلال العقد الماضي من البلدان النامية. ورأى كريغ باريت رئيس شركة إنتل أن ثمة إمكانات لاستخدام عمالة رخيصة من ذوي الياقات البيضاء في الهند والصين خلال فترة مبكرة. هذا بينما يعترف أيضا بأن الإمكانية متاحة لبيع المزيد من أشباه الموصلات في كل من البلدين. ونظرا إلى أن النمو السنوي لمبيعات إنتل صفر داخل الولايات المتحدة، بينما حقق نسبة ٣٠ في المائة في الهند، لذلك دخلت في مشكلة لإقناع المصارف الهندية بإنشاء قروض محتملة السداد للراغبين في شراء أجهزة كمبيوتر. وهكذا يمكن الآن للهنود شراء

كمبيوتر شخصي على دفعات بالتقسيط قدرها ١١,٤٥ دولار في الشهر. وصار في الإمكان فجأة أن يصبح الكمبيوتر في متناول الملايين، وزاد الطلب على كميات أكبر من الشرائح التي تنتجها شركة إنتل. وأصبح واضحا أن نقل الاقتصاد الكوكبي إلى الهند والصين. سواء من حيث استخدام الهنود الصينيين وبيع المنتجات لهم. جعل الشركات الغربية على الطريق لتغيير وجه الاقتصاد العالمي، ومن ثم أسلوب حياة من يعيشون في الشرق أو الغرب على السواء.

وسوف نرى في الفصل التالي كيف أن القدرة على ربط الأيدي العاملة الرخيصة في الهند والصين بالتكنولوجيا الحديثة والبنية الأساسية للاقتصاد الكوكبي ليست فقط مقصورة على تغيير أنماط حياة العاملين في مختلف أنحاء العالم. إن المسألة ليست فقط مجرد تغيير يلحق بثروات الشركات، إنها أيضا تغيير الطريقة ذاتها التي تتبعها مشروعات الأعمال في أداء دورها، إنها ثورة لا نظير لها منذ أن ابتدع هنري فورد نظام خط التجميع للإنتاج.



5

خط التفكيك الإنتاجي

في طقس متكرر في ساعة متأخرة بعد ظهر كل يوم ترى رتلا من الشاحنات المنهكة تخرج متثاقلة من بوابات المصانع الصينية الجنوبية محملة إلى ارتفاعات لا توحي بالاطمئنان بسلع أُنتجت في ذلك اليوم. وجهة تلك الشاحنات هي هونغ كونغ، مركز التقاطع الحيوي بين الصين الأم والغرب. وعند غروب الشمس فوق ميناء هونغ كونغ تصل الشاحنات إلى ضاحية مجاورة مملوءة بمخازن للسلع المعدة للشحن. وتتكرر الصورة نفسها على امتداد الطرق جيئة وذهابا: شاحنة قادمة من الصين، ورجال ذوو أجسام نحيلة يرتدون بنطلونات قصيرة وقمصانا من نوع التي شيرت يتسلقون على متن الشاحنة وعلى جانبيها يجاهدون في مشقة للوصول إلى الصناديق المصنوعة من الكرتون المقوى المحملة على ظهر السيارة والتي هي ثمار يوم عمل في مصنع صيني.

«إن العالم الصناعي عاكف الآن على التحلل من عمليات التصنيع التقليدية الكاملة، بينما العالم النامي عاكف على التصنيع في بلاده»

المؤلفة

يتحرك الرجال بكفاءة مذهلة ويحملون الصناديق لينزلوا بها من على ظهر السيارة إلى سلم قريب داخل المخزن قبل العودة ثانية إلى الشاحنة لتنزيل الحمل الثاني. وترى آخرين في هذه الأثناء يزنون ويقيسون الصناديق الواحد تلو الآخر ثم يلصقون على كل صندوق لاصقا يوضح المعلومات العمودية المشيفرة الدالة على المحتوى ولا يختلف المشهد كثيرا عما يحدث في تعبئة منتجات يو بي إس أو فيديكس المجاورتين. ونرى فريقا آخر من العمال يكدس الصناديق التي لصقت العلامات الخاصة بها ووضعها داخل حاويات شحن معدنية ضخمة يمكن تحميلها مباشرة إلى طائرة أو سفينة حاويات تشبه حقيبة ملابس عملاقة مصنوعة من الصلب. وبعد تفريغ الشاحنة من محتوياتها يجري دفعها إلى الخلف عبر الحدود الصينية لتحميل المزيد من الصناديق المعدة للتصدير. تمضي لحظات على أثر مغادرة الشاحنة الفارغة للمخزن الكبير حتى نرى غيرها تحل مكانها وتبقى لفترة طويلة لكي ينقل الرجال حمولتها إلى حاوية الشحن المعدنية لتبدأ رحلة قصيرة إما إلى مرفق الشحن في المطار أو إلى ميناء الحاويات العملاق في هونغ كونغ.

ولكن الجزء الأكثر إثارة للدهشة في هذه الدائرة من عملية الشحن هو أن عددا كبيرا من تلك الصناديق ليس مملوءا بمنتجات جاهزة الصنع ومتجهة رأسا من مصنع صيني إلى أرفف البيع الغربية. بل تحتوي الصناديق على سلع مكتملة الصنع جزئيا ليجري شحنها من مصنع إلى مصنع آخر. وهنا نذكر أن أحد المكونات للسلعة يمكن أن يمر برحلات كثيرة داخل حاويات الشحن قبل اكتمال صنعه مهيأ للسفر إلى وول مارت ويسكونسن أو إلى محل ستريو في لندن بعد أن يصل إلى أحد المصانع لدمجه في منتج ما متحرك على امتداد خط تجميع ليجري شحنه بعد ذلك خلال يوم واحد. ونرى في مخزن كبير للبضائع تملكه شركة ترانس غلوبال لوجستكس، وهي شركة شحن في هونغ كونغ، أحمالا من صناديق بداخلها نوافذ سيارات مكتوب عليها

«صنع في الصين»، ويجري تحميلها وقت الغروب في داخل حاوية متجهة إلى مؤسسة لتجميع السيارات في كوريا. ونجد إلى جانب هذا تلا كبيرا من الصناديق المملوءة بسماعات هاتف نقال تريو نصف مصنعة نهائيا ومشحونة من الصين الأم إلى مصنع في تايوان ليضيف إليها مكونات عالية التقانة. ويضم المخزن نفسه نسيجا نُسج في الصين ومتجها إلى لندن. وتذهب بعض الصناديق في الاتجاه المعاكس: فهذه أكوام من الشرائح الدقيقة المصنوعة في اليابان متجهة إلى مصنع في الصين الأم حيث تتحول إلى أمخاخ لأجهزة كمبيوتر يجري تجميعها هناك. وثمة شحنات أخرى لسلع مكتملة الصنع رُكبت وجُمعت معا من مكونات أنتجتها مصانع عدة: كومة من الصناديق بارتفاع عشرين قدما تحتوي على قرابة ألفي زوج من أحذية التنس التي تحمل اسم «نيو بالانس» والتي جُمعت في الصين وفي طريقها إلى مخازن فوت لوكر في لوس أنجلوس. وترى بالقرب منها بضع مئات من أزواج بنطلونات الجينز الزرقاء ماركة رانغلر تنتظر شحنها إلى باكستان. وتقبع بجوار صناديق الجينز صناديق أخرى مملوءة بسترات معرقة (سويترات)، بدأت رحلة صنعها على هيئة كتان غُزلت في صورة خيوط في وسط الصين، ثم خيطت لتصبح سترات في جنوب الصين. ومرت السترات بعد اكتمالها عبر رحلة شملت كثيرا من المصانع الصينية، وتم بعد ذلك شحنها جوا إلى مخزن إيلين فيشر في نيويورك عبر سيئول في كوريا على متن خطوط طيران آسيانا. وعلى الرغم من أن قليلين من الصينيين هم من في وسعهم تحمل نفقات وأعباء ترف السفر ولا يتحملون أكثر من رحلة أتوبيس واحدة بحثا عن وظيفة تنتظرهم، فإن كثيرا من صادرات السلع الصينية عانت من مسارات كثيرة الانحناءات والالتواءات تنهك أشد وأكثر الناس خبرة بالأسفار.

إن الطريقة التي يجري بها العالم مشروعات الأعمال تغيرت، ذلك لأن ما يشتريه الأمريكيون والأوروبيون من فوق أرفف محال البيع إنما يتدفق عبر خط تجميع من نوع جديد، خط يمتد عبر اتجاهات كثيرة بين

بلدان متناثرة حول العالم. وجدير بالإشارة أنه منذ عشر سنوات مضت لم يكن هذا الدرب غير المباشر والشبيه بلعبة الكريات والدبابيس من المصنع إلى المستهلك ـ لم يكن اختيارا مطروحا. ولكن خلال التسعينيات بدأت الشركات عملية البحث عن أقل الأماكن كلفة لصناعة كل مكون من مكونات منتجاتها، وحدث في الوقت نفسه أن حققت التكنولوجيا الجديدة والمتقدمة ما كان في السابق مجرد حلم لوجستيكي (خاص بالإمدادات): إذ خلقت لنا رابطة متصلة في سلاسة بين كثير من المصانع، وقد تكون أحيانا في بلدان كثيرة. وطبيعي أن جهود خفض التكلفة قرينة التكنولوجيا الجديدة القوية سمحا معا للشركات بتغيير أسلوبها في صنع الأغلبية العظمى من المنتجات الاستهلاكية.

كانت آخر فترة شهدت مثل هذه الثورة التصنيعية الضخمة في مطلع القرن العشرين، عندما أحدث هنري فورد ثورة في عالم مشروعات الأعمال حين أشاع أسلوب خط تجميع الإنتاج. جهز جميع المواد والمكونات اللازمة لصنع سيارة، ووضعها في مكان واحد، وصفَّ العمال وحدد لكل منهم عملا واحدا لصناعة وتركيب قطعة واحدة إلى أن يكملوا جميعا من خلال تعاونهم صناعة سيارة. أحضر خام الحديد من ديترويت على متن مركب من شمال ميتشيغان، ووضع عند أحد أطراف مصنع فورد بينما السيارة مكتملة الصنع تخرج من الطرف الثاني للمصنع. وفيما بين الطرفين يتحول خام الحديد إلى صلب يتم ضغطه على هيئة كبوت السيارة وأبوابها، والتي يكون قد تم تركيب موتور لها علاوة على مئات الأجزاء الأخرى، إلى أن تكتمل السيارة في نهاية المطاف وتتحرك إلى خارج المصنع. وخلال عشرينيات القرن العشرين كان هناك أربعة آلاف عامل، وهو عدد يشكل سكان بلدة كاملة، يكدحون داخل مجمع واحد لمصنع فورد في ديترويت لصناعة موديل تي إس. تحركت موجة إثر أخرى من المهاجرين إلى ديترويت للعمل في مصانع السيارات، وأصبح في إمكان العملاء أن يشترى كلٌ سيارة باللون الذي يروق له ـ مادامت سوداء [1].

وتغير كل شيء في القرن الواحد والعشرين. تناثر خط التجميع الذي ابتدعه هنري فورد وتحول إلى ألف قطعة منتشرة في كل أنحاء العالم. ويمثل النظام الجديد ـ ولنسمه خط تفكيك الإنتاج ـ نتيجة منطقية لاندفاع الشركات نحو تفتيت منتجاتها إلى مجموعات فرعية متخصصة بهدف خفض التكلفة، والارتقاء بالجودة، وتقليل الوقت اللازم لإعداد المنتج للسوق. وتختلف عملية التصنيع هنا تماما عن عملية التصنيع في القرن الماضي، بحيث إن مصطلح «خط التجميع» أُبدلت به عبارة «سلسلة الإمداد» supply chain. وهكذا أصبحت كل خطوة من خطوات عملية الإنتاج أشبه الآن بحلقة ضمن سلسلة مرنة مشتبكة بالقطعة التالية، وهذه بما يليها وهكذا. ويمكن القول إنه قد تمت تجزئة خط التجميع التقليدي الذي كان متبعا في صناعة الأحذية وأجهزة الكمبيوتر (لاب توب) والسترات المعرقة وألعاب الأطفال وأكثر السلع الاستهلاكية. ولكن سلسلة الإمداد معقدة للغاية بالنسبة إلى المنتجات باهظة الكلفة مثل السيارات ـ إذ كل سيارة تتضمن في المتوسط خمسة آلاف قطعة يجري تجميعها من مختلف أنحاء العالم. بيد أن لعبة أطفال رخيصة الثمن ربما تجمع من قطع وأجزاء صنعت في عشرة مصانع مختلفة متناثرة داخل مقاطعة صينية. وطبيعي والحال كذلك أن التأكد من أن السلع تتحرك بكفاءة على امتداد سلسلة الإمداد يمثل مسألة شديدة التعقيد وحاسمة، حتى أن المديرين عاكفون الآن على دراسة هذه العملية في معاهد وكليات إدارة الأعمال ويستخدمون برامج كمبيوتر متخصصة لتتبع جميع المكونات المختلفة حال تجميعها من مختلف البلاد في العالم. مثال ذلك أن شركة تويوتا وغيرها من الشركات الصناعية الكبرى تطالب الموردين بلصق بطاقات أو رقع تحدد التردد الإشعاعي على كل جزء لمساعدة أجهزة كمبيوتر تويوتا على إرسالها من الشاحنات في حظائر التحميل ومنها على سيور دوّارة إلى خط التجميع الأخير في الوقت المحدد تماما. وغني عن البيان أن تجميع الأجزاء بعضها

مع بعضه أشبه برقصة تدير الرؤوس، لأنها تتضمن الجمع بين تكنولوجيا سريعة التطور، وشركات كوكبية بمعنى الكلمة، ومئات الآلاف من المصانع حول العالم.

* * *

ونعرض فيما يلي كيفية عمل خط تفكيك الإنتاج اليوم: إن شركة صناعة ملابس مثل شركة جي. سي. بيني قد تطلب ١٠٠ ألف قطعة من قميص. أول ما تفعله هو شراء الغزل اللازم من منتج كوري، ثم تشحن خيوط الغزل إلى تايوان لصبغها ونسجها قماشا. وقد تطلب شركة الملابس أيضا أزرارا من شركة يابانية خاصة لها مصنع في الصين، ولكنها تشحن الأزرار مع القماش المنسوج أخيرا إلى تايلاند لقصه وخياطته قمصانا. ونظرا إلى سرعة تغير الأزياء، فضلا عن أن مخزن البيع يريد توريد القمصان وعرضها على أرفف البيع بأسرع ما يمكن، لذلك يمكن إرسال القماش والأزرار إلى خمسة مصانع مختلفة في تايلاند بحيث يمكن لكل منها أن ينهي بسرعة الكمية ويشحن ٢٠ ألف قميص ليكمل المائة ألف، وهي إجمالي الطلبية، بأسرع من أن يكون مصنع واحد هو المسؤول عن إنتاج الكمية كلها. ولهذا فإنه بعد مضي خمسة أسابيع من تاريخ الطلب يمكن للقمصان الموحدة طرازا أن تجد مكانها للعرض على أرفف مخازن البيع في مختلف أنحاء العالم. وقد يبدو الأمر معقدا من دون ضرورة، ولكن هذا الشحن بسرعة مجنونة يحقق العائد منه، إذ يؤدي إلى قلة عدد البواقي الراكدة من السلع، وهو ما يحدث إذا وجدت القمصان طريقها للعرض على أرفف البيع متأخرة بعد أن يتحول الزبائن أصحاب المزاج المتقلب إلى أزياء أحدث.

ولأن أعدادا كبيرة من المصانع المختلفة تشترك في صناعة المنتج الواحد، وتحدد التكنولوجيا الجديدة المتقدمة أي الأجزاء التي تتعين إضافتها عند التجميع، لذا يكون أيسر على الشركات أن تعدل طلبات الصنع لمصلحة المستهلكين. ويمثل هذا نقطة تحول أساسية عن طريق خط التجميع التي ابتدعها هنري فورد، التي أنتجت سلعة واحدة بلون

واحد [٢]. نذكر هنا أن شركة نايكي تسمح لزبائنها بتصميم أحذية التنس الخاصة بهم عبر الإنترنت، وسبب ذلك أن المقاول من الباطن المسؤول عن الأجزاء العليا متخصص في خياطة وتجميع التنوعات اللونية التي يطلبها الزبائن. كذلك شركة ديل للكمبيوتر يمكن أن تحدد الشكل العام لكل كمبيوتر وفق الطلب، لأنها لا تصنع كل قطعة من مكوناته، وإنما ما تعمله شركة ديل هو تثبيت المكونات المختلفة في أماكنها، وهي المكونات التي صنعها موردون مختلفون من الخارج. في نظر زبائن اليوم إن اختيار اللون هو البداية فقط إذ تصنع منتجات كثيرة اليوم وفق طلب الزبون حتى آخر قطعة صغيرة. وهذا أمر مختلف تماما عن تجانس النموذج الأسود للسيارة تي فورد.

ويمثل خط التفكيك الإنتاجي العمود الفقري للعولمة. إن القدرة على تجزئة خط التجميع ومده وتوسيعه عبر أنحاء العالم أدى إلى إحداث تغيير جذري لأدوار الشركات وعمالها. لم يعد الناس ينتقلون إلى ديترويت للعمل في مصانع فورد الضخمة. بل العكس، تجزئ شركات السيارات الآن خطوط تجميعها الطويلة، وتنقل العمل إلى أي مكان تجد فيه عمالة رخيصة ومسارات سهلة لشحن السلع إلى بقية أنحاء العالم. وهكذا أصبحت الوظائف اليوم هي التي تهاجر بدلا من الناس. وتفيد دراسة لشركة ديلويت توش توماتسو (*) بأن ١٥ في المائة من شركات شمال أمريكا و٢٩ في المائة من الشركات الأوروبية توقفت الآن عن تصنيع أي من منتجاتها في أسواقها المحلية [٣].

وأصبحت الشركات بفضل خط التفكيك أكثر كفاءة وفعالية، وذلك عن طريق صنع كل قطعة من قطع السلع منتهية الصنع في البلد الأرخص، ثم نقل الجزء إلى المصنع التالي في الخط. ويسمح هذا النهج أيضا لكل شركة بأن تركز الاهتمام والانتباه على ما تفعله على النحو الأكثر والأصوب إنتاجيا، وكذلك خفض أسعار السلع لمصلحة المستهلكين في العالم، وأيضا نشر الوظائف عبر الكوكب. ويقول

(*) ديلويت توش توماتسو Deloitte Touche Tohmatsu: هي إحدى كبرى أربع شركات عالمية لتدقيق الحسابات، مقرها الرئيسي في نيويورك [المحررة].

توماس هوت، كبير مستشاري بوسطون كونسلتنغ غروب في تقديراته:
إن سلاسل الإمداد المعولمة تخفض أسعار السلع المصنعة المبيعة في الولايات المتحدة بنسبة ٥ في المائة [٤]. فقد انخفض متوسط الثمن الذي يدفعه المستوردون الأمريكيون مقابل التي شيرت بنسبة ٣٠ في المائة خلال عقد واحد، من ٢,١٤ دولار العام ١٩٩٦ إلى ١,٥١ دولار مع نهاية العام ٢٠٠٥، وهذا ما يؤكده معهد السياسة التقدمية Progressive Policy Institute [٥].

واتجهت الشركات الغربية الموسمية ومشروعات الأعمال الآسيوية التي تعمل في صناعة وتجارة أجزاء السلع إلى التخصص بطرق غير مسبوقة. مثال ذلك إحدى الشركات في جنوب الصين في مدينة شنغن حيث تصنع آلاف الأنواع المتباينة من العيون البلاستيكية لألعاب وعرائس الأطفال... عيون فقط [٦]. وهكذا، أصبح المصنع في شنغن حلقة ضمن سلسلة إمدادات كوكبية تعمل في مجال صناعة وتجارة عرائس الأطفال.

وحصاد هذا التخصص على اختلاف أشكاله هو أن أعدادا ضخمة من الشركات إما أنها كفّت عن صناعة ما تبيعه أو كفت عن بيع ما تصنعه. وتركز الشركات الكبرى الآن على شيء واحد فقط، هو ما يمكن أن تصنعه أفضل من غيرها، وتستخدم مقاولي باطن اختصاصيين لصناعة القطع اللازمة لسلعها أو تجميع القطع المختلفة الواردة إليها من مقاولين آخرين ثم تعبئتها في صناديق سلعا كاملة الصنع وجاهزة للشحن إلى العملاء. وهكذا نجد أعرق الشركات العالمية وأكبرها تعتمد على مشروعات الأعمال في البلدان النامية لصناعة منتجات لها لبيعها سواء كانت هذه المشروعات تصنع عرائس أو أحذية أو كمبيوتر. معنى هذا أن العالم الصناعي عاكف الآن على التحلل من عمليات التصنيع التقليدية الكاملة بينما العالم النامي عاكف على التصنيع في بلاده.

وخلص كثيرون من كبرى الشركات الأمريكية إلى نتيجة مفادها أن دورها الحقيقي هو اختراع منتجات جديدة أو تسويق منتجات مكتملة الصنع، وليس تحمُّل مشاق الجانب القذر من العمل الصناعي لصناعة

كل مكونات السلعة أو تركيبها وتجميعها معا. والمعروف أن شركات غربية قليلة هي الأرخص والأفضل في تجميع ما يبيعونه، ولذلك استخدمت شركات أخرى لأداء العمل لها. مثال ذلك أن شركة آبل اخترعت مشغلات الموسيقى المعروفة باسم آي بود iPod، وتسوقها، ولكن الشريحة التي تزودها بالطاقة ـ أي أمخاخ الآي بود ـ ابتكرتها شركة بورتال بلاير، وهي شركة هندية صغيرة في حيدر أباد، كما أن أدواته مصنوعة في الصين، ومن هناك يشحن إلى كل أنحاء العالم. وتنشئ أسواق وول مارت مخازن تجارية عملاقة وتطلب ما يريد الأمريكيون شراءه من تلك السلع المبيعة بأسعار منخفضة، وعلى الرغم من أنها تبيع سلعا أكثر من أي شركة أمريكية أخرى فإنها لا تملك أي مصانع. تستورد متاجر وول مارت وحدها من الصين أكثر مما تستورده كل كندا من الصين.

ولكن لماذا تتحمل الشركات مشاق مشكلات التغيير الجذري لأسلوبها في أداء أعمالها؟ الهدف هو خفض التكاليف. ثمة مخططات محددة يمكن القول إنها واضحة المعالم للوصول إلى هذا الهدف. لنتأمل معا خط التجميع الذي اخترعه فورد. في العام ٢٠٠٦ كانت شركة فورد للسيارات تدفع للعمال الأمريكيين ٢٧ دولارا عن العمل في الساعة ـ أو ٥٢ دولارا إذا ما أضفنا تكلفة التأمين الصحي وغير ذلك من منافع. وطبيعي أن هؤلاء العمال ذوي المهارة العالية أعضاء اتحاد يونايتد أوتوموبيل قادرون تماما على صناعة لوحات أجهزة القياس والسيارات، كمثال، عن طريق خطوط التجميع الفوردية، ولكن إذا استخدم فورد بدلا من هؤلاء موردا لقطع غيار السيارات عضوا في اتحاد ميتشغان لتسليمه اللوحات، ثم يدفع فقط لعمال فورد أجر تركيبها على بقية السيارة ولا شيء آخر، سيكون الأمر أرخص كثيرا، لأن المورد يدفع لعماله نحو ١٥ دولارا لساعة العمل أو ٢٥ دولارا مقابل ساعة العمل وغير ذلك من منافع. ولنقل إذا ما استأجر فورد موردا ليس عضوا في اتحاد، في

شمال كارولينا، وعهد إليه بمهمة صناعة لوحات العدادات فستصبح الأجور أقرب إلى ١٠ دولارات في الساعة و١٦ دولارا بالمنافع. معنى هذا أنه توافر لفورد أسلوب أرخص للحصول على لوحات أجهزة القياس. وإذا تعاقد المورد الأساسي لفورد مع شركات أخرى كمقاولين من الباطن في مناطق مختلفة من العالم لكي يصنعوا له أجزاء من لوحات العدادات فإنه يستطيع أن يسلم اللوحة إلى فورد بسعر أقل. ولذلك فإن المورد قد يشتري عداد السرعات من مصنع في الصين يدفع أجرا قدره دولاران عن عمل يوم كامل، وتصله التوصيلات الموجودة خلف لوحة أجهزة القياس من مصنع في المكسيك يدفع أجرا قدره ٤ دولارات عن اليوم، ويشتري فتحات التسخين من مصنع صيني آخر يدفع لعماله دولارا واحدا في اليوم. ونظرا إلى أن بلاستيك لوحات العدادات تشكله ماكينات لصناعة القوالب باهظة التكلفة وعالية التقانة، لذلك سيتم صفها على الأرجح في المصنع الأمريكي الذي يملكه المورد الذي سيدفع لعماله مقابل تركيب وتجميع كل الأجزاء في لوحات أجهزة قياس مكتملة الصنع ويسلمها إلى فورد. ويبدو هنا واضحا أن الصناعة المعولمة للوحات أجهزة القياس للسيارة - حتى بعد تضمين تكلفة شحن الأجزاء عبر البحار فيما بين المصانع - تكلف أقل كثيرا من استخدام نموذج خط التجميع الفوردي الذي يستلزم توافر عدد ضخم من العمال في مصنع واحد كبير لصناعة عداد السرعات وعدة التوصيلات الكهربائية وفتحات التسخين والموتورات وغير ذلك من مكونات، ويعملون جميعا على تثبيت كل هذه الأجزاء في مواضعها لتصنع سيارة.

بيد أن التحول من خطوط تجميع الإنتاج إلى خطوط التفكيك الإنتاجي لم يحدث بين يوم وليلة. في البداية انتقلت سلسلة التوريد لشركات السيارات الأمريكية إلى خارج ديترويت إلى مصانع قطع غيار السيارات الكائنة في ولايات أخرى بأجور أقل. ثم بعد ذلك بدأ

استيراد المكونات الأسهل والأشد كثافة من حيث الجهد والعمالة من المصانع المكسيكية ذات الأجور العمالية المنخفضة. والآن بدأ تزايد كميات الأجزاء الأكثر تعقدا تقنيا التي تستورد من مصانع في الصين والهند وغيرهما من البلدان الآسيوية ويجري شحنها عبر المحيط قبل تركيبها وتثبيتها في مواضعها داخل السيارات الأمريكية. ولاتزال الشركات الرائدة تصنع السلع الأعلى قيمة والصعبة صناعيا - والتي تعتمد على ملكية فكرية - في مصانع عالية الأجور داخل الوطن. ولكن المصانع القائمة فيما وراء البحار تتزايد مهاراتها الفنية من حيث صناعة المكونات المتخصصة لجميع السلع الاستهلاكية. ويلاحظ أن كثيرا من هذه المصانع في الصين. ويلاحظ كذلك أن الأغلبية العظمى من خطوط التفكيك الإنتاجي لها صلة بالصين ولو بمنتج واحد، ذلك لأن الصين بأجورها المنخفضة وبنيتها الأساسية الحديثة تمثل مركز تصنيع لا فكاك منه. ولكن خطوط التفكيك اليوم أضحت كوكبية، لأن بلدانا أخرى لاتزال أرخص وربما أكفأ من الصين في صناعة أنواع معينة من السلع والمكونات.

وعلى الرغم من أن وضع الصين كمستودع لا قرار له للعمالة منخفضة الأجر هو أمر جوهري، فإنه ليس كافياً. إن ثمة بلدانا أخرى أجور العمالة فيها منخفضة عن الصين، ومن بينها أغلبية بلدان أفريقيا وكذلك بنغلاديش وكمبوديا وفيتنام وأنحاء من الهند. وطبيعي أن تتحرك الوظائف وتنتقل عبر العالم بحثا عن أجور أقل، ولكن معدلات الأجور المنخفضة ليست السبب الوحيد في الهجرة. إن الصين باهظة الكلفة تنافسيا عندما يصل الأمر إلى التجميع النهائي لأحجام ضخمة من السلع كثيفة العمالة مثل صناعة الأقمشة أو الأحذية أو أجهزة دي في دي، أو حيث تصنع بعض المكونات التي تستلزم دفه عالية في مكان آخر. إذ تعتبر الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وكوريا أكثر كفاءة وفاعلية من الصين عندما يتعلق الأمر بصناعة سلع أو مكونات تستلزم عددا قليلا من العمال وتقتضي استثمارا ضخما في آليات باهظة الثمن مثل الإنسان الآلي

(الروبوت). وواضح أن خطوط التجميع المجزأة تسمح بأداء كل مهمة من مهماتها في المكان الأفضل والأكثر ملاءمة لها في العالم ضمانا لكفاءة إنتاج قطعة واحدة من المنتج.

* * *

أصبح النقل والمواصلات عبر العالم أرخص ثمنا سواء بالشاحنات أو القطارات أو السفن أو الطائرات، ويعمل كمنظومة سلسلة شاملة جميع شرايين الكوكب. وثمة مخزن تجاري متواضع لشركة يو بي إس على بعد خمس دقائق فقط بالسيارة من مطار شنغهاي يمثل مركزا عصبيا مهما لأعداد كبيرة لا حصر لها من الأدوات والسلع. وترى الصناديق من الورق المقوى والأقفاص الخشبية مكدسة بانتظام في صفوف مرقمة فيما يبدو وكأنه كراج أو مرآب كبير الحجم. يضم مركز يو بي إس ١٤٠ عاملا ويعملون كل شهر على نقل ٨ آلاف طن من السلع التي تتدفق إلى خارج الصين، و٣ آلاف طن من الواردات. وحدث في يوم من أيام الربيع أن طار صندوق خشبي مملوء بمعدات إلكترونية من مطار جون كنيدي في نيويورك إلى شنغهاي ووضع ضمن صف قرب كومة عالية لما يشبه سجاجيد مطوية. وتبين أن هذه المطويات ألياف يابانية غالية الثمن متجهة إلى مصنع أقمشة صيني. ويوجد بجوار الألياف صندوق كرتوني له أربع أقدام طويلة في داخله الشحنة الأسبوعية من هوائيات راديو السيارات المصنوعة من مصنع جنرال موتورز في أستراليا ومتجهة إلى مصنع جنرال موتورز في شنغهاي. ويوجد بجوارها حشيتان بهما محامل كريات (رولمان بلي) صغيرة الحجم، وكانت محامل الكريات في طريقها إلى مصنع في ووكسي على بعد ساعتين بالسيارة من شنغهاي، والذي تديره شركة سيغيت تكنولوجي الأمريكية، وتصنع آليات التخزين اللازمة لأجهزة الكمبيوتر وألعاب الفيديو والكاميرات الرقمية وأجهزة إم بي ثري MP3 وغير ذلك من أجهزة وأدوات. وثمة صندوق خشبي طويل بداخله ماكينة موبايل للأشعة السينية صناعة شركة فيليبس في هولندا ومطلوبة لحساب مستشفى في ننغبو في الصين. وفي أحد الأركان مخزن مؤمن عليه داخل مخزن يو بي إس، وبداخله أجهزة

معالجة دقيقة microprocessors غالية الثمن حُفظت إلى حين شحنها إلى الخارج إلى منشأة لتجميع أجزاء الكمبيوتر قرب سوجو. وجاءت أجهزة المعالجة الدقيقة المتقدمة من شركة الأجهزة الدقيقة المتقدمة Advanced Micro Devices في كاليفورنيا. كما يوجد صندوق كرتوني وحيد داخل غرفة محكمة الغلق تابعة لشركة الأجهزة الدقيقة المتقدمة، تصل قيمته إلى ١٠٠ ألف دولار [٧].

تتقلص صفوف السلع الواردة بقدر استمرارية عملية شحن الصادرات. إذ مع كل ليلة، وابتداء من منتصف الليل، تصل إلى المخزن أول عشر شاحنات محملة بآليات وأقراص صلبة - ثمار يوم عمل لمصنع صيني. ويتولى عمال يو بي إس عمليات الوزن والإحصاء والتسجيل للشحنات ثم تملأ أوراق خاصة بالجمارك الصينية، وتكدس الصناديق داخل المخزن لبضع ساعات إلى أن تصل الشاحنات لحمل الصناديق ونقلها إلى المطار. وهذه الأقراص الصلبة مصنوعة في مصنع سيغيت في الصين ومشحونة في شنغهاي متجهة إلى شيكاغو ولوس أنجلوس ودالاس وماليزيا وهونغ كونغ. ويصل متوسط الشحنة إلى ٢٥٠ ألف آلية قرص صلب في اليوم، ربما يزود أحدها كمبيوترك بالطاقة. وترى في هذه الأثناء شاحنة زرقاء منهكة آتية من مصنع في ننغبو في الصين على بعد ثلاث ساعات بالسيارة. تنطلق رافعة مشعبة برتقالية تابعة لـ يو بي إس لتعلو ظهر الشاحنة وتفرغها من حمولتها المؤلفة من أقفاص خشبية مملوءة بقطع غيار للسيارات متجهة إلى شركة دانا كوربوريشن في يونغستاون، أوهايو، وبعد هذا يحمل عمال يو بي إس شاحنة بيضاء بصناديق كرتونية تحمل شاشات كمبيوتر صناعة شركة كوانتا للكمبيوتر، وهي شركة تايوانية لها مصنع في شنغهاي. يدير السائق الشاحنة ثم يتجه قاصدا مطار شنغهاي حيث تحمل الشاشات على متن طائرة متجهة إلى بينانغ في ماليزيا، وهنا تجمع شركة ديل أجهزة الكمبيوتر قبل شحنها إلى الولايات المتحدة للوفاء بمتطلبات عملائها.

* * *

ولكن خط التفكيك الإنتاجي الحديث ليس مقتصرا على سلع المصانع فقط: ذلك أن الخدمات بدأت تتبع المثال نفسه لخطوط التجميع للمصانع وتجزئتها على صعيد الكوكب. والمعروف أن فكرة هنري فورد الرائدة الخاصة بالتجميع استخدمت أولا لتجميع السيارات ثم تبنتها بعد ذلك كل الصناعات التحويلية الأخرى تقريبا، وأضحت مطبقة عمليا في مجال الخدمات علاوة على السلع. ويعتبر بيري غوردي مؤسس تسجيلات موتاون الرائد الأول لتطبيق مفهوم خط التجميع على الخدمات. وعمد السيد غوردي إلى تصدير أغنيات القمة بشكل عشوائي تحت شعاره التجاري في السبعينيات مستخدما عملية الإنتاج التي شاهدها في أثناء عمله على خط تجميع لصناعة سيارات فورد. واتبع فنانوه في موتاون عملية معيارية متماثلة هناك، أولا كتابة الأغنية، ثم التسجيل، ثم إدارة ضبط الجودة، وأخيرا الترويج. ويعتبر اليوم نهج خط موتاون للتجميع في مجال الخدمات خطا تفكيكيا، إذ تفكك إلى سلسلة إمداد كوكبية. ليس لإنتاج أغان، بل كتابة برامج كمبيوتر أو وضع تصميمات لسلع استهلاكية أو إبداع أفلام سينمائية متحركة، أو إنجاز قروض مصرفية، أو إنتاج عروض لنقاط القوة لحساب شركة استشارية. وقد لوحظ في السنوات الأخيرة أن شركات أكثر فأكثر بدأت تتبع أسلوب التعهيد (outsourcing)، أي أن تعهد بخدماتها الخاصة بأعمال فنية لذوي الياقات البيضاء تماما مثل فورد وغيرها من شركات صناعة السيارات التي شرعت في تعهيد مهماتها الصناعية تدريجيا. وبدأت أول الأمر بأن عهدت بمهماتها إلى مؤسسات أمريكية أخرى، ثم نقلت الوظائف إلى ما وراء البحار، وغالبا ما يكون إلى الهند. وتحقق هذا عندما توترت اتصالات موثوق بها تربط العمالة الرخيصة بسلاسل الإمداد بالأسلوب نفسه الذي ربطت به البنية الأساسية للطرق السريعة في الصين مصانع الصين بالتجارة الكوكبية.

وإذا كانت الصين تعمل على إضافة صادرات أعمال ذوي الياقات البيضاء إلى رصيدها بينما الهند تعمل على زيادة صادرات صناعاتها، فإن البنية الأساسية هي التي تحدد أي بلد منخفض الأجور قادر على

إثبات أنه الأكثر تنافسية في كل مجال. إن البنية الأساسية للهند هي من يتحدثون الإنجليزية ممن تلقوا تعليما جيدا ومرتبطين بالغرب عن طريق تكنولوجيا الاتصالات والكمبيوتر الحديثة. وهيأ هذا ميزة وتفوقا للهند في جذب وظائف الياقات البيضاء. بينما تحث الصين الخطى في اتجاه تشييد بنية أساسية مادية راقية المستوى - عشرات الآلاف من الطرق السريعة والمطارات الحديثة - وسمح هذا للصين بأن تهيمن على الصادرات الصناعية. وغني عن البيان أنه من دون قدرة وطاقة عالية وبنية أساسية حديثة يعتمد عليها فإن سلسلة الإمداد العالمية المعقدة لن تعمل. لقد أدى وجود المصانع الجديدة في الصين ومراكز الاتصال في الهند إلى إسراع عملية تجزئة خطوط التجميع التقليدية، وشحن قوة التصنيع في الصين بطاقة فعالة ودعم صناعة الخدمات في الهند.

* * *

الآن، وبعد أن أعادت كل من الهند والصين ارتباطها ببقية العالم، أعادت خطوط تفكيك الإنتاج رسم خريطة التجارة العالمية بالكامل. وتمثل هذه التحولات بالنسبة إلى البلدان النامية دفعة قوية على طريق الازدهار إذ انتشلت مئات الملايين من أفقر الناس في العالم من وهدة الفقر عن طريق ما تهيأ لهم من أعمال في المصانع الجديدة. ويفيد البنك الدولي بأن نمو كل من الهند والصين معا خلال العقدين الماضيين أدى إلى خفض القطاع الذي يعيش في العالم أسير فقر مدقع من ٤٠ في المائة إلى ٢٠ في المائة. إن الرهان صعب، إذ تتصور حكومة الهند أنها إذا حافظت على نمو اقتصادها بنسبة ٨ في المائة في السنة على مدى العقد المقبل فإنها تستطيع أن تنتشل ٣٥٠ مليون نسمة من شعبها خارج دائرة الفقر [٨].

وحيث إن ملايين الوظائف أضحت تنتقل إلى مختلف أنحاء الكوكب، فإن كل أمة تقريبا زاد اهتمامها بمستقبل قوى العمل عندها. ولكن الصين والهند وحدهما لا تستوعبان كل العمل اللازم للعالم. حري أن

ندرك أن الصين إذ تصبح مصنع العالم فإن جيرانها الآسيويين فزعوا من ألا تكون هناك مساحة لهم في التجارة العالمية. ولكن على عكس مخاوفهم، فقد زادت التجارة وإن تغير دورهم تغيرا هائلا. ونظرا إلى شيوع نموذج خط التفكيك الإنتاجي، فقد وجدت البلدان النامية أدوارا جديدة لها لم تكن تتوقعها لكي تؤديها في الاقتصاد الكوكبي. قد لا تمتلك بنغلاديش أو فيتنام الإمكانات المتقدمة الصناعية للمساهمة في إنتاج كمبيوتر لاب توب أو إنتاج سيارة كاملة قابلة للتصدير، بما في ذلك أقراص السيليكون والمحركات المتقدمة جدا، بيد أنهما تملكان يقينا مصانع قادرة على صنع مكونات بسيطة لكي تمثل قطعا أو أجزاء من تلك المنتجات المركبة. إن البلدان النامية العاطلة من قدرات التكنولوجيا العالية جعلت من نفسها البدايات الأولى في سلاسل الإمداد. إذ تصنع أولى وأبسط الخطوات القليلة من مثل نسج القماش لصنع البلوزات، أو صناعة عدة التوصيلات الكهربائية للسيارة. وتصنيع ذلك قبل انتقال السلع إلى الخطوة التالية في عملية الإنتاج، ثم، وهو الغالب، إلى التجميع في الصين. وتفيد تقارير البنك الدولي بأنه منذ عشرين عاما مضت كانت البلدان النامية توفر ١٤ في المائة من الواردات الصناعية للبلدان الغنية. ولكن بحلول العام ٢٠٠٦ زاد هذا العدد إلى ٤٠ في المائة، ومن المتوقع أن يرتفع بحلول العام ٢٠٣٠ إلى أكثر من ٦٥ في المائة. ويتنبأ البنك الدولي بأن التجارة على الصعيد الكوكبي ستكون آنذاك قد حققت زيادة مثيرة [٩]. والفضل هنا للإجراءات السريعة في الشحن التي تقوم بها المستودعات في هونغ كونغ وشنغهاي، بل بعض الشركات الصغيرة المتخلفة. وهذه هي السبيل المتاحة للبلدان الراكدة لكي تصبح الآن إحدى حلقات سلسلة الإمداد للسلع المعولمة، بدلا من أن تفقد هذا الدور ويذهب لمصلحة بلدان أخرى بالكامل.

ويصدق الشيء نفسه على الهند. لقد تزايد دور الهند والصين كجزأين مكملين لخطوط الإنتاج الكوكبية نفسها، وذلك لأن الشركات تتغير لتصبح واقعية أكثر. إن الشركات التي ترتاح إلى تجزئة خطوط

إنتاجها وتحويلها إلى سلاسل إمداد ونشرها في مختلف أنحاء العالم تستخدم عمالا هنودا لأداء العمل الفني الخاص بذوي الياقات البيضاء وترسل المنتج هنا إلى الصين بغية دعم عمل ذوي الياقات الزرقاء. معنى هذا أن المهندسين الهنود يضعون تصميمات قطع غيار السيارات لكي تصنع في الصين تماما مثلما أن مهندسي شركة فيليبس في بانغالور يضعون برامج شفرة الكمبيوتر لأجهزة التلفاز الرقمية والهواتف المحمولة وأجهزة دي في دي ثم يتولى عمال المصانع الصينية تثبيتها وتجميعها معا. وهكذا تؤلف الهند والصين معا حلقتين متكاملتين لا متنافستين في كثير من خطوط التفكيك الإنتاجي لكثير من الشركات. وطبيعي أن استخدام البلدين الناميين معا يمثل أداة قوية، بل لا سبيل إلى الاستغناء عن ذلك، لمصالح الشركات الغربية التي تسعى إلى خفض تكلفتها والإسراع بدوران إنتاجها.

وعلاوة على المنافع القيمة التي توفرها العولمة، فإنها تمثل مخاطر واسعة النطاق للشركات التي تختار الخوض في مياهها. إن أي مشكلة تقع في حلقة واحدة من حلقات سلاسل الإمداد الطويلة جدا ـ أي حدث ابتداء من إعصار تسونامي أو عاصفة ثلجية إلى حريق في مستودع أو إضراب لعمال الشحن في مطار ما ـ يمكن أن تؤدي مؤقتا إلى تعطل كل مبيعات المنتج؛ مما يسبب إحباطا لدى المشترين، وإلى خسائر فادحة في أرباح الشركات. وترى الشركات حتى الآن أن الوفورات الهائلة في التكلفة تعوض الأخطار المحتملة. ولكن تقييم مخاطر العولمة قد تغيره أسباب القلق المترسبة بشأن استقرار الصين سياسيا أو تعرض أمريكا لأحداث إرهابية، بل وأخطار تفرضها أمراض مثل أنفلونزا الطيور.

يبدو واضحا أن نقل الوظائف عبر البحار يسمح أيضا للشركات في أمريكا بالاعتماد على القوى العاملة الأمريكية ذات الأجور المرتفعة لإنجاز أعمال أكثر تعقدا وتقدما، بينما تتولى المصانع في الصين العمل الأدنى مستوى اللازم لإنتاج سلعهم، وتتولى المكاتب الصغيرة في الهند

المهام المثيرة للضجر من أعمال المكاتب الخلفية. بيد أن وظائف من اعتادوا العمل في المصانع الأمريكية ـ في مراكز الاتصال أو مكاتب الرهونات أو المؤسسات القانونية ـ ألغيت بعد نقل مكاتب أعمال كاملة عبر البحار. كذلك فإن بعض العاملين الأمريكيين ممن تقلصت وظائفهم سوف يجدون عملا مثيرا أكثر لاهتمامهم. ولكن كثيرين سيجدون أنهم يفتقرون إلى المهارات اللازمة، ومن ثم سوف يخلفهم المجتمع وراءه».

* * *

إن سادة إدارة سلسلة الإمداد، والمسؤولين عن توريد كثير من السلع المصنوعة في الخارج إلى الولايات المتحدة وأوروبا هما أخوان اثنان من هونغ كونغ. لك أن تتصورهما باعتبار أنهما معا هنري فورد الصيني ورائدا مشروعات الأعمال في هذا القرن، يديران شركة في هونغ كونغ تحمل اسم لي آند فونغ. إن قليلين جدا من الغربيين سمعوا عنها، بيد أنها وصلت إلى ملايين المستهلكين الغربيين. ومثلت شركة لي آند فونغ، ودون ضجة كبيرة، ٣,٧ في المائة من واردات الولايات المتحدة من الملابس في العام ٢٠٠٥، أي بما يساوي نحو ٢,٧ بليون دولار. تبحث لي آند فونغ عن المصانع التي تصنع كل شيء تراه عيناك في أي قسم من أقسام مستودعات بيع السلع، ابتداء من أدوات الحدائق وأطقم المفكّات وحتى المناشف وأحذية التنس ولعب الأطفال والملابس. وتشحن نحو ١٠٧ بلايين قطعة من مختلف أنواع السلع المصنوعة في خمسين بلدا. ومع هذا لا تملك الشركة مصنعا واحدا. نقول ذلك في عبارات بسيطة، تتلقى المؤسسة طلبات الشركات الموجودة في الغرب التي توقفت عن صنع مبيعاتها، وتبحث المؤسسة عن المصانع المؤهلة لصناعة السلع أيا كانت. يقول وليام فونغ المدير الإداري: «نحن آخر طرف في عملية التعهيد» [١٠]. ويدير هو وأخوه فيكتور الشركة التي تقوم بتزييت عجلات التجارة الكوكبية عن طريق الجمع بين البائعين والمشترين معا.

ويعكس تطور الشركة صورة تطور الصين، ولكنه يوضح أيضا طريق السير قدما للشركات والأقطار التي وجدت نفسها أسيرة منافسة جديدة من بلدان أخرى أجور العمل فيها منخفضة. منذ قرن مضى، وقتما كانت الصين تشحن الخزف وتصدره إلى الغرب، قرر رجل صيني يتحدث الإنجليزية أن يتولى بنفسه أعمال الشحن لحسابه الخاص بدلا من العمل مترجما للتجار الأمريكيين أو البريطانيين، وأن يشتري هو السلع من الصين ويبيعها للغرب في بلاده. كان هذا هو فانغ باك ـ ليو جد فيكتور وليام. واستطاع الجد مع شريكه لي تو ـ منغ أن يشكل مؤسسة لي آند فونغ العام ١٩٠٦ في كانتون، وهي المدينة المعروفة اليوم باسم غوانغجو جنوبي الصين.

وعندما تولى الشيوعيون السلطة العام ١٩٤٩، فقدت أسرة فونغ، شأن تجار كثيرين، أملاكها في الصين الأم. وبعد أن أغلقت الصين أبوابها أمام العالم، هربت أسرة فونغ إلى هونغ كونغ. وشعر أكثر من غادروا الصين بأنهم أسرى فوضى تحطم القلوب: لاجئون صينيون فقراء بائسون يتدفقون على هونغ كونغ ـ البعض برا، بل وسباحة من مكاو، عبر مياه البحر التي تعج بأسماك القرش. عاش آلاف المهاجرين الصينيين المنهكين المحطمين محشورين في بيوت إيواء تؤجر غرفها للنزلاء، وهي غرف تشبه حقيقةً الأقفاص الحديد. وأسعد المهاجرين حظا من عثر على أقارب له أو أصدقاء أو عثر على وظيفة في وقت قصير. ولكن أسرة فونغ الثرية كانت بالمقارنة أسعد حظا: إذ على الرغم من أنها فقدت كل شيء في الصين، فقد سبق للكثيرين من أبناء الأسرة الاستقرار في هونغ كونغ. ولكن شركة الأسرة وجدت نفسها فجأة عاجزة عن صناعة السلع التي يريد عملاؤها شراءها. إذ اختفت عن أعينها فجأة المصانع الصينية التي اعتادت الاعتماد عليها بعد أن أغلقت الصين أبوابها على نفسها من دون العالم.

وسرعان ما تكيفت شركة لي آند فونغ مع الواقع الجديد مثلها في هذا مثل هونغ كونغ. ظهرت عبر كل أنحاء هونغ كونغ مصانع السلع التي كانت تنتجها المصانع الصينية. واستقر المهاجرون

الصينيون على شاطئ المستعمرة البريطانية آنذاك يقدمون القوى العاملة الصناعية الرخيصة مثلما كانت حالهم في السابق داخل الصين الأم. وقدحت المصانع الجديدة زناد حركة الانتعاش في هونغ كونغ، ونشأت وظائف جديدة كافية لاستيعاب فيضان المهاجرين، وسرعان ما عهدت لي آند فونغ للمصانع بإنتاج الزهور الاصطناعية وألعاب الأطفال والألعاب النارية - كل أنواع السلع - وهكذا استأنفت الشركة صادراتها إلى الغرب. نمت شركة الأسرة على مدى العقود في تواز مع نمو وازدهار هونغ كونغ التي انتقل شعبها من الفقر إلى الرخاء، ومن الأجور المتدنية إلى أجور مرتفعة. وانطلقت المدينة لتصبح واحدا من أسرع اقتصادات النمور نموا في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين [١١].

ومع ازدهار شركة الأسرة ذهب فيكتور ووليام إلى الجامعة في أمريكا، إلى مؤسسة ماساتشوسيتس للتكنولوجيا، وبرنستون، على التوالي. ثم ذهب وليام إلى مدرسة هارفارد لمشروعات الأعمال، وكذا أخوه فيكتور تعلم هناك لاحقا. وعاد الأخوان إلى هونغ كونغ في مطلع السبعينيات وأعادا تنظيم الشركة على نحو جذري، مؤكدين أنها تستخدم المناهج التي تعلماها في الغرب. ولم يعد هناك أحد غائب من أعمام أو خالات أو أبناء عمومة أو أبناء خؤولة عن جدول الرواتب. ولكن كانت أمامهما مشكلة: ارتفعت الرواتب كثيرا جدا بحيث أصبح لزاما على المصانع في هونغ كونغ أن تنتقل إلى تايوان أو كوريا أو إلى أي مكان آخر. أو بعبارة أخرى تحولت مدينة هونغ كونغ بنجاح من ملاذ لليائسين إلى مستودع صناعات ثم إلى مدينة للعاملين الفنيين من ذوي الياقات البيضاء لأداء الخدمات الفنية. وبعد أن انتشلت هونغ كونغ نفسها من الفقر، ارتفعت الرواتب ارتفاعا كبيرا جدا بحيث إن مصانع المدينة لم تعد منافسة لمصانع البلدان المجاورة - وهو ما يشبه كثيرا الوضع الآن بالنسبة إلى الولايات المتحدة واليابان وكوريا - وأصبح لزاما على أسرة فونغ أن تحول الشركة ثانية بعد أن شرعت الصناعة في

الانتقال بعيدا من هونغ كونغ بما يعني ملاءمة الشركة مع تيارات الاقتصاد الكوكبي مثلما تفعل الشركات الغربية اليوم للتلاؤم مع صعود الصين والهند.

وعندما أعادت الصين الأم فتح أبوابها العام ١٩٧٨ راهن فيكتور ووليام على أن الصين ستصبح مصنع العالم. ومن ثم يمكن لشركة الأسرة أن تعود إلى جذورها، ولكن ليس وفقا للنهج الذي اتبعه جدهما، أو تأسيسا على التوقع بأن الشركات سوف تستخدم خط التجميع الذي ابتدعه هنري فورد. وإنما العكس، نهض الأخوان بتفيذ وترويج طريقة خط التفكيك الإنتاجي الراهن. ومن ثم بدلا من استخدام مصانع صينية لإنتاج سلع كاملة تماما لحساب أسواق الغرب. كؤوس وصحون خزفية كما كانت الحال في أيام الجد. تصور وليام وفيكتور أن أكفأ ما يمكن أن تفعله الصين هو تصدير مكونات موجودة على امتداد سلاسل الإمداد لحساب الشركات متعددة القوميات. وأضاف الأخوان، خلال العقد الماضي، مصانع في الهند وفي أنحاء مختلفة من العالم إلى مجموعة الشركات ذات الصلة بسلاسل الإمداد. أقام الأخوان علاقات مع أصحاب المصانع في مختلف بقاع العالم، ومن ثم فإذا أراد عميل معرفة أين يصنع ٨٥ ألف زوج بنطلونات أو حيوانات محشوة فإن شركة لي آند فونغ يمكنها توفير وتسليم السلع بسعر جيد. وساعدا بذلك سلاسل الإمداد على النمو لتزداد طولا وتعقدا. يشير وليام إلى ٧٥٠٠ مصنع هي المصانع التي تعاقدت مع شركته، ويسمي هذا الكم «شتات الصناعة» للشركات الغربية الـ ٣٥٠ التي هي جملة عملائه. ويقول وليام فونغ: «نحن في عصر التعهيد الجذري، إذ لا شيء مقدس». ويقول أخوه فيكتور إن ما نشاهده باعتباره تحولات في التجارة الكوكبية هو «تجزئة سلسلة الإمداد إلى أصغر المكونات».

* * *

وفي متابعة للرحلة الدائرية لأحد المنتجات التي ترعاها شركة لي آند فونغ عبر الاقتصاد الكوكبي، يتضح أن نموذج التصنيع المستخدم في زيادة مطردة اليوم ليس نموذج جدهما. ولا هو نموذج هنري فورد

المسمى خط التجميع. مثال ذلك أن شركة هونغ كونغ تبين لها أن جميع المصانع اعتادت صناعة سويترات تحمل اسم كتان إلين فيشر الذي يسير عبر مسار طويل وصولا إلى أرفف مستودعات البيع. تبدأ السترات كمادة خام (نبات كتان) نما في فرنسا. والمعروف أن الصين تزرع الكتان أيضا، وأن كتان الصين أرخص، بيد أنه يفتقد ملمس النعومة التي تحسها في كتان إلين فيشر. معنى هذا أن إلين فيشر يستخدم الكتان الفرنسي باعتباره نوعية جيدة لصناعة ستراته. ويجري تصدير الكتان غالي الثمن لصناعة السترات على متن مركب إلى تيانجين على الساحل الشرقي للصين. وتحمله من هنا شاحنات عبر مسافة ٢٥٥ ميلا إلى الغرب لحساب مصنع غزل في مدينة اسمها شوجو في منطقة مشهورة بمناجم الفحم أكثر من شهرتها بمصانع النسيج. ويجري تنزيل الكتان داخل مستودع يشبه كثيرا من حيث المنظر والرائحة مخزن القش. ونرى عند أحد طرفي المستودع أكواما من بالات الكتان بارتفاع عشرين قدما التي تشبه القش المنفوش. ونجد عند الطرف الآخر عشر نساء أو أكثر قليلا جالسات وسط أكوام من الكتان وقد ارتدين سترات شتوية خشية البرد. وتلف العجائز منهن إيشاربات حول رؤوسهن بينما كثير من الفتيات يرتدين قبعات كرة البيسبول صفراء فاقعة اللون وعليها شعار شركة نايكي. وظيفتهن هي تنقية الكتان مما علق به من قش أو شوائب مقابل ما لا يزيد على دولار في اليوم.

وفي هذه البقعة غير المتوقعة وسط الصين تبدأ رحلة السترات على امتداد خط التفكيك الإنتاجي الذي سيحملها ابتداء، وهي مادة كتان خام إلى أن تصبح سترة من خيوط الكتان الناعم الفاخر، ثم لكي يكون لباسا يرتديه أمريكيون في كل أنحاء الولايات المتحدة. وهذه هي عولمة الأحداث اليومية. ويحمل مصنع الغزل اسم شركة شانكسي شوفانغ لنسج الكتان، وهي شركة مملوكة للدولة وإحدى بقايا الماضي الشيوعي التي تصارع لتجد لنفسها مكانا ضمن مستقبل الأمة. ونرى عند نهاية

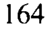
الطريق منشأة ضخمة تحرق الفحم لتوليد الكهرباء حيث توجد مدخنتان تبثان دخانا أبيض في السماء الرمادية . وهو الأبيض نفسه الذي يترسب فوق المدينة تاركا قشرة رقيقة فوق زجاج السيارات ومقاعد الدراجات البخارية وأي شيء يظل ثابتا بلا حراك لفترة طويلة. ويبدو للرائي أن طرقات شوجو كأنها بنيت خلال الأعوام القليلة الماضية. إذ توجد بها أضواء على الجانبين علاوة على أضواء إشارات المرور، بل وكاميرات تصوير أمنية عند التقاطعات. تضم المدينة ١,٣ مليون نسمة حتى ليمكن القول إنها قد تصبح مدينة كانساس الحديثة اليوم لولا ما فيها من بقايا أسلوب الحياة الصيني القديم. ويقف عند إشارات المرور الضوئية أعداد كبيرة من ركاب الدراجات، تمر إلى جوارهم شاحنات ضخمة تحمل أكواما عالية من الفحم وهي تزمجر في طريقها . ويقتسم ركاب الدراجات الطريق مع حافلات مكتظة بركابها وحمير تجر عربات خشبية محملة بأكوام البصل الأخضر. ويقف داخل بوابات مصنع الغزل رجل نحيل جدا ممسكا مكنسة من القش ليكنس طريق الدخول والخروج.

يبدأ رجلان في تحميل الكتان بعد تنظيفه فوق شاحنة صغيرة ثم يقودانها من المستودع إلى المصنع عند الباب التالي، حيث تقبع جاهزة ماكينة خضراء ضخمة بطول فناء كرة السلة. ويشير جيانغ هو وين، المدير العام للمصنع ذو الوجه الطفولي، إلى الماكينة ليقول في قدر من الزهو إن هذه هي أحدث ماكينة تمشيط للكتان والأكثر تقدما في كل الصين. صنعت في فرنسا وشحنت إلى هنا بعد أن أغلقت شركة فرنسية مصنع الغزل الخاص بها، وكانت شريكة مع هذه الشركة الصينية المملوكة للدولة. بدأنا صناعة الغزل هنا في شوجو. ويقف عند أحد طرفي الماكينة عاملان يسطحان جدائل خيوط الكتان الخام ثم يلقمانها داخل فتحات مئات الأمشاط المعدنية: تعمل الماكينة على تسوية وتعديل وكي الكتان إلى أن يخرج من الطرف الآخر بحيث يبدو في مظهره وملمسه مثل خيوط ذيل الحصان المصنوع من شعر ناعم

أشقر. ويجري لف الجدائل داخل براميل بارتفاع ثلاث أقدام، وهي طريقة صناعية تسمى شعر رابونزيل (*). ثم بعد ذلك يجري نقل الكتان في شكل ذيل الحصان إلى ماكينات أخرى لتمشيط خيوط الكتان ثانية وتجميع الألياف في جديلة واحدة طويلة. تستمر عملية تحول الكتان: مجموعة أخرى من الماكينات تحول الجدائل التي في لون القش إلى غزل، ولف الخيط الناعم بسرعة كبيرة حول بكرات بلاستيكية بارتفاع قدم. ثم تنقل بكرات الغزل إلى القاعة المجاورة، حيث يغمس كل ١٤٤ منها في وقت واحد في براميل تبييض: لمدة ست ساعات. ويقول السيد يانغ، وهو يشير إلى بعض معدات غرفة التبييض «هذه الماكينات مصنوعة في روسيا، وتلك من هونغ كونغ». وتليها مجموعة من الماكينات مصنوعة في ألمانيا، والتي تحول الخيوط السميكة من الكتان بلونه الأبيض الآن إلى خيوط رفيعة وتلفها في بكرات بارتفاع ست بوصات ـ ألفا بكرة في اليوم. تستغرق رحلة الكتان الخام لتحوله من البالات الخشنة إلى بكرات خيط نظيف رقيق ثلاثة أيام. ويرتدي عدد قليل من عمال المصنع أقنعة واقية على الرغم من أن غبار الكتان سرعان ما يغطي الملابس والماكينات.

ربما يكون مستوى معدات المصنع مناسبا للمعايير العالمية، لكن رواتب وسكنى العمال هي يقينا محلية. يوجد داخل مجمع المصنع مهجع مسور بجدران من الآجر. تفوح في أروقته رائحة النودلز (نوع من المكرونة) مخلوطة برائحة البول. وتضم كل غرفة ستة أسرة على كل سرير حشية رقيقة وبطاطين، وهي غرف واسعة إلى حد ما وبها تدفئة. ولكن الحمامات المشتركة تعافها النفس، علاوة على أن المراحيض التقليدية، وهي فتحة في الأرضية مسدودة. بيد أن غرف النوم، على الرغم من هذا، تزينها لوحات حالمة: ملصقات لسباقات السيارات معلقة فوق أحد الأبواب، وملصق في الردهة لإعلان مأخوذ

(*) رابونزيل Rapunzel : هي إحدى الحكايات التي جمعها الأخوان غريم Brothers Grimm. وتحكي القصة الألمانية عن فتاة ذات شعر أشقر طويل يساعدها في الهروب من برج حبستها فيه ساحرة شريرة [المحررة].



من صحيفة ومعلق على الجدار بعرض صورة هاتف موبايل يشع ضوءا صناعة فيليبس. ويضم مصنع الغزل هذا ٧٥٠ عاملا يعملون ثلاث دورات ونوبات يومية كل نوبة ثماني ساعات. ويتقاضى عمال النوبة الليلية ١٠٠ دولار في الشهر، ولكن عمال النوبة النهارية يتقاضون مبلغا ضئيلا يصل إلى ٣٧ دولارا شهريا، أي نحو دولار واحد بالكاد يوميا.

يقول السيد يانغ موضحا: إن المصنع بتشكيلة ماكيناته التي تمثل أمما متحدة تقرر أن يقام في شوجو، لأنه في مطلع التسعينيات سمحت السلطات لشركة فرنسية بالشراكة مع الحكومة الصينية لإقامة مصنع مقابل الحصول على ٣٠ في المائة من الأسهم، وكانت الفكرة أن تبيع الشركة الفرنسية الكتان للمشروع الصيني ثم تصدر الغزل إلى الطرف الأخير من عملائها في إيطاليا والبرازيل. وأدارت الشركة الفرنسية المصنع لمدة عشرة أعوام، وأضافت المزيد والمزيد من الماكينات إلى أن زادت أسهمها إلى ٤٨ في المائة. وينقسم الباقي بين فروع حكومية صينية: حكومة المقاطعة وتمتلك ٢٧ في المائة، والحكومة الإقليمية تمتلك ١١ في المائة، ومدينة شوجو تمتلك ١٤ في المائة. وواقع الحال أن شركة غزل منافسة ظهرت فجأة بجوار هذه الشركة، ويديرها المدير الصيني نفسه الذي كان يدير المشروع المشترك آنذاك. يقول السيد يانغ موضحا: إنه بعد أن أحضرت الشركة الفرنسية الآلات وعلّمت الصينيين كيف يديرون المصنع: «وقعت في أخطاء استثمارية»، وأفلست. ولم يبق للشركة الفرنسية أي عمال في شوجو، ولم تعد تحقق حتى نصف أرباحها. يبدو في ظاهر الأمور أن هذه الشركة غير العادية بخليطها المؤسس على نظام الأوامر النافذة والممثل للملكية الحكومية الصينية كان أحد هذه «الأخطاء الاستثمارية» الفرنسية. ولكن لايزال الوقت صعبا بالنسبة إلى مصنع الغزل. ونظرا إلى وجود المزيد من مصانع الغزل الآن في الصين، بما في ذلك المصنع المنافس القائم بجوار هذا المصنع مباشرة، انخفضت أسعار الغزل، وأصبح تحقيق الأرباح عسيرا. ويقول السيد يانغ إن مصنعه حقق أرباحا تكاد تصل إلى ١٢٥٠٠ دولار العام ٢٠٠٤ (١٢).

ويعتبر مصنع السيد يانغ ذو الربح المنخفض المحطة الأولى على طريق دولي ممتد طويل يفضي إلى سلعة سترة إلين فيشر، أو إلى سلع أخرى من نسيج القماش. ويجري بالنسبة إلى بعض العملاء شحن الخيط الأبيض إلى تايلاند أو اليابان أو الهند للصباغة، ومن يدري إلى أين تكون الخطوة التالية لنسج الغزل قماشا. ولكن بالنسبة إلى البكرات الخاصة بصناعة «سويترات» من شركة إلين فيشر فإنها توضع فوق شاحنة لتحملها على مدى رحلة يومية طولها ١١١٦ ميلا بالسيارة إلى المصنع في جوانغو في جنوب الصين لصباغة الخيوط باللون الأرجواني أو الأحمر أو القرنفلي أو الأخضر. بعد ذلك تحمل بكرات الخيط الملون فوق شاحنة أخرى، ولكنها هذه المرة متجهة إلى مصنع نسيج بالقرب من دونغوان في الصين اسمه «مصنع النسيج المتألق دائما»، أو «إيفربرايت».

يقف العمال في مصنع إيفربرايت قبالة أربعمائة ماكينة نسج داخل قاعة تضيئها أضواء الفلورسنت اللامعة مع مراوح للتبريد. تحول إحدى الماكينات بكرة خيط إلى قطع قماش تكفي سترة بلون وردي، وتحول أخرى بكرة خيط إلى لون أخضر. وتوجد بجوار هذه القاعة قاعة أخرى مكيفة الهواء يجلس بداخلها عمال مهرة على كراسي بلاستيكية، ويديرون ماكينات خياطة خاصة مستديرة تربط قطعة القماش الخاصة بالسترة بالقطعة التالية الملازمة ليتكون شكل سترة. ويتقاضى هؤلاء ٢٤٥ دولارا شهريا أو ٨,١٥ دولار في اليوم. أما من يديرون أنوال حياكة أبسط فإنهم يتقاضون نصف المبلغ. وهؤلاء وأولئك أعلى كثيرا من حيث الأجر من الحد الأدنى للأجور في هذه المنطقة وقدره ٧٠ دولارا في الشهر. ونظرا إلى أنهم يعيشون في غرف نوم خصصها لهم المصنع ونفقاتهم قليلة، فإن أكثرهم قادر على شراء هواتف محمولة: إذ توجد طاولة موضوع فوقها عشرات الهواتف المحمولة تركها أصحابها لشحنها في أثناء أدائهم العمل اليومي. والملاحظ أن العمال في أوائل العشرينيات من أعمارهم، ويبعد عملهم

مئات الأميال عن موطنهم الأصلي. جاء أكثرهم من قرى في مقاطعتي سيشوان وهونان، حيث تعلموا هناك إلى أن بلغ المرء منهم نحو الثانية عشرة من العمر، وبعدها عمل في القرية أعمالا مثل رعاية الأطفال أو الزراعة، إلى أن غادر القرية ليلتحق بعمل في مصنع إيفربرايت أو في غيره في إطار حالة ازدهار التصدير في الصين. وجدير بالذكر أن عمال المصنع هؤلاء الذين يتقاضون ٨ دولارات في اليوم هم خير الفائزين بالخبز اللازم لحياتهم قياسا على بقية الأسرة جميعا: وغالبا ما يتكسبون أكثر من ذلك خلال بضعة أشهر، وهو ما يزيد على ما يتكسبه ذووهم على مدى عام. ويتمتع العمال بعطلة العام الجديد الصيني لمدة أسبوع كامل في فصل الربيع. ويعودون خلال هذه العطلة إلى موطنهم الأصلي. ولكنهم عند العودة من الريف إلى عملهم غالبا ما يعودون بصحبة أصدقاء أو أقارب شغوفين لاصطياد وظيفة في مصنع النسيج [١٢].

تجري عملية غسل ثم تجفيف السترات الملونة، ثم توضع فوق طاولات خاصة لكيها ومراجعة أي عيوب فيها. وتوضع السترات التي تجتاز عملية المراجعة فوق طاولة، ويأتي إليها عامل يحمل في يده صندوقا صغيرا في داخله شارات باسم إلين فيشر ليضع شارة على كل سترة كل خمس عشرة ثانية، ويخيط الشعار باليد. تشغل السترات الكتانية خطا واحدا ضمن خطوط التجميع في مصنع إيفربرايت. وهناك شركات أخرى مثل ليمتد وتارغت وغيرهما تستخدم هذا المصنع أيضا ليصنع لها بعض الأقمشة التي تبيعها. وتلي سترات إلين فيشر طاولة عليها أكوام من سترات بيضاء إنتاج غيس جينز، وتلي هذه طاولة تغطيها كمية ضخمة من سترات سوداء مع أشرطة بيضاء بامتداد الأكمام. وهذه سترات رجال، وكل منها كبير الحجم حتى يكاد يتسع لعاملين وربما ثلاثة من عمال الخياطة في المصنع. وهذه السترات كبيرة الحجم جدا وغالية الثمن جدا بالنسبة إلى من أنتجوها. يستخدم العمال مدفعا خاصا لدفع ولصق رقعة تحدد

السعر، بحيث يكون جاهزا للبيع في مستودعات التجارة في الولايات المتحدة: تباع سترة غيس جينز بمبلغ ٦٩ دولارا، وهو أدنى أجر شهري في هذه المنطقة من الصين. وتكلف سترة إلين فيشر ١٤٨ دولارا، أي أكثر من راتب شهر لأغلبية العاملين في هذا المصنع. يطوي العمال كل سترة من سترات إلين فيشر ويضعونها في كيس بلاستيك، ثم يعبئون السترات داخل صندوق من الكرتون المقوى لتحمله الشاحنة إلى مسافة ساعتين إلى مستودع ترانس غلوبال لوجيستكس في هونغ كونغ. ويملأ ترانس غلوبال حاوية معدنية بالسترات ويدفعها إلى قسم الشحن التابع لمطار هونغ كونغ. وبعد سبع دقائق من وصول الشحنة إلى المطار تنزلق شحنة السترات على سير عملاق متحرك للكشف عليها بالأشعة السينية ثم تحمّل إلى باطن الطائرة لبيعها في كل أنحاء أمريكا. هكذا قطعت هذه السترات الأنيقة مرحلة ممتدة طويلة ابتداء من فرنسا إلى الصين ثم إلى الولايات المتحدة عبر مركب واحد وخمس شاحنات وثلاثة مصانع وطائرة في جولة طويلة، لتصبح كما هي الآن منتجات شائعة في كل أسواق البيع الأمريكية. ويمكن القول إن أغلبية الملابس في أيامنا هذه قد جابت العالم أكثر من لابسيها.



6

ثورة الهند الثقافية

في خريف العام ١٩٩١، عندما التحق ستاوان كادبوركار بالجامعة في بيون التي لا تبعد كثيرا عن مومباي لم يكن سوى ٦٠ في المائة ممن تخرجوا في الجامعة قبل ذلك هم من وجدوا وظيفة يعملون فيها. ولكن مع حلول وقت تخرجه في العام ١٩٩٥، كان الاقتصاد الهندي قد بدأ يتحرك على الطريق في حركة عامة سريعة، ومن ثم انتظر كل من السيد كادبوركار وزملائه مستقبل باسم للغاية. ولم يعد أحد تقريبا يستشعر قلقا من احتمال التخرج ليجد نفسه عاطلا. عثر السيد كادبوركار على وظيفة مهندس إلكترونيات في شركة سيمنز في مومباي براتب قدره ١٥٠٠ دولار سنويا، وهو راتب هائل في ذلك الوقت. ورأى السيد كادبوركار مثلما رأى أغلبية العاملين الفنيين الهنود الذين تخرجوا بعد العام ١٩٩١ أن

«ثمة مجموعة فريدة من العوامل التي تشير في موضوعية إلى أن الهند أضحت على أعتاب عصر ذهبي من النمو. وإذا أمسكنا بهذه اللحظة يمكن للهند أن تتجاوز حالة الفقر، ويمكن للأجيال القادمة أن تحظى بحقبة رخاء غير مسبوقة، وأن يكون لها رأي حاسم في تشكيل النظام الاقتصادي الكوكبي والسياسة العالمية»

فيجاي كلكار

وزير المالية الهندي السابق

الأيام السعيدة بدأت تهل عليهم. وبعد عامين من تخرجه التحق بشركة إنفوسيس في بانغالور، وهي الشركة التي أنشأها نارايانا مورثي وناندان نايلكاني. وارتفع راتبه إلى ٥ آلاف دولار في السنة، وهو ما يزيد على مجموع راتبي أبيه وأمه، وكلاهما يعمل في التدريس. وبينما ساعد شركة سيسكو، إحدى عملاء إنفوسيس، لإنجاز كود يسمح بنقل الطلبات الهاتفية عبر الإنترنت، عاش السيد كادبوركار، مثله مثل أغلبية زملائه، مع ذويه، وادخر ما يكفي لشراء دراجة بخارية، وعندما بلغ الخامسة والعشرين من عمره اشترى بيتا. في التاسعة والعشرين من العمر اشترى أول سيارة له ماركة هيونداي أكسنت.

ويقول السيد كادبوركار: «كان أبناء جيل أبي لا يشترون بيتا إلا في الأربعينيات من العمر، أما السيارة فبعد ذلك بزمن، كذلك وأنا طالب في الجامعة لم يدر في خلدي أن هناك من بين أبناء جيلنا من يحلم بأننا سنفعل ذلك في باكورة حياتنا». زاد راتبه ليصبح راتبا أميريا وقدره ٢٠ ألف دولار في السنة، ثم إلى ٤٠ ألف دولار، وتعجب مثلما تعجب من التحقوا بشركة إنفوسيس بعده ببضع سنوات لهذا الراتب الوفير جدا الذي يمكنهم من شراء أحدث صيحة من الهواتف النقالة. وقال: «إنهم لن يترددوا في شراء أشياء مثل سيارات أو دراجات بخارية وطلب قروض لذلك. إنهم يقينا لم يعيشوا أياما عجافا». أرسلت الشركة السيد كادبوركار مثل غيره كثيرين من زملائه في إنفوسيس إلى الولايات المتحدة فترة تمتد إلى بضعة أشهر. وانتقل منذ عهد قريب جدا إلى كاليفورنيا حيث يتقاضى مبلغا هائلا قدره ١٢٠ ألف دولار في السنة. ويخطط للعمل في كاليفورنيا سنوات قليلة قبل العودة إلى الهند. وقال: «عند العودة إلى بانغالور سيكون مستخدمو إنفوسيس الجدد غير قانعين بشراء هواتف نقالة فقط. إنهم سيفتحون حسابات للاتجار بالأسهم عبر الإنترنت حتى يتسنى لهم الاستثمار في جميع الشركات الهندية المشهرة». وأضاف قائلا: «وهكذا أصبح زملائي أكثر وأكثر طموحا من حيث ما يريدون إنجازه في الحياة» [1].

وإذا كانت الوفرة الكبيرة من الهواتف النقالة الجديدة اللامعة والدراجات البخارية رمزا لنجاح الهند الاقتصادي، فإنها أيضا علامة على نقلة جذرية في الثقافة. إذ أصبح الملايين من الشباب الهندي المتعلم يعيشون الآن في عالم مختلف عن عالم ذويهم الذين صارعوا من أجل تحقيق غاياتهم على الرغم من انخفاض رواتبهم. وأكثر من هذا، أنهم يختلفون عن أخواتهم وإخوتهم الأكبر سنا ممن كانت لهم طموحات وأحلام متواضعة. ويرى الشاب المتعلم الآن أن الهند تجسد أرض الرخاء والفرص المتاحة بلا نهاية. وجدير بالذكر أن كثيرين من قاطني الهند الجديدة يعملون لحساب شركات أمريكية، وفي وسعهم أن يجدوا عملهم مجزيا ثقافيا مع ما يكسبونه من مال كاف لتناول الطعام في المطاعم، وكذا شراء بيوت للسكنى وسيارات، علاوة على التحدث عبر الهواتف النقالة مع أصدقائهم ثم بعد هذا فرصة للسفر والرحلات. وها هم أخيرا يجدون بين أيديهم كل ما يعتبره خريجو الجامعات الأمريكية أمرا مسلما به. يقول السيد نايلكاني عضو المجلس التنفيذي [٢] في إنفوسيس: «أثبت نظام التعهيد أن في مقدورنا المنافسة في العالم والفوز». ومع ارتباط الهند بالاقتصاد العالمي بدأت تتغير طقوس شباب الهند من حيث اللباس والطعام بل والزواج مما يعكس ما يشاهدونه على شاشات تلفازهم الملون الجديد - سواء أفلام بولي وود أو عروض تلفاز أمريكية أو إعلانات عن ماركات تجارية لسلع أجنبية.

وتعتبر قصة السيد كادبوركار هي المعيار وليست الاستثناء بالنسبة إلى أبناء جيله من هنود ما بعد العام ١٩٩١. حقا إن من يقومون بمهمات الوظائف الأمريكية ربما يتقاضون ما لا يزيد على عشر الأجور في أمريكا، بيد أنهم مع هذا يعيشون حياتهم في الهند على مستوى خيالي. ولكن الرواتب تختلف كثيرا في بانغالور أو مومباي عنها في وادي السيليكون أو مانهاتن. ويتقاضى السيد كادبوركار مبلغ ١٢٠ ألف دولار في السنة حين يعمل في كاليفورنيا، ذلك لأن هذا المبلغ هو الذي يحقق لصاحبه أسلوب الحياة نفسه في بانغالور براتب ٤٠ ألف دولار. والمعروف

أن شقة فاخرة مؤلفة من ثلاث غرف نوم لأسرة في بانغالور داخل مجمع سكني فيه حمام سباحة وساحة للعب الأطفال تتكلف إيجارا شهريا ٥٠٠ دولار. واعتادت أسر الطبقة الوسطى الهندية أن تستخدم بشكل روتيني مديرة منزل كل الوقت وتقوم بأعمال الطهي وتتقاضى ٥٥ دولارا شهريا. ويمكن دفع هذا المبلغ نفسه مقابل عمل يوم واحد في الولايات المتحدة. وتبدأ خدمة الهاتف النقال بمبلغ ٥ دولارات شهريا.. كذلك من يستطيعون امتلاك سيارة باستطاعتهم أيضا استخدام سائقين متفرغين، ويتقاضى السائق مبلغ ١٢٥ دولارا شهريا. معنى هذا أن حالة الانتعاش الاقتصادي التي تعيشها الهند جعلت من مئات الآلاف من الشباب مهراجات، فهم في الليل فرسان الليل وملوك في قلاعهم داخل مجتمعات لها بوابات خاصة وهم في النهار قاطنو مقصورات مبرمجي الكمبيوتر يردون على الهاتف أو يجرون أبحاثا لحساب الأجانب.

* * *

إن زيارتك للمركز الرئيسي لشركة إنفوسيس في بانغالور لا تتيح لك فقط معرفة الهند البازغة الجديدة، بل وتشاهد أيضا جماع الاقتصاد الكوكبي في حركته. خارج بوابات المجمع ترى أطفالا حفاة يسيرون على أقدامهم في طريقهم إلى المدرسة وسط الطرقات الصاخبة واختناقات المرور. ولكن داخل البوابات التي تقف عندها حراسات ترى صورة مثالية لحرم جامعي أمريكي أعيد إبداعه من جديد، وتستقر مباني إدارة إنفوسيس في هدوء وسط ساحات مغطاة بالعشب قسمتها ممرات جانبية وتخللتها أفنية لكرة السلة والكرة الطائرة. ويوجد أيضا مطعم بيتزا لشركة دومينو وموقف عملاق لوقوف السيارات. وإذا عدنا بالذاكرة إلى الوراء بينما كان المبنى المجمع لشركة إنفوسيس لايزال في طور البناء العام ١٩٩٤، كانت الأغلبية العظمى من العاملين يركبون الحافلات أو الدراجات البخارية. وبعد ذلك بعقد واحد حلت السيارات الجديدة محل وسائل النقل ذات العجلتين.

يجلس موظفو شركة إنفوسيس داخل المقصورات في أنحاء المجمع يصرِّفون مهمات وظائفهم اليومية ضمانا لاطراد حركة الاقتصاد الكوكبي في سهولة ويسر. وها هو فيشواز جين البالغ من العمر الثامنة والعشرين، وهو مهندس كهربائي، وحامل لدرجة الماجستير في الإدارة والأعمال، ويكسب ١٤ ألف دولار في السنة، يساعد شركة سوني على بناء موقع لعقد الصفقات التجارية عبر الإنترنت مباشرة بين الشركات. ولكن وظيفة السيد جين ليست سهلة مثل وضع أرقام وبرمجة مدونة أو كود كومبيوتر، يقول: «ليس لنا أن نجلس هنا ونبني فقط، بل نحن في حاجة إلى أن نفهم العمليات الخاصة بأعمالهم» [٣].

ويتعامل موظفو إنفوسيس مع وظائفهم بجدية كاملة. وجدير بالذكر أن ١,٤ مليون نسمة تقدموا للعمل هناك في العام ٢٠٠٦. طبيعي أن حصول كل من السيد جين والسيد كادبوركار وأقرانهما على وظائف لهم في إنفوسيس يحقق إنجازا طالما كانوا يشتهونه، تماما مثلما يحصل أمريكي على وظيفة له في شركة مايكروسوفت. بعملهم لدى إنفوسيس هم أيضا يعملون للشركات الأمريكية والمتعددة القوميات حول العالم. ترى في ساحة الاستقبال بشركة إنفوسيس جهاز فيديو رائعا يعرض صور العاملين الجادين كما يعرض قائمة جزئية لعملاء إنفوسيس: بيبسي كولا، منظومات سيسكو، ريبوك، ماكينات مشروعات الأعمال الدولية، جي. سينزبري، مرسيدس، إيرباص، آيتنا، توشيبا، جونسون كونترولز، بوينغ، مونسانتو، بورش. وثمة لافتة معلقة في ساحة الاستقبال صباح أحد أيام ديسمبر مكتوب عليها «ترحب شركة إنفوسيس بأطعمة كرافت، بنك أمريكا، يو بي أس، وأولينز كورنهيل للتأمين» [٤]. ونقرأ في يوم آخر على اللافتة ترحيبا بوفد زائر من كازاخستان ووفد آخر من نورتل [٥]. يقول السيد نايلكاني إن رؤية الزائرين لحرم شركة إنفوسيس وغيره «ساعد على تقديم الهند للعالم باعتبارها أمة معرفة وليست أمة لسحرة الأفاعي» [٦].

وإذا كانت المؤسسات الهندية اشتهرت بكتابة المدونات أو الكودات للكومبيوتر لكنها توسعت سريعا في ساحات جديدة شملت كل شيء ابتداء من مراكز الاتصال وحتى أعمال البحوث والتطوير المتقدمة. إن مسيرة مسافة قصيرة عبر الحرم ابتداء من المركز الرئيسي للشركة ومرورا بملعب الألعاب الرياضية للعاملين وملعب الغولف الأخضر وحمام السباحة ـ وهي أمور ترفيه لم يرها أغلبية الهنود ـ تصل بنا هذه المسيرة إلى بناية مستقلة لفرع من أفرع إنفوسيس ويعمل مكتبا خلفيا back office لكثير من الشركات متعددة القوميات. تجلس ألبانا سنها، وهي في الرابعة والعشرين، في مقصورة هناك، وتساعد في إنجاز قروض لأمريكيين يقترضون من مصرف رهونات باسم غرين بوينت. وإذا حدث أن زعم المتقدم بطلب لقرض أنه يتقاضى ٣٠ ألف دولار في السنة فإنها تراجع الأرقام في ضوء بيانات الدخل للتأكد من صحة الكلام. وتتقاضى الآنسة سنها ما يقل عن ٣٦٠٠ دولار في السنة (٧). وليس في وسعها امتلاك بيت في أمريكا، بيد أنها لا تشكو. إنها وزملاءها، حيث ٥٥ في المائة منهم نساء، يتعجبون لهذا العالم الذي انفتحت أبوابه لهم. وتقول الآنسة سنها: «العالم الذي نعيش فيه ـ وأسلوب حياتنا الآن ـ تغير تماما». ولحظ رئيسها أن الموظفين الشباب جزء من شيء أكبر ـ صعود الهند ذاتها (٨).

ويقول أكشايا بهارغافا أحد المديرين التنفيذيين في المكتب الخلفي الفرعي: «هذا جزء من موجة أعلى وأكبر. هذا ليس بالشيء الذي يمكن أن تراه أكثر من مرة واحدة فقط في حياتك». وحدث أنه هو نفسه غادر الهند متجها إلى لندن العام ١٩٨٩، ولم يفكر قط أن سيأتي يوم يجد فيه سببا للعودة. ضاق من الأداء الهزيل للخدمات الأساسية في الهند، وسئم من عادات البيروقراطية الهندية في إهمال أي طلب يتقدم به المرء. ويقول: «استبد اليأس بالقلب وبالعقل معا». ويعود بالذاكرة إلى الماضي ويقول: «العمل اليوم مع العملاء فيما وراء البحار يفضي إلى تغير في بنية الذهن للشباب الهندي». ويطالب العملاء الأمريكيين بألا يقبلوا أعذارا عن أسباب عدم استحقاق قرض أو استقبال شحنة سريعة في موعدها

المحدد، وأن هذا ما استوعبه الهنود، إذ ينصتون لشكاواهم عبر مراكز الاتصال، وغيرهم ممن يعملون لزيادة عدد الشركات الغربية العاملة في الهند. وقال: «إنك تخلق جماعة من الناس ممن سيقولون لك لا نوافق، وذلك عندما تفشل الشركات أو الحكومات عن الوفاء بمطالبهم، تماما مثلما يحدث مع عملائهم المشاكسين من الأثرياء الجدد الهنود الذين يتوقعون تحقيق مطالبهم. ويقول ناندان نايلكاني عضو مجلس المديرين التنفيذيين في شركة إنفوسيس: «إنهم يطالبون بالمزيد من حكومتهم. فبعد شرائك السيارة أو الدراجة البخارية لا تجد مكانا لقيادتها بسبب طرق الهند وحالتها السيئة. لذلك يطالب الهنود، وليس المستثمرون الأجانب فقط بضرورة توفير بنية أساسية أفضل [٩]. ويتوقع الهنود الشباب أن يكون في وسعهم الحصول على هاتف حال توافر ثمنه لديهم. ويتوقعون أن تتهيأ لهم فرصة الحصول على وظيفة. كما يتوقعون مستقبلا باهرا لحياتهم في الهند.

في الماضي كان كثيرون من أبناء النخبة في الهند يلتحقون بالجامعات فيما وراء البحار، ويكتشفون أنهم في حاجة إلى البقاء خارج الهند إذا ما أرادوا الحصول على رواتب عالية. ومن ثم فإن كثيرين من الهنود ممن حققوا أعلى درجات النجاح، وأعلى مستويات التعليم، غادروا بلدهم. هناك أطباء وأساتذة جامعات ومهنيون كبار من جميع المشارب هاجروا إلى الولايات المتحدة وإلى المملكة المتحدة وإلى غيرهما. ولكن هذا النزف للعقول بدأ الآن يأخذ اتجاها عكسيا مع ازدهار اقتصاد الهند وانتعاش كل مجالات الحياة، إذ لم تعد ثمة حاجة إلى الصراع بغية التسوق أو الحصول على خط هاتف أرضي. ونلحظ أولا أن أفضل العقول في الصناعات التكنولوجية بدأت في العودة. فها نحن نرى الآن الكثيرين من أبناء الهند الذين رفضوا الحياة في هند الماضي يشعرون بالسعادة لفكرة العودة، سواء للمساعدة في رعاية ذويهم في سن الشيخوخة، أو - وهو الأغلب الأعم - لكي يتشرب أبناؤهم تقاليد وتراث الهند بدلا من تشريبهم تراث وتقاليد بلدان أجنبية. وعاد

إلى بانغالور وحدها خلال العقد الماضي ما بين ٣٠ ألف هندي و٤٠ ألفا من إقاماتهم فيما وراء البحار [١٠]. وتغيرت النظرة إلى العمالة، سواء بين العائدين أو العاملين في مراكز الاتصال أو في مجالات تكنولوجيا المعلومات. لم يعد من بين العاملين من يتوقع أنه حصل على وظيفة يستقر فيها مدى الحياة. إن من يسيئون الأداء سبيلهم الفصل من العمل، وكذلك الانتهازيون الذين يقبلون العمل مؤقتا إلى حين القفز حين تتاح لهم فرصة الحصول على راتب أعلى، ويمثل هذا التحول في الهند تغيرا جذريا [١١]. وإذا كان العاملون في صناعة الأوفشورنغ (هجرة الوظائف عبر البحار) هم طليعة الهند، فإن التغير ماض ببطء ليشمل قطاعات أخرى من الأمة.

تشهد الهند اليوم فرصا كثيرة جدا للأعمال المهنية، حتى أن المديرين يثرثرون فيما بينهم بالحديث عن ارتفاعات صاروخية لرواتب التنفيذيين من ذوي الخبرة الراغبين في العودة إلى الهند. حقا إن نسبة أصحاب الدخول العالية من الهنود نسبة ضئيلة، ولكنها في تزايد مطرد. تضم الهند ٨٣ ألف مليونير في العام ٢٠٠٥ [١٢]. وقد تبين لمستشاري ماكينزي آند كومباني أنه في العام ٢٠٠٥ كان هناك نحو ١,٢ مليون أسرة هندية ميسورة تحصل كل منها على دخل نحو ١٠ آلاف دولار في السنة، وهو ما يعادل أكثر من ٤٥ ألف دولار في الولايات المتحدة. وذهبت ماكينزي في تقديراتها إلى أن العدد في ازدياد بنسبة ٢٠ في المائة في السنة. حصل قرابة ٤٠ مليون أسرة هندية - نحو ٢٠٠ مليون نسمة - على دخول تتراوح بين ٤ آلاف دولار و١٠ آلاف دولار في السنة، وهو ما يعادل الأسر الأمريكية التي تتراوح دخولها بين ٢٠ ألف دولار و٤٥ ألفا في السنة. وينمو هذا الفريق بنسبة ١٠ في المائة سنويا، وسوف يصل إلى ٦٥ مليون أسرة بحلول العام ٢٠١٠. وأصبح هو الهدف الأول للشركات الأمريكية التي تحاول بيع سلعها في الهند [١٣]. وطبيعي أن تؤدي الإصلاحات الاقتصادية في الهند إلى مزيد من الرخاء، وهنا فإن نسبة من أرباح الزيادات الكبيرة

في عدد العملاء الهنود الجدد ستذهب إلى مشروعات الأعمال الهندية مثلما سيذهب بعضها إلى الشركات الغربية. وغير خاف أن رخاء شركات التكنولوجيا الهندية ورخاء العاملين فيها أديا بشكل غير مباشر إلى خلق ٣ ملايين وظيفة هندية خارج مجال الصناعة. نجد بعض هذه الوظائف في مجال البناء، وبعضها الآخر من خلال تزايد إنفاق العاملين في المطاعم والملاهي ومجال التجارة [١٤]. وتصنف خطوط الطيران الهندية والفنادق الهندية باعتبارها أنشطة تجارية مزدهرة فيما يتعلق بالسفر والسياحة، ودليل على أن الهنود توافرت لديهم إمكانات السفر بالطائرة بدلا من السكك الحديد.

مع كل شهر ينقضي تصبح السوق الهندية أكثر جاذبية للشركات الغربية الباحثة عن عملاء جدد. وتفيد الشركات الأمريكية من حالة الانتعاش في الهند على الرغم من أن الأمريكيين يراقبون هجرة الوظائف إليها. وتبيع الشركات الأمريكية كمّا أكبر من منتجاتها في الهند لسببين: أولهما، أن الهنود توافر لديهم مال أكثر للإنفاق، ثانيا، مع انفتاح الهند أكثر وأكثر على العالم الخارجي، تتجه الطبقة الوسطى الهندية إلى تبني بعض عناصر الثقافة الغربية. ونظرا إلى تاريخ الهند الاستعماري، فإنها تشارك بريطانيا في كثير من أذواق الحياة - ليس فقط في مجال اللكنة البريطانية، بل وأيضا في عادات مثل شرب الشاي بدلا من القهوة في شمال الهند [١٥]. لقد أصبح مركز الجاذبية الثقافية للأغنياء الهنود الجدد يميل اليوم تجاه الولايات المتحدة، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن أغلبية عملاء وظائف مراكز الاتصال والتكنولوجيا أمريكيون. ولذلك يتدرب العاملون في مراكز الاتصال على محاكاة اللكنة الأمريكية وعلى تعلم الثقافة الشعبية الأمريكية. وهكذا أصبح عشرات الآلاف من العاملين في مجال الأوفشورنغ (نقل الوظائف عبر البحار) من مثل السيد كادبوركار، أصبحوا على ألفة بأمريكا بسبب عملهم مع عملاء أمريكيين. ونلاحظ أنه في أثناء فترة الاستراحة لتناول الغداء في مؤسسات الأوفشورنغ يكون العاملون أميل إلى الطعام الأمريكي مثل دومينوز بيتزا أو بيتزا هت أكثر من ميلهم إلى طلب طعام هندي.

وأصبحت الماركات التجارية الأمريكية متاحة أخيرا ومحببة لدى الهنود. إذ منذ التخفيف من قبضة القوانين التي كانت تعطي الأفضلية للمنتج الهندي خلال التسعينيات، أصبح في استطاعة الهنود شراء السلع الغربية في سهولة ويسر. فقد كثرت أعداد مراكز التسوق التي تبيع أزياء غربية وسلعا لماركات تجارية أمريكية. وتجد الآن سيارات فورد المصنوعة في شيناي تملأ طرقات الهند الوعرة. وأكثر من هذا أن الفقير الهندي عميل مستهدف، وتخصص له منتجات بعينها: أكواب البيبسي حيث يباع الكوب بست روبيات، أي نحو بنس واحد في الريف الهندي. وطبيعي أن تزايد ثراء الهند وتزايد ارتباطها بالاقتصاد العالمي سيكلف أمريكا بعض الوظائف الأمريكية، ولكن هذا سيسمح للولايات المتحدة بتصدير أسلوب حياتها إليها. وهكذا استعاد الحلم الأمريكي ميلاده من جديد في الطريق إلى كل أنحاء العالم. ولا ريب في أن شراء الهنود للمنتجات الأمريكية هو بعض هذا الحلم. أصبحت الماركات التجارية الأمريكية مرادفا للرخاء والنجاح، بما في ذلك ماكدونالد وبيتزا هت.

تعيش المرأة الهندية اليوم أهم التغيرات في حياتها. اعتادت المرأة الهندية تقليديا الاعتماد ماليا على أسرتها إلى أن تتزوج، فتعتمد على زوجها. بيد أن هذه التقاليد بدأت تذوي في مواجهة ارتفاع الأجور وانتشار القيم الغربية. مثال ذلك أنه خلال السنوات الأولى من مرحلة انتعاش الأوفشورنغ (نقل الوظائف عبر البحار) اضطرت مكاتب مراكز الاتصال إلى دعوة الآباء والأمهات إلى الزيارة برفقة المتقدمة بالطلب لشغل وظيفة، نظرا إلى أن الجيل الأكبر سنا عاجز عن فهم ما الذي يدعو شركة محترمة إلى أن تطلب إلى فتاة العمل حتى ساعات متأخرة من الليل لتجري اتصالات هاتفية مع غرباء. ولكن الآن أصبح هؤلاء ينظرون إلى الوظيفة باعتبارها عملا له مكانته. ومع تزايد عدد النساء العاملات، بدأت تجري عمليات إبدال للملابس التقليدية مثل الساري الفضفاض بملابس غربية أو أقل رسمية مثل رداء اسمه سالوار كاميز (سروال وقميص)، أو البنطلون مع قميص واسع. وفي حيدر أباد، التي

يغلب عليها الطابع الإسلامي، تتخلى الإناث العاملات في مكاتب شركة أوفشورنغ عن البرقع أو النقاب ويلجأن إلى ملابس أقل تقييدا لحركاتهن، وذلك بعد بضعة أسابيع من بداية العمل [١٦].

وأكثر من هذا أن تقاليد الزواج بدأت تتغير. فالملاحظ أن الشباب الذي له مستقبل في مجال العمل يتزوج متأخرا. وبدأت النساء بعد الزفاف مقاومة الواجبات التقليدية مثل طهو الطعام لوجبات اليوم، أو إعداد طعام الغداء وتعبئته وحمله للزوج في مكان عمله، أو غلي الحليب اللازم للأسرة لتعقيمه. وكانت أغلبية فتيات الهند من بنات الطبقة الوسطى، وحتى عقد مضى، يقبلن الزواج عن طريق اختيار الأسرة، ولكن الكثيرات الآن، وقد أصبحن يتمتعن باستقلال مالي، يتجنبن مثل هذا الزواج الذي ربما اضطرت أخواتهن الأكبر سنا إلى قبوله قبلهن بسنوات قليلة. كان المعتاد في الماضي أن يلتقي الأبوان نظيريهما من الأسرة الأخرى أو يلتقيان بالخاطبات للبحث عن الشخص الملائم لبناتهما، ثم يلتقي العريس المحتمل والعروس المحتملة لقاء قصيرا قبل الزفاف. ولكن الآن، حتى مع غلبة الزواج الذي تعده الأسرة، أصبح شائعا تعريف العروس أو العريس المرشح للزواج بعدد من أقران كل منهم إلى أن يهتدي أحدهما إلى الشخص المقبول لديه أو لديها، وليس فقط المقبول لدى الأبوين. علاوة على هذا، فإن وظائف العمل في مجال مؤسسات الأوفشورنغ تفيد كنوع جديد من خدمة التوفيق بين طرفين للزواج. ونذكر هنا أن آر. إن. كوشيك التحق بشركة إنفوسيس العام ١٩٩١ وقتما كان عدد العاملين في الشركة لا يتجاوز ١٣٦ موظفا، ويتقاضى أجرا لا يزيد على ٥٥ دولارا شهريا. التقى زوجته هناك، ويقول في زهو وهو يعدد أسماء زملائه في العمل ممن تزوجوا بعد لقائهم في إنفوسيس: «نحن الزوجان رقم ستة في شركة إنفوسيس» [١٧]. أصبح شباب الهند يناقش – في حيوية – منافع «الزواج عن طريق الحب»، عبر غرف الثرثرة في الإنترنت. ويعتمد كثيرون من شباب الهنود، مثل الغربيين، على الإنترنت لتحديد مواعيد

لقاء التماسا لحب حقيقي. وتكشف الإعلانات عن أن موقع شادي دوت كوم يقدم «أكبر خدمة زيجية»، كما أن موقعا هنديا معنيا بأمور الباحثين عن الزواج باسم إنديا رديف ماتش ميكر لديه أكثر من ٣٠ مليون مستخدم عبر الإنترنت.

ولعل المثال الصادم للهنود أكثر من سواه بالنسبة إلى مدى التغير الذي لحق بالمرأة هو قصة نيشا شارما مهندسة برامج الكمبيوتر. ذلك أنها في ليلة زفافها هاتفت الشرطة عبر هاتفها النقال تطلب منها القبض على خطيبها. والسبب: قبل الزفاف بدقيقة واحدة طلبت أسرته فجأة مهرا قدره ٢٧ ألف دولار وسيارة جديدة من أبيها [١٨]. المعروف أن المهور محظورة في الهند منذ العام ١٩٦١، غير أن ممارسات أسرة العروس المتمثلة في تقديم هدايا نفيسة لعائلة العريس لاتزال شائعة حتى أن أسر العرائس يتعرضون لمضايقات حتى ما بعد عقد القران من أجل الاستمرار في تقديم المزيد من الهدايا. أُلقي القبض على خطيب الآنسة شارما وأودع السجن. وهكذا أصبحت شارما وهي في الواحدة والعشرين من العمر ذات شهرة واسعة طبقت آفاق الهند، فضلا عما تلقته من تحية تقدير من رسميين حكوميين، باعتبار أن ما فعلته نموذج للدور الذي ينبغي أن يكون، وأن على الأطفال دراسة قصتها الشجاعة في كتبهم المدرسية.

* * *

وإذا كان خريجو الجامعة الهنود يصطفون من أجل الحصول على وظائف قد تنقلهم إلى مصاف أبناء الطبقة الوسطى الجديدة النابضة بالحياة، فإن التغيير لم يصب فقراء الريف والحضر في الهند. إن التوقعات، مثلها مثل الدخول، تتزايد عبر الهند وليس الأمر مقتصرا على العاملين في مراكز الاتصال. وإذا كانت الفرق الجديدة في الهند آخذة في الازدهار فإن أغلبية الباقين من أبناء الهند يحققون مكاسب قليلة بطيئة، بل ربما تخلف وضع بعضهم، ما أدى إلى نشوء توترات اجتماعية وسياسية ربما تعيق خطوات الهند القوية إلى الأمام. وتصل

أدنى مرتبات العاملين في صناعة الأوفشورنغ. هؤلاء العاملين في مراكز الاتصال. نحو ٢٧٥ دولارا شهريا في المتوسط [١٩]. ولكن الأغلبية العظمى من الهنود لايزالون يكسبون أقل من ٦٠ دولارا شهريا، أو دولارين اثنين فقط في اليوم.

وتحقق التغيير لسكان الريف في الهند في صورة تراكمات كمية صغيرة، حيث يقطن الريف ٧٠ في المائة من سكان الهند. وتملك قرى كثيرة الآن تلفازا جماعيا، كما أن من يستطيع منهم شراء كمبيوتر غالبا ما يتمكن من التواصل عبر الإنترنت، الأمر الذي يسهم في زيادة الوعي بالعالم من حوله. بيد أن الزمن توقف إزاء كثير من المشكلات اليومية الضاغطة. إذ لاتزال قرى كثيرة محرومة من المياه الجارية الصالحة للشرب ومن الكهرباء ومن الرعاية الطبيعية المتاحة في يسر وسهولة. لقد قررت الحكومة الهندية في العام ٢٠٠٦ بذل جهود من أجل الحد من انتشار أمراض مثل الإسهال، واستهلت حملة واسعة لإقناع القرويين الهنود بإقامة مراحيض خارجية واستخدام الحقول القريبة كدورات مياه، وتلك هي التعويذة التي دعا إليها غاندي منذ سبعين عاما مضت.

وتكشف وقائع قرية إيدولبيرا في شرق الهند عن أنه حتى القرى التي حققت مكاسب كبيرة لم تحاول الارتفاع بمستوى سكانها والانتقال بهم إلى الطبقة الوسطى. ويرأس قرية إيدولبيرا نيجي سنغسادار، البالغ من العمر سبعين عاما. وترى الأطفال في هذه القرية يرعون البقر والمعز بينما يعمل الكبار في الحقول أو يسافرون عبر الطرق الوعرة القذرة إلى مدينة جامشيدبور المجاورة بحثا عن عمل هناك. وتعيش أسر بكاملها في غرفة واحدة، داخل بيوت غارقة في القذارة، وحيث رؤية سيارة أو دراجة بخارية حدث نادر. تلقت قريته منحة قدرها ٦٥٠٠ دولار من بيوت الأعمال الخيرية، وكذلك ٤ آلاف دولار مساهمة من قرى أخرى. وغيرت القرية، بناء على ذلك، ممارساتها في الزراعة وضاعفت دخلها إلى ثلاثة أمثال في خمس سنوات [٢٠]. يقول السيد سادار: «نحن نزرع محصولا واحدا في السنة، وهو الأرز».

وسادار رجل يبلغ طول قامته أربع أقدام، أشيب الشعر وعلى شفتيه ابتسامة خفيفة مع شعور بالزهو لما حققته قريته من مكاسب بفضل سكانها الذين لا يتجاوزون بضع مئات، وهي المكاسب التي يحسها هؤلاء منذ العام ١٩٩٧ وقتما دبرت أمورها لشراء مضخة مياه جماعية. ويمكن لأبناء القرية استئجار المضخة مقابل ثلاثين سنتا للساعة، إضافة إلى تكلفة الديزل المستخدم. وهكذا يتمكنون من ري حقولهم وزراعة نباتات إضافية مع نبات الموسم. وأصبح في الإمكان الآن أن تزرع القرية، بالإضافة إلى الأرز، الفاصوليا الخضراء والبامية والباذنجان لبيع الناتج في سوق جامشيدبور. وهناك ما هو أكثر ربحية، وهو أن يزرع أبناء القرية زهور الأذريون برتقالية اللون، ويصنعوا منها باقات يبيعونها - باقتان بربع دولار - يشتريها المصلون لتقدَّم في المعابد الهندية في جامشيدبور القريبة. ويتلقى جميع أطفال إيدولبيرا التطعيمات اللازمة التي جعلتهم محصنين، مع العلم أنهم في بلد جرى فيه تطعيم ٧٠ في المائة فقط من الأطفال [٢١]. ويقول السيد سادار إنه يخطط بالفعل من أجل مستقبلهم: إذ استخدم بعض أرباح القرية لزراعة مجموعة من أشجار الساج التي ستكون جاهزة حين يبلغ الأطفال أشدهم. ولكن على الرغم من كل هذه التحسينات لايزال أبناء قرية إيدولبيرا فقراء ومعزولين، يعيشون فيما يبدو لهم وكأنه حقبة تاريخية أخرى مختلفة عما يعيشه أبناء بلدهم في بانغالور.

ويقول أمارتيا صن عالم الاقتصاد الهندي الحائز جائزة نوبل: «الشيء المثير للإحباط بالنسبة إلى الهند هو أن كل ما يصدق عن الهند فإن نقيضه صحيح أيضا». البلد ببساطة لا يذعن للتعميم بسهولة، فثمة مفارقات وتعقيدات وتناقضات بشأن أي بيان عن وقائع الحياة فيه.

الشيء الواضح هو أن الفصل بين الهند الجديدة والهند القديمة لا يتمثل فقط في المسافة التي يقطعها المرء مشيا على قدميه بين القرية والمدينة. إن بعض سكان الريف أقلعوا عن الزراعة وهاجروا إلى المدن بحثا عن عمل. ونظرا إلى ما تعانيه المدن من نقص شديد في السكن فإن

الوضع ينتهي عادة بهؤلاء إلى العيش في أكواخ من أسوأ الأكواخ ترويعا في العالم. وحري أن نشير إلى أن الفقير الهندي، مثله مثل الفقير الصيني، بعيد عن أنظار الزائرين، على عكس فقير الحضر فهو واضح تماما لكل ذي عينين. ويبدو فقير المدن الهندية وكأنه هو الآخر يعيش في بلد مختلف عن البلد الذي يعيش فيه جيرانه من الأثرياء الجدد، حيث يعاني الفقير من ضيق الفرص المتاحة للخلاص من الفقر الذي يطحنه تماما مثل سكان أحياء المدن الداخلية (*) في أمريكا، إذ يبدون وكأنهم أسرى عالم مختلف عن عالم أبناء الطبقة الوسطى في أمريكا.

لا يكاد زوار مومباي يفيقون لأول مرة من مفاجأة هبوطهم في مثل هذا المطار القديم البالي بعد سماعهم عن نمو الهند الاقتصادي السريع، حتى يواجهوا صدمة أخرى إثر توجههم بالسيارة ومشاهدة ما يصدم حواسهم: أضخم أحياء عشوائية في آسيا. ترى أكواخا صغيرة تقف على عكس قانون الجاذبية فوق أكواخ أخرى متداعية إلى أن تصل الأحياء المؤلفة من أكواخ إلى ارتفاع عدة طوابق. وأعداد السكان في هذه العشوائيات مذهلة، شأن أي عدد في مدينة تعدادها ١٦ مليون نسمة في بلد تعداده ١,١ بليون نسمة. إن الحي العشوائي الفريد هذا في مومباي يضم قرابة ٦٠ ألف ساكن أكثر من نصفهم أطفال [٢٢]. الحي العشوائي هذا، بكل أزقّته وحاراته الممتلئة بالوحل والورش المتربة ومجاري الصرف المكشوفة والأعداد اللانهائية من المراحيض والأدشاش [٢٣]، هو موطن لعدد ضخم من السكان يعادل من يعيشون في مدينة كانساس أو سياتل أو واشنطن العاصمة أو فرانكفورت في ألمانيا. ويمثل هذا التجمع الضخم من الفقراء صدمة للغربيين، خصوصا الذين اعتادوا رؤية الفقراء في جماعات صغيرة - المشردين الذين افترشوا شباكا دافئة في ليلة من ليالي شتاء نيويورك. يشعر الزائرون لأول مرة بالفزع لمرأى الفقر في دهارافي مثلما فزع الأجانب لمرأى فقراء أمريكا عبر الإعلام العالمي عندما أغرق إعصار كاترينا نيو أورليانز.

(*) المدن الداخلية inner - cities: هي المناطق الأقدم التي تتوسط المدن وتتميز بأحيائها الفقيرة ودخولها المنخفضة، وغالبا ما تقطنها الأقليات [المحررة].

ولعل أكثر ما يصدم أن نعرف أن دهارافي حي عشوائي «غني»، البطالة قليلة فيه. يعمل السكان سائقين أو خدم منازل أو ميكانيكيين للطائرات أو طلاب جامعات، أو كتبة أو عمالا صناعيين أو عمالا لصباغة الجلود ودباغتها أو عمال طوارئ يوميين. ويعمل كثير من السكان في بناء ورصف الطرق مقابل ٢٥ سنتا في اليوم، وهو عمل أصبح من السهل العثور عليه بعد إصلاحات العام ١٩٩١. وتعمل ربات البيوت في وظائف حرة للتطريز. ويقطع حارات دهارافي الضيقة أزيز المناشير المنطلقة من داخل ورش صغيرة لصناعة الأثاث. وترى صفوفا من البيوت وقد زحفت عليها محال لصباغة الجلود ودباغتها بكل ما تثيره من روائح مقززة. وهنا في أحد أيام الصيف تكدس جلود الخراف البيضاء في كوم بارتفاع خمس أقدام قرب كوم آخر من جلود المعز. وترى عاملين استسلما للنعاس فوق سرير خشبي نقال داخل الورشة من دون أن تزعجهما رائحة الجلد الذي يُعالج أو الذباب العنيد. هذا بينما الأطفال يلعبون داخل ساحات ممتلئة بالفضلات المنتشرة هنا وهناك، أو يطاردون دجاجة تصادف مرورها بجوارهم، أو يطاردون كلبا ضالا. وتصل قيمة إيجار البيت، الذي تبلغ مساحته ١٠٠ قدم مربعة في دهارافي نحو ٢٢ دولارا شهريا، هذا بينما شقة بحجم أسرة ومساحتها نحو ٢٢٠ قدما مربعة تصل قيمتها الإيجارية إلى ٥٥ دولارا شهريا. تعيش أسر بأكملها في غرفة واحدة، ولكن لديهم كهرباء وتلفازا. والملاحظ أن الأغلبية العظمى من قاطني دهارافي عاشوا هناك سنوات طويلة، بل عقودا. وعلى الرغم من أنهم ليسوا أثرياء، فإنهم جماعة قوية. إنهم في نظر السياسيين مستودع لمئات الآلاف من الأصوات المحتملة التي يتعين التودد إليها بوعود لبناء المزيد من الأدشاش المشتركة للاستحمام، أو الوعد بعدم هدم المنطقة على الرغم من القيمة الغالية للموقع لقربه من وسط المدينة.

على الرغم من الصورة المروعة التي تبدو عليها دهارافي بالنسبة إلى الغرباء فإن أغلبية قاطنيها يؤمنون بأن البدائل أسوأ. وربما يكونون على صواب. وحري ألا نخلط بين سكان عشوائيات مومباي وبين سكان شوارعها وأرصفتها، حيث يوجد ٢٥ ألف أسرة يعيشون على امتداد شوارع مومباي في أكواخ صغيرة متداعية تبدو دائمة، ولكنها غير شرعية، وهنا ترى الأطفال يستخدمون بشكل عرضي أنابيب خرسانية تنتظر التركيب وتمتد بطول الطريق كساحة للعب. وتمثل هذه الأكواخ الممتدة على طول الطريق مأوى لأفقر فقراء المدينة. إنهم أعجز من أن يتحملوا تكلفة الحياة في دهارافي، فالعشوائيات مكلفة جدا.

* * *

إن تفشي الفقر على النحو الذي نجده في بلدة شانتي تاونز وفي القرى مثل قرية أيدولبيرا يستمر لأن الدخول تبدأ صعودها من هذا المستوى المنخفض. ونعرف أن إصلاحات الهند العام ١٩٩١ حفزت حركة شاملة للنمو الاقتصادي، فتضاعف متوسط الدخول في الهند تقريبا على مدى العقد الماضي. ومنذ ذلك التحول تحسن وضع مئات الملايين من الهنود وانتقلوا من أقصى حالات الفقر إلى مصاف الفقراء العاديين. مثال ذلك أن أسطح الأكواخ في إيجيبورا، أكبر وأضخم الأحياء العشوائية في بانغالور كانت مبنية بألواح بلاستيكية، ثم أصبحت في وضع أفضل إذ تحولت إلى بنايات أسمنتية خلال السنوات الماضية (٢٤). ومع هذا فإنه في العام ٢٠٠٥ كان لايزال ٣٦ في المائة من سكان الهند يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، ويعيش ٨١ في المائة بأقل من دولارين في اليوم وفق ما يفيد بنك التنمية الآسيوي.

وحري أن نقول إن كل وظائف مراكز الاتصال في العالم لن تحل مشكلة الفقر في الهند. لأن قليلين من أشد الناس فقرا هم القادرون على التأهل للعمل في مراكز الاتصال: إذ على الرغم مما تشيعه النخبة الهندية عن نجاح التعليم فإن ٣٥ في المائة من جميع الهنود أميون (٢٥).



صياغة الحرية. مصنع تاتا للحديد والصلب في جامشيدبور يمثل جزءا من تراث جامستجي تاتا، الوطني الذي رأى أن الكفاية الذاتية من الصلب أمر حاسم للهند كقوة دافعة للاستقلال

Rajat Ghosh/www.rajatghosh.com





العشوائية «الغنية»: علاوة على الغرف الصغيرة الضيقة التي تسكنها أسر كاملة، فإن حي دهارافي، وهو أضخم حي عشوائي في مومباي، يعج بالمشروعات الصغيرة مثل هذه الورشة الخاصة بصباغة ودباغة الجلود.
Robyn Meredith



فلاحة الأرض. صبي يرقب ما سيكون عليه مستقبله: الأب يحرث مستعينا ببقرة الأسرة في قرية جيتيلانا في ولاية جيهارخاند.
Rajat Ghosh/www.rajatghosh.com



دعم قوي: عربات اليد والدراجات البخارية والسيارات تشترك معا في طريق كلكتا المعروفة الآن باسم كولكاتا.
Rajat Ghosh/www.rajatghosh.com





المتخلفون: بينما مئات الملايين من الهنود تم انتشالهم من الفقر بفضل فورة النمو الأخيرة، فإن الفقر لايزال راسخا يتعذر اقتلاعه بالنسبة إلى مئات الملايين غيرهم، مثل هاتين المرأتين في كالكوتا. إنهما تحصلان على أقل من دولارين مقابل بيع أوراق شجر تستخدم لعبادة الأرباب.
Rajat Ghosh/www.rajatghosh.com



عقل خصب: صبي يعيش في عشوائيات مومباي يستذكر دروسه بجانب الزحام المروري.
Rajat Ghosh/www.rajatghosh.com



احتفال ديني: في حفل هندوسي سنوي، ترى صورة للرب غانيش تُغمس في مياه البحر أمام أشهر سواحل مومباي. شاوباتي.
Rajat Ghosh/www.rajatghosh.com





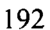
الهند القديمة في موازاة الهند الجديدة: إحدى الطرق السريعة القليلة في الهند تمتد من بانغالور إلى بيون، وترى على امتداد الطريق حافلات تشترك في استخدام الطريق مع أقدم صور المواصلات.
Rajat Ghosh/www.rajatghosh.com

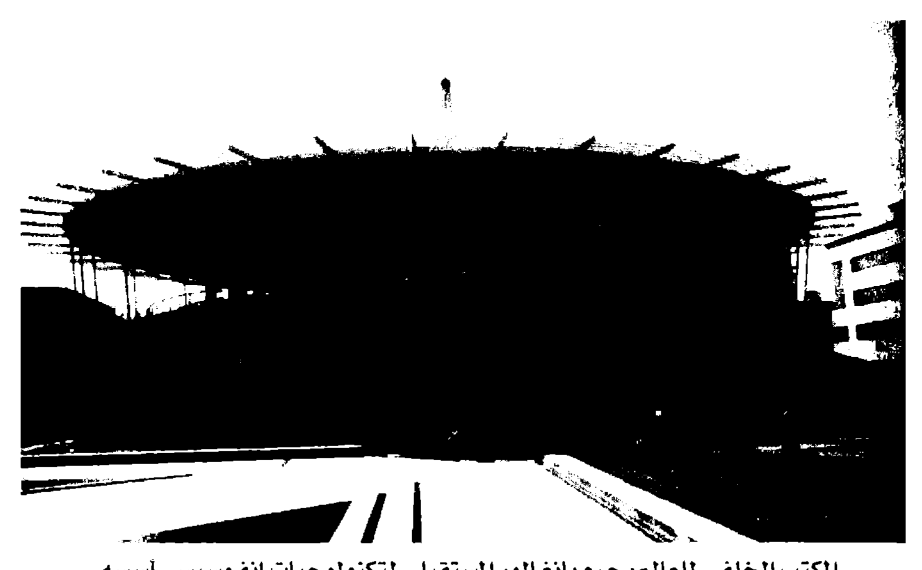


الطاقة النظيفة: يتعين على الهند، مثل الصين، أن تواجه مشكلة التلوث. إن القسط الأكبر من كهرباء الهند تولده محطات تعمل بالفحم. ولكن الهند آخذة في الاعتماد أكثر فأكثر على طواحين الهواء، مثل هذه الموجودة في ولاية مهاراشترا.
Rajat Ghosh/www.rajatghosh.com

طريق المستقبل: البنية الأساسية المتداعية في الهند أرجأت نموها الاقتصادي، ولكن البلد قرر أخيرا البدء في بناء طرق علوية جديدة وطرق سريعة لضمان سرعة النمو.

Rajat Ghosh/www.rajatghosh.com





المكتب الخلفي للعالم: حرم بانغالور المستقبلي لتكنولوجيات إنفوسيس. أسسه نارايانا مورثي وناندان نايلكاني. هنا عشرات الآلاف من وظائف ذوي الياقات البيضاء التي كانت يوما ما موجودة في الولايات المتحدة وأوروبا ثم هاجرت.
Infosys Technologies



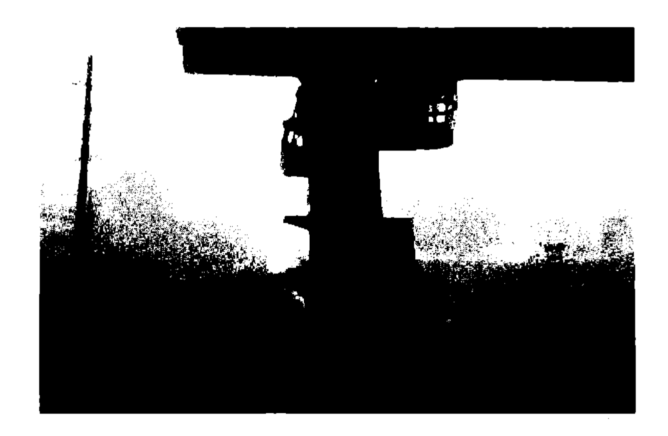
المفتاح لخلق الوظائف: شركة هيونداي للسيارات في كوريا الجنوبية أنشأت مصنعا حديثا للسيارات في تشيناي التي كانت تسمى في السابق مدراس. وتتزايد باطراد أعداد الشركات الصناعية التي تنشئ مصانع في الهند.
Rajat Ghosh/www.rajatghosh.com



خمسة آلاف عام من التاريخ: امرأة تحمل مياها للشرب تمر أمام بحيرة القرية قرب يانغشو. الصين

Grischa Rueschendorf/www.rupho.com





حلم ماو وقد تجاوزته الصين: الصين الآن أكبر منتج للصلب في العالم، ولكنها تدفع ثمنا باهظا ممثلا في التلوث. هذه أعمدة الدخان المتصاعدة من مداخن أقدم مصانع للصلب في أنشان، مقاطعة ليوننغ. الصين.
Grischa Rueschendorf/www.rupho.com

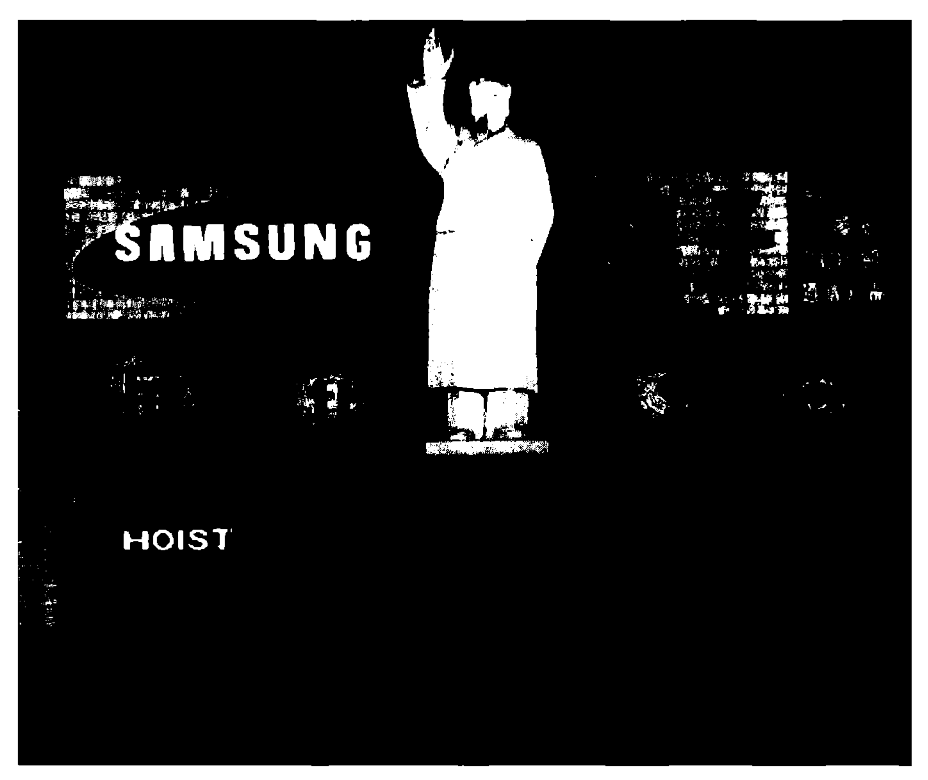


أمتان في الصين: عمال البناء وعمال صينيون آخرون يتناولون طعام غداء متواضعا في ظل ناطحات السحاب شديدة التألق والبهرجة في شنغهاي.
Grischa Rueschendorf/www.rupho.com



احتجاجات متزايدة: متظاهرون يسدون الطريق بدراجاتهم في شينانغ، مقاطعة لياوننغ، احتجاجا على البطالة.
Grischa Rueschendorf/www.rupho.com



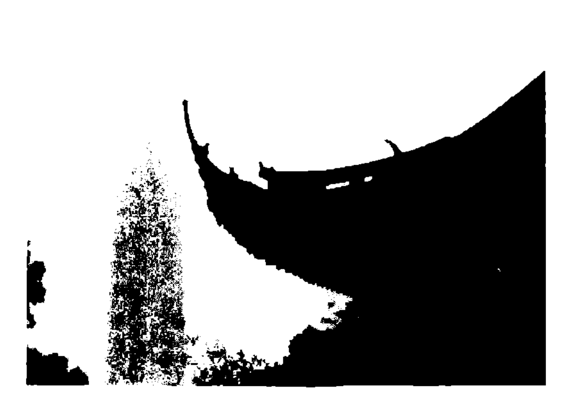


لايزال واقفا: الرئيس ماو رائد الشيوعية الصينية في وهج رأسمالية اليوم في شنغدو. مقاطعة سيشوان

Grischa Rueschendorf/www.rupho.com



طاقة الحركة بالقدمين: موقع على جانب الطريق لإصلاح الدراجات في بنكسي، إحدى مدن مقاطعة لياوننغ التي بلغ فيها التلوث أقصى حد حتى أنها، كما أفادت التقارير، اختفت صورتها عند تصويرها بالقمر الاصطناعي العام ١٩٨٠ قبل أن تبدأ جهود التنقية.
Grischa Rueschendorf/www.rupho.com

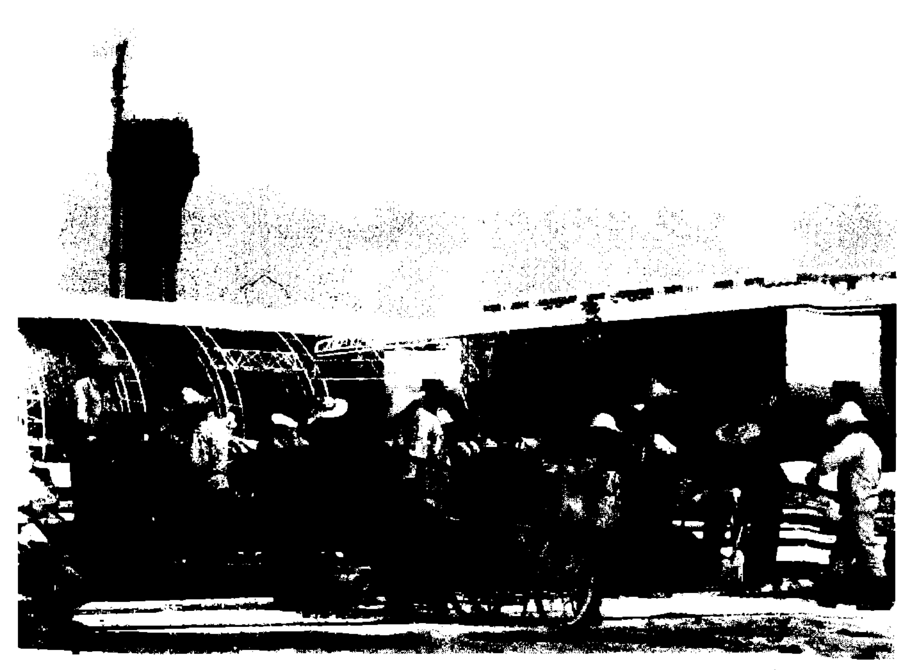


القديم والجديد يلتقيان: أعلى ناطحة سحاب في الصين، برج جين ماو في شنغهاي، تطل من عليائها على المباني القديمة لحديقة يويوان
Grischa Rueschendorf/www.rupho.com

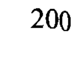
مرحبا بكم في الصين: ناطحات السحاب في شنغهاي تنير الليل في حي بودونغ.
Grischa Rueschendorf/www.rupho.com



صناعة أمريكية في الصين: هواتف إيه تي آند تي تصنع في دونغوان. مقاطعة غوانغدونغ، وتصنعها شركة في. تك وشهرتها الكبرى في الولايات المتحدة أنها صانعة لعب أطفال إلكترونية.
Grischa Rueschendorf/www.rupho.com



الإقلاع: مطار غوانغجو في مقاطعة غوانغدونغ تحت الإنشاء في العام ٢٠٠٢، يعتبر المطار الآن واحدا من أكبر المطارات في الصين. وخطِّط لتوسيعه بحيث يخدم ٣٨ مليون مسافر في العام ٢٠١٠.
Grischa Rueschendorf/www.rupho.com





ما وراء محال السترات: عمال يصنعون مكونات محركات القرص الصلب في أحد مصانع شركة إس أيه إي ماغنتكس في دونغوان، الصين
Grischa Rueschendorf/www.rupho.com



طريق الحرير الحديث: سلع صناعة صينية تبدأ رحلتها تجاه الغرب ابتداء من مستودعات مثل هذه تملكها شركة تشاينا ميرشانتس لوجستكس غروب في مدينة شيكو على نهر بيرل قرب هونغ كونغ.
Grischa Rueschendorf/www.rupho.com

وإذ اشتهر عن خريجي جامعات الهند تحولهم إلى مهندسين رائعين فإن المدارس الابتدائية في الهند لاتزال خرائب. كذلك فإن التعليم الابتدائي الإجباري - المجاني - لم يصبح كذلك بحكم القانون إلا العام ٢٠٠١. ولا يصل إلى المرحلة الثانوية سوى ١٥ في المائة من الطلاب في الهند، و٧ في المائة يتخرجون فيها. وإن نحو ثلاثة أرباع الصبية الهنود يقرأون ويكتبون، ولكن نصف فتيات الهند فقط يقرأن ويكتبن. لذلك فإن كثيرين ليس في إمكانهم أن يتأهلوا للعمل في وظائف المصانع الحديثة إذا عمدت الهند إلى اجتذاب مستثمرين أجانب بالمستوى الحادث في الصين. ونعرف أن قاعات الدرس مكتظة بأكثر من طاقتها فضلا على تفشي ظاهرة غياب المعلمين. ويشعر الآباء باليأس من القدرة على إلحاق أبنائهم بمدارس جيدة، على الرغم من انتشار المدارس الخاصة، بل إن الأسر الفقيرة تبخل أو تعجز عن دفع مصروفات تعليم تبدأ بنحو ٢٥ دولارا سنويا.

إن مظاهر التقدم في الهند الجديدة المتألقة قناع يخفي مشكلات مستعصية مثل ارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال، أو العنف ضد المرأة والتمييز الطائفي والاحتقان الديني. إذ لاتزال المرأة الفقيرة محرومة من كل الامتيازات، بينما المرأة التي نالت حظا جيدا من التعليم مثل نيشا شارما وزميلاتها في مركز الاتصال يكتسبن دورا متعاظما في الاقتصاد الكوكبي. تحتفي أكثر أنحاء الهند بميلاد أطفال ذكور، بينما ينظر المجتمع إلى ميلاد الإناث كدلالة على ضغوط اقتصادية مستقبلا نظرا إلى انتشار عادة إلزام أسرة العروس بدفع مهر غال. والنتيجة هي ظاهرة الإجهاض على أساس الجنس، علاوة على قتل الإناث. ولهذا نجد في الهند ٩٠ بنتا تولد مقابل ١٠٠ طفل ذكر في المتوسط. بل نجد في بعض المناطق ٧٥ فقط من الإناث مقابل ١٠٠ طفل ذكر [٢٦]. ويبدو أن الهند عاجزة عن زعزعة تقاليد تراثية تخلص منها العالم منذ زمن طويل. ولاتزال الهند تمارس زيجات العرائس صغيرات السن أو الأطفال. إن أكثر من نصف بنات الريف

يُزوجن قبل بلوغ سن الثامنة عشرة لا لشيء إلا لكي تصبح عاملة في حقل أو خادمة في بيت أسرة زوجها. وأكثر من هذا أن بعض العرائس بعد أن يبلغن سن الرشد يواجهن انتهاكات وإساءات خاصة في الشمال الفقير جدا وحدث منذ عهد قريب جدا، في العام ٢٠٠٤، أن وقع ما لا يقل عن ٧ آلاف حادثة قتل بسبب المهور، حيث قتلت أسرة الزوج امرأة عجزت أسرتها عن الوفاء بمطالب إضافية بشأن المهر [٢٧]. ثمة طريقة قتل مفضلة تتضمن إغراق العروس بالكيروسين وإشعال النار فيها ثم يزعم القتلة أنها لقيت حتفها نتيجة حادث طهو. ونلاحظ في كثير من أنحاء الهند أن النساء الأرامل لايزلن يعاملن بوصفهن منبوذات، تتركهن الأسر نهبا للفقر. ونظرا إلى أن نصف نساء الهند أميات، فإنه من العسير عليهن التخلص من الفقر عن طريق العمل في وظيفة تعطي راتبا مجزيا.

حتى نظم الطوائف مازالت راسخة بقوة. وعلى الرغم من أن الطوائف لا ذكر لها ولا اعتبار في العلاقات الاجتماعية المتبادلة، أو في أماكن العمل في مدن الهند الكبرى، بل وتتم زيجات متبادلة بين الطوائف، وهو ما كان يعتبره الهنود تطرفا منذ عقد مضى، ونراه أكثر شيوعا الآن، فإنه، مع هذا كله، لم يمح نظام الطوائف مثلما لم تنتف العبودية. ولهذا ظل التمييز على أساس الطائفة راسخا بقوة في الهند، مثله مثل العنصرية في أمريكا. ويواجه الهنود من أبناء الطوائف الدنيا، شأنهم شأن أبناء القبائل، تمييزا دائما خصوصا خارج المدن في الهند. وتضم الهند أربعمائة جماعة قبلية مختلفة يبلغ تعدادهم ٦٠ مليون نسمة. أبناء هذه الجماعات القبلية المعروفون بالإيفاسيز، علاوة على أبناء طوائف المنبوذين والمعروفين باسم داليتس، لايزالون مهمشين اجتماعيا واقتصاديا. والمعروف أن عشرين في المائة من سكان الريف هم من الداليتس، ولكن ٣٨ في المائة من أشد الناس فقرا هم من الداليتس، وكذلك ١١ في المائة من سكان الريف هم من الإيفاسيز، ولكن ٤٨ في المائة من الفقراء جدا ينتمون إلى الجماعات القبلية [٢٨].

وأخيرا، أخفق تقسيم الهند في أثناء الاستقلال العام ١٩٤٧ في الحد من الاحتقان الديني. يعيش في الهند اليوم ١٤٢ مليون مسلم، أي أكثر من الـ ١٤٠ مليونا الذين يعيشون في باكستان. وأصبح الزواج المتبادل بين الهندوس والمسلمين أكثر شيوعا بعد أن كان من الزيجات المحرمة. ولكن مع هذا لاتزال المنافسات الدينية قائمة. يحدث بين الحين والآخر أن يشعل المتطرفون فتيل التنافس الكامن تحت الرماد بين المسلمين والهندوس، وذلك عن طريق تفجير قنبلة في قطار أو معبد أو مسجد. وتجري في مومباي حرب عصابات مدنية ضارية لا يخمد أوارها بين الهندوس والمسلمين [٢٩]. ونلحظ على الجبهة الدولية توترات ديبلوماسية لا تهدأ بين الهند وباكستان، وهما دولتان نوويتان متجاورتان، لم يهدأ الخلاف بينهما بشأن إقليم كشمير في الشمال. وكم هو يسير أن ننسى هذه التوترات التي طال زمان اختمارها إذا ما وجهنا انتباهنا إلى اقتصاد الهند وجهودها لتحقيق الرخاء لجميع أبناء شعبها.

ولكن الانتقال بفقراء الهند إلى مستوى الهند الجديدة يستلزم إنشاء أعمال ووظائف لا حصر لها. وهذا ما لا يتحقق على الأرجح إلا بإضافة آلات المصانع والكثير الكثير من مشروعات البناء، أو خلق زيادة ضخمة في الصادرات الزراعية، أو الثلاثة معا.

ويتوقف الكثير على مدى سرعة الهند في تحديث بنيتها الأساسية، إذ ليس مرجحا أن تشهد المصانع ولا المزارع انتعاش الصين في مجال التصدير، الذي من شأنه أن يوفر مئات الملايين من الوظائف ما لم يبن المزيد من الطرق لربط المصانع والمزارع بالموانئ وبخطوط السكك الحديد. وبدأت الهند أخيرا بالفعل، وبعد تردد، بناء الطرق داخل المدن والطرق السريعة. وهذا لم يسبب فقط إنشاء وظائف لتمهيد الطرق بالأسفلت، بل ساعد على ربط القرى وعواصم الريف بالمدن الكبرى. واستطاع بعض المزارعين، بفضل هذا الجهد، أن يحملوا منتجاتهم إلى الأسواق بطريقة أكثر كفاءة، مثلما ساعد

غيرهم من أبناء القرى على السفر مرات بحثا عن وظائف تغل راتبا أفضل في المدن. وغير خاف أن انتعاش حركة بناء الطرق سوف يفضي إلى بناء مصانع جديدة، ولكن لا أحد يستطيع أن يقول متى سيحدث هذا الانتعاش. وإلى أن يحين ذلك سيظل العمال على حالهم يحققون مكاسب، ولكنها قليلة وبطء.

بيد أن الهند، وعلى الرغم من افتقارها إلى بنية أساسية حديثة، حققت بالفعل مكاسب ملحوظة في إنتاج المصانع، وبدأت أعدادها تتزايد كما توضح حالة الصناعات التحويلية في الهند. مثال ذلك أن صناعة قطع وصقل الأحجار الكريمة تغل لصاحبها ٢٠ في المائة مما يكسبه الأوروبي في العمل نفسه؛ ولهذا فإن قسطا كبيرا من عمليات قطع وصقل الألماس هاجرت من بلجيكا إلى الهند، ووفرت ما لا يقل عن ٥٠٠ ألف وظيفة للهنود [٣٠]. وحققت سوق الهواتف النقالة التي تتسع لـ ١٤٠ مليون هاتف نموا سريعا، وشرعت كل من موتورولا ونوكيا في إقامة مصانع لها في الهند. كذلك ضاعفت روبرت بوش صانعة قطع غيار السيارات الألمانية من استثماراتها المبدئية، وفق خطتها، لتصل إلى ٣٤٠ مليون دولار. وأعلنت جنرال موتورز أنها بصدد إقامة مصنع للسيارات في الهند، وتراهن على أن قدرات الهنود سوف تزداد أكثر وأكثر سريعا مما يمكنهم من شراء سيارات فضلا عن إنشاء المزيد من الوظائف. والمعروف أن بعض المكاسب تتحقق عندما تحدد الأمم المتقدمة مستوى ثابتا في ساحة العمل. مثال ذلك أنه عندما ألغت الولايات المتحدة وأوروبا العام ٢٠٠٥ نظام حصص النسج التي مضى عليها ثلاثون عاما ازدهرت مصانع النسج الهندية، وقفزت الصادرات إلى الولايات المتحدة وحدها إلى ٣٦ في المائة من خلال ما صدره الهنود من نسيج لحساب شركات ذي غاب وكريت آند باريل وغيرها.

وإذا كانت التنمية في الصين تفضل الصادرات الصناعية، فإن أضخم مصدر محتمل للنمو في الهند ربما يكون الريف حيث تعيش الأغلبية العظمى من السكان. والمعروف أن ٦٠ في المائة من عمال

الهند وثلث ناتجها الاقتصادي يعتمد على الزراعة [٣١]. ويراود السياسيين حلم إنشاء وظائف في الريف بوصفه أسلوبا سريعا لتحقيق مكاسب لأفقر الناس في الهند، وأسلوبا للحد من الهجرة الواسعة إلى المدن المكتظة بسكانها. ويتحمل العالم المتقدم بعضا من اللوم نظرا إلى واقع أن الهند لا تصدر كثيرا من منتجات مزارعها؛ ذلك أن بعض بلدان الغرب توقفت عن تقديم إعانات للمزارعين فيها، وهي الإعانات التي غالبا ما تحدد أسعار الصادرات الهندية خارج السوق. وبات معروفا لدى الجميع أن الاتحاد الأوروبي يدفع لمزارعيه دولارين عن كل بقرة كإعانة يومية [٣٢]، أي أكثر مما يعيش به أغلبية أفراد الشعب الهندي كل يوم.

بيد أن افتقار الهند إلى بنية أساسية حديثة يمثل عقبة كؤودا حتى بالنسبة إلى الفلاحين. ليس السبب فقط أن أكثر القرى تعيش من دون كهرباء أو مضخات مياه تساعدهم على ري حقولهم، بل لأنهم محبطون أيضا بسبب بؤس حالة شبكة الطرق السريعة في الهند، خصوصا بعد أن يدبروا أمورهم لحصد المحاصيل. وإذا عرفنا أن الثلاجات المتاحة قليلة جدا، وأن ٤٠ في المائة من ثمار وخضراوات الهند تتلف قبل وصولها إلى السوق لأن الفلاحين يحملونها مباشرة من المزارع إلى المستودعات عبر طرق الهند القذرة وطرقها السريعة الوعرة مما يستغرق وقتا طويلا. وتجدر الإشارة هنا إلى واحد من أكبر رجال الأعمال في الهند ويدعى موكيش أمباني، رئيس شركة «ريلايانس إندستريز»، وهي أضخم شركة في الهند، ذلك لأنه يخطط لتغيير هذا الواقع كله. إنه ينفق مبلغا ضخما قدره ٥ بلايين دولار لتغيير الطريقة التي تعمل بها الصناعة الزراعية في الهند، ابتداء من تمويل البذور وحتى موقع بيع الناتج.

أولا، يخطط السيد أمباني لبناء ١٦٠٠ مستودع للتوريد للمزارع في كل أنحاء البلاد، وهي المستودعات التي ستبيع البذور والوقود وتزود المزارعين بقروض ائتمانية للشراء. ويمكن للمزارعين بعد

الحصاد بيع محاصيلهم للمستودعات نفسها. والجدير ذكره أن خطة السيد أمباني جاءت على غرار خطة أخرى رائدتها شركة تاتا للكيماويات في شمال الهند، وهي فرع من تاتا غروب متخصص في الكيماويات والمخصّبات. وتتبعها شبكة كيسان سانسار (مركز زراعي) المؤلفة من مستودعات زراعية تمون أكثر من عشرين ألف قرية وأربعة ملايين فلاح في ثلاث مقاطعات. ولكن اللوائح والقوانين الهندية البالية تحول بين تاتا وتوسيع شبكتها لتشمل كل أنحاء الهند [٣٣]. وتعتبر هذه المراكز الزراعية عملا ثوريا في الهند، إذ لايزال المزارعون حتى اليوم مضطرين إلى دفع فوائد ربوية عند اقتراض ما يحتاجون إليه من أموال من المقرضين المحليين الذين يحمّلون المزارع أحيانا فوائد مغالى فيها تصل إلى ١٠ في المائة عن اليوم الواحد. وغير خاف أن حدوث موسم سيئ للرياح الموسمية كفيل بأن يفسد المحصول ويفضي إلى إفلاس المزارعين مما يجعلهم عاجزين عن سداد القروض الباهظة، ومن ثم تزيد مديونياتهم ربما إلى ألف دولار. ونذكر هنا أنه في العام ٢٠٠٥ تخلص مئات المزارعين من ديونهم بالانتحار عن طريق شرب مخصبات كيميائية [٣٤]. ولهذا فإن توفير قروض للمزارعين بأثمان معقولة من شأنه أن يجعل نتائج عواقب حصاد فاشل أقل مأساوية. ويخطط السيد أمباني أيضا لإقامة خمسة وثمانين مركزا محوريا حديثا للإمدادات والتموين «لوجستيكيا» لنقل الناتج من مستودعات الإمدادات الزراعية إلى العملاء سواء في داخل الهند أو عبر البحار.

ولعل الجانب الأكثر طموحا في خطته هو تغيير أسلوب بيع الأغذية في الهند، وذلك بتجاوز الأعداد الهائلة من المحال والمشروعات الصغيرة التي تعج بها الهند والتي تبيع الآن ٩٦ في المائة من سلع الهند. إذ يريد السيد أمباني إقامة ما يشبه الوول - مارت في الهند. بمعنى إنشاء سلسلة من المستودعات على طول الهند وعرضها لبيع المنتجات وغيرها من السلع. ويرى السيد أمباني، وفق تقديراته،

ضرورة العمل في الوقت نفسه على توفير شبكة توزيع حديثة تيسر وصول المنتجات إلى الموانئ والمطارات، وأن هذا الإنجاز يوفر من خلال الصادرات الزراعية ٢٠ بليون دولار (٣٥).

* * *

يتنبأ علماء الإسكان بأن الهند في العام ٢٠٣٠ ستصبح أكثر بلدان العالم ازدحاما بالسكان متجاوزة في ذلك الصين، عندما يصل تعداد كل من البلدين عند حد ١,٤٥ بليون نسمة (٣٦). وكذلك يتنبأ علماء الاقتصاد بأن الهند في العام ٢٠٣٠ سوف تتجاوز اليابان لتصبح ثالث أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة والصين (٣٧). وستكون الهند بحلول العام ٢٠٣٠ أكبر قوة عاملة في العالم لأن ٦٨ في المائة من سكانها سيكونون في سن العمل، وهذه نسبة مئوية عالية بخاصة في مجال العاملين بالمقارنة بعدد المتقاعدين والأطفال المعتمدين على دخول من يعملون. وسيكون لدى الهند ٩٨٦ مليون نسمة في سن العمل بحلول العام ٢٠٣٠، أي بزيادة ٢٧٠ مليون نسمة على العام ٢٠٠٦ (٣٨). ويسمي علماء الإسكان هذه المرحلة باسم «طور العائد السكاني» demographic dividend phase، وهي مرحلة جيدة سكانيا تساعد عادة اقتصاد البلد على النمو بسرعة، ذلك لأن القوة الضخمة النشطة اقتصاديا تميل إلى أن تحقق معدلات ادخار أعلى، ومستوى للاستثمار مرتفعا في الوقت نفسه الذي يتوافر لها فيه دخل أكبر للإنفاق على السلع الاستهلاكية. ويقول علماء الإسكان إذا ما بقي كل شيء على ما هو عليه فإن الاقتصاد ينتعش عندما يملك البلد قوى عاملة أكبر عددا، تماما مثلما انتعش الاقتصاد الأمريكي بعد دخول مواليد حقبة الانتعاش baby boomers القوة العاملة (*).

(*) أطفال الطفرة العابرة Baby Boomer: مصطلح لوصف طفرة مؤقتة في المواليد عقب الحرب العالمية الثانية فيما بين العامين ١٩٤٦ و١٩٥٣، حيث شهد كثير من البلدان المتحدثة بالإنجليزية طفرة في عدد المواليد، وهي ظاهرة يشار إليها بعبارة «طفرة مؤقتة في مواليد الأطفال». ويستخدم المصطلح كذلك في البلدان التي لها خصائص سكانية لم تعكس النمو الدائم في الأسر الأمريكية خلال الفترة نفسها. وتشير العبارة عادة إلى ما يعني أن ميلاد طفل يعادل مشروع عمل، ومن ثم طفرة الأطفال هي طفرة في الأعمال أو انتعاشة اقتصادية بفضل فرص التعليم وحياة أفضل، ويعطون للمجتمع عائدا متميزا متنوعا في الفنون والآداب والأعمال [المترجم].



بيد أن «طور العائد السكاني» ربما يمثل خطرا مستطيرا بالنسبة إلى الهند. إذ إن نسبة كبيرة من سكان الهند شباب، ذلك أن نصف سكانها البالغ عددهم ١,١ بليون نسمة هم دون الخامسة والعشرين [٣٩]، و٣١ في المائة أقل من السادسة عشرة ولم يدخلوا سوق العمل بعد [٤٠]. والأهم من ذلك أن من بلغوا سن العمل في الهند - أي من تتراوح أعمارهم بين خمس عشرة سنة وستين سنة - يتزايدون بسرعة أكبر من سرعة تزايد جملة السكان. ومن ثم فإن الفقاعة السكانية الممثلة لشباب الهند عندما توشك بلوغ سن العمل تكون الهند قد أصبحت في حاجة إلى مزيد من الوظائف أكثر مما هو موجود الآن بغية الحفاظ على مستوى المعيشة حتى لا ينخفض. وطبيعي أن توفير أعداد هائلة من الوظائف لفقراء الهند أمر حاسم، بل هو حرفيا مسألة حياة أو موت. ونعرف أن الهند اليوم لا تملك وظائف جيدة كافية للعمال من أبنائها الموجودين الآن، فضلا على وظائف لملايين جدد. ومن ثم، إذا لم تستطع الهند تعليم أبنائها وإيجاد وظائف لهم فور بلوغهم سن العمل فإنها ستواجه قنبلة سكانية موقوتة، حيث سيغدو البلد أكثر فقرا لا أكثر ثراء، ويصبح مئات الملايين أسرى الفقر. ولهذا فإن التحدي هائل، وثمة توقع بأن يصل تعداد سكان الهند بحلول العام ٢٠٥٠ إلى ١,٦ بليون نسمة، أي أكثر من الصين التي سيبلغ تعدادها في الوقت نفسه ١,٤ بليون نسمة. ويتنبأ علماء الإسكان بأن الهند سيكون بها ٢٣٠ مليون عامل [٤١] أكثر من الصين، ونحو ٥٠٠ مليون عامل أكثر من الولايات المتحدة.

تعيش الهند الآن عند منعطف حاسم. إذا ما أخفق البلد في إيجاد وظائف لعماله الذين يتزايدون بسرعة، فإن البلد يخاطر بالغرق في مستنقع الفقر واليأس. تصور الحكومة الهندية نمو السكان في البلد باعتباره ميزة كوكبية ضخمة. ولكي تثبت الحكومة صدق تصورها يتعين عليها ألا تهدر أي فرصة لدعم نموها الاقتصادي الذي سيوفر الوظائف لكل العمال الجدد الذين سيولدون على مدى العقود التالية. وإذا كانت ظاهرة الأوفشورنغ (هجرة الوظائف عبر البحار) قد جذبت

انتباه الشركات الأجنبية، فإن هذا يعني أن الهند توافرت لديها أخيرا اللحظة المواتية على الساحة الاقتصادية العالمية. ومن ثم يصبح لزاما على الحكومة الهندية أن تقتنص الفرصة. ويتعين عليها أيضا دعم وتطوير إصلاح اقتصادها، وتحديث البنية الأساسية للبلاد، وأن تشجع الشركات الهندية على أن تنمو في الوقت نفسه الذي تشجع فيه على إقامة المصانع الأجنبية التي ستنشئ وظائف داخل الهند، وهو ما يماثل إلى حد كبير ما فعلته الصين بنجاح كبير خلال العقد الماضي.

ويقول وزير المالية السابق فيجاي كلكار: «ثمة مجموعة فريدة من العوامل التي تشير في موضوعية إلى أن الهند أضحت على أعتاب عصر ذهبي من النمو. وإذا أمسكنا بهذه اللحظة يمكن للهند أن تتجاوز حالة الفقر، ويمكن للأجيال القادمة أن تحظى بحقبة رخاء غير مسبوقة، وأن يكون لها رأى حاسم في تشكيل النظام الاقتصادي الكوكبي والسياسة العالمية». بيد أنه قدم تحذيرا أيضا حين قال: «كم هو ضروري أن نختار بحكمة لأن الاختيار الخطأ الآن قد يعني أن جميع الأجيال القادمة ستبقى فقيرة إلى الأبد» [٤٢].

ويمكن القول حتى الآن إن سجل الهند مزيج مثير للإحباط، وإن التحدي هو أولا وأساسا تحد سياسي. لقد أصيب المعلقون السياسيون الأجانب بذهول حال منيت حكومة رئيس الوزراء أتال بيهاري فاجبايي بهزيمة مدوية العام ٢٠٠٤. والذي أدهشهم هو أن اقتصاد الهند يحقق ازدهارا، وأن صناعة الأوفشورنغ في الهند خلقت الكثير جدا من الوظائف الجديدة، حتى أن شعار حملة فاجبايي الانتخابية كان «الهند تتألق». ولكن ثار الفقراء - الأغلبية - وصوتوا ضده لخروجه من منصبه. لم تكن الهند تتألق لهم. وواقع الحال أن الفقراء كانوا يراقبون شركاءهم من أبناء الوطن يتقدمون وينجحون بينما حياتهم هم لم تتغير إلا قليلا. وتوصل الزعماء السياسيون وكبار رجال الأعمال بعد الانتخابات إلى توافق في الرأى مفاده أن الهند لابد أن تجد سبيلا لكي تهيئ للفقراء تطلعات أفضل. ويقول نايلكاني من شركة إنفوسيس:

«وجود بلدين هنديين لن يثمر شيئا. وإنه بسبب النظام الديموقراطي فإن أي استراتيجية يجب أن تتضمن نموا متساويا. سياسيا، لابد أن تحمل الجميع من دون استثناء معك في رحلتك» [٤٣].

عقب هزيمة السيد فاجبايي في العام ٢٠٠٤ تألفت الحكومة الجديدة من تحالف يضم عدة أحزاب بقيادة حزب المؤتمر. واستهدفت الحكومة الجديدة تهدئة الفقراء، ولذلك كان من أول جهودها في هذا الصدد إصدار قانون الضمان القومي لعمالة الريف، الذي أقره البرلمان العام ٢٠٠٥. ويكفل القانون مائة يوم عمل في السنة لكل أسرة ريفية في حاجة إليها مقابل أجر يعادل متوسط الحد الأدنى لمستوى الأجور وقدره ١,٣٥ دولار في اليوم. ونظرا إلى الأعداد الهائلة للفقراء من سكان الهند بدت تكلفة القانون رقما مذهلا قدره ٩,١ بليون دولار، أو ١,٣ في المائة من إجمالي الناتج القومي للهند، هذا في الوقت الذي تعاني فيه الحكومة بالفعل عجزا ضخما. وسوف يعمل برنامج الوظائف كشبكة أمان للعناصر الأساسية اللازمة للفقير جدا. غير أن النقلة الاقتصادية الأكبر سوف تتمثل في إنشاء وظائف للقطاع الخاص. ونلاحظ أن ما أحبط الراغبين في أن يروا الهند تواصل مسيرتها في المكاسب الاقتصادية هو أن الأحزاب اليسارية في التحالف الحكومي - مثل غاندي ونهرو قبلهم بعقود - عمدوا باسم حماية الفقير إلى إعاقة التنمية الاقتصادية الحقيقية التي من المرجح أن تفضي إلى إنشاء وظائف للفقراء. أرجأ السياسيون بناء المطارات ورصف طرق جديدة، وهي أمور من شأنها أن تساعد على جذب وظائف صناعية جديدة. ويحدث أحيانا أن يقف السياسيون إلى جانب من يضعون أيديهم بطريقة غير شرعية على ممتلكات ليست لهم، والتي كان بالإمكان - لولا موقف السياسيين - إجبارهم على الرحيل من مناطق اختارها التخطيط مواقع للبناء وللتشييد. ويحدث أحيانا أن يساندوا الشركات المحلية التي تعارض أن تتعاقد البلاد مع شركات أجنبية خبيرة لبناء المطارات والبنية الأساسية. والنتيجة في الحالين

تباطؤ حركة التقدم. وفي صيف العام ٢٠٠٦ أعدت الحكومة خطة متواضعة لتصفية حصتها المحدودة من الأسهم في شركات مملوكة للدولة. ولكن الخطة قوبلت بمعارضة حين هددت الأحزاب اليسارية بالانسحاب من التحالف وإسقاط الحكومة إذا ما أصرت على التنفيذ. كذلك الحال بالنسبة إلى المناطق الاقتصادية الخاصة الجديدة التي ناصرها وتقدم لإنجازها وزير التجارة الهندي. إذ إن المشروع كان مهددا بسبب الصراعات بين الفرق السياسية علاوة على سياسة الإصلاح التي تتقدم مرة وتتوقف أخرى. واعتاد وزير المالية الهندي أن يشكو متذمرا من أن معدلات الضريبة المنخفضة في المناطق ستقلص عائدات الحكومة. هذا بينما كانت سونيا غاندي، الزعيم القوي في حزب المؤتمر، تشكو في سبتمبر ٢٠٠٦ من أن الضرائب شيء سيئ بالنسبة إلى المزارعين.

وتحدث الضغوط السياسية من ناحية بسبب ماضي الهند الاستعماري، وتحدث من ناحية أخرى بسبب التفاوتات الواضحة بين عالمين داخل الهند. إذ نرى تحت لوحة إعلانات في مومباي إعلانا يروج لأحدث الهواتف النقالة وبطاقات الائتمان وبوالص التأمين التي تسوّقها الهند للأثرياء الجدد. وتعيش الهند القديمة تحت وطأة: كلاب ضالة تحوم حيث رجال ينبشون أكواما من القاذورات وباعة على قارعات طرق مزرية يبيعون أكوابا من عصير قصب السكر مقابل بنس واحد، ورجال آخرون يعملون عمل الثيران، إذ يجرون عربات خشبية بطول عشر أقدام مكدسة بمواد بناء ويمضون بها عبر طرقات المدينة متجهين إلى مواقع البناء.

من دون حدوث تغييرات ستتوقف عملية إنشاء وظائف، وسوف تستمر معاناة أشد الناس فقرا، وهم من يزعم السياسيون أنهم يحمونهم. ويقول السيد نايلكاني: «علينا أن نبدع هذه التغييرات لتكون قاطرة تجر وراءها كل الاقتصاد. أنتم في حاجة إلى توفير وظائف تصنيع ووظائف خدمات وزراعة. إن صناعة تكنولوجيا المعلومات في

الهند لا يمكن أن تكون العمل الوحيد في البلد. إنها يمكن فقط أن توفر وظائف لبضعة ملايين من الناس. نعم إنها قاطرة مروعة تلك التي تجر القطار، بيد أننا لا يمكن أن نسمح لقاطرة أن تنطلق وتدع بقية القطار قابعا على الرصيف الجانبي».

إن ما تنجزه الصين بأوامر وقرارات رسمية يتعين على الهند أن تنجزه جزئيا من خلال الإقناع. ويتعين على الهند لكي تدفع تنميتها الاقتصادية إلى الأمام أن تعالج مشاعر النفور المستمرة في البلاد بعد نهاية الاستعمار والتي تحول دون الارتباط بالاقتصاد العالمي. ويجب أن تبدلها بسياسات تشجع الشركات الهندية والأجنبية على إنشاء مشروعاتها في الهند. يتعين على الحكومة الهندية أن تمتلك ناصية السياسة الدقيقة الخاصة بالفقراء. إن أعداد الفقراء في الهند أكثر كثيرا من أعداد أبناء الطبقة الوسطى. وتشير شركة ماكينزي في تقديراتها إلى أن ١١٠ ملايين أسرة هندية - أي نحو ٥٥٠ مليون نسمة - يدبرون معاشهم بمبلغ يتراوح ما بين ١٥٠٠ دولار و٤ آلاف دولار سنويا، علاوة على ٤٠ مليون أسرة يعيشون في فاقة على الفتات بأقل من ١٥٠٠ دولار في السنة [٤٤]. قد يكونون فقراء، ولكنهم ليسوا بلا حول ولا قوة: إذ إن الفقراء في الهند يصوتون في الانتخابات بأعداد كبيرة بينما أبناء الطبقة الوسطى غالبا ما يتغيبون عن التصويت [٤٥]. هذا على عكس ما هو حادث في الولايات المتحدة. ولهذا يجب على الحكومة الهندية أن تقنع الناخبين بأنها تستخدم التغييرات لحفز التنمية الاقتصادية، وأن هذه هي السبيل أمامهم لجني مكاسب. وهو شيء يكون أيسر أحيانا أن نشهده من بُعد. ويجب أن نوضح أن بناء طرق جديدة سيخلق مئات الآلاف من وظائف البناء التي يشغلها الفقراء، حتى وإن اضطرت إلى تهجيرهم من بيوتهم. ويجب أن نؤكد أن السماح للشركات الأجنبية ببناء مصانع جديدة من شأنه أن يوفر رواتب ثابتة لمئات الآلاف أيضا. بات لزاما أن نؤكد أن السماح بمستودعات تجارة التجزئة الجديدة بالمنافسة مع المشروعات التقليدية

الصغيرة سيؤدي إلى خفض الأسعار علاوة على توفير مزيد من الوظائف أكثر من تلك التي خسرناها. وإذا أخفقت الحكومة في تأكيد وتوضيح هذه الآراء - مثلما أخفقت حتى الآن - يصبح لزاما عليها أن تعهد بالتغييرات التي عجزت عن إنجازها إلى شركات مثل شركة إنفوسيس للسيد مورثي، وشركة ريلايانس إندستريز للسيد إمباني وتاتا غروب. وإذا كانت حكومة الصين تجعل مشروعات التنمية الكبرى تنطلق لتكون قاطرة التغيير فإن الأمر على خلاف ذلك في الهند، ذلك لأن الهند قد تكون في حاجة إلى أن تجعل الشركات الخاصة هي صاحبة الريادة التي تنطلق على مدى الطريق. وإذا أرادت الهند أن تتجنب التخلف فلا بد أن تتوافر شخصية سياسية كاريزمية تقود التنمية الاقتصادية. ونعرف أن رئيس الوزراء الحالي السيد مانموهان سنغ ملتزم بالتنمية، ولكنه تكنوقراطي ولا أحد يمكن أن يتهمه بأنه شخصية كاريزمية.

إن الهند إذا أخفقت في إطلاق اقتصادها بينما المستثمرون من كل أنحاء العالم يولونها اهتماما، فإنها ستدفع ثمنا باهظا مقابل الرخاء سواء اليوم أو عندما يصبح شبابها في سن العمل أعدادا ضخمة في حاجة إلى وظائف. أصبح لزاما على الهند أن تتحرك وتتخلى عن أسلوب التقدم مرة والتوقف أخرى في عمليات الإصلاح، وهو ما أدى إلى بطء حركة الصعود الاقتصادي أو وضعها أمام مخاطرة خسارة فرصة تاريخية لانتشال مئات الملايين من شعبها من وهدة الفقر.



7

ثورة باسم حفل عشاء

«إن الصينيين من أصحاب المشـروعـات الذين هـربوا يوما ما إلى هونغ كونغ أو تايوان، ثم انتـقلوا إلى الولايات المتحدة أو إلى أوروبا لتحقيق أحلامهم، يجدون اليوم فرصتهم للعودة إلى أرض الوطن»

المؤلفة

هنغ هوانغ هي الوجه الصيني المطابق لمضيفة التلفاز الأمريكي اللامعة أوبرا وينفري. تنشر الآنسة هنغ مجلات خاصة بالمرأة، وتكتب واحدة من أشهر المدونات الشعبية عبر الإنترنت، وتدبج سيرة ذاتية غاية في الإمتاع ومن أكثر الكتب مبيعا، بل لها حديث خاص على شاشة التلفاز. إنها هي ومن حولها يدركون كيف تغيرت الصين كثيرا خلال جيل واحد. فبعد أن شبت عن الطوق، وبعد أن تخرجت في كلية فاسار، عادت إلى موطنها الأصلي لتجد الصين تعيش وسط معمعة تحوّل هيكلي. وتعمل الآنسة هنغ الآن رئيسة لهيئة كبار المديرين في تشاينا إنتراكتيف ميديا غروب (مجموعة الصين للتواصل الإعلامي). وتسكن في شقة واسعة في دور علوي تبدو كأنها انتزعت من وسط مدينة مانهاتن وأعيد زرعها كما هي من دون أن يمسها

شيء في حي رواق الفن في بكين، واستكملتها بأسقف شاهقة وأعمال فنية معاصرة. ويبدو الفن كأنه تعليق سياسي: إذ الجدار المصنوع من الآجر المكشوف في قاعة الطعام تزينه لافتة بضوء النيون بارتفاع قدم، عليها أحرف صينية تقول «الثورة حفل عشاء». حقا، لقد دافع ماو عن المشقة التي يعانيها شعبه الجائع بأن أعلن: «الثورة ليست حفل عشاء»، واليوم نرى الصين في أوج ثورة ثقافية من نوع آخر، وهي كذلك بالفعل.

دمرت ثورة ماو الثقافية البلاد وسحقت قدراتها الفكرية والعلمية والفنية، وقضت على نظام الصين التعليمي، وخربت اقتصادها. وبعد أن مات ماو العام ١٩٧٦ خلّف وراءه أمة مفلسة من الفلاحين. والآن حقق حزبه الشيوعي تغييرا كاملا ومفاجئا شاملا كل نواحي الحياة، وارتبط تدريجيا بالاقتصاد العالمي، وتحرك في اتجاه اقتصاد السوق ويقود الأمة على طريق ثورة صناعية، وأخذت الدخول تتصاعد، وعادت الروح الصينية إلى الظهور بعد أن كانت يوما مقموعة. انتشل النهج الجديد الذي التزمته الصين أكثر من مائة مليون نسمة من مهاوي الفقر، وتضاعف متوسط الدخول خلال عقد من الزمن. ولكن الصين تتغير بأساليب لا تعبر عنها الأرقام وحدها: إن حياة مئات الملايين تغيرت مع تحديث اقتصاد الصين. حقا ربما جاءت الشركات العالمية الكبرى إلى الصين لتبيع سلعها لبليون عميل جديد، أو بحثا عن عمال يتقاضون أجورا منخفضة، ولكن على الرغم من أن هذه هي حوافزها فإن وجودها أحدث تحولا لا يمكن وصفه في الحياة اليومية لملايين الصينيين العاملين مع هذه الشركات.

إن ثورة الصين الثقافية الجديدة تتجلى بإنجازاتها يوما بعد يوم على امتداد طريق وحيد عبر ساحة صناعية ممتدة بطول وعرض إقليم بودونغ في شنغهاي. هناك ترى عشرات الآلاف من العمال الصينيين يسجلون أسماءهم ووقت حضورهم في مصانع تمتلكها شركات ريكو، وإن إي سي، وسيمنز، وشارب، وغيرها من الشركات الأجنبية. ونجد داخل مبنى يحمل الشعار المألوف لشركة كوداك، الجامع بين اللونين

الأصفر والأحمر، شابة في السادسة والثلاثين من العمر اسمها يي لو، وهي واحدة من بين ألفين من العمال الصينيين الذين يتقاضى كل منهم ١٢٥ دولارا شهريا لصناعة الكاميرات. ومع صباح كل يوم ترتدي السيدة الزي الرسمي للشركة، وهو سترة صفراء وغطاء رأس أصفر، وتعكف على تجميع دوائر التحكم التي توضع داخل الكاميرات. تضاعف راتبها بالفعل خلال أربعة أعوام، وهي المدة التي عملت خلالها في كوداك. ونتيجة لذلك استطاعت هي وزوجها شراء الضرورات اللازمة، وهي شقة بها غرفتا نوم كانت مملوكة للشركة الصينية التي يعمل فيها. وتحلم السيدة لو باليوم الذي تستطيع فيه شراء بيت من ثلاث غرف به أجهزة التكييف للتبريد والتدفئة معا. وامتنعت تماما عن تناول الطعام خارج البيت والتزمت بشراء ما تحتاج إليه من الماركات التجارية الصينية فقط، وبهذا استطاعت ادخار ما يعادل ثلث راتبها الشهري وقدره ٤١ دولارا، وتمكنت بفضل هذه التضحية أن تجنّب ١٦٠ دولارا من الخمسمائة دولار جملة دخلها الشهري. وتعتبر السيدة لو واحدة مثل كثيرين من عمال المصانع الصينيين الذين أصبحوا يكسبون مالا اليوم أكثر من أي وقت مضى. ولذلك انعقدت آمالها على مستقبل مشرق تسعد به هي وابنتها ذات الأربعة عشر ربيعا. «ستصبح الحياة أجمل وأجمل» [1].

وحيث إن حياة السيدة لو حياة واعدة فإن زملاءها وزميلاتها في العمل من ذوي الياقات البيضاء أصبحوا يعيشون الحياة التي تحلم بها لابنتها مستقبلا. ويقع مركز تطوير منتجات كوداك في شنغهاي غير بعيد من المصنع. ويعمل في المركز ستون عاملا يبرمجون مدونات كمبيوتر للكاميرات بما في ذلك البرامج المتقدمة التي تحدث آثارا خاصة ومحددة للكاميرات المستخدمة في هوليوود. تبدأ الرواتب هناك من ١٢ ألف دولار في السنة، وتضع بذلك واحدا في المائة من العاملين في الصين في موضع القمة، بحيث إنهم يتمتعون بالقوة الشرائية ذاتها التي يتمتع بها الأمريكيون الذين

يحصلون على ٤٠ ألف دولار في السنة، مع مراعاة مستوى المعيشة المنحصر في الصين [٢]. وها هو مايلز ماو، في الثالثة والثلاثين من العمر، ويعمل في قسم مراقبة الجودة لشركة كوداك. إنه شأن أغلبية زملائه من العمال أصبح يمتلك شقتين، كل منهما أكبر من الشقة التي تأمل السيدة لو أن تمتلكها يوما ما. اشترى الأولى في العام ١٩٩٩، ويعيش فيها مع زوجته وابنته التي بلغت الخامسة من العمر. تضاعف ثمن هذه الشقة خلال خمس سنوات، ولم يكد يفرغ من سداد ثمنها حتى اشترى الأخرى وهي شقة فاخرة بها ثلاث غرف للنوم. وقد اشتراها للاستثمار، بحيث يفيد ثمنها عند سن تقاعد الأسرة. وعلى الرغم مما ينفقه السيد ماو وزوجته اللذان يعملان في شركة لوفتهانزا، فإنهما يدبران أمرهما لادخار أكثر من ٦٠٠ دولار شهريا، أي ٧٢٠٠ دولار في السنة [٣].

إن حرص عمال المصانع والعاملين ذوي الياقات البيضاء على توفير مدخرات كبيرة شهريا هو سمة أو قاعدة عامة في الصين. فعلى الرغم من أن كثيرين من الصينيين يفيدون من أيام الرخاء الراهنة، فإنهم يجدون في أقرب الأقربين وفي الأصدقاء ممن لم يحالفهم الحظ مثلهم ما يذكرهم بماضي الصين وأيامها العجاف. ويحكي السيد ماو، مثلما يحكي زملاؤه، حكايات مروعة، إن لأحدهم أقارب في شنغهاي لا يكسب أي منهم سوى ١٧ دولارا شهريا. ومن ثم لا يجرؤ أحدهم على الذهاب إلى طبيب إذا ما مرض، لعجزه عن دفع تكلفة الزيارة. ويحكي آخر في أسى كيف أن أمه سوف تعيش، كما هو متوقع لها، على معاش حكومي قدره ٢٨ دولارا شهريا بعد خمس وأربعين سنة من العمل الشاق. ويرسل السيد ماو، مثله مثل جميع زملائه من العاملين ذوي الياقات البيضاء، مساعدات مالية إلى بيته كل شهر، حيث يرسل لأبيه وأمه المتقاعدين ٢٧٠ دولارا شهريا، وثمة زميلة له ترسل ٢٥٠ دولارا شهريا لأبويها، وترسل أخرى ١٢٥ دولارا مساعدة منها لجدة زوجها.

تخلت أجيال الصين الشابة عن سلطانية الأرز المعدنية التي سبق أن حددتها الدولة لكل صيني. وتمثل إسهاماتهم الشهرية عامل تذكير يذكرهم دائما كيف أن شبكة الأمان الاجتماعي للصين اهترأت خلال العقد الماضي. إذ إن واحدا فقط من كل أربعة صينيين له تأمين على الصحة الآن، كما أن ١٤ في المائة فقط هم من يحصلون على معاشات. هذا علاوة على أن ٢٥ في المائة من تكلفة التعليم انتقل عبئُها إلى الأبوين، وارتفع معدل التسرب من المدرسة، خصوصاً في المناطق الريفية التي يعاني أهلوها تدني دخولهم [٤]. ولهذا كله يحرص الصيني على تجنيب مدخراته احتسابا لوقت الحاجة، إذ ربما يحتاج هو أو هي أو أبناء الأسرة إلى علاج في مستشفى، أو ربما يفقد أحدهم الوظيفة في الشركات المملوكة للدولة، أو ربما تغير الحكومة اتجاهها مرة ثانية ويغيم الجو ويضيع المستقبل. والجدير ذكره أن معدل الادخار المرتفع (٣٠ في المائة في المتوسط) [5] ليس مجرد مقياس للنمو الاقتصادي القوي الذي هيأ لكثير من الصينيين رواتب عالية، وإنما هو ما يجعلنا ندرك أن الصيني العادي - وليس الحكومة الصينية وحدها - يخشى عدم الاستقرار السياسي. والوضع هنا مختلف تماما عن نمط الحياة في الولايات المتحدة: إذ يكسب الأمريكي أكثر مما يكسب الصيني عشر مرات في المتوسط، ولكنه ينفق أكثر مما يكسب، ومعدل الإدخال عنده بالسالب.

ليس معنى هذا أن الصينيين ممسكون عن الإنفاق، إنهم وقد تحرروا من سجن الفقر ينفقون بحرية. ويحدثنا السيد ماو وزملاؤه في كوداك ليس عن الحاجة إلى شراء شقة فقط، بل سيارة وأجهزة ستريو غالية الثمن، وشبكات عرض منزلية، وأحدث أجهزة اللاب توب ماركة سوني، وأجهزة تلفاز وماكينات غسل، وقضاء إجازات فيما وراء البحار، وملابس وفق أحدث التصميمات. والملاحظ أنه عند زيادة الرواتب تغير المرأة الصينية الماركات التجارية التي تستعملها لأدوات التجميل، وتستعمل بدلا من أويل أوف أولاي وأفون

أنواعا أخرى مثل شيسيدو ولانكوم. ويمكن القول إن أبناء الطبقة الوسطى ممن حققوا مستوى تعليميا جيدا تضاعفت دخولهم على الأقل مرتين خلال عقد واحد. وتعتمد كثيرا أغلبية الشركات الأجنبية على هذه الطبقة المتوسطة المتنامية وعلى أبناء الطبقة العليا من الصينيين، إذ هم سيصبحون عملاءها. ويعبر عن هذا ينغ بيه رئيس شركة كوداك لإقليم الصين العظمى، فيقول: «نحن نشهد طبقة وسطى متنامية تملك قوة شرائية كبيرة جدا جدا، إنهم يؤمنون بعبارة: اكتسبت حقي في أن أدلل نفسي».

* * *

حتى عهد قريب لا يتجاوز خمسة عشر عاما كان كل فرد تقريبا في الصين فقيرا على قدم المساواة مع سواه، ولكن الدخول توزعت سريعا إلى مستويات. أصبح لدى الصين الآن ٣٢٠ ألف مليونير وفق تقديرات مؤسسة ميريل لينش [٦]. حدث أن اقتطعت السيدة بيه فترة من وقتها يوم السبت [٧] لكي توضح أن الصين الآن تضم عمالا صناعيين من ذوي الياقات الزرقاء علاوة على العاملين في السكرتارية ذوي الياقات الوردية ومضيفي طيران وغير ذلك من خدمات. ولديها أيضا عمال مكاتب ذوو ياقات بيضاء، ولكن أحدث الإضافات هي العمال ذوو الياقات الذهبية مثلها هي. كانت ترتدي ملابس اجتماع نهاية الأسبوع، وهي ملابس غالية الثمن متوائمة مع أحدث موضات الاستعمال اليومي غير الرسمي (كاجوال)، وهي مكونة من تي شيرت أبيض يزينه قلب أحمر محلى بالترترة، يعلو بنطلون جينز أزرق على أحدث الموضات من النوع المشدود المحكم (سترتش)، بينما شعرها ذيل الحصان تعلوه قبعة بيسبول. وقالت السيدة بيه إن العمال الصينيين من ذوي الياقات الذهبية هم مديرون تنفيذيون في الشركات متعددة القوميات التي لها مشروعات أعمال في الصين. وتدفع لهم الشركات رواتب تكفي أسلوب حياة ممتعة من بينها شقة فاخرة وسيارة وسائق طوال الوقت، ورحلات ممتدة عبر الإقليم، ورحلات ذهاب وعودة إلى المركز الرئيسي للشركة

في الولايات المتحدة أو في أوروبا. يشترون ملابس غالية الثمن وأعمالا فنية علاوة على إجازات شأن رجال الأعمال المترفين، ويلعبون الغولف في النوادي الفاخرة التي يعج بها البلد الآن، ولا يعنيهم في شيء إنفاق ٨ آلاف دولار ثمنا لجهاز تلفاز ذي شاشة عملاقة.

أصبحت الصين التي كانت يوما متساوية كأسنان المشط تضم كثيرا جدا من التباينات لمواطنين أثرياء، وأصبحت لهم أسماء خاصة. هناك على سبيل المثال «دان شن كي تسو» أي «الأرستقراطيون المتفردون»، وهؤلاء عادة نساء فوق الثلاثين يعملن مديرات وربما مصرفيات للشركات الأجنبية، وتكسب الواحدة منهن ما لا يقل عن ٢٤ ألف دولار في السنة، وهو ما يكفي لشراء مواد تجميل وملابس فاخرة، ويقضين إجازات على شاطئ البحر مع الأصدقاء. هن من نوع النساء اللائي كان بالإمكان أن يصبحن نجمات في مسلسل «سكس آند ذا سيتي» لو أنه أنتج في شنغهاي بدلا من مانهاتن. وهناك أيضا من يسمون «بو پو تسو»، أي المثقفين الميسورين، وهم من يميلون إلى الكتب أكثر من عمليات التسويق. وهناك من يتقاضون رواتب الطبقة الوسطى، ولكنهم ينفقون المال أسرع مما يكسبونه، ويسمون «يو غوانغ تسو»، أي الطبقة التي تستهلك نفسها. وهناك أيضا أصحاب الاسم المحبب «يو بي». اليوبيز أو الأثرياء الجدد، ويقال أيضا شياو تسي (الرأسماليون الصغار)، وهم من العاملين من أمثال السيد ماو وزملائه في شركة كوداك، حيث يملك كل منهم شقة وسيارة، ويقضي وقته بعد الظهيرة في نهاية الأسبوع في أحد المقاهي. ويوجد منهم الآن ١٤ مليون صيني، ويكسب كل منهم أكثر من ١٢٥٠٠ دولار في السنة. وتبلغ قيمة الدخول المتغيرة لهذا الفريق من النخبة نحو ٦١ بليون دولار في السنة.

وعلى الرغم من توزيع الدخول إلى مستويات، فإنها في تصاعد سريع على صعيد الأيام. إذ يوجد اليوم ٧٧ في المائة من سكان الحضر في الصين يعيشون على أقل من ٣١٠٠ دولار في السنة، ولكن بحلول العام ٢٠٢٥ سيكون هناك فقط ١٠ في المائة هم من يتقاضون هذا

القليل. وبحلول هذا الوقت سينفق الحضر الصينيون ٢,٥ تريليون دولار في السنة، أي ما يعادل ما ينفقه اليابانيون الآن فيما تعتبر اليوم واحدة من أضخم أسواق الاستهلاك في العالم. ومن المتوقع، بحلول العام ٢٠١١ أن ترقى موجة ضخمة تضم ٢٩٠ مليون صيني ليلحقوا بالمستوى الأدنى من الطبقة الوسطى، حيث يكسب المرء ما بين ٣١٠٠ دولار و٥ آلاف دولار سنويا. وبحلول العام ٢٠٢٥ سيكون هناك نحو ٥٢٠ مليون صيني قد بلغوا المستوى الأعلى للطبقة الوسطى، حيث يكسب المرء ما بين ٥ آلاف و١٢ ألف دولار سنويا. ومن المتوقع أن يبلغ الدخل المتغير أي المتاح إنفاقه لهذا الفريق ما قدره ١,٦ تريليون دولار (٨).
وطبيعي أنه مع صعود الدخول تزدهر الصين كسوق استهلاكية عملاقة، وأن تحاول الشركات الوصول إليها، وهو ما من شأنه أن يغير لب التقاليد في الصين. والجدير ذكره أن توم دكتوروف عضو هيئة كبار مديري شركة «غريتر تشاينا» التابعة لوكالة إعلان جي. والتر تومبسون، سوّق بعضا من أشهر الماركات الأمريكية لمشترين صينيين (٩). إنه يشبِّه الوضع بما كان في أمريكا في الخمسينيات قبل التلفاز، حين كان الناس يغفلون الإعلانات التجارية. إذ يصدق الناس في الصين ما يشاهدونه على شاشات التلفاز، وهو شيء جديد عليهم. كذلك فإن الإعلانات التجارية التي تستخدم مقتنيات الإنتاج المتقدمة والشائعة في الغرب يمكن أن تكون أكثر إثارة للانتباه من البرامج المحشوة والخاضعة للرقابة في محطات التلفاز التي تديرها الدولة في الصين. ويلاحظ أن مشاهدي التلفاز في الصين أكثر حساسية من المشاهدين الأمريكيين والأوروبيين الذين لا يراعون الآخر. وطبيعي أن هذه الفطرة تساعد الشركات الغربية على البيع للصينيين.

وقامت بعض الشركات بغزوات مثيرة إلى الأعماق. نعرف أن تقاليد الزفاف عند الصينيين منذ ما قبل الثورة الثقافية تستلزم ملابس حمراء، وهدايا من اليشم أو الذهب، ونعرف كذلك أن مثل هذا الإسراف كان عملا ممجوجا أيام الثورة الثقافية. ولكن حفلات

الزفاف في الصين الآن تشبه نظيرتها في الولايات المتحدة. حيث ترتدي العروس لباس الزفاف الأبيض، وتتوقع من العريس خاتما من الألماس. وهذه الصياغة الجديدة للتقاليد الصينية هي نتاج الإبداع الجسور تماما لمسوقي الألماس لمؤسسة «دو بيرز غروب» التي ظلت تعلن من دون كلل مروجة للنهج الغربي كوسيلة لبيع المزيد من الألماس في بلد البليون نسمة. بدأت دو بيرز العام ١٩٩٣، وزرعت مخططات لعروض برامج التلفاز، وأعلنت في المجلات وعلى شاشات التلفاز، ثم نظمت أخيرا حفلات زفاف جماهيرية، مع يقينها بأن الجاذبية الحقة هي في اللحظة التي يقدم فيها العريس لعروسه خاتما من الألماس [١٠]، في طريقهم نحو الزواج، اقتنع الشباب الصينيون الحضر برسالة دو بيرز. ولم تمض سوى سنوات قلائل حتى بدأ يسود الاعتقاد بين الصينيين «زوان شي هنغ جيو يوان، يي كي يونغ ليو شوان»، أي الألماس يظل إلى الأبد.

وتعتبر الصين اليوم واحدة من كبرى أسواق الألماس في العالم. ينفق دو بيرز نحو ٦ ملايين دولار سنويا للإعلان عن الألماس، والتي تغل عائدات في صورة مبيعات قدرت قيمتها بـ ١,٤ بليون دولار في العام ٢٠٠٥ [١١]. وقدم ٨٠ في المائة من العرسان في بكين خاتما ماسيا لا لشيء سوى اقتفاء أثر العرسان الأمريكيين في تقديم خاتم الألماس... كل هذا تم على مدى عقد واحد.

وتقول السيدة هنغ، المعنية بالمرأة الصينية التي تشتري مجلاتها، إن التقاليد الأجنبية مثل تقديم خاتم من الألماس تلقى جاذبية بسهولة، لأن كثيرا من العادات الصينية تلاشت ومُحيت بعد أن تولى ماو السلطة العام ١٩٤٩. وقالت السيدة هنغ: «لقد أعاقت الثورة الثقافية وحجبت كثيرا من التقاليد. ومن ثم فإن حجب ومنع كل ما هو تقليد صيني جعل من اليسير على الجيل الجديد أن يلتقط تقاليد غربية. وهكذا أصبح المستهلكون الصينيون صفحة بيضاء يخط عليها المعلنون الغربيون. وهذا أشبه بمن يدخل سوقا ضخمة وليس في رأسه شيء عما يريد» [١٢].

مثال ذلك أن مقهى ستاربكس استحوذ على اهتمام الصينيين كما حصل مع الأمريكيين. حيث افتتح أول مقهى ستاربكس في الصين العام ١٩٩٩، ومنذ ذلك التاريخ افتتح أكثر من ٢٢٠ مقهى ستاربكس في كل أنحاء الصين. طبيعي أن يثير هذا الأمر انتباه الباحثين، ذلك لأن الصين وعلى مدى قرون كانت أرض الشاي، ولكن الصينيين الذين يقصدون مقاهي ستاربكس ليس هدفهم شرب القهوة. يقول السيد دكتوروف وكيل الإعلانات: «يذهب الصينيون إلى ستاربكس لكي يراهم الناس هناك. إذ إن مقاهي ستاربكس رمز للمكانة في الصين؛ نظرا إلى أسعارها الباهظة. حيث يساوي كوب القهوة باللبن ٢٢ رنمينبي (أي نحو ٢,٧٥ دولار). وواضح أن إنفاق هذا القدر مقابل كوب شراب واحد هو شيء كبير في مضمار الترف والثراء، خصوصا إذا ما قورن بالأسعار في المطاعم الصينية. وتقول كلير جاكسون رئيسة دائرة التخطيط في «أوغيلفي آند ماثير» في شنغهاي: «يمكن لامرئ أن يشتري بهذا المبلغ غداء جيدا لأسرة كاملة. إنه التطلع إلى المكانة والقدرة على التباهي» (١٣). وثمة كثير من مظاهر التباهي. بعد خمسة عشر عاما من الحياة رهن الحصص المحددة بكوبونات التموين، أصبحت الصين تضم الآن أكثر من خمسمائة مركز تسوق (المولات) من بينها أربع أسواق أضخم من سوق أمريكا في منيسوتا (١٤).

* * *

إن المفارقة بين صين ما قبل بضعة عقود خلت وصين اليوم يمكن أن تكون مثيرة للتشوش. يوجد في شنغهاي منطقة تحمل طابعا مستقبليا باسم «ساحة الغد». جميع البنايات في تلك المنطقة جديدة، والعمارة مثيرة، كلها مكعبات ومثلثات، وهي أشكال الطراز الحداثي، وتعلو وسط العشب ناطحة سحاب متألقة بها فندق جي. دبليو. ماريوت. ونجد أسفل الكتلة المعمارية معرض فيراري. وثمة ناطحة سحاب أخرى جديدة من الزجاج هي مركز المكتب التجاري لشركة مرسيدس بنز. ونرى بالقرب من معارض السيارات الفاخرة أكثر المناظر شيوعا في شنغهاي: رافعات بناء برتقالية اللون تشيد نصبا معماريا جديدا (١٥).

ويوجد بالقرب من ساحة الغد متنزه صغير يتجمع كبار السن للجلوس فيه متحررين من شققهم الضيقة. ويمر من أمامهم الأثرياء الجدد في صخب وكأنهم يتجاوزون صين الأمس، في طريقهم إلى متحف الفن في شنغهاي. وترى داخل مكتبة المتحف حارسها الذي استسلم لغفوة، وقد أسند رأسه فوق ذراعيه. وتبيع المكتبة عددا من الكتب باللغة الصينية عن مشاهير الفن الغربيين، مثل سورا وكليمت وجيوتو، بل أيضا آندي وارهول. وتقع عينك على نسخة وحيدة في مكان بعيد من الأنظار من كتاب يضم صورا توثيقية للثورة الثقافية [١٦]. تعرض إحدى الصور حشدا من النظارة تجمعوا داخل ميدان إحدى المدن لمشاهدة «مروجي الرأسمالية» و«الأعداء الطبقيين» بعد إدانتهم وإذلالهم وإجبار كل منهم على أن يضع فوق رأسه طرطورا من الورق لكي ينحني أمام الحشد ويعترف لهم بجرائمه. وجوه كل من في الحشد وجوه شابة مثالية مستقيمة، ويبدو عليها الإصرار والعزم لتصحيح الأخطاء. وتبين سلسلة من الصور فريقا من ثمانية أفراد يجري عرضهم في طرقات بلدة هاربين ثم يقتلون رميا بالرصاص أمام جمهور بالمئات، أعدموا لأنهم «مناهضون للثورة» ومجرمون. وتعرض صورة أخرى «قصر الإقطاعي» الخاص بأسرة «مزارع غني» منهم. وتتألف الثروة من زوج من الجوارب الحرير، وسترتين من الجلد، وساعة يد، و«القصر» الذي به غرفة واحدة. صدر الحكم ضد الأسرة بالأعمال الشاقة لمدة سنتين. وطبيعي أن أغلبية الكوادر التي تجمعت لإدانة مروجي الرأسمالية - ومشاهدتهم حال إذلالهم بل وإعدامهم - هم الآن في أواخر الخمسينيات أو الستينيات من العمر، أي العمر نفسه لقادة الحزب الشيوعي الآن. وأيا كانت وثائق استحقاقهم الشيوعية خلال عقود مضت فإن قادة الصين اليوم يعيشون في أوساط أكثر راحة بكثير جدا من أولئك الذين دانهم الحزب منذ بضعة عقود فقط. وأخذ قادة الصين اليوم سمت مروجي الرأسمالية أنفسهم الذين أنزل بهم الحزب الشيوعي أشد أنواع العقاب.

وعلى الرغم مما يبدو في الصورة من نفاق، فإن مروجي الرأسمالية يديرون دفة الأمور في الحزب الشيوعي اليوم، وهيأوا الرخاء للبلاد، وأصبح أكثر الصينيين أفضل حالا من قيادتهم. وواقع الأمر أن الصين صعدت بسرعة كبيرة جدا أثارت أحيانا الخوف منها في نفوس أمم العالم القوية. إن إنجلترا احتاجت إلى ثمانية وخمسين عاما ابتداء من سنة ١٧٨٠ لكي تضاعف إجمالي الناتج المحلي، واحتاجت الولايات المتحدة سبعا وأربعين سنة ابتداء من العام ١٨٣٩، واحتاجت اليابان إلى أربعة وثلاثين عاما ابتداء من العام ١٨٨٥ لكي تضاعف إجمالي الناتج المحلي، بينما ضاعفت كوريا الجنوبية حجم اقتصادها في أحد عشر عاما ابتداء من العام ١٩٦٦، وهو حدث لافت للأنظار. وها هي الصين دخلت في السباق لتسجل رقما جديدا، إذ ضاعفت نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي في تسع سنوات فقط بدأت العام ١٩٧٨، ثم ضاعفته ثانية بحلول العام ١٩٩٦ (١٧).

انتقلت الصين خلال جيل واحد من وضعها كبلد متخلف اقتصاديا إلى بلد يمثل رابع أضخم اقتصاد في العالم. إن صين اليوم ليست بالقوة التي تكشف عنها الأرقام المذهلة، وذلك من ناحية بسبب تاريخها غير العادي، النظام التسلطي الذي سار بها عبر مهاوي الثورة الثقافية، ثم التقدم الاقتصادي الراهن الذي يصيب الرأس بالدوار.

* * *

وإذا نظرنا إلى الإنسان الصيني العادي ربما نجد أن أضخم مظاهر التكيف والتوافق مع الصين الجديدة اقترنت بالهجرة الجماعية المطردة للفلاحين من الريف إلى المدن. وأجَّج هذه الحركة الواسعة تحول الصين اقتصاديا، فدخول سكان الريف التي زادت إلى ثلاثة أمثال عندما بدأت الصين إصلاحاتها ظلت جامدة على حالها وأدنى مستوى بكثير من الدخول في المدينة. والمعروف أن نحو ١٢٠ مليون فلاح تركوا مزارعهم على مدى العقد الماضي - أي نحو ١ من كل ١٠ - وسوف يتركها نحو ٧٠ مليونا آخرين حتى العام ٢٠١٠ (١٨). ولك أن تتخيل ثلثي

الأمريكيين جميعا وقد تركوا فجأة مواطنهم الأصلية، وهو عدد يساوي عدد الصينيين الذين هجروا بيوتهم بحثا عن عمل. لقد أصبحت المدن مغناطيسا يجذب أهل الريف لأسباب بسيطة: متوسط الدخل السنوي المتاح في مناطق الريف كان ٤٠٠ دولار في العام ٢٠٠٥، بينما متوسط الدخل في الحضر هو ١٣٠٠ دولار [١٩]. يتجه الفلاحون السابقون للعمل في مواقع البناء أو في مصانع بنيت أخيرا. هؤلاء العمال عادة هم أبناء الريف. وتفيد دراسة لوزير العمل بأن ٧٥ في المائة من المصانع الصينية تستخدم نساء فقط بين الثامنة عشرة والسادسة والعشرين من العمر. ونجد تمركزات مماثلة للشباب من الرجال يعملون في أعمال التشييد والبناء التي نشأت حديثا مثل بناء المصانع والطرق السريعة وناطحات السحاب [٢٠].

وإذا مشيت داخل مصنع صيني ينتج أجهزة مشغلات «دي في دي» أو أحذية أو أجهزة تلفاز فسترى صفوفا وراء صفوف من عاملين ربما تجاوزوا العشرين من العمر يعملون على خطوط تجميع الإنتاج. أتت الأغلبية العظمى من هؤلاء من مزارع بعيدة. ويسكن العمال المهاجرون في قاعات نوم تضم كل واحدة ما يزيد على اثني عشر عاملا، ولهذا فإن الأطفال والزوجات غير مرحب بهم. وكما هي الحال بالنسبة إلى أبناء الطبقة الوسطى العاملين في شركة كوداك، يرسل شباب العاملين في المصانع أو في مواقع البناء نقودا إلى ذويهم في القرى؛ لأنهم يكسبون في الشهر الواحد ما يكسبه الأبوان في سنة. وطبيعي أن هؤلاء الوافدين الجدد إلى المدن عرضة للوقوع في جميع شباك الحياة الحديثة - الهواتف النقالة وناطحات السحاب وأدوات طهو الأرز الكهربائية، بل وأجهزة التكييف - وغالبا ما يشعرون بمعاناة كبيرة للتكيف عند العودة لزيارة ذويهم ومشاهدة حالة الحرمان في بيوتهم. إذ يفتقر هؤلاء إلى الكهرباء والهواتف والمياه الجارية. والمعروف أن الناس يعانون فقرا مدقعا في كثير من بلدان الريف، حيث لا صحف غير الصحف المعلقة على جدران

الشوارع الرئيسية، ويقتسمها من لا يقدرون على شراء صحيفة كل يوم. ويبلغ ثمن الصحيفة نصف رنمينبي وهو ما يساوي واحدا على عشرين من السنت الأمريكي.

ويلاحظ أن المصانع المنشأة حديثا لا ترحب بالعاملين كبار السن، أي من تجاوزوا الثلاثين من العمر. إذ تبين لرؤساء المصانع أن العاملين كبار السن من العسير استجابتهم للإصلاح والتكيف مع العمل، فضلا على ما ترسب لديهم من مواقف سيئة تجاه العمل منذ حقبة ماو، عندما كانوا يكدون ويكدحون لحساب شركات مملوكة للدولة. وتعتبر أغلبية رؤساء المصانع في الصين أن من هم فوق الستين غير صالحين للعمل. هذا باستثناء عدد صغير من المديرين الذين يعتبرون كل عامل كبير السن طرازا قديما مضى زمانه. ولهذا بات مآل الأغلبية العظمى إلى حياة الفقر باستثناء بعض الخيارات المحدودة: إذ أصبح لزاما عليهم البقاء في المزرعة ومواصلة العمل في الشركة نفسها المملوكة للدولة آملين ألا يُغلق، أو استجداء ما يكفي من نقد لبدء مشروع صغير أو أن الاعتماد على مساعدة أحد الأبناء. وتتمثل الاستثناءات فيمن له علاقة سياسية جيدة أو القلة ممن عرفوا كيف يحققون مستوى تعليميا جيدا على الرغم من معاداة الثورة الثقافية للتعليم.

وليس كل شباب الصين يعملون في المصانع. ذلك أن من نشأوا وشبوا في المدن لديهم في الأغلب تحصيل علمي أفضل من نظرائهم من أبناء الريف، ولهذا التحق كثيرون منهم بالجامعات. إنهم يعملون في ناطحات السحاب التي تعلو شاهقة الآن في كل من شنغهاي وبكين وغوانغجو وشنجن وغيرها من المدن الصينية الكبرى. إنهم لا يعملون فقط سكرتاريين ومراجعي حسابات ورجال دعاية وتسويق أو مديرين، بل بدأت أعداد متزايدة منهم تعمل في برمجة مدونات الكمبيوتر والرد على رسائل البريد الإلكتروني لحساب الشركات الأجنبية مثل مايكروسوفت وإتش إس بي سي التي نقلت وظائف لها عبر البحار إلى الصين. ويميل شباب العمال الصينيين الحضريين

إلى العيش مع ذويهم إلى أن يتزوجوا أو إلى أن يبلغوا الثلاثين بعد أن يكونوا قد ادخروا ثلاثة أرباع الراتب السنوي وقدره ٥ آلاف دولار ما يمكنهم من شراء بيت أو سيارة. وليس ادعاؤهم إشباع غاياتهم تضحية، إنما هو تعبير عن التحسن الواضح في الفرص التي لم تكن متاحة قبل خمس سنوات.

في مدن صينية لم يسمع بها معظم الدخلاء، يواجه العاملون الكوريون واليابانيون منافسة في وظائف الياقات البيضاء. يوجد في شمال شرق الصين مليونا نسمة يتحدثون الكورية، ويزداد إقبال هؤلاء على العمل في الشركات الكورية الموجودة في الصين. يوجد أيضا ٥٠٠ ألف نسمة يتكلمون اليابانية في داليان في الصين، حيث افتتحت الشركات اليابانية مراكز اتصال، ويتقاضون واحدا على عشرين فقط من الأجر الذي كان يمكن دفعه في طوكيو. ويقول السيد كينيشي أوهماي المشهور في اليابان باسم «السيد استراتيجية»: «عمل الياقات البيضاء آخذ في الهجرة باطراد من اليابان عبر خطوط الهاتف وخطوط الإنترنت إلى الصين. وها هنا محور ومجال المنافسة الجديدة» [٢١].

والمعادل الصيني لحرم شركة إنفوسيس في بانغالور في الهند هو «بودونغ سوفت وير بارك» في شنغهاي. ويشبه هذا حرم إحدى الكليات الأمريكية، إذ به ممرات جانبية وساحة مغطاة بالعشب الأخضر تفصل ما بين عشرات المباني التي تضم مكاتب العاملين. وتضم الساحة العشرات من شركات التكنولوجيا الأجنبية والصينية، ولكنها تشترك معا في كافيتريا مركزية حيث يكلف الغداء ثمانية وسبعين سنتا. وتوجد هناك مكاتب للكثير من الشركات متعددة القوميات من مختلف أنحاء العالم: جنرال إليكتريك، سيتي بانك، آي بي إم، صن مايكروسيستمز، وسوني، وإتش بي، وإنتل، علاوة على مؤسسة الأوفشورنغ الهندية «ساتيام كمبيوتر سيرفيسيز» (أو ساتيام لخدمات الكمبيوتر). وها هو جون فيان البالغ من العمر ثمانية وعشرين عاما

يكسب ٧٥٠٠ دولار في السنة ويعمل لحساب منشأة جديدة تحمل اسم كوديكس. هز كتفيه حين قيل: له إن العاملين في وادي السيليكون يتقاضى كل منهم عشرة أمثال مرتبه مقابل أداء العمل نفسه الذي يؤديه في ساحة برامج شنغهاي. وقال إنه سيبقى في الصين حتى إذا ما أتيحت له فرصة الانتقال إلى أمريكا. ويقول: «إنني أركز نظري على المستقبل، لدينا فرص أكثر هنا» [٢٢].

وجدير بالذكر أن حقيقة رفض أي عامل صيني فكرة الذهاب إلى أمريكا أو مغادرة الصين تماما تمثل تطورا مذهلا: الملايين خاطروا بحياتهم للهرب من الصين إلى هونغ كونغ أو إلى تايوان بعد استيلاء الشيوعيين على السلطة في العام ١٩٤٩ [٢٣]. واعتادت الصين أن تقلق لفكرة أن أي شخص يمكن أن يغادر البلاد بلا عودة. وأكثر من هذا أنه حتى عهد قريب جدا في العام ١٩٩٩ شعر الرسميون في هونغ كونغ أنهم إذا ما سمحوا للكثيرين من أبناء الصين الأم بدخول المدينة فإن أبناء الصين الأم سيبقون بوصفهم مقيمين غير شرعيين. وترحب هونغ كونغ الآن بالسائحين الصينيين لأنهم يعززون اقتصاد المدينة عن طريق التسويق وتناول الغداء في المطاعم ثم يعبرون الحدود عائدين إلى بلدهم. ويسعى هؤلاء إلى الإفلات من دفع ١٧ في المائة هي الضريبة المضافة [٢٤] التي تفرضها الصين، ولذلك يشترون بما قيمته ألفا دولار حقائب يد ماركة «لويس فويتون»، أو بما قيمته مائتا دولار أحذية ماركة نايكي من هونغ كونغ. وجعل هذا من الضروري أن يتعلم سائقو التاكسي في هونغ كونغ لغة الصين الأم بدلا من الاعتماد على اللهجة الكانتونية السائدة هناك. ونلاحظ أن الصينيين من أصحاب المشروعات الذين هربوا يوما ما إلى هونغ كونغ أو تايوان ثم انتقلوا إلى الولايات المتحدة أو إلى أوروبا لتحقيق أحلامهم يجدون اليوم فرصتهم للعودة إلى أرض الوطن.

وإذا كان الصيني الطموح يريد اليوم البقاء في الصين، لكن الكثيرين يتطلعون إلى العمل في الشركات الأجنبية، ولو خلال المرحلة الباكرة من الحياة العملية، لسببين اثنين عمليين. الأول: أن الشركات

الصينية تعمل وفق ثقافة من القمة إلى القاعدة والتحكم من خلال الأوامر بدلا من منهج عمل الفريق الشائع لدى الأغلبية العظمى من الشركات متعددة القوميات. والثاني، وهو كما بدأ يصرح الكثيرون من شباب الصين على نحو مذهل، أنهم يخططون لتعلم كل ما يمكن تعلمه من الأجانب ثم ينقلون هذه المعارف إلى الشركات الصينية. وها هو روبي يانغ في الخامسة والعشرين من العمر، تلقى ثلاثة عروض للعمل إثر تخرجه في الجامعة، ولكنه اختار العمل في مركز اتصال بكين الخاص بشركة هيولت باكارد. وأوضح في أثناء مكالمة ميدانية مع موظفي شركة جنرال إليكتريك في نيوزيلاند أنه عمل مع شركة ليجند الصينية للكمبيوتر (والمعروفة الآن باسم لينوفو)، وذلك وقتما كان طالبا بالكلية. ويقول السيد يانغ الذي ينفق فقط ١,٥٠ دولار في اليوم مقابل الغداء، ويعيش مع أبويه حتى يمكنه ادخار ٨٠ في المائة من راتبه: «السبب في أنني أعمل في شركة أجنبية هو أنني حقيقة أريد أن أتعلم شيئا منهم. إنهم متقدمون بالفعل. حري بنا أن نتعلم منهم كثيرا ثم بعد ذلك نستطيع أن ننطلق بشركاتنا نحن، ربما نملك مستقبلا بعض الشركات الصينية الكبرى مثل إتش بي، وآي بي إم، ومن ثم سنكون حاجة إلى استخدام عمال أمريكيين». هذا ما قاله السيد يانغ العام ٢٠٠٣ [٢٥]. وخلال عامين تحققت أمنيته: «ذلك أن شركته السابقة، وهي شركة «تشاينا لينوفو غروب» الصينية اشترت عمليات تشغيل الكمبيوتر الشخصي لشركة آي بي إم، ما أعطى الشركة الصينية ٢٥٠٠ عامل من العاملين السابقين لشركة آي بي إم في الولايات المتحدة.

تجد النزعة القومية ماثلة دائما في الصين، وتراها عادة ظاهرة قرب السطح. ويمكن أن نجدها في مظاهر افتتان غير ضارة وشائعة لدى ياو منغ نجم كرة السلة الصيني الذي يلعب لحساب نادي هوستون روكيتس. ولكنها تتجاوز ألعاب الكرة. إن كل الشباب الصيني المتعلم تقريبا يؤمن بحماس أن تايوان جزء من الصين بحق، ويجب ألا يسمح

لها بالاستقلال السياسي. ولكن ثمة بعض الأثرياء الجدد الصينيين المعتدلين يعتقدون بضرورة غزو تايوان والاستيلاء عليها بالقوة إذا ما أعلن السياسيون في تايوان استقلالهم. ويتفجر على نطاق واسع الغضب ضد اليابان التي عاملت الصين بوحشية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين. ونرى السلطات الصينية، التي تخمد سريعا أي تظاهرات، تسمح للصينيين بالتجمهر لتحطيم مطاعم وسيارات يابانية بأعداد كبيرة مملوكة للسفارة اليابانية. وتنبع مشاعر العداء ضد اليابانيين من وحشية اليابانيين مثلما حدث في اغتصاب نانكينغ في أثناء احتلال اليابان للجزء الأكبر من الصين من العام ١٩٣٩ إلى العام ١٩٤٥. ولكن تكنولوجيات اليوم أضحت وسيلة للتعبير عن الاحتجاجات عبر الإنترنت أو المدونات وعبر رسائل هاتفية غاضبة عن طريق إس إم إس الإلكترونية. وتمثل الولايات المتحدة أحيانا هدفا للغضب أيضا. بيد أن هذا يستلزم عادة وقوع المزيد من أحداث الاستفزاز مثل حادث العام ٢٠٠١ عندما اصطدمت طائرة تجسس أمريكية بطائرة نفاثة مقاتلة صينية، فثارت موجة عارمة من الغضب والاحتجاجات واسعة النطاق ضد الولايات المتحدة في بكين.



نظرا إلى أن الصين بكل ما فيها من طرق سريعة جديدة وناطحات سحاب ومصانع أضحت تبدو أكثر فأكثر مثل الغرب، ونظرا إلى أن اقتصادها آخذ في الاندماج بشكل كامل وشامل مع اقتصاد العالم من خلال حركتها في اتجاه النظام الرأسمالي العالمي، ونظرا إلى أن الصين تسمح للسائحين وكبار رجال الأعمال الأجانب بزيارتها، لهذا كله يظن الأجانب أحيانا أن الصين تغيرت أكثر مما هو حادث في الواقع. إذ الملاحظ أنه على الرغم من تزايد الدخول والفرص للشعب فإن النظام الحاكم التسلطي احتفظ عمليا بكثير من البنية العقلية وكثير من الممارسات الاستبدادية الموروثة من الماضي التي يستهدف أغلبها الحفاظ على الاستقرار السياسي.

إن ما يبدو في الظاهر من نمو اقتصادي مطرد للصين يقارب ١٠ في المائة سنويا منذ أن بدأت الإصلاحات العام ١٩٧٨ [٢٦]، وما نتج عن ذلك من مكاسب لمصلحة الأغلبية من أبناء الشعب الصيني، كل هذا يخفي بعضا من التيارات التحتية شديدة التأثير التي تهدد بالهبوط بمستوى البلاد. بعض هذه التيارات اجتماعي، وبعضها سياسي، وبعضها مالي، ولكن وجودها معا في وقت واحد يعني أن حكومة تعطي الأولوية المطلقة للاستقرار السياسي تشق على نفسها كثيرا بالعمل من وراء الكواليس للحفاظ على استقرار البلد.

إن أكثر مشكلات الصين الاجتماعية إلحاحا هي الاتساع المطرد للفجوة بين أغنياء وفقراء الأمة، بينما كان كل الرفاق قبل جيل واحد فقط سواء في الفقر. والملاحظ أن أبناء الريف في الصين علاوة على كل من تجاوز الثلاثين من العمر تقريبا تخلفوا جميعا إلى وراء سكان المدن الأكثر رخاء خصوصا من يعيشون في المدن المنتعشة اقتصاديا على امتداد ساحل الصين.

وتجدر بنا الإشارة إلى أن تفشي الفساد بين موظفي الحكومة على نحو مروع مثير للاشمئزاز إنما يستنزف دخل الصيني العادي، ويعزز من حالة الانقسام على نطاق الأمة. المعروف أن الحزب الشيوعي عاقب ٩٧٦٢٠ من أعضائه بتهمة الفساد في العام ٢٠٠٦، ومن بينهم المسؤول الأول عن الإحصاء في البلد ورئيس الحزب في شنغهاي [٢٧]. لايزال الرسميون المحليون يتمتعون بقوة ونفوذ كبيرين، وهم كثيرون جدا بحيث تصعب مراقبتهم والسيطرة عليهم من بكين على الرغم من وجود حكومة ديكتاتورية لحزب واحد. وهناك البيروقراطية واسعة الانتشار، ولكنها غير موحدة. إذ إن كثيرين من الرسميين المحليين يهيمنون على الأراضي الزراعية المملوكة للأشخاص بدلا من العمل بكفاءة على تنفيذ سياسات بكين المعلنة. وقد تكون القضية أحيانا فسادا بسيطا ولكنها في حالات أخرى تمثل انحرافا من الرسميين عن المتطلبات المحلية الشرعية. وطبيعي

أن الصين التي بها ١,٣ بليون نسمة يصعب جدا أن تكون جميعها نسيجا واحدا متماثلا. إن شعبها يتكلم أكثر من خمسين لغة محلية، ليس هناك سوى القليل جدا المشترك بين سكان المدن المزدهرة على طول سواحل الصين وبين شركائهم في الوطن سكان الريف أو حتى سكان مدن غرب الصين. لنقل بعبارة أخرى إن الحكومة المركزية والحكومات المحلية في بلد يخشى عدم الاستقرار السياسي هم غالبا في وضع لا يحسدون عليه.

وثمة مشكلات أخرى كثيرة باتساع البلاد: المصارف الصينية التي تحتفظ بمدخرات الأغلبية العظمى من الصينيين لاتزال هشة ضعيفة. والبيئة في الصين تتعرض للتدمير علاوة على النقص الحاد في المياه الصالحة للشرب في بعض الأماكن، والمشروعات المملوكة للدولة أعيدت هيكلتها بنسبة خمسين في المائة فقط، وهي التي لايزال كثير منها ينتج سلعا بشكل عشوائي ليس هناك من يشتريها، فضلا عن تضخم العمالة أكثر من الحاجة على الرغم من فصل عشرات الملايين من العمل خلال السنوات الأخيرة. وفي محاولة لتوفير وظائف للمفصولين أو لمن تركوا مزارعهم استثمرت الحكومة كميات مذهلة من المال - نصف إجمالي الناتج المحلي في العام ٢٠٠٥ - في مجال بناء وتشييد مشروعات ضخمة. وغالبا ما يتم إنفاق هذا المال بطريقة لا تتسم بالفاعلية والكفاءة سواء بسبب الفساد أو لأن الحكومة تبني المشروعات قبل الحاجة إليها.

وعلى الرغم من أن علاقات الصين مع العالم الخارجي تحررت بشكل كبير منذ نهاية الحرب الباردة، فإن الصين لاتزال في معمعان حرب باردة مع شعبها. ذلك أن المواطنين الصينيين ليست لهم سوى حقوق قليلة وحماية ضئيلة ضد انتهاكات السلطة. ولاتزال المحاكمات النزيهة حدثا نادرا. يعاني المسجونون حتى اليوم من أعمال التعذيب والنشاط الديني ممنوع خصوصا نشاط فالون غونغ، بل وأيضا أماكن عبادة المسيحيين والمسلمين. ونلاحظ أن المستضعفين أكثرهم من

يسقطون بسهولة من شبكة الأمان في البلاد. مثال ذلك أن مئات الآلاف من الفلاحين في مقاطعة هنان أصيبوا بعدوى فيروس نقص المناعة البشري في التسعينيات بعد بيعهم دمهم في أجهزة تخضع لرعاية الحكومة. وبلغت معدلات العدوى ٨٠ في المائة في بعض القرى. ومنذ العام ٢٠٠٤ ناشدت حكومة مقاطعة هنان تقديم معونات لها للأطفال الذين فقدوا ذويهم بسبب الإيدز. وقررت الحكومة لمن فقد أحد الأبوين ٦,١٥ دولار شهريا، ومن فقد الاثنين، الأب والأم، يتقاضى ١٥ دولارا شهريا - ما يعادل ٥٠ سنتا في اليوم إذا كانت الحكومة هي سبب الوفاة. وغالبا ما يضيع حق اليتامى ولا يحصلون على شيء أو يحصلون على أقل كثيرا مما هو مقرر: ١,٥٠ دولار شهريا في إحدى الولايات وفق ما يفيد العاملون في مجال الأعمال الخيرية - أي خمسة سنتات يوميا [٢٨].

توجد في الصين أكثر من أربعمائة صحيفة يومية - أكثر من أي بلد آخر - ولكنها تفتقر إلى حرية الصحافة. ويعاني الصحافيون الصينيون بشكل منتظم من عمليات الحظر على كتابة «تقارير» عن موضوعات حساسة. بما في ذلك انتشار مرض سارس وحالات أنفلونزا الطيور. لايزال في الإمكان إيداعهم السجون إذا ما هاجموا الحكومة أو نشروا شيئا قررت الحكومة أنه من «أسرار الدولة». وظلت الصين وعلى مدى ثمانية أعوام متصلة الدولة الأولى من حيث حبس الصحافيين وفق ما تفيد لجنة حماية الصحافيين. ولا يوجد شيء اسمه حرية الكلام والتعبير - والتعبير عن الرأى صراحة عبر مدونات الإنترنت يفضي إلى الاعتقال - ويجري هذا أحيانا بالتعاون من جانب ياهو وغيرها من شركات الإنترنت الغربية. تستخدم الصين ما بين ٣٠ ألفا و٤٠ ألف جهاز شرطة فضائية (سيبرية) لرصد الإنترنت ومساعدة الرقابة [٢٩]. وقد تكون جهود الحكومة أحيانا غير ضرورية، إذ تصرح غوغل أنها تراقب نفسها في الصين، على الرغم من شعارها الجميل للدلالة على الشركة «لا تكن شريرا».

قائمة انتهاكات الصين لحقوق الإنسان مستمرة. فقد حدثت حالات كثيرة للاعتقال التعسفي الذي يفضي إلى وضع السجين في إقامة جبرية وحرمانه من حق الاتصال بأحد. إن الاعترافات القسرية والتعذيب أو المعاملة السيئة الأقل قسوة للمسجونين هي أمر معتاد جدا. أعادت الحكومة فرض إجراءات صارمة في حدود القانون على الصحافيين ابتداء من العام ٢٠٠٥ مع استمرار حبس أو مضايقة المحامين والناشطين للدفاع عن الحقوق. وتقدر منظمة العفو الدولية (آمنستي) أن ما لا يقل عن ١٧٧٠ شخصا أعدموا، و٣٩٠٠ صدرت ضدهم أحكام بالإعدام خلال العام ٢٠٠٥ بسبب جرائم اتسمت بالعنف أو غير ذلك. وثمة مشكلة في معرفة الأرقام بدقة بسبب ندرة المحاكمات النزيهة في محاكم الصين [٣٠].

ولكن المثير للدهشة أن المناخ السياسي تحسن على الرغم من الزيادة المزعجة في الانتهاكات. لاتزال بعض هذه الانتهاكات سياسة رسمية، ولكن السلطات الرسمية أعلنت بعضها أنه غير شرعي - بالكلام وإن لم يكن بالفعل. والمعروف أن الصين منذ العام ١٩٩٦ غيرت قوانينها بما يفيد التسليم ببراءة المقبوض عليهم إلى أن تثبت إدانتهم وأن تكفل لهم الحق في توكيل محام، وهي وعود لم يتم الالتزام بها تماما حتى بعد مرور عقد كامل. وعلى الرغم من أن التقارير لاتزال كثيرة جدا عن انتهاكات الشرطة ضد المحتجزين غير أن تعذيب المعتقلين يوصف الآن بعدم الشرعية، كما يوصف الاحتجاز التعسفي - ولكن على الورق. وفي العام ٢٠٠٤ أدخلت تعديلات على الدستور الصيني تفضي إلى الاعتراف بالملكية الخاصة التي كانت محظورة في الصين الشيوعية حتى العام ١٩٧٨. وأضافت الصين قوانين أخرى جديدة إلى مجموعة التهم التي يمكن المساءلة بشأنها: إذ في يوليو ٢٠٠٥ أصدرت الصين قانونا يحظر شراء أو بيع الأعضاء البشرية، وتشترط موافقة مكتوبة من صاحب

العضو المانح. ويقول رجال القانون الدوليون: إن الصين حققت تقدما مذهلا بالموافقة على هذه القوانين، بيد أنها لم تضعها بعد موضع التنفيذ. وخير مثال للدلالة على الخطوة إلى الأمام ثم خطوتان إلى الخلف في التقدم الذي حققته الصين نراه في العدد المتزايد من الاحتجاجات العامة في طول البلاد وعرضها - إذ تصل في المتوسط إلى مائتين يوميا. والملاحظ بشكل نمطي أن المتظاهرين هم فلاحون صودرت أراضيهم بسبب فساد الموظفين الحكوميين المحليين وبيعت أراضيهم لأصحاب مشروعات التنمية الذين يعطون الفلاحين النزر القليل. وغالبا ما تتولى الشرطة المحلية أو «البلطجية» المأجورون مهمة ضرب وربما قتل المتظاهرين. قبل عقد مضى، عندما كانت ذكرى مذبحة ميدان تيانانمين لاتزال ماثلة في الأذهان، لم يكن أحد يجرؤ على الاجتماع، وحقيقة أن الكثيرين جرؤوا على التظاهر تكشف عن تقدم كما تدل على غضب. أثارت أعداد المتظاهرين الكبيرة انزعاج الحكومة المركزية مما اضطرها إلى الرد على ذلك بوضع خطة لرصد موارد أكثر للتنمية الاقتصادية في الريف.

بعض التحديات التي تواجهها الصين تحديات سكانية، وبعضها الآخر من صنع الإنسان. لاتزال حكومة الصين تحدد للناس كم عدد الأطفال المسموح بهم للأسرة، وهي عادة تسمح بطفل واحد لسكان المدينة وطفلين في مناطق الريف إذا كان الطفل الأول أنثى. بدأت هذه السياسة بشأن الطفل الواحد العام ١٩٦٩. وتقدر الصين أن تعدادها كان سيصل إلى ١,٦ بليون نسمة بدلا من ١,٣ بليون لولا هذه السياسة. وهذا الفارق وحده يزيد على مجموع سكان الولايات المتحدة. ولكن نظرا إلى أن المجتمع الصيني يفضل الأولاد فقد وقعت حالات كثيرة لقتل الأطفال. وظهرت منذ وقت قريب حالات إجهاض على أساس اختيار الجنس. وأدى هذا وذاك إلى اختلال شديد في التوازن من حيث نسبة الذكور إلى الإناث.

ويسود توقع أنه خلال العقد المقبل سيكون في الصين ٤٠ مليون رجل أكثر من النساء في الصين [٣١]. علاوة على هذا فإن سياسة الطفل الواحد خلقت قنبلة سكانية موقوتة. ويسميها الصينيون مشكلة ٤ : ٢ : ١ : حيث ستكون الغلبة في الصين لعدد المتقاعدين، شخص واحد في سن العمل يدعم أبوين وأربعة جدود. ومن المتوقع أنه مع حلول العام ٢٠٢٥ سيكون في الصين نحو ٢٠٠ مليون نسمة تجاوزوا الخامسة والستين من العمر [٣٢]. ومن ثم إذا أخفقت الحكومة في إنشاء وظائف كافية لمن هم في سن العمل فإنها ستواجه خيارا صعبا: إذ سيكون لزاما عليها إما أن تزيد الإنفاق لدعم المتقاعدين، أو أن تكون مستعدة لمواجهة زيادة هائلة في الفقر.

ويبين واضحا في الوقت نفسه أن سكان الصين بدأوا يدخلون في مرحلة غلبة سن الشيخوخة بينما الهند تتفجر بالشباب. وتوضح التوقعات أن سكان الصين ممن هم في سن العمل سيصلون إلى الذروة العام ٢٠١٥، ثم تبدأ في الانكماش باطراد مع كبر السن. ويعتقد بعض الخبراء أن اقتصاد الهند سوف يتخطى اقتصاد الصين بسبب هذه الاتجاهات السكانية. لقد أثبتت الصين أنها أكثر فاعلية بكثير من الهند من حيث تطوير وإدارة اقتصادها، ومن ثم فإن هذا السيناريو غير مرجح ما لم تقع الصين ضحية فوضى سياسية.

ولكن على الرغم مما حققته الصين من تقدم مطرد على مدى العقدين الماضيين، فإن احتمال وقوع انفجار داخل السلطة احتمال وارد. ذلك أن النظام السياسي التسلطي في الصين به كثير من خطوط المنازعات ومن ثم يمكن أن ينهار. إن الحزب الشيوعي يمكن أن يمسك بزمام السلطة عقودا، ويمكن الإطاحة به خلال أعوام. ويتجسد خوف الحكومة الأعظم في هاجس واحد محتمل: أن تتفتت البلاد مثل الاتحاد السوفييتي

خصوصا إذا ما أصرت المقاطعات الساحلية القوية اقتصاديا في الصين على أن تكون مستقلة ذاتيا سياسيا واقتصاديا. ويقول بعض الأكاديميين إن الحكومة ستسقط على الأرجح بعد أن تشلها الصراعات الداخلية - سواء بسبب التنافس بين المقاطعات أو الغضب الذي يغلي في نفوس الفلاحين لشعورهم بأنهم ضحايا رسميين فاسدين، أو بسبب دعاة الديموقراطية الذين يعارضون أسباب الصراع ويطالبون بقدر من الحرية السياسية في الاختيار. ويبدو أن المرجح أكثر هو أن الخوف من هاجس الانهيار على الطريقة السوفييتية ربما يحفز القادة الصينيين إلى تشديد القبضة على البلاد حيث تتأرجح بكين في اتجاه نزعة تسلطية أقوى مثلما اتخذ بوتين موقفا متشددا في روسيا. وعلى الرغم مما تبدو عليه الصين في الظاهر من أنها لا تقهر فإن مستقبل نظامها السياسي الراهن ليس مؤكدا.

* * *

الشيء الواضح أن النظام السياسي في الصين من المرجح له، أكثر من الهند، أن يواجه اضطرابات كبيرة، ربما تصل إلى احتمال الانهيار. ويرى ديبلوماسيون وباحثون أن مستقبل الهند يمكن التنبؤ به على نحو أيسر من الصين. ويقولون: السؤال المحوري هو ما إذا كان في إمكانها أن تبقى مستمرة على درب الإصلاح الذي بدأته أم لا. إذا أخفق الاقتصاد الهندي في أن يفيد بالرياح المواتية له الآن فإن الاتجاهات السكانية القوية للبلاد يمكن أن تثقلها بالمزيد من المقيمين ممن بلغوا سن العمل لكثرتهم وزيادتهم على الوظائف المتاحة ما يعني أن جيلا آخر مآله إلى الفقر. ولكن ثمة توافق في الآراء على أن الهند ستمضي بخطى متثاقلة بطيئة، مثل خطى الفيل، على طول درب النمو الاقتصادي.

ويؤكد عادة كل من كبار رجال الأعمال الصينيين والغربيين أن الصين في وسعها أن تنجح وتزدهر اقتصاديا تحت قيادة الحزب الشيوعي التسلطي لمدة عقود مقبلة. والملاحظ بعد مذبحة ميدان تيانانمين أن أغلبية الشعب الصيني يتوق إلى الاستقرار والتقدم الاقتصادي أكثر مما يتمنى صوتا له في السياسة. إنهم ملتزمون بنموذج سنغافورة. وكلما ازداد الصينيون ثراء ازداد توقهم إلى مزيد من الحريات والحقوق الشخصية خصوصا حقوق الملكية، ولكنهم لا يتوقون إلى الديموقراطية [٣٣].

ومع هذا فإن واحدا من أكثر الآمال شيوعا لدى الغرب بشأن مستقبل الصين هو أيضا الأمل الأقل رجحانا بالنسبة إليها، على الأقل في المستقبل القريب. يفترض الغرب أن «الرأسمالية الديموقراطية» عبارة من كلمتين متلازمتين. إن الرأسمالية الديموقراطية تتحول أخيرا إلى حقيقة واقعة في الهند بعد أن خلفت وراءها عقودا من الاشتراكية. بيد أن الأمر بالنسبة إلى الصين هو تفكير من قبيل التمني. إن الصين لن تصبح ديموقراطية في أي وقت قريب. ويلاحظ أن الشعب الصيني لا يحتفي بديموقراطية تايوان، ولا يحلم بمشاركة تايوان حريتها السياسية. وإن أغلب سكان الصين الأم معنيون بكسب المال أكثر من اهتمامهم بالصوت الانتخابي. يزعم القادة السياسيون في الصين من حين إلى آخر أن الصين سوف تنتقل إلى الديموقراطية فور تحقق القدر الكافي من التعليم والثراء. وأنهم سمحوا في الحقيقة بقدر محدود من الانتخابات في القرى. ولكن للأسف أن مستوى تعلم الكتابة والقراءة في الصين هو بالفعل الآن ٩١ في المائة [٣٤] كما أن مستوى دخل البلاد في تزايد مطرد. وتتعامل الصين مع هونغ كونغ بنظام التفويض: ذلك أن هونغ كونغ لديها مستوى تعليم ومستوى معيشة لبلد متقدم، ليس هذا فقط، بل لديها المطالبة الشعبية من أجل الديموقراطية. بيد أن حكومة الصين الأم اتخذت خطوات لكي

تنأى بمدينة هونغ كونغ عن التحول إلى الديموقراطية. وتشي مثل هذه السياسة بأن وعود الصين بالسماح بالديموقراطية في الصين الأم وعود فارغة من المضمون. وهكذا لا نجد دفعة نحو الديموقراطية سواء من المواطنين الصينيين أو من الحكومة. وحقيقة الأمر أن الحزب الشيوعي يعتمد في جهوده على جذب المستثمرين الأجانب من الغرب على أن يؤدي هذا إلى إنشاء وظائف جديدة وتنامي الدخول بما يسمح بمحاصرة وتحجيم المعارضة السياسية في الداخل.

أسطورة أخرى شائعة في الغرب ترد الفضل في الصعود الاقتصادي السريع للصين إلى نظامها السياسي الديكتاتوري. ويؤمن كثيرون أن الديموقراطية هي التي أعاقت نمو الهند. وواقع الأمر أن بطء صعود الهند نابع من فوارق أساسية كثيرة بينها وبين الصين أولا، النظام الذي تجري فيه الإصلاحات عامل مهم: ركزت الصين أولا على تحسين دخول الريف بينما انتظرت الهند إلى حين وقوع أزمة ثم بعدها التزمت بالوصفة العلاجية التكنوقراطية - الوصفة التي قدمها صندوق النقد الدولي ومشروعات الأعمال الدولية - لإصلاح منظومة الأعمال الشاملة لديها. ويلاحظ أن أغلبية الهنود وهم الفلاحون الهنود لم يشعروا بأي مكسب اقتصادي مباشر من السياسات الجديدة، بل على العكس رأوا آخرين ينتعشون. ثانيا، كانت الصين أفضل تعليميا بكثير وقتما بدأت الإصلاحات. إذ في العام ١٩٧٩ كانت نسبة تعلم القراءة والكتابة في الصين نحو ٧٠ في المائة وآخذة في الصعود. كذلك بحلول العام ١٩٨٢ كانت نسبة تعلم القراءة والكتابة في الصين للبنات من سن ١٥ - ١٩ هي ٨٥ في المائة، وللأولاد من سن ١٥ - ١٩ هي ٩٦ في المائة. ونجد في المقابل أن نصف الهنود أميون حتى التسعينيات، ولايزال حتى اليوم ٣٥ في المائة من الهنود أميين. عندما بدأت الإصلاحات العام ١٩٩١ كان نصف

البنات الهنود من أعمار ١٥ - ١٩ أميات، بينما ٢٥ في المائة من الأولاد من سن ١٥ - ١٩ لايزالون أميين [٣٥]. وإذا استثنينا النخبة في الهند التي حققت تعليما جيدا، نجد أن القوى العاملة هناك أقل استعدادا من نظيرتها في الصين ولاتزال. وسبق أن أوضح آرثر كروبير في صحيفة «تشاينا إيكونوميك كوارترلي» أن الارتفاع الكبير جدا في نسبة الادخار في الصين أعطى ميزة لحكومتها. إذ سمح هذا للحكومة بتمويل مشروعات البنية الأساسية باهظة التكلفة، وهو ما لا تستطيعه أغلبية البلدان النامية. وإذا حسبنا المدخرات الحكومية وليس فقط مدخرات الأسر تصل نسبة المدخرات في الصين إلى ٤٠ في المائة بينما هي في الهند ٢٦ في المائة [٣٦].

ويلاحظ أن الأغلبية العظمى من الهنود لن يبادلوا حريتهم السياسية بمكاسب اقتصادية، بل، كما هو حادث بالفعل، فإن التعارضات في معدلات النمو ليست لها، كما يبدو، أي علاقة بالسياسة. ويشيع، خصوصا في آسيا، تبرير الديكتاتورية في الصين اتباعها «نموذج سنغافورة» بقصد تأكيد أن لي كوان يو ما كان في إمكانه أن يحدث نقلة جذرية نقل بها سنغافورة من حالة ركود العالم الثالث إلى قوة اقتصادية من العالم الأول خلال جيل واحد من دون استخدام النظام الديكتاتوري. وواقع الأمر أن ثمة بيانات اجتماعية واقتصادية أخرى تفسر لنا لماذا استطاعت الصين التحرك إلى الأمام أسرع من الهند. وطبيعي، وكما هي الحال في كل البلاد، أن توقعات أي أمة من الأمم غالبا ما تعتمد على قادتها. ولهذا فإن النظام التسلطي في الصين خلال العقود الماضية عندما كان الرئيس ماو هو الزعيم وليس دنغ هسياو بنغ الأكثر تقدما، قاد الصين إلى الفقر بدلا من الثراء، وإلى الركود والتخلف بدلا من التقدم، وإلى الخوف بدلا من الأمل.

* * *

وأيا كان مستقبل الصين، فإن نظرة العالم إلى الصين سوف يصوغها وبشكل مثير - على الأرجح - دور بكين بوصفها مضيفة لأولمبياد ٢٠٠٨. ويمكن القول ثقافيا: إن الأولمبياد ستضع صين اليوم على منصة المسرح العالمي. وإن السيناريو في أسوأ الحالات يشير إلى أن جماهير الصينيين سوف ينهمكون في عروض قبيحة عن القومية أو أن أعضاء الفرق الصينية سيتم ضبطهم متلبسين بممارسات رياضية واسعة الانتشار المتمثلة في استعمال المنشطات. وإذا سارت الأمور رخاء فإن الأولمبياد سوف تعيد على الأرجح بناء صورة الصين لدى الغرب لتتحول من صورة صين راكبي الدراجات وانتهاك حقوق الإنسان كبلد من العالم الثالث إلى صورة بلد هي ند قوي في العالم الأول. وقد اقتنعت بكين باستخدام ستيفن سبيلبرغ من دون سواه للعمل على إعداد حفل الافتتاح الذي سيقدم عرضا مذهلا يؤديه مليون شخص.

لا تدخر البلاد أي جهد في سبيل أن تسير الأولمبياد على نحو سلس. وتعكف الصين الآن على بناء أكثر من عشرة ملاعب رياضية مفتوحة من بينها استاد بكين القومي الذي يسحر الألباب ويحمل اسما آخر محببا هو «عش الطائر»، لأنه مؤلف من قضبان صلب عملاقة وملتوية تنحني في رشاقة لتلتف حول الأغصان الخارجية المنسوجة على هيئة عش طائر. ويجرى العمل على قدم وساق لبناء طرق جديدة وخطوط مترو تحت الأرض وفنادق. وترى البلد كله في الوقت نفسه يعبئ كل قواه ومجندا بالكامل لإظهار صورة الصين. كما تعهدت الصين بتنقية الهواء الملوث عن طريق إغلاق المصانع القريبة من وقائع أحداث الأولمبياد إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك. وتحرص بكين على حماية الزائرين من الحصول على أي طعام ملوث، وهي في سبيل ذلك وضعت خططا لفحص الخضراوات والأسماك واللحوم في أثناء الأولمبياد، علاوة على تتبع حركة سير جميع الأطعمة ابتداء من المزرعة وحتى أطباق الطعام في بكين.

وحدث قبل عامين من بدء حفلات الافتتاح أن أجرت حكومة الصين تجارب على استخدام مدافع محشوة بمواد كيميائية لتبديد السحاب والتي يمكن إطلاقها في السماء لتحليل كتل الغمام قبل أن يهدد المطر الأحداث الرياضية [٣٧]. وهكذا نجد الحزب الشيوعي صاحب السيادة في خنق الانشقاق السياسي مهيأ الآن لسحق الانشقاق حتى ولو كان مصدره في السماء [*].

ويرى قادة الصين أن أولمبياد ٢٠٠٨ ترقى إلى مستوى حفل إشهار الصين عالميا، ولذلك فإن المحاذير عالية. وطبيعي أنه مع ارتفاع أعلام العالم لترفرف في سماء بكين خلال حفل الافتتاح فإن الصين ستحدد معالم الصورة التي ستظهر بها على المسرح العالمي - ليس في مجال الألعاب الرياضية فقط، بل وفي مشروعات الأعمال وفي الثقافة والسياسة أيضا. سيرى الناس في كل أنحاء العالم، من خلال مشاهدتهم للتلفاز، الصين التي صنعت نفسها من جديد وأضحت أمة ذات قوة وبأس يحسب لها ألف حساب وليست مجرد ساحة للألعاب الرياضية.



(*) كتب هذا الكتاب في العام ٢٠٠٧، وقد نجحت الصين فعلا في استضافة أولمبياد ٢٠٠٨ في بكين، وبهرت العالم بحفلي الافتتاح والختام المهيبين [المحررة].

8

الجيوبوليتيكا ممزوجةً بالنفط والماء

«إن ما يجري بالفعل هو تحول جيوبوليتيكي من حقبة الهيمنة الأمريكية فيما بعد الحرب الباردة إلى الحقبة التالية: زمن السلم المتجمد»

المؤلفة

إذا تجولت في ردهات متحف المتروبوليتان في نيويورك، فستصادفك قاعة تضم مكتب لويس الخامس عشر. والقاعة مزينة بزخارف الأسلوب الفرنسي في القرن الثامن عشر ومستكملة بلمسات آسيوية. إذ توجد بها أوعية من الخزف الجامع بين اللونين الأزرق والأبيض الواردة من الصين لتزيين المدفأة، وتزدان الطاولة التي اعتاد الملك الجلوس إليها في فيرساي ابتداء من العام ١٧٥٩ بكثير من المعابد البوذية الملونة (الباغودا). ولم تكن هذه الزينات شيئا تتفرد به القصور الملكية، بسبب التجارة العالمية النشطة منذ القرن السادس عشر حتى التاسع عشر، نما في أوروبا ذوق يميل إلى التصميمات الآسيوية. استورد الأوروبيون من الهند المنسوجات،

علاوة على الصناديق الخشبية والأثاث المطعم بالعاج. وأوحت التصميمات الصينية بمحاكاتها في كل أنحاء القارة الأوروبية. استوردت شركة الهند الشرقية الهولندية من الصين خلال العام ١٦٦٤ وحده ٤٥ ألف قطعة من الخزف الملون باللونين الأزرق والأبيض. واعتادت السفن حمل الصحون لتكون بمنزلة الصابورة، أي ثقل التوازن للسفن التي تحمل الشاي إلى أوروبا، ولكن ثبت أنها محببة جدا، حتى أنها أصبحت معروفة باسم «الصيني» [1].

وها نحن، وبعد توقف امتد قرنا، نرى الهند والصين تعودان ثانية إلى توازنهما التاريخي في الاقتصاد الكوكبي. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تحولات هيكلية في الاقتصادات وفي الجيوبوليتيكا (الجغرافيا السياسية). ويبدو من غير المرجح الآن وحتى ٢٥٠ سنة مقبلة أن تجد السلع الصينية المبيعة اليوم في أسواق وول مارت طريقها إلى المتاحف، ولكن شيوع السلع المصنوعة في الصين على أرفف المستودعات التجارية الأمريكية شاهد ودليل على أن التجارة الكوكبية بمعناها الصحيح آخذة في الازدهار ثانية. والملاحظ أننا لا نرى مجموعات الصحون والأواني الهندية أمام أعيننا ولكن الهند هي أيضا، وكما هو واضح، على طريق العودة لتمارس دورها المهم السابق. ويقول رئيس وزراء الهند مانهومان سنغ في العام ٢٠٠٦ «كلا البلدين على طريق استعادة مكانهما الأصيل في الاقتصاد العالمي».

وفي العام ١٦٠٠ كانت الهند والصين معا تقدمان أكثر من نصف الناتج الاقتصادي العالمي، وتصدران كل شيء، ابتداء من الحرير والخزف والشاي والأثاث والتوابل، حتى ورق الجدران - وهو اختراع صيني - وذلك عبر الطريق البرية المعروفة باسم طريق الحرير، أو بالسفن عبر طريق التوابل. ويقول المؤرخ الاقتصادي المبرز أنغوس ماديسون: «إن الصين والهند ظلتا حتى أواخر القرن التاسع عشر أكبر اقتصادين في العالم، بيد أن نظام الحمائية والحربين العالميتين

اعترضت مسيرتهما، ثم اضطرت الصين والهند إلى أن تغلقا أبوابهما على نفسيهما واعتزلتا العالم. لكن بحلول العام ٢٠٠٣ أصبحت الهند والصين معا تمثلان ٢٠ في المائة من الاقتصاد الكوكبي على الرغم من التعداد الضخم لسكان كل منهما. وإذا ألقينا نظرة إلى الأفق على امتداد القرون وجدنا أن القرن العشرين ليس سوى انحراف وشذوذ بالنسبة إلى هذين العملاقين الاقتصاديين. يتنبأ السيد ماديسون أن اقتصاد الصين سينمو ليصبح بحلول العام ٢٠٣٠ أضخم من اقتصاد الولايات المتحدة الذي ظل مهيمنا زمنا طويلا، وستكون الهند عند هذه النقطة ثالث أضخم اقتصاد في العالم»[٢]. وستمثل الهند والصين معا في العام ٢٠٣٠ نسبة ٢٨ في المائة من الناتج الاقتصادي العالمي، أي زيادة على ١٨ في المائة في العام ٢٠٠١، وعلى الرغم من أن الأمريكيين سيظلون هم الأغنى كثيرا من حيث نصيب الفرد، فإن اقتصاد الولايات المتحدة سيكون بحلول العام ٢٠٣٠ قد انحسر وفق القياس النسبي من ٢١ في المائة من الاقتصاد الكوكبي إلى ١٨ في المائة [٣].

لكن مع عودة الهند والصين إلى الارتباط بالاقتصاد الكوكبي، سوف تحتل مكان الصدارة عندهما ثلاث قضايا كبرى علاوة على مسألة الوظائف، أولا: مع دخول العملاقين إلى الثورة الصناعية سوف تتفتح شهية كل منهما إلى الموارد الطبيعية، وتزداد متطلباتهما زيادة صاروخية، وثانيا :سوف يؤدي الطلب الجديد إلى ارتفاع الأسعار العالمية. والملاحظ أن ظمأهما المتنامي إلى البترول علاوة على القوة الاقتصادية الجديدة، سوف يسببان تحولات في نطاق التحالفات السياسية في مختلف أنحاء العالم. أضف إلى هذا أن كلا البلدين الآن أصبح أكثر ثراء ويملك تكنولوجيا جديدة، ومن ثم فإنهما يعملان وبسرعة على تحديث قواتهما العسكرية؛ مما يسبب تحولات مؤثرة في مجال الجيوبوليتيكا على نحو لم يشهده العالم منذ نهاية الحرب الباردة. وأخيرا فإن التلوث المفجع في الهند

والصين سوف يزداد سوءا على سوء مع اطراد مسيرتهما في التصنيع. والنتيجة هواء ومياه يغطيهما السواد، علاوة على ما يسببه هذا كله من خطر على البيئة العالمية.

* * *

إذا تطلعت من نافذة طائرة تمرق سريعة فوق ولاية جهارخاند في شمال شرقي الهند تستحيل رؤية الفيلة البرية والنمور والقردة والفهود بين التلال والأحراش ووسط حقول الأرز الخضراء اللامعة والأراضي الزراعية التي تنمو فيها شجيرات الكاشو. لكن ما تحت التربة يربط بشكل حيوي هذه المنطقة البعيدة البرية بالاقتصاد العالمي، ويربط الأحراش بالمدينة، أعني: الحديد الخام، تلك المادة التي تستخدم لصناعة الصلب اللازم لإنتاج السيارات وناطحات السحاب ومترو الأنفاق. تملك الهند واحدا من أضخم مستودعات خام الحديد في العالم، كما يمكن اكتشاف كميات كبيرة جدا قرب بلدة نوماندي على بعد ثمانين ميلا فقط من المكان الذي أقام فيه تاتا أول مصنع للصلب في الهند وقتما بدأت اندفاعها التاريخي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي.

وتعبئ شركة تاتاً للصلب، من أجل استخراج الخام، اثنين وأربعين طنا من المتفجرات تضعها داخل حفر أُحدثت داخل التلال في مناجم الحديد في نوماندي. ويؤدي كل انفجار إلى تحطم كوم ضخم من الكتل الحجرية المتربة التي تحتوي على ٣٠٠ ألف طن من خام الحديد. وترى شاحنات صفراء ضخمة غطاها التراب الأحمر تذهب وتعود حاملة الخام عبر طرقات قذرة، تسير وسط المناجم التي تشبه شرفة عملاقة حمراء جرى نحتها على سفح الجبل. وإذا نظرنا من عل إلى الحفرة الآخذة في الاتساع دائما بسبب التفجيرات فسنرى الشاحنات الضخمة العاملة في المنجم أشبه بلعب الأطفال، وهي محملة بأطنان من الصخور الغنية بالحديد بعد انتزاعها من الجبل عن طريق التفجيرات. لقد زاد الطلب العالمي على الصلب في السنوات الأخيرة زيادة سريعة جدا. وجاءت هذه الزيادة بسبب اتجاه الصين بقوة إلى بناء البنية

الأساسية وناطحات السحاب، فضلا على الحب الجديد الذي تولد في الهند والصين لامتلاك السيارات. وهكذا أدى النمو الاقتصادي السريع في الهند وفي الصين إلى زيادة كبيرة في الطلب على الحديد الخام اللازم لصناعة الصلب - ووصل الأمر إلى حد تشغيل المنجم أربعا وعشرين ساعة يوميا لإنتاج حمولة ست قطارات يوميا من خام الحديد لحساب شركة تاتا وعملائها في مختلف أنحاء العالم.

والإنتاج المحموم لمنجم واحد في الهند ليس شيئا لافتا للأنظار في حد ذاته. لكن ثمة جهودا قوية مماثلة تجري على مدى الساعة في مناجم منتشرة في أنحاء العالم من أجل امتلاك الكثير من الموارد الطبيعية المختلفة ابتداء من خام الحديد وحتى النفط، ومن الفحم حتى الغاز الطبيعي. والملاحظ أن زيادة الطلب عالميا الناتجة عن فورة النمو الاقتصادي في الهند والصين أحدثت أثرها الواضح في مناطق غير معروفة داخل الولايات المتحدة أيضا.

إن القوة الحيوية الدافعة إلى صعود الهند والصين يمكن أن نشهد معالمها في النصف الآخر من العالم، في جنوب غرب وايومنغ. تمتد هناك في أغلب الأيام صفحة السماء الصافية الزرقاء لتغطي نبات المريمية العطري حتى الأفق. يوجد تحت هذا النبات العطري الناعم مستودع عميق لا تراه العين للغاز الطبيعي يسمى جوناه فيلد. لقد حفرت الشركات مئات من آبار الغاز الطبيعي في المنطقة مع الارتفاع الكبير للأسعار. وأدى الحفر إلى نتائج كثيرة ومتباينة: تصاعد الدخان الناتج عن اشتعال الغاز ليختلط بالهواء النقي، وانخفض معدل البطالة إلى أدنى مستوى في التاريخ، إذ وصل إلى ١,٧ في المائة ويتجول عمال الحفر بدلا من رعاة البقر والرحالة الذين دأبوا على التجوال في باينديل في وايومنغ.

وعلى بعد ساعتين بالسيارة في بلدة غرين ريفر في وايومنغ تصبح الصورة مختلفة تماما، والسبب كذلك هو ما يجري في النصف الآخر من العالم. تمتلك أرض وايومنغ على امتدادها أضخم مستودع في

العالم لمعدن الترونا الذي يعالج ويتحول إلى مادة كيميائية تسمى رماد الصودا (كربونات الصوديوم)، وهي أحد المكونات الجوهرية لصناعة الزجاج ومواد كيميائية أخرى، وكذلك المنظفات والورق. ويمثل استخراج الترونا دعما قويا لاقتصاد المدينة مثلما كانت الحال منذ عقود. ولكن بعد أن بدأ اقتصاد الصين في الانتعاش بدأت الصين في استيراد المزيد والمزيد من الترونا. ثم دخلت الصين في سباق لتصنيع الترونا الاصطناعية، وشرعت في تصدير ما يفيض عن حاجتها محليا، وتجاوزت الولايات المتحدة، أو بالأولى وايومنغ كأول منتج لكربونات الصودا في العالم في العام ٢٠٠٣، وانخفضت الأسعار العالمية من ٧٧ دولارا للطن في العام ١٩٩٧ إلى ٦٠ دولارا للطن في العام ٢٠٠٥ بسبب الإمدادات الصينية الجديدة فقد أكثر من ٨٠٠ عامل في منجم وايومنغ وظائفهم - مما كان له أثره الكبير في غرين ريفر، وهي مدينة يسكنها ١٢ ألف نسمة [٤].

* * *

ويخشى الغرب ما يلحق به من خسائر في الوظائف مع صعود الصين والهند، ولكن العنصر المثير للمشكلات أكثر في ثورتيهما الصناعيتين ربما يتمثل، على العكس، في احتياجهما المتصاعد إلى الطاقة على نحو كبير جدا. يعتبر التزايد في استهلاك الموارد الطبيعية في آسيا أمرا شديد الأهمية في ضوء الأرقام المطلقة للسكان المستفيدين: يوجد ٦٠٠ مليون نسمة في أمريكا وأوروبا معا، ولكن يوجد أكثر من بليون صيني وبليون هندي. والمعروف أن استهلاك الهند من النفط تضاعف منذ العام ١٩٩٢، مثلما تضاعف استهلاك الصين منذ العام ١٩٩٤، تستهلك الصين عمليا الآن من الفحم والصلب أكثر مما يستهلكه أي بلد آخر، بما في ذلك الولايات المتحدة. وغني عن البيان أن زيادة الطلب أدت إلى ارتفاع الأسعار العالمية لسلسلة من السلع ابتداء من الألومنيوم وحتى النفط والزنك [٥]. مع تسابق الهند والصين في سبيل أن

تستعيد كل منهما دورها البارز في الاقتصاد الكوكبي فإن نجاحهما الاقتصادي لا يعني فقط خلق وتدمير وظائف حول العالم، بل ويعني أيضا التأثير على العالم الطبيعي.

ولنتأمل معا البترول. يقينا لاتزال الولايات المتحدة حتى الآن هي أكبر مستهلك للنفط في العالم. إنها تستهلك ٢٠,٦ مليون برميل يوميا من النفط، وتأتي الصين في المرتبة الثانية، على الرغم من أنها تزيد على بليون نسمة، وتستخدم ٦,٩ ملايين برميل يوميا. وتستخدم الهند قرابة الكمية نفسها التي تستخدمها ألمانيا وهي ٢,٦ مليون برميل يوميا [٦]. ومن حيث نصيب الفرد نجد أن الأمريكيين يستخدمون نسبة من النفط أكثر من الصينيين بثلاث عشرة مرة، وأكثر من الهنود بست وعشرين مرة.

لكن مع تزايد دخول الهنود والصينيين، فإن الآسيويين يقبلون على شراء مزيد من السيارات، وبذا يستهلكون المزيد من الوقود، وهو ما من شأنه أن يرفع الأسعار في كل أنحاء العالم. نذكر أن الصين في العام ٢٠٠٥ تجاوزت اليابان لتصبح ثانية أكبر سوق للسيارات في العالم بعد الولايات المتحدة مجنونة السيارات. اشترى الأمريكيون في العام ٢٠٠٥ ما قدره ١٦,٩ مليون سيارة وشاحنة جديدة، واشترى الصينيون ٣,٩٧ مليون، بينما اشترى اليابانيون ٣,٩٢ مليون. وقفزت مبيعات السيارات في الهند بنسبة ٦٩ في المائة خلال الأعوام الأربعة الأخيرة لتصل إلى ١,١ مليون سيارة [٧]. وثمة سبب - وإن لم يكن يقينا السبب الوحيد - في أن أسعار الوقود الأمريكي تصل أحيانا إلى ٣ دولارات للغالون [٨]، وهذا السبب هو أن الهنود والصينيين يتعلمون «السياقة». وثمة سبب آخر مهم، وهو أن هذين البلدين أخذا في إضاءة المزيد من البيوت والمصانع الجديدة بواسطة شبكات كهرباء تعمل بالبترول.

يفيد معهد وورلد ووتش بأنه إذا حدث أن أصبح نصيب الفرد في الهند والصين من استخدام النفط مماثلا لنظيره الياباني اليوم - مع العلم أن اليابان تعتبر نموذجا للحفاظ على الطاقة - فإن البلدين

سوف يستخدمان نفطا أكثر من كل ما يباع الآن في العالم على مدى العام. والمعروف أن الصين تستورد الآن ٣ ملايين برميل في اليوم غير أن هذا القدر سوف يزيد إلى المستوى الأمريكي الحالي، أي ١٠ ملايين برميل يوميا مع حلول العام ٢٠٢٠ (٩). وإذا استخدم البلدان نفطا يعادل ما تستخدمه الولايات المتحدة فإن نفط العالم لن يكفي. من غير المرجح أن ينخفض الطلب في العالم سريعا، مما يعني أنه من غير المرجح أيضا أن تنخفض الأسعار قريبا.

وليس لنا أن نلوم الهند والصين وحدهما. فإذا كانت أمريكا شديدة القلق بشأن تنامي ظمأ الهند والصين إلى النفط، فإن الولايات المتحدة لا تبتلع من النفط أكثر كثيرا من أي بلد آخر فقط، بل إن طلبها على النفط آخذ في الزيادة بسرعة أيضا. ولذلك فإن القفزة في أسعار النفط يمكن أن نردها جزئيا إلى ارتفاع الاستهلاك الأمريكي. ففيما بين العامين ١٩٨٠ و٢٠٠٥ زادت الصين من استخدامها للنفط بمعدل ٥,١ مليون برميل، بينما زادت الولايات المتحدة من استخدامها بمعدل ٣,٦ مليون برميل.

* * *

طبيعي أن السباق على الموارد الطبيعية، خصوصا النفط، يمكن أن يثير بين الأقطار خصاما ونزاعا. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تحولات هيكلية كما يحدث نتيجة النمو الاقتصادي السريع جدا في الهند والصين الذي يدفع بالبلدين وبقوة إلى استعادة دورهما التاريخي المهيمن في الاقتصاد العالمي. إن إعادة التوازن الكوكبي للقوى السياسية يعني أن كلا البلدين يستردان مكانهما الصحيح على طاولة الديبلوماسية الدولية، وهو ما يمثل معلما لحقبة جديدة لما بعد حقبة الحرب الباردة، التي تجاوزت حتما الصراع الأيديولوجي بين الشيوعية والرأسمالية.

ونلاحظ أن صعود العملاقين الآسيويين يأتي في زمن مضطرب فعلا. لقد شهد العالم منذ سنوات نهاية الحرب الباردة، ومن ثم الانفراج في العلاقات الدولية، وكذا نهاية عقود من الانقسام بين

الشرق والغرب. ليس هذا فحسب، بل عانى أيضا من ظهور أخطار قاتلة على أيدي إرهابيين ليست لهم دولة ما. وشهد بداية الانشطار بين القارة الأوروبية والولايات المتحدة - النابع أساسا من سلوك أمريكا عقب هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية، وخصوصا في أثناء حرب العراق. ومع ارتفاع أسعار البترول عادت بلدان النفط ابتداء من روسيا وحتى فنزويلا وإيران إلى تأكيد سلطانها السياسي والعسكري، واستعرض الأصوليون الدينيون قوتهم سواء داخل الولايات المتحدة أو في البلدان الإسلامية. وهنا عرف العالم أنباء سيئة تبدو في صورة احتمال نشوب صدام بين المعتقدات الدينية المتحجرة وانحسار للسياسات العلمانية في الولايات المتحدة وكذا في الشرق الأوسط. وإن ظهور هذا التباين في الآراء قرين التحولات في القوى الجيوبوليتيكة يحيل الأمم المتحدة إلى ما يقرب من المنظمة العقيم في حل الخلافات الملحة بسبب افتقارها إلى توافق في الآراء - تماما مثلما يحدث عندما تتزايد النزاعات أكثر وأكثر بين الأمم. وجعل هذا كله من مطلع القرن الواحد والعشرين فترة من أكثر الفترات زعزعة وعدم استقرار على مدى عقود.

وفي خضم هذه الخلفية من الأحداث التي تشبه الرمال السياسية المتحركة تشارك الصين والهند في سباق محموم للحصول على الموارد اللازمة لكل منهما لمواصلة النمو، وهو ما يحدد لهما جدول الأعمال وأولوياته في السياسة الخارجية. وغير خاف أن كلا البلدين عقد صفقات في مختلف أنحاء العالم لشراء النفط والغاز الطبيعي بل والمفاعلات النووية. وكانت الهند تستوفي حاجتها من النفط من الاتحاد السوفييتي قبل نهاية الحرب الباردة وقبل أزمة الهند المالية في العام ١٩٩١، لكنها اشتركت في محادثات للحصول على البترول مع إيران وفنزويلا، بل اقترحت مد خط أنابيب للغاز الطبيعي يمر عبر عدوها اللدود باكستان. وكذلك الحال بالنسبة إلى الصين التي تدعم احتياطيها من النفط وتريد ضمان وصولها إلى النفط مستقبلا، إذ

نجد شركات النفط المملوكة للدولة في الصين تنفق أكثر من ١٥ بليون دولار فيما بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ لشراء أسهم في مائة شركة أجنبية من شركات النفط. علاوة على حقوق الاستكشاف والبحث عن حقول النفط الأجنبية. ونرى الصين تتودد بكل ما يمكنها لعقد اتفاقات مع حكومات أمريكا الجنوبية وأفريقيا والشرق الأوسط. عقدت كل من الهند والصين محادثات مع الولايات المتحدة بشأن شراء تكنولوجيا لمحطة توليد قوى نووية سلمية حتى يتسنى لهما توليد كهرباء أقل تلوثا. وطبيعي أن مثل هذه المحادثات لم تكن متصورة وقتما كانت الصين عدو أمريكا في الحرب الباردة. وكانت كذلك حتى عهد قريب حدثا لا يمكن تخيله بالنسبة إلى الهند بعد العام ١٩٩٨ حين أجرت اختبارات على أجهزة نووية، متحدية الضوابط الدولية بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولكن ما يثير الانزعاج أكثر في نظر بقية العالم أن كلا من الهند والصين عقدت صفقات مع دول منبوذة - ابتداء من السودان وحتى إيران ووصولا إلى ميانمار - وذلك لضمان إمدادات النفط وغير ذلك من موارد، هما في مسيس الحاجة إليها لضمان النمو. النتيجة أن السياسات الخارجية لكل من الهند والصين أصبحت خاضعة أكثر وأكثر لاحتياجاتهما من الطاقة. واضطرهما هذا إلى تسوية خلافاتهما مع أعدائهما التاريخيين، بل والمثير أكثر التقارب مع بلدان خاضعة لحكم استبداديين أو ذات أحوال أخرى بغيضة.

كثيرا جدا ما وضعت الصين حاجتها إلى تأمين إمدادات الطاقة في مقدمة اهتماماتها. ويكفي أن نتأمل الحال مع إيران. تشتري الصين فعليا كمية كبيرة من حاجتها من النفط من إيران: ١٣ في المائة العام ٢٠٠٣، لكن في العام ٢٠٠٤ وقعت شركة سينوبك المملوكة للصين صفقة بـ ٧٠ بليون دولار مدتها ثلاثون عاما لشراء غاز طبيعي مسيَّل من إيران ولتطوير حقل نفط هناك. زاد بذلك إجمالي قيمة صفقات الصين للحصول على بترول إيراني إلى ما يقرب من ١٠٠ بليون دولار.

وبعد ذلك بعامين كانت إيران تعيش فترة علاقات فاترة مع الغرب بسبب المشكلة النووية، حيث اتهمت طهران بانتهاك اتفاقات عدم انتشار الأسلحة النووية. الصين، وهي عضو دائم في مجلس الأمن، انضمت إلى روسيا في أول الأمر للحيلولة دون فرض الأمم المتحدة لعقوبات ضد إيران. وأخيرا وبعد جهود ديبلوماسية مكثفة في الكواليس وافقت الصين على الانضمام إلى الغرب لفرض عقوبات محدودة على إيران. ونظرا إلى تردد روسيا والصين في مساندة تطبيق العقوبات، كاد ظمأ الصين إلى النفط أن يكون مسؤولا جزئيا عن تحول إيران إلى دولة نووية.

وتعتبر الصين مسؤولة فعلا عن تيسير عمليات الإبادة العرقية في دارفور بالسودان. إذ إن ٦٠ في المائة من نفط السودان يصدر إلى الصين وتذهب عوائده إلى دعم الإرهاب السوداني. لم يقتصر الأمر على جهود الصين بالتعاون مع روسيا لتعطيل أي إجراء تتخذه الأمم المتحدة لوقف الإبادة العرقية التي أودت بحياة ٣٠٠ ألف سوداني [١٠]، إذ أقامت الصين مصانع أسلحة في السودان وباعت له أسلحة تشمل مدافع وصواريخ لإطلاق قنابل ودبابات وطائرات مروحية وذخائر. ويوجه نيكولاس دي. كريستوف في عموده المكتوب في نيويورك تايمز الاتهام إلى الصين قائلا : «إن مشتريات الصين من النفط هي مصدر تمويل عمليات النهب التي يرتكبها السودان في دارفور، فقد كانت أسلحة إيه كيه - ٤٧ (كلاشينكوف) صينية الصنع هي الأسلحة الرئيسية المستخدمة في ذبح مئات الآلاف من الناس في دارفور حتى الآن، وعمدت الصين إلى حماية السودان في مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة» [١١].

وتسابق القادة الصينيون عبر بلدان أفريقيا إلى توقيع صفقات مع نيجيريا وأنغولا، بل وغينيا الاستوائية. وكانت أنغولا في الحقيقة أكبر مورد نفط إلى الصين خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٦ تتلوها المملكة العربية السعودية وإيران وروسيا. في نوفمبر دعت الصين قادة

ثمانية وأربعين بلدا إلى بكين، حيث أعلنوا «طرازا جديدا للشراكة الاستراتيجية»، ووقعوا على صفقات تجارية قيمتها ١,٩ بليون دولار، كما قدمت لهم الصين مساعدات قيمتها ٥ بلايين دولار. وفي فبراير ٢٠٠٧ زار الرئيس الصيني هو جينتاو ثمانية بلاد أفريقية وقدم لها عروضا للمساعدة في التنمية ودعم الروابط المتبادلة.

عمدت الصين أيضا وبقوة إلى التودد لبلدان أمريكا اللاتينية، وتعمل على خلق نطاق نفوذ في نصف الكرة الأرضية الآخر. ولعل ما نغفله كثيرا هو أن التجارة بين الصين وأمريكا اللاتينية زادت من ٢٠٠ مليون دولار في السنة العام ١٩٧٥ إلى ٤٠٠ بليون دولار سنويا في العام ٢٠٠٤، وذلك نظرا إلى اندفاع الصين نحو استيراد موارد طبيعية وأغذية. وتبيع فنزويلا، المناهضة للسياسة الأمريكية، النفط إلى الصين. وترسل الأرجنتين ٩ في المائة من إجمالي صادراتها إلى الصين. كذلك شيلي، أكبر منتج للنحاس في العالم، تمد الصين بخمس وارداتها من هذا المعدن. وتبيع البرازيل للصين فول الصويا والبن. وقد وعدت الصين باستثمار ١٠٠ بليون دولار في البرازيل خلال عقد. وحقيقة الأمر أن ثلث واردات الصين من الأغذية يأتي من أمريكا اللاتينية وأغلبيته فول صويا. أتاح هذا التحول فرصة لتجارة فول الصويا لكي تحقق تماثلا تاريخيا. فالمعروف أنه في الثلاثينيات من القرن العشرين طلب صديق برازيلي لآخر أباطرة الصين بو يي، بعضا من فول الصويا، وهو الغذاء الرئيسي في منشوريا، وسرعان ما عرفت الحبوب طريقها إلى السفير البرازيلي في طوكيو الذي أرسلها على الفور في أول حقيبة ديبلوماسية إلى ريو دي جانيرو. لكن حبوب فول الصويا التي لم تكن معروفة آنذاك في البرازيل أضحت أكبر صادرات البرازيل. والآن نجد التوفو وهو الغذاء الصيني المصنوع من فول الصويا يأتي إلى الصين من الجانب الآخر للكرة الأرضية [١٢]، وكذلك الحال بالنسبة إلى النفط والنحاس وغيرها من سلع البلد في مسيس الحاجة إليها.

تعطي الهند الأولوية لحاجتها من الطاقة أيضا، ولكن مع المناطق الأقرب إلى الوطن. والمعروف أن كلا من الهند والصين دعمتا علاقاتهما مع ميانمار (بورما سابقا) وهي البلد المحصورة جغرافيا بين الهند غربا والصين شرقا. تعتبر ميانمار دولة منبوذة منذ أن فرضت في العام ١٩٨٨ إجراءات عسكرية صارمة ضد الحركة المناصرة للديموقراطية في ميانمار التي أدت إلى تحديد إقامة زعيمة المعارضة أونغ سان سيو كيي، ابنة مؤسس بورما المستقلة الشجاعة جدا تحت الإقامة الجبرية. وفي العام ١٩٨٩ كانت سيو كيي تطوف بجماعة من الناشطين في قرى بورما عندما ركع صف من الجنود وصوبوا ضدها بنادقهم الآلية وأمروها بالتوقف. غير أنها واصلت السير ملهمة بذلك أغنية يوتو «سر ولا تقف». وقادت سيو كيي في العام التالي حزبها المناصر للديموقراطية وحققت نصرا ساحقا في انتخابات بورما التي رفضت الحكومة العسكرية الاعتراف بها. وعندما فازت سيو كيي بجائزة نوبل للسلام في العام ١٩٩١ كانت لاتزال قيد الإقامة الجبرية في البلد ذاته الذي ساعده أبوها على نيل حريته من بريطانيا. وتسلم ابناها المراهقان اللذان نشآ في بريطانيا مع والدهما الجائزة نيابة عنها. وظلت تحت الحراسة في بورما وهي تدرك جيدا أنها إذا غادرت البلاد فلن يسمحوا لها بالعودة ثانية.

وكانت بكين يقينا سوف تودعها في السجن أيضا إذا ما طالبت بالديموقراطية في الصين. غير أن الهند اعتادت أن تكون صوتا داعما لحرية سيو كيي التي عاشت العقد الثاني من عمرها في دلهي، ثم عادت إليها باحثة علمية في رفقة أسرتها بعد سنوات [١٢]. وجدير بالذكر أن رئيس الهند إيه. بي. جي. عبدالكلام، قائد أكبر ديموقراطية في العالم، زار ميانمار في مارس ٢٠٠٦، غير أنه لم يلتق زعيمة الديموقراطية المعتقلة التي تقتفي أثر زعيم الهند غاندي في صبرها واحتجاجاتها من دون اللجوء إلى العنف. وجاءت زيارته عقب أسابيع من ترحيب بكين بزيارة رئيس وزراء ميانمار سوي وين في أثناء زيارته

إلى الصين. وهناك التقى سوي وين برئيس الصين هو جنتاو ورئيس الوزراء وين جياباو. وترتبط الصين وبورما بروابط عسكرية خاصة فيما يتعلق بأسطول بورما البحري كما عقد كلا البلدين صفقات لشراء الغاز من بورما [١٤].

وطبيعي أن الهند والصين ليستا أول بلاد تضع مصالحها الاقتصادية قبل الاهتمامات الديبلوماسية وحقوق الإنسان. إن الأمريكيين الشغوفين بانتقاد البلدان الآسيوية، لهم أن يتأملوا قرار الرئيس جورج بوش في العام ٢٠٠٦ في مشاركة الهند في التكنولوجيا والوقود النووي السلمي. لقد أحس الديبلوماسيون بالصدمة لأنه تخلى عن تقليد قديم يحظر على القوى النووية اقتسام التكنولوجيا النووية مع البلدان التي ترفض التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. فقد حدث منذ ثماني سنوات فقط أن فرضت واشنطن عقوبات على الهند بسبب تطوير واختبار أسلحة نووية. ويقول النقاد إن «السياسة الواقعية» التي ينتهجها الرئيس بوش فيما يتعلق بالهند جعلت أمريكا غير متسقة مع نفسها حين طالبت كوريا الشمالية وإيران بوقف إنتاج الوقود النووي [١٥]. ولم يكن مرجحا أن يحتج رجال الأعمال الأمريكيون كجماعة ضغط على ذلك التحول من جانب الرئيس بوش، لأن الروابط الوثيقة تعني أن الشركات الأمريكية تتوقع أن تبيع للهند ما قيمته بلايين الدولارات من التكنولوجيا النووية علاوة على مقاتلات نفاثة، وغير ذلك من معدات.

وفي العام ١٩٨٩ عندما فرضت الحكومة الصينية إجراءات عسكرية صارمة ضد الطلاب وأنصار الديموقراطية، وسحقت الاحتجاجات في ميدان تيانانمين وفي كل أنحاء البلاد، أصبحت الصين الدولة الأولى المنبوذة في العالم. ولكن لم يمض وقت طويل حتى توقفت أمريكا عن الاحتجاج على قتل الأبرياء - أنصار الديموقراطية الأبرياء لا غير - وذلك حتى يتسنى لمشروعات الأعمال الأمريكية أن تكون أول من يبيع لسوق تعداده بليون صيني في مطلع التسعينيات.

وبعد جحيم مذبحة تيانانمين جادلت الولايات المتحدة بأن ربط الصين بالتجارة سوف يدفعها عاجلا وعمليا إلى التخلي عن الدكتاتورية لحساب الديموقراطية تماما مثلما تحولت من الشيوعية إلى الرأسمالية - وهو فرض ثبت خطؤه.

وإذا نظرنا من الخارج نجد أن أمريكا تكشف عن تناقضات مذهلة. إنها تستهلك من النفط أكثر من أي بلد آخر، بينما تشكو من زيادة استهلاك الصين والهند. وتروج للتجارة الحرة بينما تشكو وتتذمر لضياع الوظائف، وأيضا، وهو طبيعي، تندد بانتهاكات حقوق الإنسان في الصين بينما تتحدى الأمم المتحدة بالقبض على المشتبه في كونهم إرهابيين من دون محاكمة ولسنوات عديدة في سجنها على الشاطئ المقابل في غوانتانامو. وتشكو الولايات المتحدة من تعزيز الصين لترسانتها العسكرية، بينما هي حتى الآن صاحبة أقوى جيش في العالم وصاحبة إنفاق عسكري يفوق إنفاق جميع البلدان الأخرى مجتمعة. زد على هذا أنه في الوقت الذي تتساءل فيه الولايات المتحدة عما يدعو الصين والهند إلى تعزيز قدراتهما العسكرية، نجد أنها تقوم بدور المعتدي العسكري الانتهازي العالمي، خصوصا في العراق منذ هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية، وكأنها لا تدرك حقيقة أن أفعالها تروع بقية العالم. ولأنها تصرفت كقوة غازية غير مسؤولة للعراق، فقد سببت زعزعة الأوضاع في الشرق الأوسط، وأحدثت جفوة مع حلفائها التقليديين مثل أوروبا وكوريا.

وبما جنت به الولايات المتحدة على نفسها من جرح لسلطتها الأخلاقية، فقد فقدت بعضا من نفوذها الديبلوماسي. يحدث كل هذا بينما تعاود الهند والصين صعودهما ثانية على المسرح العالمي تستعرضان عضلاتهما الاقتصادية والعسكرية. ولهذا فإن مطلع القرن الحادي والعشرين يمكن أن يكون معلما للزمن الذي بدأت فيه مرحلة انحسار سلطان أمريكا باعتبارها القوة الوحيدة الأعظم في

العالم على أثر انتهاء الحرب الباردة، ومن ثم نتوقع بعد بضعة عقود من الآن أن نعيش في عالم فيه ثلاث قوى عظمى: الولايات المتحدة والهند والصين.

* * *

كل هذا كان عسيرا تخيله منذ جيل واحد فقط وقتما لم تكن الهند قد شرعت بعد في إصلاحاتها الاقتصادية، ووقتما كانت الصين تناضل لكي تنقل أمة من الفلاحين الجوعى إلى العصر الحديث. وواقع الحال أنه حين بدأت الصين إصلاحاتها، وضع دنغ هسياوبنغ الجيش في آخر قائمة التحديث. وفي الرابع من يونيو أذهل القادة الصينيين - والعالم - عندما خطب في المفوضية العسكرية المركزية ذات القوة والنفوذ في الصين. جلس قبالة كبار قادة الجيش في سترته الرمادية وفق زي ماو ورفع سبابته مؤكدا، وأملى عليهم مسار الصين مستقبلا: «قررنا خفض جيش التحرير الشعبي مليون جندي». كانت كلمات دنغ أمرا صادرا إلى قادة البلاد العسكريين. وقال: «الحزب والحكومة والجيش مطلوب منهم جميعا التركيز على بناء الداخل. ويتحمل الجيش مسؤوليته فيما يتعلق بهذه القضية. وليس من المفترض أن يفعل أي امرئ أي شيء يعيق التنمية. ليخرج الجميع إلى المشاركة في التنمية» [١٦].

والحقيقة أنه حين أصر دنغ على خفض عدد الجيش، كان جيش الصين عتيقا مثله مثل الاقتصاد. كان الجيش ضخما - أكثر من ٤,٢ مليون جندي [١٧]، بالمقارنة بجيش الولايات المتحدة القوي البالغ عدده نصف مليون - لكن جيش الصين كانت أغلبيته من الفلاحين الأميين ويملك معدات عتيقة حصل عليها قبل عقود مضت من حليفه السابق الاتحاد السوفييتي. ولم تكن الصين في العام ١٩٨٥ لتستطيع صنع دبابة حديثة، بل ولم تكن مصانعها لتستطيع صناعة سيارة حديثة. ولكن قرار دنغ خفض قوات الجيش وخفض الإنفاق العسكري وفر للبلاد مزيدا من المال للإنفاق على تحديث بقية الاقتصاد ورفع مستوى المعيشة.

وبعد عقدين فقط لم تكد الصورة تتغير كثيرا. هدأت الصين مخاوف بقية العالم بقولها إنها تركز فقط على ما تسميه هيبنغ جويكي أو «الصعود السلمي»، وذلك بنقل مصانعها إلى العصر الحديث. بيد أنها في واقع الأمر قد أنفقت ومنذ أواخر التسعينيات بلايين الدولارات لدعم جيشها في أثناء وقت السلم. ولم تكن لدى الصين الخبرة التكنولوجية لصناعة المعدات العسكرية الحديثة قبل أن تأتي إليها مصانع السيارات والإلكترونيات الأجنبية وتنتشر في مختلف أنحائها. وها هي الصين الآن تمتلك الخبرة الصناعية اللازمة لتعزيز الجانب الأكبر من ترسانتها. ونظرا إلى أن اقتصادها قوي جدا، أصبح باستطاعتها الآن أن تتحمل تكلفة شراء أسلحة ومعدات حديثة. وضاعفت الصين فيما بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٣ ميزانياتها لشراء الأسلحة بأكثر من ١٨ في المائة سنويا، تنفق القسط الأكبر منها على شراء معدات روسية جديدة. ويرى خبراء عسكريون في مختلف أنحاء العالم أن الصين ترسي أساسا قويا لإنجاز تحول في قوتها العسكرية. ويفيد تقييم حديث جدا وضعه روجر كليف من مؤسسة راند [١٨]: «نعم، معدات الصين العسكرية اليوم ليست متقدمة مثل أحدث المعدات التي يشتريها جيش الولايات المتحدة، ولكن يمكن مقارنتها من حيث قدراتها بمنظومات الأسلحة التي استخدمت في الميادين خلال السبعينيات والثمانينيات، والتي لاتزال تمثل الكتلة الأساسية من قواتنا». وبحلول العام ٢٠٢٥ ستكون لدى الصين موارد دفاعية مماثلة لما يستخدمه جيش الولايات المتحدة اليوم. وهكذا يصبح لزاما على الولايات المتحدة أن ترتقي بقدراتها العسكرية إذا ما أرادت الحفاظ على وضعها المتقدم على الصين.

إن السيطرة الامريكية على شرق آسيا على المحك الآن، كما ستكون هيمنتها العسكرية في كل أنحاء العالم عاجلا أم آجلا. ونرى الآن الخبراء العسكريين الغربيين وكذا اليابانيين والأستراليين قلقين إزاء

التنامي السريع للقوة العسكرية الصينية. وما يترتب على هذا من تحولات في الأمن الإقليمي وآثاره في جيل قادم عندما يكون في العالم، كما هو مرجح، كثير من القوى القوية جدا بدلا من قوة عظمى واحدة. يبقى الجيش الأمريكي اليوم هو القوة الأعظم في العالم حتى الآن. ويضم نصف مليون جندي علاوة على نصف مليون آخرين من جنود الاحتياط، وتبلغ ميزانيته السنوية قرابة ٥٠٠ بليون دولار، أي ما يعادل تقريبا الميزانيات العسكرية لبقية دول العالم مجتمعة. ولكن الصين لديها أضخم جيش عامل في العالم - تعداده ٢,٣ مليون جندي في العام ٢٠٠٦ - وتنفق الصين ما يعادل ٣٠ إلى ٧٠ بليون دولار سنويا على جيشها [١٩].

أعلنت الولايات المتحدة في تقرير «مراجعة الدفاع الرباعية» (*) الأخير «أن الصين من بين القوى الكبرى البازغة تملك أعظم إمكانية للمنافسة عسكريا مع الولايات المتحدة» [٢٠]. ولكن الصين من جانبها تعارض موضحة أنها إذا كانت قد زادت من إنفاقها العسكري فإن الولايات المتحدة تنفق أكثر منها بمراحل كثيرة، وأيا كانت الطريقة التي تحسب بها. ويقول تشي شياويان نائب مفوضية الصين لوزارة الخارجية في هونغ كونغ: «في العام ٢٠٠٥ كانت حصة الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي في الصين ١,٣ في المائة، بينما هي في الولايات المتحدة ٣,٦ في المائة. وإن الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من إجمالي ميزانية الإنفاق كان ٧,٤ في المائة في الصين و١٧,٨ في المائة في الولايات المتحدة». وقال أيضا إن الصين زادت من إنفاقها العسكري لأنها «تملك أكبر جيش في العالم، ولذلك ركزت على زيادة الرواتب وتحسين ظروف المعيشة لمن هم في صفوف القوات المسلحة. نعم هناك زيادة ولكنها ليست بضخامة زيادات بعض القوى الكبرى الأخرى» [٢١].

(*) مراجعة الدفاع الرباعية Quadrennial Defense Review: هو تقرير تعده وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، كل أربع سنوات لتحليل الأهداف الاستراتيجية والأخطار العسكرية المحتملة [المحررة].

لماذا تحولت الصين عن تقليص حجم جيشها إلى تعزيزه ودعمه؟ إن أسطول الولايات المتحدة يتحكم في محيطات العالم تماما مثلما كان الأسطول البريطاني يتحكم يوما ما في بحار العالم، عندما كانت الأمم تصدر تجارتها بالإسترليني بدلا من الدولار اليوم. ويرتكز اقتصاد الصين على صادرات السلع المصنوعة في الصين وواردات النفط وغيره من الموارد الطبيعية التي تحملها ذهابا وعودة إلى الصين سفن تبحر في بحار خاضعة لسيطرة الأسطول الأمريكي. ويمثل هذا الواقع حافزا للصين للحفاظ على السلم مع الولايات المتحدة، ودافعا إلى تطوير الأسلحة والسفن اللازمة لمنع الولايات المتحدة من تعطيل الاقتصاد الصيني عن طريق الإعاقة، وهو ما يمكن أن يحدث إذا دعت إليه ضرورة [٢٢]. ويصدق هذا أيضا بالنسبة إلى البلدان الآسيوية الأخرى فيما عدا اليابان التي تملك القوة الكافية للتصدي بقوة عسكرية ذات بأس اليوم، وهي حليف قديم لأمريكا. وكم هو يسير على الولايات المتحدة أن توقف واردات النفط: إذ إن الأغلبية العظمى من النفط تأتي من الشرق الأوسط إلى آسيا، وتعبر ملاحيا مضيق ملقا الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة. فإذا حدث أن اندلعت حرب بين أمريكا والصين فإن أمريكا بإمكانها على الفور أن تعطل ٤٠ في المائة من إمدادات الصين من النفط، وهي الحصة التي تأتيها عبر البحار. ونظرا إلى ضعف وضع ناقلات بترول الصين فقد عمدت إلى عقد صفقات لمد خطوط أنابيب للبترول تنقل النفط والغاز الطبيعي برا. وتوصلت الصين بالفعل إلى صفقات لمد خط أنابيب مع كل من بورما وروسيا وكازاخستان. وهذا هو السبب نفسه الذي دعا الصين إلى الإسراع في بناء محطة توليد قوى نووية.

وتدرك كل من الصين والولايات المتحدة أن أي حرب مستقبلا تنشب بينهما يمكن أن تدور معاركها على أمواج البحار والمحيطات. تعمل الصين على الارتقاء بمستوى أسطولها من الغواصات مثلما تعمل على تطوير صواريخ باليستية عابرة للقارات يمكنها ضرب أي سفينة

متحركة. ويقول السيد كليف من مؤسسة براند إنه في حال نجاح الصين في موضوع الصواريخ: «فإن هذا سوف يهيئ لها قدرة عسكرية فريدة وغير مسبوقة» (٢٣).

وعلى الرغم من أن الصين تزيد من إنفاقها العسكري وتبذل محاولات لتطوير صواريخ متقدمة، لكنها لاتزال تؤكد «صعودها السلمي». حدث في أثناء كارثة تسونامي العام ٢٠٠٤ أن استخدمت الولايات المتحدة إحدى حاملات طائراتها المتمركزة في آسيا بهدف سرعة توصيل الإمدادات إلى الضحايا الإندونيسيين. وبعد ذلك بعامين دهش المشاركون في حلقة نقاش أكاديمي بين الخبراء العسكريين في هونغ كونغ حينما تطرق خبير عسكري صيني إلى الموضوع. وأكد أن الصين في حاجة إلى حاملة طائرات يتكلف صنعها ٤ بلايين دولار، علاوة على بليوني دولار سنويا لتشغيلها (٢٤) بحيث يمكنها هي أيضا أن تقدم مساعدات إنسانية عند وقوع كوارث في المنطقة.

وارتفعت حواجب الجميع دهشة.

وعلى الرغم من الزعم الإنساني، فقد بدا من المرجح أكثر في نظر المشاركين الأمريكيين واليابانيين والأستراليين أن الصين ترغب - مشروعيا - في امتلاك حاملة طائرات باهظة التكلفة خاصة بها لحماية الكم الكبير من سلع المصانع الصينية المحمولة عبر البحار المفتوحة فوق السفن ذات الحاويات. أو أن الصين ربما تريد حاملة طائرات للمساعدة في حماية واردات النفط الطافية عبر مضيق ملقا. وعندما سأل المشاركون الأكاديميون عن حاجة الصين إلى حاملة طائرات باهظة الكلفة، سلم العسكري الصيني بالأمر، مع قدر من التراجع، بالقول إن الصين تريد أن تكون «قوة نقل بحري»، لكنه أكد أنه ليس للصين أي حاجة لتكون «قوة بحرية». ولعل هذا يبدو أكثر استساغة لبلد يعيش مرحلة «صعود سلمي» (٢٥).

إن ما يجري بالفعل هو تحول جيوبوليتيكي من حقبة الهيمنة الأمريكية فيما بعد الحرب الباردة إلى الحقبة التالية: زمن السلم المتجمد.

ثمة سباق تسلح هادئ يجري بالفعل بين الولايات المتحدة والصين، وقد بدأ خلال حقبة زمن السلم المتجمد. ولايزال غير مكشوف، مثلما كانت الحال بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في أثناء الحرب الباردة. الولايات المتحدة تسابق لكي تحافظ على قيادتها العالمية لكنها تنظر وراءها لترى الصين خطرا عسكريا محتملا في المستقبل. ويفيد تقرير «مراجعة الدفاع»، الذي تصدره الولايات المتحدة الأميركية كل أربع سنوات العام ٢٠٠٦ بأن «هدف الولايات المتحدة بالنسبة إلى الصين هو أن تستمر الصين كشريك اقتصادي، وأن تظهر في صورة مشارك في الرهان ذي مسؤولية وصاحب قوة من أجل خير العالم». ويختم التقرير رؤيته بقوله: «وسوف نحاول ردع أي منافس عسكري عن طريق الإقناع لمنعه من تطوير قدرات معطِّلة أو غيرها تمكِّنه من تحقيق هيمنة إقليمية أو القيام بعمل معاد ضد الولايات المتحدة أو أي بلدان صديقة، وسوف تسعى الولايات المتحدة إلى ردع أي عدوان أو أسلوب قسري. وإذا ما أخفق أسلوب الردع فإن الولايات المتحدة ترفض من أي قوة معادية أن تعطل أهدافها الاستراتيجية والإجرائية».

وإن أحدث جبهة في هذا السلم المتجمد ليست دون حدود أسلحة جديدة هي حدود الفضاء. يعتمد اقتصاد الولايات المتحدة بشكل مكثف على الأقمار الاصطناعية للاتصالات ولجميع الأغراض التجارية الأخرى على اختلاف أنواعها. ولا ريب في أن التكنولوجيا العالية لجيش الولايات المتحدة معتمدة بوجه خاص على الفضاء - للإبحار والتجسس وتسجيل الهجمات الوافدة، سواء هجمات نووية أو بأسلحة تقليدية، ولمنظومات توجيه الأسلحة، بل وأيضا لتوجيه القوات على الأرض. لكن في يناير ٢٠٠٧ أسقطت الصين قمرا اصطناعيا صينيا خاصا بالطقس، كان يدور في فلك على بعد ٥٣٠ ميلا فوق الأرض، وذلك بعد أن استنفد الفترة الزمنية له، لكن الصين بهذا العمل أسقطت أيضا فكرة أن الولايات المتحدة ستظل من دون منافس في الهيمنة على الفضاء مثلما تهيمن الآن على البحار. إذ إن الصين وقد

توافرت لها القدرة على ضرب أقمار اصطناعية وسفن متحركة يصبح في إمكانها، من دون خسائر، أن تقيد هيمنة أمريكا على كل من الفضاء والبحر [٢٦].

لكن الولايات المتحدة مصممة على احتواء الصين، والصين تقاوم الآن وتبين أنها قادرة على أن تعيد تسليح نفسها بأسلحة أفضل. وسوف نشهد خلال هذا القرن رقصة معقدة للاحتواء ومكافحة الاحتواء. ليست الولايات المتحدة والصين عدوتين، لكن من العسير تصورهما حليفتين، بينما كل أمة منهما ترى أن أهدافها الاستراتيجية تتعارض مع أهداف الأخرى.

إن دنغ هسياوبنغ، ذلك الرجل الذي فعل أكثر من أي شخص آخر لكي يضع الصين على درب التحديث، تنبأ بأن الصين تحتاج إلى نصف قرن لتستكمل عملية التحديث. وسوف يحل هذا الموعد في العام ٢٠٢٨، وهو مستقبل غير بعيد. ونلاحظ أن قادة الصين - كعادتهم - حذرين من مثال الاتحاد السوفييتي الذي انخرط في سباق تسلح باهظ التكلفة، ثم انهار تحت ثقل الإنفاق من أجل الدفاع. وأكثر من هذا أن كبار القادة العسكريين يقولون إن الصين لا يمكنها دعم جيش قوي قبل أن تعيد بناء اقتصادها ودعمه [٢٧]. وها هو اقتصاد الصين حتى الآن آخذ في الازدهار بأسرع مما تنبأ به أي إنسان، والحقيقة أن مستشاري الرئيس الصيني الحالي، هو جنتاو، يؤكدون أن صين اليوم في حاجة إلى الولايات المتحدة اقتصاديا أكثر من حاجة أمريكا إلى الصين. تحتاج بكين إلى الصادرات الأمريكية من التكنولوجيا، مثلما هي في حاجة إلى المستهلكين الأمريكيين للاستمرار في شراء سلع مصنوعة في الصين. بيد أن البلدين سيصلان إلى التكافؤ الاقتصادي العام ٢٠١٥، أي بعد أقل من عقد من الآن. وهنا ستكون الولايات المتحدة في حاجة إلى الصين اقتصاديا بقدر حاجة الصين إلى الولايات المتحدة. وعند هذه النقطة سيتوافر للصين نفوذ اقتصادي وعسكري أكثر مما لها الآن [٢٨]. وسيكون هذا علامة تحول حاسم في ميزان القوى العالمي.

* * *

اعتاد دنغ أن يسدي نصيحة قائلا يتعين على الصين مع إصلاح اقتصادها أن تطامن من صورتها الديبلوماسية. ولكن بدأ كل هذا يتغير في منتصف التسعينيات بعد أن ازدهر الاقتصاد. سعى القادة الصينيون إلى أداء دور أكبر في السياسة الخارجية عن طريق ممارسة القوة الناعمة. وعمدت الصين إلى التودد إلى الولايات المتحدة، ووصل الأمر إلى حد انتزاع الكتب المناهضة لأمريكا من مستودعات الكتب في بكين قبل زيارة الرئيس كلينتون في العام ١٩٩٨، وتوصلت بعد ذلك إلى عقد صفقات تجارية سخية مع البلدان المستاءة من تنامي قوة الصين الاقتصادية. وتعمد الصين الآن إلى التودد إلى أفريقيا. ونلاحظ عسكريا أن جهود الصين المناهضة للاحتواء تتمركز في منظمة شنغهاي للتعاون، وهي تحالف شبه عسكري يضم الصين وروسيا وبعض البلدان المجاورة (ستانات)، أي التي ينتهي اسمها بأحرف «ستان» - كازاخستان، وقرغيزسيتان، وطاجيكستان وأوزبكستان - علاوة على البلدان التي في موضع الرقيب، وهي الهند وإيران ومنغوليا وباكستان. ويعبر عن هذا تفصيليا ما ورد في كتاب عالم الشؤون الصينية، ويلي وو - لاب لام، «سياسة الصين في عهد هو جنتاو».

وبقدر ما استخدمت أمريكا نفوذها المالي لكي توسع سلطانها اعتمادا على ديبلوماسية الدولار، بقدر ما تمارس الصين ديبلوماسية المال أيضا - ولنسمها علاقات الرينمينبي. قدمت الصين مساعدات أجنبية عبر آسيا وأفريقيا في محاولة منها لكسب حلفاء سياسيين. ويقول مانو بهاسكاران الرئيس المناوب في معهد الدراسات السياسية في سنغافورة «إن ما ترونه اليوم هو لعبة جديدة في آسيا». وغيرت الصين بالمثل لعبتها على الصعيد الكوكبي. إن الصين إذ تعقد صفقات بترول في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط توافق غالبا على تحمل مسؤولية بناء طرق وجسور وغير ذلك من شؤون البنية الأساسية - وهو تخصص صيني.

ولكن مواقف الصين الأكثر تشددا جاءت بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، إن حفنة الإرهابيين الذين شنوا هجوما على الولايات المتحدة ذات القوة والبأس تكلف بضع مئات الآلاف من الدولارات إنما شنوا هجوما لا سبيل إلى دفعه من جانب الولايات المتحدة، وكانت له أصداؤه المدوية في كل أنحاء العالم. أجرت كوريا الشمالية تجارب على سلاح نووي، وبدأت إيران تهتم بالتكنولوجيا النووية، ربما في الاتجاه نفسه وفق ما يعتقد الغرب. واستعرضت روسيا والصين عضلاتهما الديبلوماسية لمناهضة ما يعتقد أنه تحكم وغطرسة أمريكية داخل مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، خصوصا فيما يتعلق بالشأن الإيراني. واتخذت فنزويلا المعادية لأمريكا رد فعل غاضب في خطابها، بل إنه حتى فرنسا الحليف القديم قدمت اعتراضات قوية ضد الأعمال الأمريكية. وسرعان ما وسعت الولايات المتحدة نطاق عملها ديبلوماسيا وعسكريا، وحثت الصين على التفاوض مع كوريا الشمالية بشأن السياسة النووية. ودعت الصين إلى عمل مقايضة: في مقابل جهودها لإثناء كوريا الشمالية عن تطوير أسلحة نووية على الولايات المتحدة أن تضغط على تايوان لقمع الحركة المنادية بالاستقلال هناك. والملاحظ أنه عندما طلب الأمريكيون دعما في حربهم الكوكبية ضد الإرهاب، ضغطت الصين وطلبت من الولايات المتحدة أن تغمض العين حين تمارس الصين سياسة قمعية ضد مقاطعة شينغيانغ ذات الأغلبية المسلمة وضد التبت [٢٩]. وحثت الولايات المتحدة كلا من الصين والهند على ألا تسمحا لإيران بتطوير تكنولوجيا نووية لا تخضع لرقابة الأمم المتحدة.

* * *

وجدت الهند نفسها محصورة بين الولايات المتحدة والصين، وضرورة الحفاظ كالعادة على استقلالها. وحاولت كل من الولايات المتحدة والصين جذب الهند داخل دائرتيهما تأسيسا على أنها، على الأرجح، في سبيلها إلى الظهور كقوة عظمى ثالثة تالية للصين خلال عقود. تغازل الولايات المتحدة الهند على أمل أن تسدي خدمة

باعتبارها ثقل توازن مناصر لأمريكا أمام الصين القوة الصاعدة. وتعتبر «السياسة الواقعية» للاستراتيجية العسكرية أحد الأسباب - علاوة على مصالح مشروعات الأعمال الأمريكية - التي جعلت الرئيس بوش يعرض مشاركة الهند في التكنولوجيا النووية والوقود النووي. وتأمل الولايات المتحدة في أن تجعل من الهند الصوت العالمي المرجح في القوة العسكرية كجزء من جهودها المتصلة لاحتواء الصين.

وعلى الرغم من سعادة الهند؛ إذ تحظى بترقية نووية من أمريكا، فإنها تعطي القيمة الأولى لاستقلالها، ومن ثم فقد أحجمت عن التورط في علاقة معقدة بين الولايات المتحدة والصين. بل إن الهند على العكس تعمل على الحفاظ على روابطها بالصين عن طريق التعاون على عدة جبهات. مثال ذلك أنهما عرضتا معا أسعارا لحقول النفط عبر البحار ووافقتا على شراكة في مجال البحث عن البترول وتطويره، بل خططتا معا لعمل مناورات عسكرية مشتركة العام ٢٠٠٦.

وتعتبر الهند، شأن الصين، قوة عسكرية إقليمية مسلحة نوويا وتريد الاعتراف بها كقوة عالمية. وبجيشها الذي يضم ١,٣ مليون جندي، والميزانية الحادية عشرة الأضخم في الميزانيات العسكرية في العالم، التي تبلغ ١٧ بليون دولار، آخذة في الزيادة، تشتري الهند طائرات مروحية ومقاتلات نفاثة وقطع غيار للغواصات لإبدال القديم الموجود في المخازن من أيام السوفييت. تملك الهند، مثل الصين، جيشا أضخم من جيش الولايات المتحدة، وهي الآن قادرة على صنع أو شراء أحدث المعدات [٣٠]. تبني الهند أضخم حاملة طائرات في آسيا، كما طلبت ١٢٦ طائرة حربية متقدمة لدعم سلاحها الجوي. وإذا كان اقتصادها متخلفا عن الصين فإنها قوية من حيث التكنولوجيا العسكرية.

تبدو الهند في الوقت نفسه أقل إثارة لقلق الغرب، لأنها لم تكن خصما في أثناء الحرب الباردة، ولأن لغة الخلافات بينها وبين الغرب اليوم محدودة. ولكن التوترات المستمرة بينها وبين باكستان، جارتها النووية التي تتشاحن معها بصورة روتينية، كل هذا يعني أن ليس بالإمكان إغفال توسع الهند عسكريا.

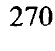
* * *

إذا كان السلم النسبي الذي ساد آسيا في العقود الأخيرة ساعد المنطقة كلها على التركيز على التنمية الاقتصادية، فإن الأحداث الإرهابية المتوقعة، علاوة على عدد من نقاط الاشتعال المحتملة والهشة يمكن أن تهدد حقبة «التوافق لا الصراع». إن أيا منها إذا سار في الطريق الخطأ يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وبذا تعود الهند أو الصين ثانية خاضعة للهيمنة العالمية.

إن أكبر مشكلة عسكرية محتملة تواجهها الهند هي باكستان، ذلك الإقليم ذو الأغلبية المسلمة الذي اقتطعته بريطانيا من الهند وأنشأته وقتما فازت الهند باستقلالها العام ١٩٤٧، ولقد تحاربت الهند وباكستان ثلاث مرات منذ ذلك التاريخ، منها حربان بسبب الخلاف على إقليم كشمير. وأصبح البلدان الآن مسلحين نوويا. وقد يجدد العنف بين الهندوس والمسلمين وكذا الأحداث الإرهابية من مثل تفجير قطار مومباي الذي أدى إلى مصرع مائتين في يوليو ٢٠٠٦، الصراع بين الهند وباكستان وتكون له عواقب وخيمة على الطرفين.

يمكن للاضطرابات في نيبال أن تثير توترات بين الهند والصين. فالملاحظ أن سياسة نيبال غير مستقرة. ومع هذا تشعر الهند بأن ليس بالإمكان أن تترك نيبال لتصبح بلدا فاشلا، نظرا إلى أن البلد وإن اشتهر بمعابده السلمية وجباله الشاهقة ،لكنه يمثل قاعدة لجماعات إرهابية يمكن أن تهاجم الهند. ويرى الخبراء العسكريون أن الصين يمكن أن يكون لها رد فعل إذا ما تدخلت الهند في نيبال. لكن لا الهند ولا الصين تريد أن يزج بهما في صراع بينهما قد يفضي إلى تناطح عسكري.

وثمة حليفان مهمان لأمريكا يواجهان تهديدات بشكل دوري من الصين، والتي يمكن أن تجر الولايات المتحدة إلى صراع عسكري مع الصين. كثير من الصينيين يكرهون اليابانيين الذين تذمهم الكتب الدراسية في الصين وعلى الإنترنت في المناقشات الدائرة، وذلك بسبب



معاملة اليابانيين الوحشية للصينيين في أثناء الاحتلال الياباني للصين. واعتاد جونيشيرو كويزومي، رئيس وزراء اليابان السابق، أن يثير مرارا روح العداء ضد الصين بزياراته الجسورة لمزار ياسوكوني، الذي يمجد صرعى الحرب من اليابانيين، بمن في ذلك مجرمو الحرب الذين شاركوا في ارتكاب الأعمال الوحشية في أثناء الاحتلال. إذ تدرك اليابان قوة الصين المتنامية، فإنها تعيد التفكير في استراتيجيتها الدفاعية، وتتودد إلى الولايات المتحدة حليفها العسكري القوي.

وواضح حتى الآن أن أغلب المناوشات العسكرية - بل والحرب - التي يمكن أن تتورط فيها الصين هي تلك التي تدفع إليها الخلافات مع تايوان. تحتفظ الصين بستمائة صاروخ مصوبة إلى الجزيرة. ويذهب الجنرالات الصينيون في تقديراتهم في أواخر العام ٢٠٠٤ إلى أن الصين بوسعها الإطاحة بالمواقع العسكرية التايوانية خلال بضعة أيام [٣١]. طبيعي أن مثل هذه الحرب يمكن أن توقف التجارة الواسعة بين الصين والغرب، بل يمكن، وفق تصور سيناريو متطرف، أن تفضي إلى اندلاع حرب عالمية ثالثة؛ تجر الولايات المتحدة واليابان إلى حرب ضد الصين.

وقليلون من أبناء الغرب هم من يدركون عمق مشاعر الشعب الصيني تجاه تايوان. يفترض الأمريكيون - بخاصة - أن الصين الأم ربما تتوق إلى ديموقراطية تايوان وتدعم استقلال الجزيرة. لكن ليس الأمر كذلك. هناك إجماع لافت للنظر بين الصينيين - ابتداء من الرسميين الحكوميين وحتى الفلاحين والأثرياء الجدد من المتعلمين الصينيين - أن تايوان مقاطعة مرتدة، وأنها بحق جزء من الصين الأم. وإذا حدث وأعلنت تايوان استقلالها سيسود بين مختلف طوائف شعب الصين الأم الدعوة إلى دعم استخدام القوة المسلحة ضد الجزيرة. لذلك فإن المحاذير والمخاطر كبيرة: لقد تعهدت أمريكا واليابان بالدفاع عن الجزيرة عسكريا إذا هاجمت الصين تايوان من دون مبرر استفزازي. بيد أن الولايات المتحدة والصين الأم وكبار رجال الأعمال

التايوانيين والقادة السياسيين المعتدلين شغوفون بالحفاظ على الوضع القائم كما هو قدر الإمكان. ويقدم الديبلوماسيون الأمريكيون للسياسيين التايوانيين محاضرات متشائمة وراء أبواب مغلقة من شأنها أن تثير التساؤلات حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستدعم حقا حليفها العسكري القديم - كما وعدت - إذا ما استُفزت الصين بإعلان استقلالها وجعلتها تشن هجوما صينيا ضد الجزيرة. وتخشى اليابان من أي عدوان صيني في المنطقة خصوصا إذا أدركنا مشاعر العداء الصينية تجاه اليابان. ولا ريب في أن أي مواجهة يختلقها قادة تايوان أو انفجار للمشاعر القومية على ارض الصين الأم يمكن أن يؤدي بسرعة إلى تصاعد التوتر وتحوله إلى حرب تجر معها اليابان والولايات المتحدة. وإذا حاولت الصين، من دون مبرر استفزازي، الاستيلاء على الجزيرة بالقوة فإن الصين بذلك تخاطر بخذلان العالم بإقدامها على عمل أخرق ستكون له أصداء سياسية واقتصادية فادحة. لكن الصين حتى الآن لديها مشكلة لا تخطئها العين.

* * *

لا شيء يجعل الزائرين مهيئين للتلوث في الصين. وإذا حدث أن كنت داخل بيتك - في كثير من المدن المختلفة - وفتحت النافذة تقتحمك على الفور رائحة قوية تثير الغثيان. وليس معنى هذا أن ثمة رائحة سيئة في الهواء الخارجي، وإنما الهواء نفسه هو ذو رائحة كريهة. والملاحظ أن المياه في كثير من الأنهار نتنة بسبب الصرف الصحي، والبحيرات مسودة بسبب المواد الكيميائية التي تصرفها المصانع المجاورة لتصب في الأنهار.

إن أسوأ مكان للتنفس على ظهر الأرض هو أكبر مدينة في العالم: شونغكنغ، في الصين، التي تضم بضواحيها ٣٠ مليون نسمة، وعدد سكانها هو العدد نفسه لسكان كل ولاية كاليفورنيا. هناك تتعايش الصين القديمة مع الصين الجديدة: ناطحات السحاب ومواقع التشييد والبناء تزين وسط المدينة، لكن الحمالين الذين هدهم الهزال ينتظرون

العثور على عمل وهم قابعون في أركان الطرقات. ويتقاضى الحمال من هؤلاء نحو ستين سنتا في ساعة العمل لنقل أحمال ثقيلة - من مواد بناء إلى مواد بقالة - ذهابا وجيئة على امتداد الطرقات المرتفعة مستخدمين أعمدة البامبو التي وضعوا رباطا بين طرفيها لحملها على الكتفين. لا يحتاج هؤلاء إلى سيقان قوية فقط، بل إلى رئات قوية كذلك، فالمدينة نصف معتمة أغلب الأيام، ويكاد ضوء الشمس لا يصل إلى الأرض، التي أظلمت بسبب الدخان الرمادي الكثيف. تبدو ناطحات السحاب التي تبعد عنك بأمتار مجرد خطوط عامة بسبب تلوث الهواء. وما أن يطل المرء خارج البناية قاصدا الطريق حتى تمتلئ عيناه فورا بالدموع. الهواء فاسد قذر، ولكن ليس هذا كل ما في الأمر. إن مياه المجاري والبالوعات بما فيها من مواد فجة هي فضلات ٣٠ مليون نسمة تصب مباشرة في مياه نهر اليانغتسي وهو منساب في مجراه. وليس الريف المجاور هو المكان الذي لك أن تقصده التماسا لهواء نقي: إذ تلاحظ هناك أن أوراق الشجر - أسوة بكل شيء آخر هناك - مغطاة بتراب أسود متصاعد من مناجم الفحم ومن المصانع في المنطقة. وتتساقط الأمطار الحمضية على شونغكنغ أكثر من أي مكان آخر على الأرض.

ومن دواعي الأسى أن شونغكنغ ليست المثال الوحيد. إذ إن نحو مائتي مدينة صينية فشلت في الوفاء بمعايير منظمة الصحة العالمية بالنسبة إلى الجزيئات المحمولة في الهواء والمسببة للأمراض التنفسية. وتفيد البيانات التي جمعها البنك الدولي عن التلوث أن أكثر عشرين مدينة تلوثا في العالم موجودة جميعها، فيما عدا اثنتين، في الصين أو الهند. ويأتي ترتيب شونغكنغ بوضعها الكارثي في المرتبة الخامسة [٣٢].

وتعتمد كل من الهند والصين على الفحم لتوليد الطاقة اللازمة، سواء للوقود من أجل أغراض الطهي في البيوت وحتى شبكات الكهرباء. ولسوء الحظ أن الفحم يحترق مسببا مستويات تلوث عالية. والمعروف أن نصف الطاقة المستخدمة في الهند وثلث المستخدمة في

الصين مصدرها الفحم [٣٣]، وذلك لأن البلدين تتوافر لديهما مستودعات ضخمة من الفحم. وطبيعي أن نشوء ملايين الوظائف في الهند والصين كانت له آثار جانبية خطرة؛ ذلك لأن كل مصنع جديد وكل بناء جديد أو شقة يستلزم المزيد من الكهرباء. والنتيجة هي التلوث بهواء خانق في كلا البلدين يصل إلى مستوى لم يشهده العالم منذ الثورة الصناعية في بريطانيا.

وفي بكين (رقم ١٣ في قائمة التلوث) بدأت السلطات تشعر بالقلق والتساؤل حول الكيفية التي يمكن بها للرياضيين في أثناء الأولمبياد أن يتنافسوا لبلوغ أعلى المستويات في العام ٢٠٠٨ وهم يتنفسون هواء المدينة الفاسد، وعقدت السلطات العزم على تحسين الوضع. الملاحظ أن بعضا من التلوث الأسوأ في العاصمة سببه عواصف رملية مأساوية تهب من صحراء غوبي الغربية وتحول المدينة تدريجيا إلى مدينة صفراء، ولهذا يضطر ركاب الدراجات والمشاة إلى ربط مناديل حول أفواههم وأنوفهم خشية تنفس التراب الذي تذروه الرياح. وتتابع بكين الوضع باهتمام فتضع في الاعتبار «أيام السماء الصحو الزرقاء» أو أياما يكون فيها الهواء جيدا أو معتدلا وفق معايير الجودة. والجدير ذكره أنه في إحدى الفترات السيئة في مطلع العام ٢٠٠٦ لم تنعم بكين سوى بتسعة أيام كانت السماء خلالها صحوا زرقاء على مدى شهر كامل [٣٤]. وترتفع مستويات تلوث الهواء في بكين، وفق المتوسط، إلى أربعة أضعاف مستويات الأمان المسموح بها في الولايات المتحدة [٣٥].

ويذهب البنك الدولي في تقديراته إلى أن التلوث والمشكلات الصحية المرتبطة به تكلف الصين ٥٤ بليون دولار سنويا، فضلا على أنه يقصّر أعمار ١٧٨ ألف نسمة في السنة [٣٦]. ويتنبأ بزيادة هذه الأرقام: إذ فيما بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٢٠ ستزيد الوفيات المبكرة على الضعف لتصل إلى ٥٩٠ ألفا في السنة يموتون مبكرا بسبب تلوث الهواء في المدن. ويعتبر التنفس في بكين خطرا على الصحة، وليست هناك بدائل كثيرة.

وتحتل مومباي المرتبة العاشرة في قائمة منظمة الصحة العالمية لأكثر المدن تلوثا. والحقيقة أن أغلبية المدن الكبيرة في الهند أكثر تلوثا من أسوأ المدن الأمريكية بنسب تتراوح بين ثمانية إلى عشرة أضعاف. معنى هذا أن التكلفة البيئية نتيجة زيادة التنمية كانت مرتفعة بالنسبة إلى الهند، إذ قفزت انبعاثات الكربون في البلاد إلى ٦١ في المائة فيما بين العامين ١٩٩٠ و٢٠٠١ (الزيادة في الصين ١١١ في المائة). وزاد استهلاك الهند للطاقة زيادة صاروخية، إذ وصلت إلى ٢٠٨ في المائة فيما بين العامين ١٩٨٠ و٢٠٠١، وهي أسرع من نسبة الصين المقدرة بـ ١٣٠ في المائة، وسبب هذا ارتفاعا كبيرا لمستويات التلوث [٣٧]. ومن المتوقع أن ترتفع انبعاثات غاز الدفيئة للبلاد إلى ٧٠ في المائة بحلول العام ٢٠٢٥ [٣٨]. وفيما بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٢٠ سيموت مبكرا ٤٦٠ ألف هندي بسبب تلوث الهواء في مدن الهند وفق تنبؤات البنك الدولي. وكثير من أبناء الهند سيموتون بسبب التلوث الشديد داخل بيوتهم، الحادث أساسا نتيجة إشعال النار لطهي الطعام في البيت مع نقص التهوية. ووفق منظمة الصحة العالمية، يتسبب التلوث داخل البيوت في ٤ - ٦ في المائة من الأمراض في الهند، وهي أمراض الجهاز التنفسي المميتة لدى الأطفال وأمراض الرئة والسرطان لدى الكبار.

وكأن تلوث الهواء ليس كافيا، وإذا بالصين تعاني أيضا مشكلة المياه: إذ لا توجد مياه تفي بالحاجة، وأغلبيتها لا يصلح للشرب. وتفيد إحصائيات الحكومة الصينية أن ثلث أنهار الصين تقريبا ملوثة بحيث تكاد لا تصلح للاستخدام في الزراعة أو الصناعة. وقد سجل أطباء القرى زيادة معدلات الإصابة بالسرطان قرب المصانع المسببة للتلوث والمنشآت الكيميائية [٣٩]. وهناك أيضا مياه الصرف التي تصب من دون معالجة في نهر يانغتسي الشهير في الصين وتقتل الأحياء المائية فيه وتحيل مياهه إلى مياه «مسرطنة» وفقا لما أفادت وكالة شنخوا، المؤسسة الإعلامية الخاضعة لإدارة الدولة [٤٠].

ويقول كينيث ليبيرتال المساعد السابق لمجلس الأمن القومي للولايات المتحدة وخبير الشؤون الصينية في جامعة ميتشغان: «إذا أردت أن تقدم إجابة في كلمة واحدة عما سوف يشكل مستقبل الصين، فإنها المياه» [٤١]. يمثل التضخم السكاني في البلاد أحد أسباب هذا الوضع المتأزم: ذلك أن الصين بها ٨ في المائة من مياه العالم العذبة لكن بها ٢٢ في المائة من سكان العالم. وتواجه الصين هذا النقص المأساوي في المياه في عدد من المناطق ما قد يؤثر سلبا في التنمية الاقتصادية وفي النمو. إذ بينما تبتلع المدن والمصانع المزيد والمزيد من المياه النادرة في البلاد، نجد مناطق بأكملها تعاني الجفاف وأراضي زراعية تفقدها الصين بسبب التحات والتصحر. وقد أدى نقص المياه إلى تقليص ناتج البلاد من الحبوب بنسبة ٨ في المائة العام ٢٠٠٤ وفقا لما يفيد المكتب القومي للإحصاءات [٤٢].

وتبدو مشكلة التلوث شديدة الضخامة حتى ليمكن القول: كم هو أيسر على الصين أن تحصل على احتياجاتها من النفط من أن تحصل على احتياجاتها من المياه. ويعكف قادة الصين على التخطيط لمعرفة كيف لهم أن يتصرفوا إذا ما قرروا توزيع المياه بالحصص مستقبلا مع التخطيط لمشروعات هندسية ضخمة تستهدف نقل المياه من الجنوب الأكثر مطرا إلى الشمال الأكثر جفافا، ومن غرب الصين إلى مدن الشرق الظمآنة للماء. وبات واضحا أن الصحارى آخذة في الاتساع، بينما الأراضي الزراعية آخذة في الجفاف، ومعدلات الإصابة بالسرطان ترتفع بسرعة كبيرة قرب البحيرات والأنهار الممتلئة بمياه سممها التلوث الصناعي. كما نلحظ أن سكان بعض مدن الصين، مثل تيانغين، يعيشون على ثلث ما يستهلكه الفرد من المياه عالميا.

وشعرت بكين متأخرا بالانزعاج، واعتبرت في العام ٢٠٠٦ مسألة الوصول إلى مياه نظيفة أولوية قومية. وسبب ذلك من ناحية كما أفادت التقارير هو تزايد التظاهرات العامة الغاضبة من التلوث. جدير بالذكر أنه منذ منتصف التسعينيات أغلقت الصين ٨٠ ألف مشروع

صغير عالي التلوث، وأكثرها مصانع غير منتجة. كما سنت الصين تشريعا بشأن الطاقة المتجددة تحددت بداية تنفيذه في يناير العام ٢٠٠٦، وشجعت على استخدام الطاقة المتولدة من الرياح والوقود الحيوي وغيرها من مصادر الطاقة النظيفة. ويقول تشيي جنوا مدير إدارة حماية البيئة للدولة: «عقدنا العزم على تغيير أساليب التلوث أولا ثم التنظيف والتنقية بعد ذلك».

* * *

على الرغم من أن التغييرات سوف تفيد وتساعد فإن من المهم أن نتأمل مدى ما سيكون عليه الاختلاف (بالنسبة إلى الصين وإلى العالم) لو أن بلدا تخطط حكومته للتنمية بشكل صارم، سعت إلى ما يمكن اعتباره جوهريا صفحة بيضاء نظيفة للصناعة الحديثة والبيوت والسيارات. تخطت الصين أمما أخرى في تبني تكنولوجيات بعينها - مثل تطوير شبكات الهاتف النقال. لكن المؤسف أن الصين لم تكن أكثر حكمة من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وغيرها من البلدان، ذلك لأنها فشلت في أن تجعل للبيئة أولوية خاصة أثناء التنمية الصناعية. إذ لو أن حكومة الصين أصرت على أن تستخدم جميع المصانع الجديدة أحدث التكنولوجيات الخاصة بالبيئة - مثل توليد بعض الطاقة اللازمة لها عن طريق الطاقة الشمسية - لكان القدر الأعظم من الاستثمارات الأجنبية سيلتزم ويواصل المجيء إلى الصين. ولاستمر سيلان لعاب الشركات الأجنبية من أجل سوق الاستهلاك الصينية التي تضم أكثر من بليون مستهلك، ولتواصل بناء ناطحات السحاب في شنغهاي وبكين غوانغجو لكنها ستكون واضحة للعيان نراها من بعد، وليست مجرد ظلال وهي على بعد أمتار يغلفها هواء التلوث.

وبالمثل، كان يمكن للصين قبل انطلاق سوق السيارات الصينية أن تشترط أن تدار السيارات والشاحنات بوقود أنظف مثل الإيثانول، أو أن تُركب موتورات كهربية هجينة للسيارات. ربما أدى هذا إلى خفض طفيف في مبيعات شركات صناعة السيارات العالمية في داخل الصين

بسبب زيادة التكلفة، بيد أن هذا يقينا كان سيحافظ على هواء الصين أنظف، وربما أدى إلى نشوء اقتصادات وفورات على الصعيد العالمي في مجال تكنولوجيا السيارات الخضراء النظيفة، وهذا من شأنه أن يخفض الأثمان العالمية للسيارات التي تعمل بموتورات كهربية هجينة في الصين وكذا في الولايات المتحدة وأوروبا وبقية العالم. ولايزال سجل العمل في الهند نظيفا نسبيا. وإذا اتجهت الهند، على عكس ما فعلت الصين، وأعطت البيئة أولوية الآن فإنها تستطيع أن تعيد تشكيل مستقبلها. ربما يبدو هذا تفكيرا خياليا: إن الفساد الطاغي في كلا البلدين الآن يعطل تنفيذ القواعد البيئية المقررة.

تملك الصين بالفعل قوانين وقواعد منظمة في سجلاتها المكتوبة. لكنها أقل حماسة وغيرة بشأن حماية الهواء والمياه فيها من حماستها لحماية النمو الاقتصادي. إن الحكومة ذاتها التي ترصد وتراقب في هوس الإنترنت والتي تسجن الناشطين دفاعا عن حقوق الإنسان ومحاميهم بأعذار ومبررات غامضة، والتي تكتشف وتجهض حالات الحمل المخالفة لسياسة الطفل الواحد في الصين، هذه الحكومة نفسها تغفل - وبشكل روتيني - مخالفات قاتلة تنتهك قوانينها الخاصة بالتلوث. وتعتبر وكالة مراقبة البيئة في الصين أن منشآت توليد القوى في البلاد عن طريق الفحم المشتعل منشآت تنتهك قوانين البلاد. ومهما تمادت الصين في تشديد قوانين البيئة، فإنها لا تردع، من يتباهون علنا بكسر القوانين السارية - وأكثرهم من الرسميين الحكوميين المحليين الفاسدين.

ويمثل القصور في تنفيذ القوانين الخاصة بالبيئة مشكلة كبرى في الهند أيضا. اعتادت دلهي العاصمة على مستويات تلوث أعلى عشر مرات من التلوث المشروع للبلاد، غالبا بسبب سيارات التاكسي والشاحنات والحافلات التي تسير على طرقاتها. ويوجد في دلهي أسوأ تلوث للهواء في العالم العام ٢٠٠٢ [٤٣]، ولكنها عملت منذ ذلك على تنقية هوائها الفاسد بعد تعنيف المحكمة العليا للهند. وبدأ الإصلاح

في العام ١٩٩٧، وجاءت بعض الخطوات متأخرة: حظرت المدينة أخيرا الغاز الذي يحتوي على رصاص. وعلى الرغم من أن هذا حدث متأخرا، فإن المدينة خفضت التلوث الصادر من محطات توليد القوى في دلهي بتركيب أجهزة غسل الغاز لتنظيف انبعاثات دخان عادم السيارة وإلزامها بحرق فحم أنظف. وحظرت عربات الركشا التي تعمل بالموتور، كما حظرت الحافلات المصنوعة قبل العام ١٩٩٠ من السير في الطرقات. واشترطت المحكمة العام ١٩٩٨ إدارة جميع حافلات المدينة بالغاز الطبيعي المضغوط بحلول العام ٢٠٠١، وهو وقود أنظف من الغازولين. التزم أقل من ٢ في المائة من الحافلات بالوقت الذي حددته المحكمة، ولكن جرى تحديد مراحل متدرجة. وكما هي الحال في كل شيء في الهند، كان التقدم خطوة إلى الأمام ثم خطوتين إلى الوراء. وبعد طريق متعرجة في اتجاه التقدم، تحسن هواء دلهي.

ولاتزال حكومة الهند قلقة. وتدفع في اتجاه توليد القوى عن طريق الطاقة الشمسية باعتبار هذا حلا غير مكلف للريف حيث أغلبه يفتقر إلى الكهرباء. كما أنها تزيد الطاقة المتولدة عن المياه إلى ثلاثة أمثالها عن طريق بناء محطات توليد هيدروليكية على نطاق واسع. وقد شددت السلطات الآن من القوانين الخاصة بانبعاثات الدراجات البخارية، واشترطت تحويلها إلى محركات بها جهاز تنظيف الاحتراق. إن مياه الهند مثلها مثل المياه في الصين قذرة. وتعالج الهند ١٠ في المائة فقط من مياه الصرف، بينما يصب الباقي في الأنهار والترع، إضافة إلى التلوث الصناعي. لقد أصبحت أنهار الهند - بما فيها نهر الغانج المقدس - مصارف للمجاري.

وتعتزم كل من الهند والصين تخصيص استثمارات ضخمة لمراقبة وضبط التلوث، وهذه فرصة للشركات الغربية صاحبة التكنولوجيا المتقدمة؛ فقد شرع البلدان في تركيب طواحين هواء في محاولة لتوسيع نطاق استخدام الطاقة المولدة من الرياح. تملك الهند عمليا رابع أضخم سوق للطاقة المولدة من الرياح

بطاقة ٤,٤ غيغاواط، وحددت الصين هدفا لها هو زيادة قدرات الطاقة المتجددة من ١,٣ غيغاواط، وهي الطاقة الراهنة، إلى ٣٠ غيغاواط وذلك بحلول العام ٢٠٢٠ [٤٤].

الطاقة النووية هي التالية لذلك. توصلت الهند إلى صفقة مع الولايات المتحدة للتعاون في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتسابق الصين لبناء ٣٠ محطة توليد قوى نووية بحلول العام ٢٠٢٠ لدعم إمدادات الطاقة في البلاد من دون إحداث مزيد من الأضرار لكارثة التلوث الحالية [٤٥]. وإذا كانت إحدى القضايا الحاسمة بالنسبة إلى الصين هي العمل على توليد المزيد من الطاقة النظيفة قدر المستطاع، غير أن سجلها من حيث القواعد التنظيمية مروع إذا ما استقرأنا واستنتجنا ما هو محتمل في مجال الطاقة النووية؛ إذ يسود بين الرسميين المحليين عادة إغفال القواعد والقوانين الخاصة بالبيئة مقابل كمية كافية من النقود، وذلك في محطات توليد الكهرباء عن طريق الفحم. وإذا ثبت عزمهم على مواصلة هذه العادة بالنسبة إلى المحطات النووية، فإن الصين - والعالم - سيخاطر بوقوع كوارث مثل كارثة تشيرنوبل التي واجهها الاتحاد السوفييتي العام ١٩٨٦.

وفي محاولة للاستفادة من الكميات الكبيرة المتوافرة من الفحم، يجري البلدان تجارب على تكنولوجيا كانت جنوب أفريقيا رائدة في استخدامها وإن كانت مكلفة، وهدفها تحويل الفحم إلى سائل ثم إلى زيت. وتعكف الصين الآن على بناء محطة من هذا الطراز داخل منغوليا، كما تخطط لبناء سبع وعشرين محطة أخرى [٤٦]. وقد ركزت شركة جنرال إليكتريك أنظارها على الصين والهند يحدوها الأمل في أن تبيع للبلدان النامية طواحين هواء ومحطات لمعالجة الماء وغير ذلك من مستلزمات البنية الأساسية لتنظيف البيئة. وحددت الحكومة الصينية أولوياتها، ويتعين، كما هي العادة، توفير النقد اللازم لشراء أحدث المنتجات الغربية.

لن تتمتع آسيا بالهواء النظيف قريبا. إذ يمثل الهواء الفاسد مشكلة، ليس فقط بالنسبة إلى الصين والهند، بل وأيضا إلى العالم. ويقول السيد ليبيرتال (٤٧): «التلوث الناتج في الصين لا يمكث في الصين». لقد اكتشف العلماء الأمريكيون وجود تراب وسناج من الفحم المحترق في الصين، كما اكتشفوا وجود زئبق عند محطات الرصد مصدره النصف الآخر من الكرة الأرضية. وسجل الباحثون وجود آثار للتلوث الصيني في كل من أوريغون وولاية واشنطن وفي شمال كاليفورنيا قرب بحيرة تاهو في نيفادا. وتذهب وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة في تقديراتها إلى أن ربع الهواء الملوث في لوس أنجلوس يهب مع الرياح الآتية من الصين عندما تسوء وتشتد الرياح (٤٨).

وليت الأمر مقصور على التلوث الذي يهب عبر الحدود، وإنما أيضا تلوث غاز الدفيئة الذي يسبب احترار الكوكب. وسبق أن خلصت ورقة بحث أعدها أكاديميون من مدرسة لندن للاقتصاد في العام ٢٠٠٦ إلى نتيجة مفادها أن «مع استمرار استخدام الفحم كمصدر رئيسي للطاقة وزيادة عدد العربات ذات المحرك فإن كلا من الصين والهند ستتحولان على الأرجح إلى عملاقين للتلوث ما لم يتم تطبيق قواعد ملزمة خاصة بالبيئة». تعتبر الصين مسؤولة عن ١٤ في المائة من انبعاثات الكربون في العالم، والهند مسؤولة عن ٥ في المائة. ويحتل البلدان موقعا بين أعلى ست دول في العالم من حيث الانبعاثات، على الرغم من انخفاض مستوى نصيب الفرد من التلوث (٤٩). ونظرا إلى أن حاجة البلدين من الطاقة تقترب من مستوى نصيب الفرد في البلدان المتقدمة فإن هذا يعني أن الانبعاثات سوف تزداد على الأرجح بشكل هائل. ويفيد بنك التنمية الآسيوي أن آسيا ستكون أضخم مصدر فريد لغازات الدفيئة بحلول العام ٢٠١٥، ويقول نائب الوزير الصيني لإدارة حماية البيئة (حكومية) إن نمو السكان والاقتصاد في الصين سيؤدي على الأقل إلى زيادة مستويات التلوث أربعة أمثال بحلول العام ٢٠٢٠ ما لم تحدث تغييرات (٥٠).

وسوف تواجه الصين مستقبلا ما هو أكثر من التحديات البيئية؛ ذلك أن الوضع السكاني في الصين - ابتداء من قرابة العام ٢٠١٥ - سيتحول ويكون أقل ملاءمة، حيث سيقل عدد الصينيين ممن هم في سن العمل لدعم المتقاعدين. وإذا عجزت الصين عن تقريب دخول أهل الريف من دخول سكان المدن المزدهرة، فستنفجر توترات اجتماعية قوية. بعد سنوات من الخطب والحملات الكلامية لا تبدو الصين قريبة من التحكم في الفساد المستشري فيها، وهو مصدر رئيسي للقلاقل السياسية المحتملة. لقد كان للاتحاد السوفييتي نظام حكم خاص به تألف من قلة قوية حاكمة (أوليغاركية) تؤثر في سياسة الحكومة، وهذا ما تجنبته الصين في الحقيقة. ولكن ما هو موجود في الصين بدلا عن ذلك هو كثرة من الحكام ذوي النفوذ، عدد لا حصر له من الرسميين المحليين الفاسدين والرسميين السابقين المنغمسين دائما في الأسلوب نفسه بما فيه من دهاء وحيل واغتصاب أراض، شأن نظام القلة الحاكمة (الأوليغاركية)، وإن كان على نطاق أصغر وفي إطار محلي محدود. قد يتحول التلوث والقضايا السكانية والاجتماعية سريعا إلى مشكلات تواجه الصين دفعة واحدة. يقول السيد ليبيرتال: «توجد مؤشرات كثيرة تدل على أن بالإمكان تحمل الزيادة حتى العام ٢٠١٥، وبعد عشر سنوات ستعود هذه المشكلات الأخرى لتضغط بقسوة بحيث تتحول إلى مشكلة ضخمة ما لم يتخذوا قرارات جيدة جدا ترقى إلى المستوى اللازم» (٥١).



إن التحدي الذي يواجه كل الأمم هو التفاهم بشأن مضمار جديد لكوكب يمكن أن يحتوي ثانية الهند والصين القويتين. ويقول السيد بهاسكاران من معهد الدراسات السياسية في سنغافورة: «سوف يحدث تحول أمني كبير يتمركز حول النفط والموارد الطبيعية، خصوصا أن الولايات المتحدة اتخذت من المواقف ما أفقدها التأييد». لقد كانت الخسارة التي منيت بها أمريكا مع نهاية الحرب الباردة إيجابية بسبب

أن خصميها السياسيين المزمنين، وهما الاتحاد السوفييتي والصين، ظهرا إلى الوجود باقتصاد ضعيف، وركزا جهودهما على التحرك تجاه الرأسمالية. لكن خلال العقود التالية بدأت الصين والهند في التحرك عائدتين إلى أداء دورهما التاريخي الأكبر في الاقتصاد الكوكبي، بينما تفكك الاتحاد السوفييتي. وهنا أصبح في الإمكان اختصار الحقبة التي كانت فيها أمريكا القوة المهيمنة التي لا يتحداها أحد، وذلك إذا ما تسببت أعمالها في إقصاء عدد أكبر من الدول، أو دفعت أعداءها - صغارا وكبارا - إلى المزيد من العسكرة [٥٢]. لا توجد قوى أخرى طامعة في الهيمنة على استعداد لتحل محلها. وإنما على العكس، يتحرك العالم ببطء للانتقال من حقبة الهيمنة والزعامة الأمريكية الخالصة إلى حقبة تتاور فيها بلدان أقل قوة، بل وأيديولوجيات دينية عالمية لكي تختص لنفسها قدرا أكبر من القوة. ونحن خلال بضعة عقود فقط ربما يكون لدينا عالم فيه ثلاثة أقطاب، الصين والهند مع الولايات المتحدة، تقسم فيما بينها مكانة القوة الأعظم. وها نحن نرى بأعيننا التحالفات السياسية لفترة ما بعد الحرب الباردة تتحول إلى وضع آخر من جديد. إن الشيء الوحيد الذي تتهدده الأخطار هو السلم والرخاء في العالم.

قد ينتهي السلم المتجمد بصورة سيئة. لقد كانت اليابان وألمانيا آخر قوتين اقتصاديتين سياسيتين على وشك الظهور على المسرح العالمي، لولا أن وقعت حربان مأساويتان. وتواجه أمم العالم اليوم صعود الهند والصين اللتين تضمان سكانا يزيدون على عشرة أمثال سكان ألمانيا واليابان.

وها نحن نرى الاقتصادين الهندي والصيني في نمو مطرد ويمسكان بشريحة أكبر من كعكة الاقتصاد الكوكبي، علاوة على تزايد ارتباطهما ببقية العالم وليس بالاغتراب عنه. ولم تعد الخلافات بين الأمم نزاعات بشأن نماذج اقتصادية (الشيوعية مقابل الرأسمالية). نعم، لقد كسبت الرأسمالية بحسم جدل الحرب الباردة، وساعد هذا

مئات الملايين في الهند وفي الصين على النجاح ودخول حقبة العولمة التي خلقت مئات الملايين من الوظائف وأدت إلى تحسن حياة كثيرين في البلدان النامية. نشاهد حتى الآن أن تزايد النشاط التجاري زاد من تقارب الأمم مع بعضها، حتى وصل الأمر إلى حد الاستجابة المتبادلة عبر الرسائل الإلكترونية أو الاتصالات الهاتفية. وأصبح العالم أجمع أمام رهان يتمثل في الحفاظ على التجارة النشطة في كل أنحائه، وترك الوظائف تتحرك بحرية بين بلدانه بدلا من الانغماس في غواية محاولة المحافظة عليها محليا. إن التحولات الجيوبوليتيكة هائلة، لكن التطورات الاقتصادية قد تجبرنا على اتخاذ توافقات وتعديلات أضخم، ليس فقط بالنسبة إلى الهند والصين وحدهما، بل وإلى بقية دول العالم.



9

حافز للمنافسة

روبرت روبن، وزير الخزانة السابق في الولايات المتحدة، يجلس في مكتبه الفاخر المطل على بارك أفنيو، متأملا معنى صعود الهند والصين بالنسبة إلى أمريكا. يقضي وقتا طويلا وهو يفكر بعمق، بينما يؤرجح لعبة اليويو متعددة الألوان صعودا وهبوطا، ثم صعودا وهبوطا، وهكذا دواليك. ظل مقطبا حاجبيه، بينما جسده النحيل الطويل مسترخ فوق كرسيه، ولعبة اليويو تلف وتدور حول خيطها، ثم أخيرا أجاب: «سيكون هذا حدثا هائلا. الناس يشعرون بالقلق إزاء المستقبل، ولهم كل الحق» [١].

لم يكن هو الوحيد القلق. في الطرف المقابل من البلد والزاوية الأخرى من الطيف السياسي يفكر، جون تشن، الجمهوري، كثيرا في القضية نفسها. ويحتل السيد تشن موقعه في الخطوط الأمامية للتحول الاقتصادي العالمي لأنه

«إن الاقتصاد الكوكبي أصبح بالفعل شديد الترابط بعضه ببعض، بحيث إن توجيه ضربة إلى الصين واتخاذ الهند كبش فداء يمكن أن يفضيا إلى أضرار جسيمة باقتصاد أميركا»

المؤلفة

واحد من هيئة كبار مديري «بنديكت آرنولد» التي انتقدها بشدة عضو مجلس الشيوخ كيري في أثناء حملة انتخابات الرئاسة الأخيرة. والمعروف أن السيد تشن استخدم خلال السنوات الأخيرة المئات من العمال في الهند وفي الصين لحساب شركته «سابيس بيز» لبرامج الكمبيوتر في كاليفورنيا، ولكنه يقول إن عمله هذا قد أضره. ويقول السيد تشن إنه اضطر إلى توظيف العاملين عبر البحار لأن الشركات الأمريكية الأخرى في صناعته يفعلون الشيء نفسه فأصبح لا يستطيع منافستهم من دون خفض كلفة جدول الرواتب عنده بالطريقة التي خفضوا بها الرواتب عندهم.

ويعتبر السيد تشن مهاجرا أمريكيا فخورا بنفسه، وكان أبواه قد فرّا من شنغهاي إلى هونغ كونغ وقتما استولى الحزب الشيوعي على السلطة في الصين، ويشعر بالإحباط إزاء هجرة الوظائف. يذكر أنه حين كان لايزال طفلا عاشت أسرته سنوات عديدة في حجرة نوم واحدة استأجرتها الأسرة في شقة أكبر حجما شاركهم فيها غرباء. وغطت أمه بعض الحقائب المستطيلة بقماش لتكون بديلا عن مائدة الطعام. وتخرج أبوه من جامعة في شنغهاي، ولكنه عمل في هونغ كونغ وقتا إضافيا في وظائف غريبة في عدة مصانع وفي مستودعات شحن البضائع لكي يتمكن من إطعام الأسرة، ولكي يستطيع في النهاية الانتقال إلى إحدى الضواحي التي فيها مدارس جيدة. وقد أدى ولع السيد تشن بالحلوى إلى أن يقضي أيام السبت ليتعلم اللاتينية في كنيسته . وأصبح شماسا في مذبح الكنيسة، لأن القساوسة يوزعون بركات الحياة، وهي الحلوى المسكرة الوحيدة التي اعتاد الحصول عليها وهو طفل. عمل السيد تشن بجد واجتهاد في المدرسة، وراوده حلم الالتحاق بإحدى الكليات المرموقة في الولايات المتحدة، واستطاع أن يحقق حلمه بالالتحاق بجامعة براون. ثم أخذ طريق الصعود عبر سلسلة من الوظائف في شركات التكنولوجيا إلى أن أصبح رئيس الهيئة التنفيذية في شركة سايبيس العام ١٩٩٨، وهو في الثالثة والأربعين من

العمر. وبينما عمل على انتشار القوى العاملة لشركة سايبيس في الصين والهند. ضاق بعدم قدرته على توظيف المزيد من الأمريكيين، وهو الذي جسد بحياته الحلم الأمريكي. لقد وظّف قرابة الأربعمائة من العاملين من البلد الذي هجره وفرّ منه أبواه، كما يعبئ قوى عاملة في الهند بشكل أسرع مما كان مخططا له، حيث استخدم قرابة مائتين. ويقول السيد تشن «هذا عار، لقد كانت تلك وظائف تغل رواتب عالية في الولايات المتحدة» (٢).

ويعرف كل من السيد روبن والسيد تشن أن النظرية الاقتصادية التقليدية تقول إن جميع الأمم تستفيد مع زيادة التجارة كوكبيا. وبينما يرى السيد روبن أن هذا لايزال صحيحا، لكنه يقول إن التنبؤ بجميع الآثار المترتبة على ذلك في مجال الدخول والأمن الاقتصادي والنمو الاقتصادي أصبح شديد التعقد، نظرا إلى أن الهند والصين تدفعان أكثر من بليون عامل جديد إلى الاقتصاد الكوكبي. ويقول السيد روبن الذي اشتهر بإقناع رئيس ديموقراطي باتخاذ اختيارات غير مقبولة شعبيا وازنت الميزانية الفدرالية وخفضت العجز التجاري، ومن ثم توجيه مسار الاقتصاد الأمريكي على طريق العصر الذهبي الذي تمثل في انتعاش التسعينيات؛ يقول: «هذه تحولات هيكلية ضخمة، وأحسب أننا لا نفهمها فهما كاملا". ويعلق السيد روبن بينما لعبة اليويو لاتزال تواصل حركتها الإيقاعية "يقول الاقتصاديون إن النتيجة سوف تتمثل في صعود إجمالي الناتج القومي في بلدهم، بينما إجمالي الناتج القومي عندنا سوف يصعد ببطء أكثر. وأقول ربما يكون هذا صحيحا، ولكن الموقف معقد».

ويقول السيد تشن، المهاجر الذي تحول إلى مدير تنفيذي أمريكي: «حصل الغربيون على «جواز حرية العبور» وقتما كانت الهند والصين وراء جدران عزلتهما عن العالم في القرن العشرين». ويضيف قائلا: «تولد لدينا خلال هذه الفترة إحساس زائف بالأمن إزاء القدرة التنافسية للأمم الغربية والقوى العاملة الغربية. ثم لا شيء آخر.

وفجأة أصبح لزاما على الأمريكيين المنافسة من أجل وظائفهم مع أغلبية العالم، وباتوا يدركون الشيء الصعب، وهو أن كسب أجور تزيد عشرة أضعاف عن أي إنسان آخر على ظهر الكوكب، يؤدي العمل نفسه ليس حقا تلقائيا. والآن وقد أصبحت الصين والهند مفتوحتي الأبواب لمشروعات الأعمال مع الغرب أضيف فجأة إلى مستودع العمل العالمي أكثر من بليون عامل يتقاضون أجورا أدنى بكثير من الغربيين. ويضاف إلى هذا البليون ٦,٨ مليون يتخرجون في الجامعات كل عام. إن الهند والصين تصعدان بسرعة مذهلة تثير الخوف في النفوس ـ الخوف من المجهول. وإذ تغير الهند والصين من مصيرهما إنما يغيران مصير وقدر الغرب أيضا.

لا تتحمل الولايات المتحدة ترف الشعور بالرضا. يقول السيد تشن: «أصبح لزاما على الأمريكيين أن تتوافر لديهم قدرة تنافسية أكبر». ويوافق السيد روبين على أن الولايات المتحدة يتعين عليها وبإلحاح أن تعد نفسها للمنافسة المتزايدة مع الشرق. ويستطرد قائلا "هذا هو التحدي الأعظم منذ ظهور الولايات المتحدة على مدى أكثر من مائة عام».

لا يرغب السيد روبن والسيد تشن في الإثارة، بل يريان أن الولايات المتحدة تبحر بلامبالاة وسط أمواج عاتية من المنافسة الجديدة وهي غير مهيأة تماما لذلك. إن الأسر العادية وكذا حكومة الولايات المتحدة اعتادوا الإنفاق بإسراف بما يتجاوز الوسائل المتاحة لهم. وفي الوقت الذي يتعين فيه على الولايات المتحدة دعم نظامها التعليمي، تسامح الناخبون - كما سمحت بذلك الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات والمحليات - مع إخفاق النظم التعليمية العامة في تعليم الطلاب، حتى على المستوى التعليمي الأساسي، سنة بعد أخرى. وأصبحت الشركات تركز اهتمامها أكثر فأكثر على نتائج المرحلة التالية بدلا من وضع استراتيجية طويلة المدى، وذلك في الوقت نفسه الذي يفضي فيه ظهور الهند والصين إلى تعكير مشهد مشروعات الأعمال الكوكبي. وعمدت الشركات مثلما عمدت الحكومة الفدرالية إلى خفض نفقات البحوث

الأساسية في الوقت الذي قد يكون فيه الابتكار هو الوسيلة الوحيدة للبقاء في المقدمة. وتواجه أوروبا واليابان الكثير من التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة، بيد أنهما حتى الآن أكدا أنهما أكثر مقاومة للتغيير. ولقد حاولت أوروبا الغربية تأمين الوظائف، ولكن النتيجة غير المقصودة هي اقتصادات بطيئة الحركة وارتفاع معدلات البطالة.

وها هو ستيفن روش، الاقتصادي الأول في مورغان ستانلي، يعمل في نيويورك، غير أنه قضى أغلب وقته خلال السنوات القليلة الماضية مسافرا في مختلف أنحاء الهند والصين، لأن التغيرات هناك تحفز إلى حدوث تحولات هيكلية اقتصادية كبرى تشمل العالم أجمع. تعلم رجل الوول ستريت تعبئة عيدان الشوفان المطبوخ والشوربة المعلبة ليحمي نفسه من التسمم في فنادق الخمسة نجوم، بيد أنه لايزال يدهش للموهبة الزهيدة المتاحة التي تستطيع شركته وشركات أخرى كثيرة أن ترتبط بها في آسيا. أثبتت رحلاته له أن ثمة طريقا واحدة للولايات المتحدة لكي تخطو إلى الأمام. ويقول السيد روش: «أصبح علينا أن نبتكر أنفسنا من جديد. إن العاملين من ذوي الياقات البيضاء الذين هم في أواسط العمر ويتمتعون بمهارات عالية يدركون أن وظائفهم قد ضاعت وأنهم لن يحصلوا عليها ثانية، وهكذا يؤدي صعود الهند والصين إلى تحول الاقتصاد الكوكبي بينما لا أمريكا مهيأة ولا الأمريكيون مهيَّؤون للتحولات التي نعيشها».



هل الهنود والصينيون أصدقاء أم أعداء؟ وهل صعود الهند والصين خير أم شر على الغرب؟ فيما يتعلق بالعمال والمستهلكين توجد مفارقات وتناقضات بل وأساطير حول من المسبب للاضطراب وما الذي يخفف من وطأة المنافسة الجديدة. إن التغيرات واسعة المدى التي تجرى في الولايات المتحدة وفي الاقتصاد الكوكبي لها جذور غير متوقعة وترابطات داخلية غير مرئية. وآثار التحولات الاقتصادية الهيكلية الكبرى الحادثة اليوم، هي كما يقول السيد روبن،

تحولات هائلة جذرية، ولكنها شديدة التعقيد. قد يشعر بعض الأمريكيين كأفراد بضغوط من الهند والصين، ولكن الأمريكيين بشكل جماعي مستفيدون.

إن عودة ظهور هذين العملاقين الآسيويين والزيادة الكبيرة واسعة النطاق في التجارة الكوكبية التي حدثت نتيجة لذلك، إنما تعني أن الانخفاض المستمر في الأسعار يقابله ويعوضه ما كان يمكن أن يحدث لولا ذلك من انخفاض في مستوى معيشة أبناء الطبقة الوسطى من الأمريكيين. إن المستهلكين هم الفائز الأعظم. ليسمها من شاء مفارقة وول - مارت. إن وول - مارت إذ تشتري من المصانع في الصين والهند أو أي بلدان أخرى منخفضة الأجور تكون قدمت للأمريكيين أسعارا مخفضة لا تقبل المزاحمة - وأحيانا ما يكون ذلك لسلع لا يعرف المرء أنه سيكون في حاجة إليها. وكم هو عسير على المرء أن يخرج من سوق وول - مارت من دون عربة تسوّق تفيض على الجانبين بالمشتريات. ويشتري كل هذا لأن السلع رخيصة جدا ومجمعة تحت سقف واحد. هكذا سمحت سوق وول - مارت وغيرها من المستودعات التجارية للأمريكيين بالاحتفاظ بخزانات بيوتهم طافحة بفائض السلع - التي تبدو أحيانا وكأنها مرآب سيارات - وتشجع الأمريكيين على الإنفاق ومزيد من الإنفاق لشراء سلع هي في الغالب الأعم صناعة أجنبية.

لقد أدى انتشار السلع بوفرة وبأسعار زهيدة إلى تخفيف معاناة أصحاب الوظائف المستقرة من جراء ركود رواتبهم. وهكذا أصبحت وول - مارت أشبه بلاعب كبير يؤدي دوره على نطاق الأمة، وساعد على تحديد «سعر الصين» للسلع التي تمد بها الصين مخازنه (ومنافسيه). وساعد هذا الضغط على دفع الشركات إلى غلق المصانع في الولايات المتحدة، والشراء من مصانع الأجور المنخفضة فيما وراء البحار. وجه المفارقة أن نجاح وول مارت والمتسوقين التواقين لسلعها أدوا جميعا إلى حدوث خسائر في الوظائف داخل الولايات المتحدة، حتى إن تضمن ذلك تخفيفا لآلام التوافق مع الوضع من جانب عمال المصانع الأمريكيين الذين فقدوا وظائفهم.

ومع طوفان السلع الصناعية الرخيصة في أسواق وول مارت، وول وارث، ومستودعات Yen -١٠٠ في اليابان، وذلك بعد أن انتقلت المصانع بأعداد كبيرة إلى الصين، انخفضت أسعار بعض الخدمات وثيقة الصلة بالعمال، وثمة توقع بمزيد من الانخفاض مستقبلا مادام استمر انتقال المزيد والمزيد من عمل ذوي الياقات البيضاء إلى ما وراء البحار. وتزايدت إمكانيات الادخار حتى مع الخطر الذي يتهدد وظائف الطبقة الوسطى. مثال ذلك أن الأمريكيين الذين لا يزالون يحتفظون بوظائفهم ولهم حق في الاستفادة من الإعانات الصحية ربما يرون أن التكلفة الطبية تزيد ببطء مع الانتقال الواسع إلى الإجراءات الخاصة بالمطالبات المتعلقة بالتأمين الصحي إلى ما وراء البحار. والملاحظ الآن أن ما يقرب من ثلث الزيادة السريعة للإنفاق على الرعاية الصحية في أمريكا يجري تحديدها في قيودات تحليل التكاليف، وتقدر المدخرات المحتملة من تنظيم العملية على هذا النحو بمئات البلايين من الدولارات [٣].

وأيا كانت المنافع للمجتمع في عمومه، فإن الأمريكيين الذين يفقدون وظائفهم هم من يشعرون بالألم، ويريدون من يلومونه على اقتصاد العولمة الذي يشق طريقه بقوة وتحدٍّ. وثمة مذنبون كثيرون بمن فيهم التكنولوجيا الجديدة والعولمة ذاتها. ويمكن للأمريكيين من خلال نظرة إلى المرآة أن يروا أحد الجناة.

مثال ذلك أن بعض الأمريكيين يرون الشيطان في الشركات بسبب خفضها للتكلفة إلى ما لا نهاية، وتعظيمها للأرباح وما يستلزم هذا من فصل للعاملين داخل الولايات المتحدة واستخدام آخرين في الخارج. وطبيعي ليست كل المنافع تذهب إلى المستهلكين في صورة أسعار مخفضة فبعضها يذهب إلى شراء ستائر حمام تكلف ٦ آلاف دولار لبيوت الرؤساء التنفيذيين الجشعين [٤]. ولكن كثيرا من الفوائد تذهب مباشرة إلى القواعد الدنيا للشركات، كما أن هذه الأرباح يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع كبير لأسعار الأسهم. وتذهب بعض الأرباح إلى

المستثمرين في صورة عوائد كبيرة. ولكن لماذا لا تقنع الشركات بالأرباح التي يمكن كسبها من دون خفض التكلفة باستمرار؟ لأن أصحاب الأسهم في هذه الشركات يقارنون بين شركتهم والشركات الأخرى في سباقهم معا لخفض التكاليف. ومن هم هؤلاء المستثمرون الأشرار الذين يرغمون الشركات على العمل دائما وأبدا على خفض التكاليف بغية تحسين أرباحهم ومحاولة زيادة أسعار أسهمهم؟ «هم» ليسوا فقط أصحاب صناديق الاحتياطي بما لهم من سلطان كبير، بل أيضا الأمريكيون العاديون، بعضهم هم أنفسهم من يتهددهم خطر فقدان وظائفهم بسبب الأوفشورنغ (هجرة الوظائف إلى ما وراء البحار).

منذ أن شرع الأمريكيون في تدبير خطط تقاعدهم بأنفسهم، فإنهم هم أو مديري حساباتهم المشتركة بدأوا يمارسون ضغطا لا يهدأ على الشركات الأمريكية لتقديم أرباح ربع سنوية مرتفعة دائما، وبذلك تزيد أسعار الأسهم حتى وإن أدى هذا إلى إعادة هيكلة لا نهاية لها وخفض التكلفة الذي تنتج عنه موجات من الإحالة المبكرة إلى التقاعد، وعمليات فصل وهجرة وظائف إلى ما وراء البحار. وطبيعي أن الضغوط القوية من أجل أرباح مرتفعة في الولايات المتحدة أجبرت كثيرا من الشركات الأوروبية، بل واليابانية، على تحسين نتائجها بغية البقاء والاستمرار، وهذه بدورها تضغط على الشركات الأمريكية لكي تبدأ جولة جديدة من خفض التكلفة مهما كانت التكلفة التي تتحملها القوى العاملة الأمريكية. وأدت مطالبات المستثمرين في العالم - ابتداء من المستثمرين العاديين وحتى مديري المال في وول ستريت - أدى كل هذا إلى آليات إزالة الشحم على نحو غير مسبوق ولا نهاية له. والآن، وبفضل العمل الرخيص عبر البحار تزيد أرباح الاستثمار مع أرباح الشركات، ولكن العمالة في أمريكا لم تواصل خطوها القوي. لقد أصبحت الطبقة الوسطى الأمريكية جيشا من المستثمرين الذين تتحول مطالبهم إلى مزيد من البطالة بين صفوفهم هم. ويمكن القول إن المستثمرين بشكل جماعي أفضل

حالا على المدى القصير حيث الشركات تخفض تكاليفها، ولذلك فإن الشركة ذاتها التي تفصل عاملين أمريكيين لمصلحة عاملين صينيين أو هنود ربما تمثل استثمارا أفضل من شركة تحتفظ بوظائفها في أمريكا. ولكن نظرا إلى أن جميع العاملين الأمريكيين، باستثناء أكثرهم ثراء، يعتمدون على رواتبهم أكثر من اعتمادهم على دخولهم الاستثمارية، فإن الفصل من العمل يعتبر مخاطرة شخصية أكبر بكثير من أي عوائد فرعية تأتي من سوق الأسهم.

وإذا كان الضغط من جانب المستثمرين الأمريكيين يحث الشركات في الولايات المتحدة على استخدام عاملين عبر البحار وضغط الأجور داخل الولايات المتحدة فإن ثمة رابطة غير مرئية ومختلفة بين الصين والولايات المتحدة تساعد الأمريكيين بشكل مثير. إن التجارة مع الصين تؤدي بشكل غير مباشر ولكن قوي إلى خفض معدلات الفائدة والتضخم في الولايات المتحدة بما يفيد المستهلكين كلما استخدموا بطاقة ائتمان أو عند شراء سيارة أو بيت.

ونظرا إلى أن الأمريكيين يشترون من الصين أكثر مما تشتري الصين من الولايات المتحدة، أصبحت حكومة الصين تملك أضخم احتياطيات من الدولار في العالم. إنها تشتري تلك الدولارات في صورة سندات على خزانة الولايات المتحدة، لكي تحافظ على سعر الصرف لعملتها ثابتا مقابل الدولار. وجدير بالذكر أن الصين في نهاية العام ٢٠٠٦ كان لديها ١,١ تريليون دولار احتياطي عملة أجنبية، أكثر من أي بلد آخر. وزاد إجمالي احتياطي الدولار في الصين إلى أكثر من أربعة أمثاله منذ العام ٢٠٠٢. وحيث إن أسعار السندات تتحرك في الاتجاه المضاد وأسعار الفائدة، عندما تؤدي مشتريات الصين من السندات إلى زيادة الطلب - ومن ثم زيادة الأسعار - على السندات، فإن ذلك يمثل ضغطا على أسعار الفائدة لكي تظل منخفضة. ويشعر الأمريكيون بأثر فضل الصين على خفض أسعار الفائدة في صورة انخفاض في قيمة الفواتير الشهرية لبطاقات الائتمان، أو خفض

أقساط سداد ثمن السيارات، أو خفض أقساط الرهونات. وقد ساعد انخفاض أسعار الفائدة على استمرار حركة انتعاش الإسكان في أمريكا، إذ لولا هذا لتوقفت بسبب ارتفاع أسعار الفائدة. وطبيعي أن خفض الأقساط الشهرية للسكن أو السيارة أو بطاقة الائتمان يخلف مزيدا من مصروف الجيب. واستجاب الأمريكيون لهذا بشراء المزيد من كل شيء. بما في ذلك كميات من السلع المصنوعة في الصين.

ولكي ندرك إلى أي مدى أصبح الاقتصاد الكوكبي مترابطا، لنتأمل نموذجا لسيدة تشتري بيتا في كانساس سيتي. يكلفها البيت ٢٢٥ ألف دولار، وتحصل على قرض قيمته ١٥٠ ألف دولار بفائدة ٦,٥ في المائة. وتبلغ قيمة قسط الرهن ٩٥٠ دولارا شهريا. ويقدر الاقتصاديون أن سعر الفائدة لها سيكون ٧,٥ في المائة من دون ضغوط الصين التنازلية لأسعار الفائدة، وإذا حدث فإن قسطها الشهري سيزيد ١٠٠ دولار. وهكذا يتوافر لها ١٢٠٠ دولار لتنفقها كل سنة، والفضل هنا للصين.

ولكن أسعار الفائدة المنخفضة تحث الأمريكيين أكثر وأكثر على شراء بيوت، مما يرفع الأسعار. وهنا ترتفع قيمة بيتها بعد خمس سنوات إلى ٣٥٠ ألف دولار. وهكذا تقايض ٥٠ ألفا من المستحق من قرض البيت لكي تقترض ما يساوي الزيادة في قيمة بيتها، وتستخدمه لبناء مرآب وتشتري سيارة مقابل أقساط إضافية قيمتها ٥٠٠ دولار شهريا على مدى بضع سنين. وإذا افترضنا أنها لم تحصل على زيادة في الرهن فإنها لا تستطيع تحمل ثمن السيارة الجديدة، لأن باستطاعتها أن تقترض مقابل القيمة الزائدة لبيتها. وهكذا شاركت الصين في دفع أسعار السكن إلى الارتفاع، وبذا جعلت الأمريكيين من أصحاب العقارات يشعرون بأنهم أصبحوا أكثر ثراء من حالهم مع الأجور التي ظلت راكدة جامدة.

ونجد في مدن الصين الكبرى اليوم ماكينات الصرف الآلي تخرج عملات ورقية من فئة ١٠٠ رنمنبي حتى بالنسبة إلى البطاقات الخاصة بالأجانب، وهي ميزة لم تتوافر في الصين خلال التسعينيات. تلك

الأوراق الوردية التي تساوي كل منها ١٢ دولارا يمكن أن تكون رمزا محتملا للرأسمالية الحديثة في الصين، على الرغم من أنها تحمل صورة ماو وهو يحدق بنظرة هادئة فوق كل إصدار مطبوع من العملة الورقية الرنمنبي، والتي تعني «مال الشعب».

ولعل الشكوى الأكثر منطقية واتساقا على مستوى السياسيين الأمريكيين هي الشكوى ضد عملة الصين ـ وليس لأنها لاتزال تتحلى بوجه الشيوعية الصينية. إذ يشكون من أن الصين تناور بأسعار صرف عملتها لخفض قيمة الرنمنبي وهو ما من شأنه أن يحدد للصادرات الصينية ميزة تتمثل في أسعار غير حقيقية. وهم على حق بشكل مطلق، بيد أن عليهم أن يهدأوا إذا ما أرادوا حماية الوظائف الأمريكية على المدى البعيد.

ويؤكد السياسيون الأمريكيون أن الصين حددت قيمة عملتها بأقل من ٤٠ في المائة من سعرها إذا خضعت للتداول الحر. ويتجادل الاقتصاديون فيما يمكن أن تكون عليه قيمة الرنمنبي إذا ما جرى تداوله بحرية، بينما يؤكد البعض أن هذه قيمة منصفة. ولكن الأغلبية يقولون إن قيمة العملة الصينية مخفضة بنسبة ٢٠ إلى ٤٠ في المائة. ويعطي خفض القيمة دفعة قوية للصادرات الصينية، وهي بالفعل حددت أسعارها بأقل من قيمتها السوقية العادية بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٤٠ في المائة. ولذلك فإن شركة لي آند فنغ إذا أرادت شحن بنطلونات جينز ليفاي الزرقاء إلى الولايات المتحدة، فإن بوسعها الحصول عليها في الصين بسعر لا ينافس. وأيضا حين تطلب المستودعات التجارية الأمريكية من مثل وول مارت أجهزة تسجيل أو إطارات أو صناديق عدد وآلات صناعية صينية فإنها أيضا تحصل على أدنى مستوى للأسعار وتحتفظ بالأرباح لمستثمريها، أو تهيئ بعض المدخرات لعملائها الأمريكيين. وترى المصانع في البلدان المختلفة من العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة، أن من المستحيل تقريبا منافسة أسعار الصناعة الصينية.

إن إعادة تقييم العملة الصينية، لنفترض بنسبة ٢٥ في المائة - أو ضريبة واردات شاملة تصل إلى هذا القدر - سوف تهيئ على الفور فرصة أفضل للمصانع في البلدان الأخرى لخوض معركة ضد قوة الصين الماحقة. ولم تكف الولايات المتحدة عن الضغط على الصين منذ سنوات عديدة لكي ترفع قيمة عملتها إلى مستوى السوق، ولكن الصين تعارض خوفا من أن يخلق هذا حالة من عدم الاستقرار، وهو ما يخشاه قادة الصين. وغني عن الذكر أن الأغلبية العظمى من الشركات الصينية تحقق أرباحا بصعوبة على أي حال. وإذا حدث وفقدت المصانع ميزتها التنافسية فإنها قد تضطر عمليا إلى فصل ملايين العمال في بلد ليس فيه شبكة أمان اجتماعي.

وليس من مصلحة الولايات المتحدة اضطراب الاقتصاد الصيني، ولكن ثمة سببين مهمين على المدى البعيد، لماذا يتعين على السياسيين الأمريكيين أن يفكروا مرتين قبل أن يدفعوا الصين إلى قفزة عملاقة في تحديد قيمة العملة الصينية. أولا: إن فوائد العملة الصينية الرخيصة تعود في الأساس إلى فريقين هما: الشركات الأمريكية التي تصدر منتجاتها من الصين، والمستهلكون الأمريكيون. ذلك أن المستهلكين يدفعون أثمانا أقل مما لو اشتروا من وول مارت سلعا ليست من صنع الصين. وسبق أن قلنا في معرض كلامنا في فصل سابق إن الشركات الأمريكية التي تتعاقد مع المصانع في الصين لإنتاج سلعها هي عادة الشركات التي تجني أرباحا أعلى من المتوسط. ثمة وظائف للمصنع أكثر للفقراء الصينيين. ذلك أن القسط الأكبر من عمل المصنع ذي الأجر المنخفض هو عمل انتقل إلى خارج حدود الولايات المتحدة منذ سنوات، مخلفا وراءه عددا محدودا من الوظائف داخل الولايات المتحدة يتهددها الخطر، إذا ما حدث بالفعل وارتفع سعر العملة الصينية فجأة بنسبة ٢٥ في المائة. ونقول في النهاية إنه حتى إذا ما ارتفع متوسط الأجور اليومية الصينية من دولار إلى دولارين أو من ٣ إلى ٤ دولارات في اليوم،

فإنه سيظل أقل بكثير من معدلات الأجر في الساعة في مصانع الولايات المتحدة. وستظل التكلفة في الصين أقل على الرغم من التغيير الجديد في سعر الصرف. ولذلك فإن الصين إذا أعادت تقييم عملتها، فإن الأمريكيين سيخسرون الفوائد التي تعود عليهم من الأسعار المخفضة من دون توفير وظائف كثيرة.

ثانيا: إذا ارتفعت قيمة عملة الرنمنبي، فستكون السلع الصينية أقل تنافسية بدرجة كبيرة عند مقارنتها بأسعار البلدان الأخرى منخفضة الأجر. إن مثل هذا التحول ربما يجبر أصحاب المصانع في الصين على إنهاء سلسلة تَغَذِّي القويٌّ على الضعيف لضمان استمرارهم في مشروعاتهم، ويتجهون إلى إنتاج السلع الرخيصة في الهند أو فيتنام. وربما تتجه القوة الصناعية العملاقة في الصين لتبرير ارتفاع التكاليف إلى صناعة المزيد من السلع المعقدة الغالية ـ أي إنتاج النوع ذاته الذي من المرجح غالبا أن ينافس مباشرة السلع الصناعية التي لاتزال تصنعها الولايات المتحدة في الداخل. لذلك إذا كانت سياسة سعر الصرف التي تلتزم بها الصين تضر عددا من البلدان الأخرى التي فيها أجور منخفضة فإن الحلول التي يقترحها السياسيون الأمريكيون، والتي تبدو بسيطة في ظاهرها، يمكن أن تحفز على مزيد من المنافسة مع مصانع الولايات المتحدة على المدى البعيد.

* * *

لعل أفضل الأوقات هي الفترة التي حقق فيها الاقتصاد العالمي نموا سريعا نشطا منذ العام ٢٠٠٢، وكان المتوقع - كما هي الحال في مراحل التوسع في الماضي - انخفاض نسبة البطالة في الولايات المتحدة، وهو ما حدث. وأصبح العمال الأمريكيون أكثر إنتاجية على مدار السنين، وهو ما من شأنه بطبيعة الحال أن يفضي إلى زيادات واسعة النطاق، ولكن الاقتصاد المزدهر لم يفض إلى رواتب مجزية هذه المرة، وإنما العكس إذ ظل متوسط الأجر بالساعة كما هو بعد انخفاض التضخم بنسبة ٢ في المائة من العام

٢٠٠٤ إلى منتصف ٢٠٠٦ [٥]. ويرى الأمريكيون أن تحسن الأجر هو الحلقة المفقودة في اقتصاد تعولم فجأة. إذ لوحظ أن قسطا كبيرا من عمل المصانع تم نقله إلى ما وراء البحار أو تمت أتمتته، أي تشغيله آليا. علاوة على أن العاملين الأمريكيين من ذوي الياقات البيضاء أصبحوا يكسبون أقل مما كانوا يكسبون في العام ١٩٧٣ [٦]، بعد أن بدأت هجرة وظائف الياقات البيضاء. وأصبح لزاما على من فقدوا وظائفهم أن يقبلوا أجورا أقل حين يجدون عملا. كذلك فإن أغلبية من احتفظوا بوظائفهم لا يحصلون على زيادات تعوض زيادة التضخم، فضلا عن التساوي مع الزيادات الإنتاجية [٧]. وواقع الحال الآن أن كثيرا من التغيرات في القوى العاملة بدأت بالفعل، وثمة توقع بأن تتسارع خلال السنوات المقبلة مع تزايد عدد الشركات التي تنقل وظائفها إلى ما وراء البحار للتلاؤم مع صعود الهند والصين.

ولسوء الحظ فإن أغلبية الأسر غير مهيأة لهذا الاضطراب: إذ خلال التسعينيات بدأت نسبة المدخرات الأمريكية في التدهور بحيث انخفضت من ٨ في المائة إلى سالب ١ في المائة في العام ٢٠٠٦ [٨]. ولم يحدث أن سجل الأمريكيون مثل هذا القدر من الألم الذي اعتصر المدخرات الصغيرة: أولا لأن أسعار الأسهم ارتفعت كثيرا في التسعينيات، ثم لأن أسعار البيوت بدأت تحلق في السماء في الوقت نفسه الذي انفجرت فيه فقاعة الأسهم. وتوقفت أسعار البيوت عن صعودها القوي، وسرعان ما شعر الأمريكيون بوطأة الإسراف في الإنفاق غير المسبوق الذي حفزته بطاقات الائتمان.

إن من ينظر إلى الأمور عن كثب سوف يرى أن مستوى حياة الأمريكيين أضحى ضاغطا بالنسبة إلى الجميع عدا أكثر الأمريكيين ثراء. إذ تتزايد نفقات الطبقة الوسطى، والسبب في الأساس هو زيادة كلفة الرعاية الصحية وتكاليف التعليم الجامعي. وإن لم ينجز الأمريكيون تغييرات كبيرة فإن الحرص على أن يظهر المرء في أحسن

صورة قد يعني تدهورا وتحجيما لمستوى المعيشة الأمريكي. وتوضح بعض المؤشرات أن الأمريكيين بدأوا الهبوط منذ العقد الماضي، ولكن كثيرين منهم لم يبدأوا الإحساس بذلك.

* * *

حين تعمل جميع مكونات الاقتصاد الكوكبي معا وعلى نحو سلس فإن جميع الأطراف المشاركة سيستفيدون. وبزغ أمامنا نمط واضح لذلك خلال هذا العقد: أصبحت الصين مصنع العالم، وأصبحت الولايات المتحدة المشتري في العالم، وبدأت الهند طريقها لتصبح المكتب الخلفي للعالم.

ولكن ثمة مخاطر ومحاذير بالنسبة إلى كل من الشرق والغرب عندما تتشابك خيوط الاقتصاد الكوكبي. إذ مع ترابط الاقتصاد العالمي وتداخله تصبح الولايات المتحدة والصين والهند أكثر قابلية للتضرر من أي اضطرابات تندفع في إحداها فتصيب اقتصاد الآخرين. مثال ذلك إذا ما انفجرت فقاعة الإسكان في الولايات المتحدة بالسرعة نفسها التي انتهت بها فعاليات بورصة الأوراق المالية الأمريكية في العام ٢٠٠١، فإن الأسعار المحلية في البلد قد تتدهور (*). وهنا فإن كثيرا من الأمريكيين الذين أحسوا بالرخاء سيحسون فجأة بأنهم فقراء، وسيصبح كثيرون تحت وطأة ضرورة سداد أقساط القروض التي اقترضوها باسم البيت بينما تزيد قيمتها كثيرا على ثمن بيتهم. إذا حدث هذا سيحدث على أثره تباطؤ اقتصادي واسع النطاق، وسيضطر كثير من الأمريكيين إلى ربط أحزمتهم بشدة والإقلال من الإنفاق في كل شيء - بما في ذلك أكداس البضائع المصنوعة في الصين والمتراكمة فوق أرفف المستودعات. معنى هذا أن الكساد في الولايات المتحدة سيضطر المصانع الصينية إلى إغلاق أبوابها أو إلى طرد عمالها لأول مرة. وحقيقة الأمر أن مشاعر القلق بشأن تباطؤ اقتصاد الولايات المتحدة أفرز قصصا عن سوق الإسكان في الولايات المتحدة واحتلت الصدارة في الصحف في الصين في النصف الثاني من

(*) ظهرت بوادر الأزمة الإسكانية في الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٧، وتطورت إلى ما سُمي بأزمة الرهون العقارية في العام ٢٠٠٨، أي بعد صدور هذا الكتاب [المحررة].

الكرة الأرضية. ونذكر في الوقت نفسه أن جيش مبرمجي الكمبيوتر في الهند وموظفي مراكز الاتصال سيشعرون أيضا تدريجيا بآثار الوضع في اقتصاد الولايات المتحدة. لن يجيب الهنود كما هي العادة عن اتصالات العملاء من مشتري بطاقات السفر على الطائرات أو سلع أخرى. ونجد من ناحية أخرى أن الوظائف الخدمية إذ يمكنها الانتقال سريعا عبر الكوكب، فإن الشركات الأمريكية التي تحارب للبقاء كما هي مكتفية بذاتها يمكن أن تسرع من حركتها لنقل وظائف الياقات البيضاء إلى ما وراء البحار في اتجاه معاكس ما يؤدي إلى خفض كبير في الأرباح.

وتسير احتمالات ظهور المشكلات في الاتجاهين. فالحقيقة أن درجة ونطاق الاعتمادية المتبادلة بين الولايات المتحدة والصين تثير قلق أشجع التجار الأحرار. ويقول جين ـ بيير ليهمان أستاذ الاقتصاد السياسي الدولي في كلية التجارة IMD في لوزان، سويسرا: «في عالمنا المعولم اليوم لا خطر إذا ما أوقفت أمريكا وأوروبا واليابان إنتاج تي ـ شيرت أو أجهزة تلفاز. إن ما يقلقني هو أن الولايات المتحدة، خصوصا، معتمدة أكثر من اللازم على الصين ليس من أجل السلع فقط بل ومن أجل المال أيضا» من حيث شراء الصين كميات ضخمة من دين الولايات المتحدة. ويقول: «لذلك أرى على العكس، لا خطأ هناك من حيث إن تجلب الولايات المتحدة سلعها الاستهلاكية من خارج الولايات المتحدة، ولكن الخطر كل الخطر أن تأتي كلها أو القدر الأكبر منها من مصدر واحد. وإنه لخطر يقينا أن تعتمد الولايات المتحدة بقوة على الموارد المالية من الصين» [٩].

ويوجد عدد من السيناريوهات التي يمكن أن تفضي إلى تفكك الرابطة الاقتصادية الصينية – الأمريكية. مثال ذلك نشوء خلاف سياسي يمكن أن يفجر الوضع بين الولايات المتحدة والصين، ويدفع الصين إلى طرح ما تملكه من سندات على الخزانة الأمريكية للبيع في السوق بأسعار مخفضة. وتخلق بذلك موجة تمويلية عارمة يمكن أن تغرق الاقتصاد الأمريكي بسرعة. إن إقدام الصين على البيع المكثف للسندات سيكون

معادلا لإطلاق صاروخ بعيد المدى على الشواطئ الأمريكية. ولا ريب في أن مثل هذا المسلسل من الأحداث يمكن أن يقع بسبب أزمة مالية آسيوية تصيب الصين بكارثة، أو ثورة سياسية أو أي تغير مفاجئ في مواقف الصين تجاه الولايات المتحدة. ولنتخيل وقوع حادث مثل أزمة طائرة التجسس في العام ٢٠٠١، إذ اصطدمت طائرة تجسس أمريكية بمقاتلة نفاثة صينية وتحطمت في بحر الصين الجنوبي. أثار هذا الحادث الغضب واحتجاجات صينية تكشف عن نزعة قومية حادة ضد الولايات المتحدة، وكذا استجابة غاضبة من جانب الحكومة الصينية. ونظرا إلى أن الحادث وقع في العام ٢٠٠١، أي قبل تداخل العلاقة والأوضاع بين الولايات المتحدة والصين، فقد كانت قدرة الصين الاقتصادية ضعيفة إزاء أمريكا. ولكن مثل هذا الموقف في الظروف الراهنة يمكن أن يؤدي إلى كارثة مالية للولايات المتحدة ويمكن أن تقع الكارثة بسرعة البرق لو شاءت الصين. سيكون هذا بالنسبة إلى الولايات المتحدة معادلا لمحاصرة سواحلها بأسطول بحري قوي.

ويا لها من سخرية أن أصبح للشيوعيين في الصين مثل هذا النفوذ الضخم على اقتصاد الولايات المتحدة. إنه الآن يعمل لمصلحة أمريكا، ولكن يمكن استخدامه للهجوم على الولايات المتحدة اقتصاديا. إن الحرب الباردة ربما انتهت سياسيا، ولكنها يمكن أن تنبعث من جديد بأسلحة مالية إذا ما اختارت الصين ممارسة قوتها الاقتصادية، أو إذا ما أصرت الولايات المتحدة على تطبيق الحمائية. نذكر بهذه المناسبة أن اليابان تملك السلطان الاقتصادي نفسه على الولايات المتحدة، لأن اليابان تستحوذ على كميات ضخمة من دولارات الولايات المتحدة. ولكن اليابان حليف أمريكي منذ زمن طويل، فضلا عما تتمتع به على مدى عقود من استقرار سياسي واقتصادي، وأصبح الاستقرار بعضا من بنيتها الذهنية، ثم إن لديها الخبرة الطويلة من خلال اقتصادها القوي في أسواق المال العالمية. ولهذا كله نرى أن شن اليابان مثل هذا الهجوم هو احتمال بعيد تماما.

ولعل الأخبار الطيبة في هذا أن تنامي العلاقات الاقتصادية الدولية واعتمادها المتبادل، هو أمر مماثل تقريبا للرادع النووي: إن الأمم التي تمارس هذا النشاط التجاري بعيد المدى وتتمتع بمثل هذه الروابط المالية ترى مصلحتها في الحفاظ على علاقات اقتصادية قوية ومطردة، وليس في إحداث جولة من الصدامات المالية التي يمكن أن يتسع أثرها بسرعة ليشمل الكوكب كله. إن الصين لا تريد أن تخسر أفضل عميل لها: الولايات المتحدة. إذا توقفت المصانع الصينية التي تبيع لسوق وول مارت ولغيره من الشركات الأمريكية عن العمل نتيجة انفجار أزمة في صورة توترات تجارية، فإن ملايين العمال الصينيين سيجدون أنفسهم عاطلين - ومن ثم غاضبين من حكومتهم. وطبيعي أن جيشا من العاطلين الجدد من العمال الصينيين يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في البلاد - وهذا آخر ما يريده الحزب الشيوعي. وبالمثل، إذا تعطل الأوفشورنغ (هجرة الوظائف عبر البحار) في الهند وتعثر الاقتصاد فإن الناخبين، على الأرجح، سيدفعون قيادتهم إلى خارج مناصبها في الانتخابات التالية. ولذلك تحرص كل من الهند والصين على الحفاظ على تنامي اقتصادهما وعلى التعولم سريعا، هذا بينما كل من الولايات المتحدة وأوروبا تجد نفسها مرتبطة، على نحو مثير ولا انفصام له، بأسواق الوظائف للاقتصاد الدولي للعملاقين الآسيويين المتناميين بسرعة مذهلة.

* * *

كيف سيستجيب الغرب لهذه التحولات الاقتصادية الناتجة عن صعود الصين والهند؟ إن من يخشون أن تضرهم التغيرات الماثلة سيطالبون عادة بفرض الحمائية. ومن يتوقعون فائدة منها سينزعون إلى التشديد على ضرورة السوق الحرة الطليقة. ولكن أيا من الخيارين لن يفيد. إن أي وظيفة تنتقل أوفشورنغ (إلى ما وراء البحار) سواء من الولايات المتحدة أو من أوروبا أو أي اقتصادات أخرى متقدمة إنما تترك ثقبا صغيرا في نسيج حياة الطبقة

الوسطى. ويسبب فصل أي عامل صدمة للعائلة التي فقد أحد أبنائها الوظيفة، والبحث الصعب عن وظيفة جديدة مع محاولة التأكد يوما بعد آخر من أن العامل العاطل كان على الجانب الخطأ من التغيرات الجارية في الاقتصاد الكوكبي. نعم كانت ثمة مكاسب حققها الاقتصاد العالمي، بل ومكاسب للاقتصاد الأمريكي، بيد أنها ليست مباشرة بقدر مباشرة ألم فقدان الوظيفة. بالنسبة إلى من فصلوا من وظائفهم، أو يخشون أن يفصلوا، يبدو الكفاح من أجل إيقاف ـ أو على الأقل تأجيل ـ التغييرات المسببة للمعاناة مغريا. وها نحن الآن نشاهد تصاعد النداءات في الولايات المتحدة يوما بعد آخر من أجل فرض الحمائية. ونذكر أنه في العام ٢٠٠٦ هدد أعضاء في مجلس الشيوخ بفرض رسوم بالقوة بنسبة ٢٧,٥ بالمائة على جميع الواردات من الصين انتقاما لعدم رفع عملتها. وهناك سياسيون آخرون، يستهدفون الهند، دعوا إلى فرض حدود على نقل وظائف الياقات البيضاء إلى ما وراء البحار.

قد تكون هذه الجهود كافية على المدى القصير، ولكنها تأتي بنتائج عكسية على المدى الطويل، تماما مثل الدعوة إلى موقف تبادلي في سعر الصرف. والملاحظ أن التكنولوجيا جعلت من فرض الحمائية عملا أصعب من السابق: إذ من السهل تحويل مسار السفن والعودة من الموانئ الأمريكية بالسلع المصنوعة في مصانع عبر البحار، فهذا أيسر كثيرا من تنظيم ـ أو التحقق من ـ أي نوع من الأعمال الخدمية فيما وراء البحار لها أن تعبر الشواطئ الأمريكية عبر الاتصالات الكمبيوترية أو المكالمات الهاتفية. علاوة على هذا فإن من الصعب جدا تطبيق الحمائية بينما كل إمدادات العالم سلسلة متشابكة. إن أكثر ما تحمله السفن ذهابا وجيئة عبر الحدود هو قطع أو مكونات بسيطة لمنتجات في طريقها إلى الخطوة التالية في خط التفكيك الإنتاجي، وليست منتجات مكتملة الصنع في طريقها إلى العملاء.

وطبيعي أن إبطاء حركة التجارة يستلزم فقط إرادة جماعية وليست قواعد تنظيمية. ماذا لو قرر المشترون مقاومة الأسعار المنخفضة الصادرة عن أقرب سوق تابعة لشركة وول مارت واشتروا بدلا من ذلك سلعهم من المستودعات الصغيرة المشحونة بسلع مرتفعة الثمن ومصنوعة محليا؟ هنا ستتباطأ حركة العولمة. وربما تبطئ حركة الأوفشورنغ أيضا إذا ما اتفق رأي أعداد كبيرة جدا من المشترين على أن يدفعوا مزيدا للخدمات التي يقدمها عاملون مستقرون في بلدهم. بيد أن مثل هذا السيناريو بعيد الاحتمال. نذكر أنه في السبعينيات لم يتردد مشترو السيارات في اختيار سيارات تويوتا وهوندا عندما ثبت أنها أرخص أو يمكن الاعتماد عليها أكثر من سيارات فورد وفيات، ولم يعترض المتسوقون في الثمانينيات والتسعينيات عندما انتقلت المصانع التي تنتج لهم اللعب وأحذية كرة السلة إلى المكسيك أو الصين. ويكاد يكون من المستحيل اليوم على المستهلكين أن يعرفوا أي قطعة في هذا المنتج أو ذاك صنعت في أي بلد تحديدا، وليس من المرجح واقعيا أن يعبأ المستهلكون، أو أن يعرفوا، ما إذا كان برنامج الكمبيوتر الخاص بهم سُجل في الهند أو في الولايات المتحدة. إذ إن هذا لا يمثل بالنسبة إلى المستهلكين فارقا كبيرا إذا ما كان من يحدد لهم الرسوم أو من يشغل الهاتف أو من يتولى إجراءات القرض يرتدي ساريا ويعمل في دلهي، أو يرتدي قبعة بيسبول ويعمل في بالتيمور. وهكذا يبدو لنا أن حركة «اشتر صناعة أمريكية» ليس مقدرا لها الرواج مثلما حالفها الحظ في الماضي، ومن دونها سينمو الاقتصاد على نطاق عالمي مع اطراد طوفان الوظائف المهاجرة إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة.

نعم، الدعوة إلى الحمائية لها إغراءاتها. ولكن على الرغم من حسن النوايا فقد فشلت ولاتزال تفشل الجهود الداعية إلى الإبقاء على الوظائف في البلدان المتقدمة. وتمثل أوروبا طفل الإعلانات الذي يستدر العطف طلبا للصدقات، وذلك في محاولاتها حماية الوظائف. إذ نرى الشركات في القارة الأوروبية مترددة في استخدام عمال جدد؛

لأن هذا يلزمهما دفع إعانات مكلفة للموظفين، ولأنه من العسير فصل عاملين غير مطلوبين فيما بعد. ومن المعروف أن هذه القيود والقوانين هدفها هو مساعدة العمال، ولكنها على المدى الطويل أدت إلى معدلات بطالة في أغلب بلدان أوروبا هي ضعف المعدلات في الولايات المتحدة. ولهذا تعتبر قوانين العمل الجامدة في أوروبا الغربية سببا مهما في بطالة أعداد كبيرة من الأوروبيين.

ويتفق الاقتصاديون في الرأي بأن الوقوع في فتنة الحمائية ردا على صعود الهند والصين - سواء بسبب استهواء شخصي أو سياسي - من شأنه أن يخلّف الأغلبية العظمى من أبناء البلدان الفقيرة والغنية على السواء في وضع أسوأ كثيرا على المدى الطويل. إن الحمائية لن تؤدي فقط إلى نتائج عكسية - خسارة وظائف بدلا من حمايتها - بل إن الاقتصاد الكوكبي أصبح بالفعل شديد الترابط بعضه ببعض، بحيث إن توجيه ضربة إلى الصين واتخاذ الهند كبش فداء يمكن أن يفضيا إلى أضرار جسيمة باقتصاد أمريكا. ويذهب الاقتصاديون في تقديراتهم إلى أن التجارة الدولية تضيف سنويا تريليون دولار منافع إلى اقتصاد الولايات المتحدة [١٠]. وعلى الرغم من أن الأوفشورنغ أو هجرة وظائف الياقات البيضاء إلى ما وراء البحار تسبب مصاعب يعانيها العمال المفصولون فإنها مكسب صاف للبلدان المتقدمة من مثل الولايات المتحدة واليابان، مثلما هي كذلك للبلدان التي هي موطن جديد للوظائف. وتقول مؤسسة ماكينزي آند كومباني: إن كل دولار تنفقه شركات الولايات المتحدة وتنقله إلى الهند يغل ١,٤٦ دولار في صورة ثروة جديدة. ويحتفظ بلد الوصول، مثل الهند أو الصين أو الفلبين بمبلغ ٣٣ سنتا من هذا الربح، بينما تحتفظ الولايات المتحدة بما قيمته ١,١٣ دولار مقابل كل دولار أنفقته على الأوفشورنغ. وتفيد مؤسسة ماكينزي بأن البلد صاحب الوظائف المنقولة يحتفظ بنسبة ٧٨ في المائة من القيمة المتحصلة عالميا من خلال التشغيل الأكفأ للشركات، وذلك في صورة أسعار مخفضة للمستهلك أو أرباح أعلى للشركة.

* * *

ما إن أدت التكنولوجيا الحديثة إلى الإسراع في تكوين روابط بين الشرق والغرب، وبين البلدان النامية والغنية في العالم، حتى ظهر فجأة بلدان تعداد كل منهما أكثر من بليون نسمة ليحتضنا الرأسمالية ويعيدا ارتباطهما من جديد بالاقتصاد العالمي. وها هما الصين والهند بعد غياب نصف قرن تتنافسان بنشاط في التجارة مع الولايات المتحدة وبقية دول العالم المتقدم. إن مئات الملايين من الفقراء انتقلوا من مصاف الفقر المدقع إلى مستوى أرقى نتيجة لذلك، وأحرى بالغرب ألا يحاول إيقاف صعود الهند والصين.

بيد أن التغيرات القوية والسريعة في الاقتصاد الكوكبي ستكون لها أصداؤها وردود أفعالها القوية في الغرب، حيث ينتظر كثيرون فقدان وظائفهم. وإذا كان نظام الحمائية ستكون له نتائج عكسية، فإن الاعتماد فقط على قوى السوق الحرة سيكون عملا ساذجا. بات كثير من الأمريكيين أيضا يتوقعون انخفاض مستوى معيشتهم. وثمة كثيرون غيرهم سيبقون في المؤخرة. وقد أضحى لزاما على الولايات المتحدة أن تنشئ وظائف جديدة لتصنع شبكة أمان أقوى قبل الخسائر الحتمية التي ستمنى بها الوظائف. إن الولايات المتحدة من دون جهود متضافرة من الآن إنما تخاطر بأن يصبح الأبناء الأمريكيون في وضع أسوأ من آبائهم.

* * *

والأنباء الطيبة أننا نعرف طريقنا إلى الأمام. وها هو روبرت روبن يؤسس مشروع هاملتون العام ٢٠٠٦، وهو مؤسسة صغيرة لصياغة الفكر الاستراتيجي داخل مؤسسة بروكنغز [١١]، وفي العام نفسه، إذ شعروا بالانزعاج إزاء التحديات التي تواجه الولايات المتحدة، دفع أعضاء «مجلس التنافسية» [١٢] - وهو مجلس غير حزبي، أغلبية أعضائه من الأكاديميين ورجال الأعمال - إلى تشريع يشجع الابتكار، وناشدوا الولايات المتحدة بأن: «تجدد أو تسقط» دورها القيادي في زعامة العالم.

ومن الأهمية بوجه خاص الإشارة إلى أن هذه الجهود المستقلة بعضها عن بعض، إحداها جماعة تضم ديموقراطيين مبرزين بقيادة روبن، وأخرى جماعة مؤلفة من عدد من أهم القادة الأكاديميين وأكثرهم احتراما في البلد، بالاشتراك مع عدد من كبار رجال الأعمال وأكثرهم جمهوريون، قد خلصت إلى عدد من التوصيات التي تعبر عن سياسة متماثلة بصورة لافتة للنظر. ونجد خارج هذه الجهود اقتصاديين فحصوا عن كثب القضية وتوافقت آراؤهم بشأنها. ويقول الرحالة ستيفن روش، من شركة مورغان ستانلي «أفضل رد من جانب العالم المتقدم ذي الأجور المرتفعة أن يكشف عن موارد جديدة لخلق وظائف وليس حماية القديمة. وهذا هو تحديدا الذي أثمر وأفاد عندما أدت الثورة الصناعية إلى نقل الفلاحين من قراهم، وعندما فقد العمال الكادحون بأياديهم وظائفهم وتركوا أماكنهم لتشغله خطوط التجميع الإنتاجي الآلية، وكذلك عندما أخلت الولايات المتحدة منطقة راست باول الصناعية القديمة من المصانع في مطلع الثمانينيات».

ونعود ثانية إلى السيد روبن في مكتبه الهادئ في نيويورك وإلى نبرة حديثه الجادة في تحليله الذي يعكس نغمة من الإحباط. ويبدو من موقعه أن الولايات المتحدة تركز على الاستمرار في خوض حربها ضد الإرهاب وحربها في العراق وأفغانستان، إنها إذ تفعل هذا لا تلقي انتباها كافيا لنذر العاصفة التي تتجمع عند نافذتها مباشرة: أمريكا لا تخوض الحرب الاقتصادية التي وصلت بالفعل إلى شواطئها. الجدير بالملاحظة أن السيد روبن ليس قلقا في الحقيقة بشأن صعود الهند والصين. وإنما هو قلق بشأن أمريكا، ويقول: «إن ما يتعين علينا عمله هو أن نكون جادين. يجب علينا التصدي للتحديات المختلفة التي تواجهنا، وأن نخلق أفضل بيئة ممكنة في هذا البلد».

ويسرد روبن قائمة سوداوية تتضمن ما يتعين على الولايات المتحدة أن تتصدى له وتنافسه. أمور لم تشأ الأمة في السنوات الأخيرة أن توليها أهمية أو أولوية. ويستطرد قائلا: «علينا أن نضع نظاما للتعليم

العام من الدرجة الأولى. وعلينا أن نستعيد جهودنا في البحوث العلمية الأساسية. وعلينا أن نعيد تنظيم بيت المال عندنا بالسيطرة على عجز الموازنة». ويضيف قائلا: إن الولايات المتحدة يجب أن تدرك أن «سياسة بيئية جيدة هي على المدى البعيد سياسة اقتصادية جيدة». ثم يصمت لحظة بينما نظراته القلقة دائما تتراجع وهو يفكر فيما ستحدثه هذه التغيرات من تغيير في أمريكا. ويقول: «علينا أن نضع قدراتنا في المكان الصحيح لكي نصبح في أفضل حال ممكنة لنا». ثم ارتسمت على شفتيه ابتسامة صغيرة وقال: «إن أفضل حال ممكنة لنا هي قد تكون جيدة جدا».

* * *

لا تخطئ: الولايات المتحدة لا تضم بليون نسمة، ولكنها تملك مزايا وموارد هائلة عندما تنافس في مضمار الاقتصاد العالمي، حتى وهي في ذروة إعادة ترتيب بيتها على نحو جذري. إنها لاتزال حتى الآن أضخم اقتصاد عالمي ولديها أفضل القوى العاملة تدريبا. مواطنوها على حظ جيد من التعليم ويكسبون مالا أكثر من غيرهم في معظم البلدان الأخرى، وحكومتها قوية. وتمتلك شركات الولايات المتحدة أغلبية التكنولوجيا الأحدث والأقوى عالميا. ويعتبر سوق العمل في الولايات المتحدة من أكثر أسواق العمل مرونة في العالم، وهو ما من شأنه أن يساعد على إنجاز التوافقات اللازمة. وثمة شيء يصعب قياسه، ولكنه مهم بالقدر نفسه: لدى الأمريكيين روح قوية للعمل لا نجدها في كثير من المجتمعات التي تخشى المخاطرة. يشترك أغلبية الأمريكيين - بمن فيهم المهاجرون الجدد ممن استهوتهم أمريكا - في إيمان لا يهتز بالحلم الأمريكي. ومثل السيد تشن من شركة سايبيس، يؤمن الأمريكيون بفكرة مؤداها أنهم يتقدمون ويحتلون الصدارة بفضل العمل الجاد والفرص النزيهة التي يتوقعونها في الولايات المتحدة الأمريكية. واشتهر النظام الأمريكي بقدرته على رعاية الإبداع والمرونة بما يساعد على تجاوز التحديات

والتفوق عليها. هذه هي السمات التي ساعدت أمريكا على إرسال رجل إلى القمر على أثر دعوة الرئيس كنيدي حين ناشد الأمة أن تكثّف جهودها.

التحدي اليوم هو أن نهيئ الأمة لتكون مستعدة للموجة القادمة من المنافسة الصعبة من جانب الهند والصين. ولعل الشيء الجيد هو أن ما يتعين على الولايات المتحدة عمله واضح تماما: يجب عليها أن تعزز وتقوي أسسها التعليمية والاقتصادية، وأن تتبنى وترعى الإبداع فهو الذي سيحافظ على بقاء الولايات المتحدة في المقدمة في مضمار التكنولوجيا الذي يدعم كثيرا جدا من مكونات ثقافة الأمة والاقتصاد الكوكبي. لقد أزف الوقت لكي تدرك الولايات المتحدة الخطر الذي يتهدد مستوى الحياة الأمريكية وأن تعقد العزم على الارتفاع بمستوى أدائها وتنافس وفقا للشروط الكوكبية الجديدة. لننس نظام الحمائية. ولننس سيطرة السوق الحرة. لكي تتصدى الولايات المتحدة للتحديات يجب عليها أن تختار طريقا ثالثة: يجب أن تركز الأمة على خلق وظائف حتى وهي تزيد من مساعداتها لمن فقدوا وظائفهم.

ويتعين على أمريكا، وهي تعد العدة لعاصفة المنافسة، أن تعود إلى الأساسيات. ويمثل التعليم حجر الزاوية الأهم على الإطلاق. غني عن البيان أن الحكومات المحلية وحكومات الولايات والحكومة الفدرالية - بل والأفراد الذين ينتخبونهم - سيكونون جميعا غير أهل للمسؤولية على نحو كارثي ما لم يشددوا - في إصرار - على تعليم متقدم جذريا بدءا من المدرسة الابتدائية. إننا على الرغم من السنوات التي اعتصرنا فيها أيادينا أسى، وعلى الرغم من إنفاقنا أكثر من إنفاق الأمم الصناعية الأخرى، فإن المدارس الأمريكية تمثل خطرا يتهددنا بأن تترك الأمة أقل قدرة على المنافسة في أسواق العمل الكوكبية. وتكشف سيول الاختبارات عن أن الطلاب الأمريكيين متخلفون كثيرا الآن بالفعل عن رواد العالم الأكاديميين. نعم، لاتزال جامعات الولايات المتحدة تعتبر الأفضل في العالم، ولكن المروّع أن الأمريكيين ممن هم

في سن الخامسة عشرة من العمر يمثلون المرتبة الحادية والعشرين من حيث متوسط الأداء الأكاديمي عالميا [١٣]. ويحتل التلاميذ الأمريكيون ممن هم في الثامنة المرتبة الرابعة عشرة في الرياضيات ـ يكادون يقاربون أطفال ليتوانيا ـ والمرتبة الثامنة في مجال العلم في العالم في العام ٢٠٠٣ [١٤]. وطبيعي ألا تكون لدى هؤلاء الأطفال الأمريكيين - حين يكبرون ويبدأون العمل - المهارات اللازمة للمنافسة مع نظرائهم الأجانب الأفضل تعليما، فضلا عن كسب أجور أعلى عشر مرات. كذلك الحال بالنسبة إلى القراءة والمهارات اللغوية والجغرافيا، فهذه مهارات أساسية أخرى نجد الطلاب الأمريكيين فيها متأخرين.

كبار رجال الأعمال ـ المنشغلون في توظيف خريجي الجامعات الهنود والصينيين ـ يحذرون من أن الحكم على أساس جهود التعليم الراهنة في أمريكا يبين أن الأمة تخلفت بالفعل. ويقول غريغ آر. باريت رئيس شركة إنتل: «القدرة التنافسية للقوى العاملة الأمريكية رهن أساس تعليمي قوي، خصوصا فيما يتعلق بالمهارات في الرياضيات والعلوم، وهي المهارات اللازمة للنجاح في صناعة تكنولوجيا المعلومات. نحن في حاجة إلى أن نرقى بمستوى الرؤية وتحديد الهدف، وألا نتسامح مع حالة الضعة التي نحن عليها الآن» [١٥]. يجب على الحكومة أن تثبّت أركان نظام التعليم الإلزامي في أمريكا، مثلما يجب على أولياء الأمور أن يطالبوا بضرورة تأهيل أبنائهم بطريقة أكثر جدية وصرامة للمنافسة الصعبة التي سوف يواجهونها. ويقول السيد باريت: «منذ عشر سنوات مضت لم يشارك نصف سكان العالم في اللعبة، ولكنهم الآن لاعبون».

يحث السيد تشن أبناءه على تعلم اللغة الصينية (الماندارين)، وأن يدرسوا بجد واجتهاد. ومرة كل سنة يشتري كتبا مدرسية صينية وهو في هونغ كونغ ويحضرها معه إلى وطنه في كاليفورنيا ليوضح لأبنائه أن الطلاب الصينيين يدرسون مواد تعليمية أكثر تقدما مما يدرسونه على كل المستويات. ويقول السيد تشن، المهاجر الأمريكي: «نحن

كاقتصاد لسنا مهيأين للانتقال إلى قاعدة المعرفة التالية». ويشكو قائلا: «لا أرى أننا نعمل على تدريب أنفسنا، ولا أرى أننا نعمل على تدريب تلاميذنا في المراحل قبل الجامعية. نعم لدينا أفضل نظام جامعي في العالم؛ بيد أننا لا نعكف على تغذية هذا النظام. ونحن لا نستثمر في مجال الإبداع».

ولكن في الوقت نفسه الذي أصبح فيه التعليم الجامعي حاسما لتعزيز القدرة التنافسية للأمة، أصبحت الكليات والجامعات الأمريكية - ومنذ مطلع التسعينيات - أعلى تكلفة [١٦]. وإذا استمر الوضع على ما هو عليه فمن المتوقع أن تنخفض على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة نسبة العمال الأمريكيين الحاصلين على دبلومات مدارس عليا، وكذا نسبة الحاصلين على درجات جامعية. وطبيعي كنتيجة لذلك أن تنخفض الدخول أيضا [١٧].

وتحتاج الولايات المتحدة أيضا إلى تعزيز أسسها المالية. إن الأفراد وكذا الحكومة ينفقون ما يفوق طاقتهم، ولا يدخرون ما يمكنهم الاعتماد عليه إذا ما هبت مستقبلا عاصفة المنافسة الكوكبية. المعروف أن العجزَين التوأم في أمريكا، وهما عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، بلغا نسبا عالية. وتعني ضخامة عجز الموازنة أن الحكومة لا يسعها أن توفر بسهولة المال اللازم للإنفاق من أجل تعليم أفضل والارتقاء بالبنية الأساسية إذا دعت الضرورة. ويعني عجز الحساب الجاري أن الولايات المتحدة أضحت تعتمد أكثر فأكثر على الأجانب لإقراضهم. خصوصا من الصين واليابان ثم أخيرا بلدان الشرق الأوسط التي أَثْرت أخيرا بفضل أرباح بيع النفط بأسعار عالية [١٨]. وإذا قُدِّر للولايات المتحدة أن تخسر ثقة أسواق المال العالمية. إذا فقد الدولار مصداقيته الاقتصادية بالطريقة نفسها التي أضرت فيها الولايات المتحدة بموقفها الدبلوماسي خلال السنوات الأخيرة. هنا ستكون الآثار المالية قاسية إذا ما باعت البلدان سنداتها الدولارية.

ومع كل هذا يواصل الأمريكيون عادة الإسراف في الإنفاق، وإجمالا، فإن إنفاقهم أكثر من عائدهم. وأصبح الأمريكيون مقترضين أقحاحا، وليسوا مدخرين على الإطلاق. وضح هذا في العام ٢٠٠٥ عندما بلغ معدل الادخار القومي ناقص ٤ في المائة وفق بيانات وزارة التجارة. وانخفضت المدخرات في العام ٢٠٠٦ إلى ناقص ١ في المائة. لقد شهدنا هذه المستويات لآخر مرة في أيام الكساد العظيم. وإذا كان الهنود والصينيون يمكنهم كسب ٥ آلاف دولار في السنة، ويدخرون ١٥٠٠ دولار، فإن الأمريكيين، الذين يكسبون ٤٠ ألف دولار سنويا، يمكنهم على الأقل ادخار مثل هذا القدر سنويا - ولكنهم لا يفعلون.

وقد يكون أيسر على المرء أحيانا أن يضع الأمور في منظور من الجانب الآخر من العالم. يقول السيد شيلان شاوتي، الذي يتولى الرد على الهاتف لشركة «دلتا إيرلاينز» في مومباي: «ليس أبدا من دواعي الارتياح أن أعرف أنني حرمت آخر من وظيفته». ويقدم نصيحة مفادها: «لتكف عن بيع سيارتك وتأخذ ثمنها مقدما لشراء أخرى جديدة كل سنة ونصف السنة، وقلل من ذهابك إلى أبلبيز سبعة أيام في الأسبوع، ولتكن مرة واحدة في الأسبوع. إذا قللت من تلك المصاريف يمكنك الاحتفاظ بمستوى معيشة جيد ومرتفع»[١٩]. رغم كل شيء، يبقى متوسط المعيشة في الغرب حلما في نظر أغلبية العاملين الهنود والصينيين «الذين حرموا آخر من وظيفته». ونعرف أن وجبة كاملة من وجبات ماكدونالدز تكلف دولارين فقط في أغلبية بلدان آسيا، ولكنها لاتزال بعيدة المنال بالنسبة إلى كثيرين حتى أنها تعتبر ترفا يخص المستوى الأعلى من أبناء الطبقة الوسطى.

إنه لأمر جوهري توافر أساسيات تعليمية ومالية أقوى، ولكن الأساس المادي للأمة - بنيتها التحتية - في حاجة إلى جهد أيضا. إن انهيار السدود التي فشلت في حماية نيو أورليانز من إعصار كاترينا هو مثال واضح ومثير. يسأل السيد روبن مندد بالحالة الرثة لمطار نيويورك الدولي ويقول: «إذا ذهبت إلى مطار كنيدي وإلى مطار

شنغهاي، أي بلد ستقول هو الأكثر تقدما؟» [٢٠]. نجد بالمثل الطرقات في الصين في وضع أفضل شكلا من طرقات كثيرة في الولايات المتحدة بداية من الطرق السريعة المملوءة بالحفر والمهملة قرب مصانع السيارات في ديترويت، التي وضعت أمريكا في المكانة الأولى من حيث القوة والتقدم. لقد بنت أمريكا، مثلما بنت الصين، طرقا سريعة في طول البلاد وعرضها مع انتعاش اقتصادها، بيد أن أكثر هذه الطرق بنيت في الخمسينيات وشاخت الآن وتأخرنا كثيرا عن الارتقاء بها.

وليس الزمن وحده هو المسؤول عن كل مظاهر القصور والنقص في البنية الأساسية في الولايات المتحدة. إن الولايات المتحدة متخلفة كثيرا وراء زعماء آسيا من حيث السرعة العالية والاتصال الواسع النطاق يوميا عبر الإنترنت، على الرغم من أن الإنترنت اختراع أمريكي. وها هي اليابان وكوريا وأغلب أوروبا، بل والصين والهند، لديها شبكات هاتف نقال أكثر تقدما وموثوقية. وترى المسافرين في القطارات التي تمرق سريعة بين الحقول في الهند عاكفين على الإبحار مع الإنترنت على شاشات اللاب توب. وترى ركاب عربات المترو في الأعماق تحت الأرض في الصين دائمي الثرثرة عبر الهواتف النقالة. لا يحدث هذا في أمريكا. لا ريب أن هذه البنية الأساسية القاصرة سبب مهم من أسباب خسارة الوظائف في الولايات المتحدة. لقد استخدمت شركة إنتل، حيث يعمل السيد باريت، وشركات أخرى باحثين صينيين للعمل من أجل تطوير الجيل التالي للهاتف النقال وتكنولوجيا إنترنت الهواتف النقالة، وذلك لأن العاملين الصينيين يستخدمون الآن عمليا أحدث الخدمات والتكنولوجيا غير المألوفة لدى الأمريكيين.

إن الارتقاء بالبنية الأساسية المتدهورة ستكون له فائدة أخرى علاوة على ما تحققه من جاذبية للاحتفاظ بوظائف التكنولوجيا العالية داخل الولايات المتحدة: إذ ستخلق وظائف للتكنولوجيا الدنيا low-tech التي لا يمكن نقلها إلى ما وراء البحار. وهذه هي

الوظائف في مجال البناء والتشييد ومد الأنابيب ورصف الطرق. وتشكل معا شبكة أمن طبيعية للبعض ممن سينتقل عملهم في المصانع خلال السنوات القادمة إلى ما وراء البحار.

إن توافر بنية أساسية أحدث، ودعائم اقتصادية أقوى، ونظام تعليمي أفضل، هي ضرورات لازمة لحفاظ الولايات المتحدة على وضعها في قمة الدور المناطة به. ولكن هناك عاملا مهما آخر، ألا وهو الإبداع، من النوع الذي أفضى إلى اختراع الإنترنت. إن وضع ومكانة الأمة على المدى الطويل في العالم رهن قدرة الولايات المتحدة على تشجيع الابتكارات والإبداع الضروري لخلق الوظائف للمستقبل. لكي تتقدم الولايات المتحدة بقوة يتعين عليها أن تزيد تمويل البحوث الأساسية غير التجارية، أعني البحث العلمي الذي بوسعه أن يقود البلاد نحو مكاسب ضخمة مثل الإنترنت، التي هي نتاج جهود لتحسين الاتصالات في وزارة الدفاع، أو مثل أول خط للرسائل البرقية (التلغراف) منذ قرن مضى [٢١].

ولكن الولايات المتحدة على النقيض تسير في طريق أخرى، إذ تخفض إنفاقها على البحوث الأساسية، وكذا على البحوث التطبيقية والتطوير، وفقا لما تفيد مؤسسة العلوم الطبيعية [٢٢]. وقد تقدمت الشركات لتملأ الفراغ وزادت من تمويلها للبحوث والتطوير. ولكن الأغلبية الساحقة من الزيادة في إنفاقها موجهة إلى تطوير منتجاتها وليس إلى البحوث الأساسية [٢٣]. وسبق أن أشار المجلس المعني بالقدرة التنافسية إلى أن التمويل الفدرالي لعلوم الحياة زاد أربعة أمثاله منذ الثمانينيات، وحقق إنجازات مهمة، بما في ذلك كثير من الانتصارات العلمية، مثل دراسة تسلسل الجينوم البشري. أدت الاكتشافات الجديدة إلى خلق وظائف جديدة. ولكن الإنفاق على البحوث المعنية بعلوم الفيزياء والهندسة والرياضيات ظل مجمدا طوال هذا الوقت. وأوصى المجلس المعني بالقدرة التنافسية بضرورة زيادة إنفاق الحكومة على البحوث والتطوير على نحو كامل وشامل

لجميع العلوم بحيث يصل إجماليه إلى ١ في المائة من إجمالي الناتج القومي للولايات المتحدة. واقترح المجلس علاوة على هذا تخصيص ٣ في المائة من جميع ميزانيات وكالات البحوث والتطوير الفدرالية من أجل منِح «تسارع الإبداع»، بهدف تشجيع بحوث الاستكشاف والبحوث عالية المخاطرة [٢٤].

وتتحمل الحكومة الفدرالية عبء دور حاسم عليها أن تنهض به، ولكن حكومات الولايات والمحليات يتعين عليها أيضا أن تكرس جهدها لقضية خلق وظائف جديدة. يجب على المدن أن تشجع الإبداع، وذلك بمحاولة جذب الوظائف والاحتفاظ بها في مجالات بازغة مثل النانو تكنولوجي أو التكنولوجيا الحيوية، وهي إبداعات ستبقي أمريكا سباقة وفي مقدمة الأمم الأخرى بفضل خلق وظائف جديدة عالية المهارات. وهكذا يمكن وبسرعة كبيرة شغل الوظائف التي فقدناها بسبب الأوفشورنغ (الهجرة إلى ما وراء البحار). ويقترح المجلس المعني بالقدرة التنافسية أن تستهل الولايات المتحدة حملة قومية لإنشاء «مناطق إقليمية ساخنة للإبداع»، على غرار ما فعلته الصين في بناء ساحات أو متنزهات صناعية لتكون مراكز تجمع جاذبة للمصانع الجديدة. وطبيعي أنهم لا يمكن أن يركزوا على مجال واحد، ولكن يجب على المدن أن تقرر التخصص الأفضل بالنسبة إلى كل منها والملائم للقوى العاملة وللشركات الموجودة بها، وأن تتأكد من توافر التدريب اللازم بالقرب منها لتشجيع العاملين على تطوير مهاراتهم وتحديثها. وحري بالمناطق الساخنة أن ترعى «ظاهرة وادي السيليكون» وتنميها لأنها تشجع مناخ الإبداع وروح تنظيم المشروعات. ولعل الأفضل أن تكون المناطق الساخنة بالقرب من الجامعات أو المعامل أو المنظمات غير الربحية، وأن تعبئ معا الدعم العام والخاص للتطوير سواءً في خطط اقتصادية إقليمية أو لتمويل شركات ناهضة جديدة.

* * *

وسواء نهضت الحكومات الفدرالية والمحلية بكفاءة وفعالية للتصدي للتحديات الناجمة عن صعود الهند والصين أو لم تنهض، فإن القسط الأكبر من المسؤولية ـ والعواقب ـ يقع على كاهل كل أسرة على حدة.

المجازفة عالية: إذ من دون تغييرات مثيرة يمكن أن تنخفض مستويات المعيشة مع استمرار نزف وظائف الياقات البيضاء والياقات الزرقاء وانتقالها عبر البحار إلى الهنود والصينيين الأكثر جوعا والأصلب عودا وجدية في العمل والأدنى أجرا. على الأمريكيين أن يتوقعوا التغيير ويلتزموا به بدلا من أن يتوقعوا العمل في الوظيفة نفسها على مدى حياة العمل شأن الجيل السابق. ويجب عليهم أن يكونوا مهيأين لحالات التعطل، وأن يكونوا راغبين في خوض تجربة التدرب من جديد لترقية مهاراتهم وتحديثها، وأن يكونوا كذلك على استعداد لتغيير حياتهم العملية والقفز إلى فرص وظيفية جديدة حين تحين الفرصة. إن العاملة في معملها قد يُخشى على جهودها في اختبار عقار ما من أن تنتقل إلى الهند. ويقضي الوضع المثالي – واستعدادا للمستقبل – أن تتدرب من جديد لتصبح، على سبيل المثال، عاملة تكنولوجيا حيوية. وطبيعي أن الأقدر على التكيف بنجاح ومواجهة التحديات سيكون على الأرجح الأحق برواتب وظيفية ثابتة ومتزايدة.

ولكن كثيرين جدا من الناس لن تتوافر لديهم القدرة على التحول سريعا إلى وظائف تلبي احتياجات المستهلكين المحليين ـ من النوع الذي لا يمكن نقله بسهولة عبر البحار. وسيصبح أمريكيون كثيرون، حتما، أقل من حيث القدرة التنافسية في سوق العمل العالمية الممتدة. وطبيعي أن تتقلص رواتبهم مع هجرة العمل إلى أماكن فيها من ينجزه بأجور أقل. وسيكون هؤلاء الأمريكيون بحاجة إلى شبكة أمان تؤمن حياتهم، شبكة أمان شخصية تتمثل في مدخرات عالية وشبكة أمان تدعمها الحكومة.

ويقول السيد روش من شركة مورغان ستانلي عما يسميه «موازنة العمل الكوكبية الحتمية»: «العمال الذين استُبدلوا جديرون بإعادة تدريبهم»، وحيث أصبح مسموحا للسوق الحرة بالعمل فإن كلا من الحكومة والمؤسسات لا بد من أن تقيم شبكة أمان لمن اضطربت حياتهم المعيشية بسبب التغيرات الهائلة الجارية. ويتعين على الشركات العاكفة على توفير كميات ضخمة من الدولارات عن طريق نقل الوظائف عبر البحار (الأوفشورنغ) أن تجنِّب جزءا صغيرا من مكاسبها لمصلحة العمال الأمريكيين الذين فصلتهم. وحري بالحكومة الفدرالية أن تساعد أيضا. وقالت مؤسسة بروكنغز: إن وثيقة تأمين تكلف خمسة وعشرين دولارا عن كل عامل سوف تساعد من استغنى عنهم لتدريبهم أو للحصول على وظيفة جديدة [٢٥]. ويوصي المجلس المعني بالقدرة التنافسية بإنشاء «حسابات للتعلم مدى الحياة» على غرار حسابات التقاعد. حيث يتلقى العاملون مساهمات معفاة من الضرائب، واعتمادات ضريبية مقابل مساهمات من أصحاب الأعمال. ويمكن إنفاقها على التعلم في أثناء برامج التدريب التي تديرها معاهد عامة أو خاصة ومدارس في المجتمعات المحلية أو مراكز تدريب خاصة ونقابات عمالية. سيصحب أزمة الوظائف المستفحلة جانب عاطفي يجب على الأمة أن تتقبله. ذلك أن من يخسرون وظائفهم الآن أكثر ميلا إلى اعتبار ذلك مسألة شخصية، وتنتابهم مشاعر سيئة إزاء أنفسهم إذا ما اضطروا إلى قبول رواتب أقل في المستقبل، أو اضطروا إلى العودة إلى التدرب على مهنة أخرى. وحري أن ندرك أن خبرة فقدان الوظيفة الثابتة التي كانت في السابق محدودة في سبيلها لتصبح خبرة واسعة الانتشار في أمريكا خلال السنوات القادمة. إن إنشاء شبكات أمان تمولها الشركة والحكومة يتجاوز كونه مجرد عمل أكثر إنصافا من ترك العمال نهبا لرياح العولمة. كذلك فإن برامج التأمين على الأجر وإعادة التدرب الوظيفي ستجعلان العمال أيضا أكثر رغبة في قبول التغيرات التي تطالنا [٢٦]، وهي التغيرات التي تفيد الأمريكيين والهنود والصينيين بشكل جماعي.



ما الذي ينتظره الأمريكيون بعد ذلك؟

من العسير التنبؤ بأي الوظائف ستكون الأفضل مستقبلا، لعل أكثر الوظائف رسوخا في الغرب هي وظيفة العرّاف. إن أمريكا، نتيجة هجرة الوظائف إلى ما وراء البحار (الأوفشورنغ) خسرت خلال السنوات الخمس الماضية ١,١ مليون وظيفة من الوظائف التي يتمناها كثيرون في مجال تكنولوجيا المعلومات. ونجد من ناحية أخرى، ومنذ العام ٢٠٠١، نشأت في الولايات ١,٧ مليون وظيفة جديدة، في صناعة الرعاية الصحية بالإضافة إلى أكثر من ٩٠٠ ألف وظيفة جديدة في مجال صناعة الإسكان (وظائف وكالات عقارية، ومقاولو بناء وسماسرة رهونات) [٢٧]. ويمكن لأي امرئ أن يحاول تخمين المجالات التي يمكن أن نجد فيها وظائف غدا. سبق أن قال شيمون بيريز، رئيس وزراء إسرائيل الأسبق: إن أكثر الأعمال ملاءمة لأمريكا ستكون في مجال النانوتكنولوجي الذي سيخلق فرصا لوظائف لم نكن حتى نتخيلها. وثمة مجال آخر للعمل ربما يكون في الهندسة الخضراء نظرا إلى حاجة الصين إلى تنقية وتنظيف مياهها وهوائها مع استعدادها لإنفاق البلايين لإنجاز ذلك. وهنا يطفر إلى الذهن مجال أغفلناه طويلا وهو التنقية البيئية، إذ يتزايد الطلب بشكل مثير على العلماء والتقنيين الغربيين ممن في إمكانهم تطوير تكنولوجيات خضراء جديدة.

ويقول عالم الاقتصاد آلان بلندر: «سواء تعلق الأمر بأعمال الياقات البيضاء أو الياقات الزرقاء فإن واجب الأمريكيين التركيز على المهن التي لا يمكن نقلها إلى ما وراء البحار (أوفشورنغ)، أي على وظائف تستلزم بقاء المرء في المدينة نفسها التي يعمل فيها. ويعتقد كثيرون أن تزايد مظهر عدم المساواة في الدخول في أمريكا سيخلق كما كبيرا من الوظائف الخدمية لخدمة من ارتقوا إلى مصاف الأغنياء في أمريكا، مثل مصففي الشعر على أعلى درجة، مدربين خصوصيين، مهندسي تصميم خصوصيين، اختصاصي زهور، أو أطباء يتقاضون أجورا عالية يكتفون بالمكالمات المنزلية . وأن أيا من هؤلاء ليس من المرجح نقله إلى ما وراء البحار.

ويتفق في الرأي مع السيد بلندر السيد ناندان نايلكاني من هيئة كبار مديري شركة إنفوسيس، الذي أقنع الشركات الأمريكية بنقل عشرات الآلاف من الوظائف إلى الهند. ويقول السيد بلندر «حري بالناس أن يبحثوا عن مهن لا يمكن إنجازها بالاتصالات السلكية. مثال ذلك أن جراح القلب لا يمكن استبداله، ولكن اختصاصي الأشعة يمكن الاستغناء عنه ليقوم شخص من بانغالور بعملية الفحص بالأشعة السينية عبر الاتصال اللاسلكي».

بيد أنه يتنبأ بأن القوى العاملة الأمريكية ستواجه التحدي بالإبداع الأمريكي المعهود. ويقول السيد نايلكاني: «سيدرك الناس ضرورة التركيز على التعليم، فهذا لابد منه. ويخطئ من يظن أنه سيكون هناك استثناء يتمثل في توافر وظائف عالية الرواتب من دون استثمار في التعليم». وقال: «الاستثمار في التعليم ضرورة لابد منها ولا تفاهم فيها». ولكن أمريكا ستهتدي إلى طريقها داخل الاقتصاد الجديد المعولم. «إن قدرة الولايات المتحدة على تجدد إبداع نفسها دائما وأبدا هي حقيقة فذة» [٢٨].

ولعل الشيء المثير في هذا كله هو الإمكانات غير المتوقعة التي لم يتصورها أحد بعد، توقع إبداع على مستوى الإنترنت الذي أحدث ثورة في أسلوب عمل العالم، أو اختراع جهاز آي بود الذي غير الطريقة التي يستمع بها العالم إلى الموسيقى. ثمة شيء واحد يستحيل على أي شركة نقله إلى ما وراء البحار، ويصعب على أي أمة أخرى أن تحاكيه، ألا وهو ثقافة أمريكا التي تقوم في جوهرها على التحدي لإنتاج أفكار جديدة ومشروعات جديدة وتمويلها وتقديمها للسوق. إن شعب أمريكا مبدع وصاحب بنية ذهنية تؤمن بالعمل قيمة وإنجازا كاملا. وعلى الرغم من حالة الاضطراب القادمة فإن أمريكا ليس لها أن تفترض الأسوأ بل تكون على أهبة الاستعداد لامتلاك الفرص الجديدة التي سوف تتهيأ دائما وإن عجز الخبراء عن بيان ما هي. يتصف الأمريكيون بالمرونة والابتكارية وحب المخاطرة، وهم أصحاب الرؤية

المتفائلة في العالم، يقدمون أفضل أداء لهم في حال خسارتهم. ويقول السيد باريت من شركة إنتل: «يحب الأمريكيون المنافسة. إنها مصدر قوة أساسية وخاصية قومية نتصف بها». ويعتبر اقتصاد الولايات المتحدة علاوة على ما سبق الاقتصاد الأكبر والأقوى والأقدر على التعافي في العالم. وهذا ما يجب أن يؤمن به الأمريكيون ويزهوا بأنفسهم واثقين أيا كانت السبل والتحولات التي تصوغ العالم الجديد نتيجة صعود الهند والصين.

ليكن صعود الهند والصين عامل حفز لإعادة ترسيخ القدرة التنافسية لأمريكا. ليكن صعودهما سباق فضاء هذا الجيل. وإذا كانت الهند والصين الشيوعية بثقتهما بأنفسهما ووعيهما الباطني قادرتين على تحويل أنفسهما ومواجهة العالم، فكذلك الولايات المتحدة الأمريكية.



هذا الكتاب

رؤية أمريكية ديموقراطية كاشفة عن السياسة المحتملة للولايات المتحدة بعد نجاح أوباما. ونبوءة مسبقة بالأزمة المالية العالمية التي اندلعت شرارتها في الولايات المتحدة وعصفت بالعالم. وصورة واقعية عن العولمة في التطبيق... تهاوي الحدود القومية ولكن لحرية حركة رأس المال الاحتكاري العالمي فقط الذي زوّد من إفقار البلدان النامية... وصورة لاستجابة الصين والهند للعولمة لتظهرا عملاقين على الساحة الاقتصادية إلى جانب الولايات المتحدة، وليمثل تطورهما إعصارا آخر يغير من بنية المنظومة العالمية، وتصبح المنافسة والصراع والشراكة عالميا بين القمم/القوى الثلاث.

تعرض المؤلفة تغيرات البنى الاقتصادية ونظام حركة وإدارة مشروعات الأعمال، وهجرة ملايين الوظائف إلى الصين والهند مقابل ملايين العاطلين في العالم المتقدم، والتحولات العميقة في البنى الطبقية وطبيعة التحالفات الطبقية الجديدة المحتملة على الصعيد العالمي. والتحدي الواضح أمام الولايات المتحدة لكي تحافظ على موقعها المتقدم، ومخاطر ضياع الحلم الأمريكي... ثم مشروع الإنقاذ المقترح.

وتقول المؤلفة: نحن إزاء حدث مذهل لم يشهد العالم مثله منذ أن ظهرت أمريكا.

والترجمة تطرح سؤالا:

هذا واقع العالم الجديد، فماذا عن واقعنا العربي والمستقبل؟

ISBN 978 - 99906 - 0 - 258 - 6

رقم الإيداع (٢٠٠٩/٠١)